

الفقيه

كتاب الطهارة

للشيخ الفقيه

آية الله العظمى
العلامة السيد محمد باقر
المرتضى دام ظلّه



کتابخانه و اسناد ملی

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY



32101 007371170

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

Shirazi, Muhammad al-Mandi al-Husayni
...
الفِئْمَةُ
مُنَى

وهو شرح استدلالى على كتاب العروة الوثقى
لآية الله المرحوم السيد محمد كاظم الطباطبائى « قده »

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

الْجُرُجُومِ

آية الله المجاهد
احمد الشيرازى
دام ظلّه

(Arab)

BP194

12

T4 S4

1970z

[vol. 10]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين، واللعنة
على أعدائهم إلى يوم الدين .

فصل

فى الأغسال المندوبة

وهى كثيرة ، وعدّ بعضهم سبعا وأربعين ، وأنهاها بعضهم الى خمسين ، وبعضهم الى أزيد من ستّين ، وبعضهم الى سبع وثمانين ، و بعضهم الى مائة ، وهى أقسام : زمنيّة ، ومكانيّة ، وفعليّة ، اما للفعل الذى يريد أن يفعل او للفعل الذى فعله ، والمكانيّة أيضا فى الحقيقة فعليّة لأنها أمّا للدخول فى مكان ،

(فصل : فى الأغسال المندوبة ، وهى كثيرة ، وعدّ بعضهم سبعا و أربعين ، وأنهاها بعضهم الى خمسين ، وبعضهم الى أزيد من ستّين ، و بعضهم الى سبع وثمانين ، وبعضهم الى مائة) ولا يبعد صحّة العدد الأخير ، كما يظهر من مطاوى هذا البحث .

(وهى أقسام : زمانية) يستحب فى زمان خاص ، كغسل يوم الجمعة .

(ومكانيّة) يستحبّ لمكان خاص كدخول مكة المكرمة .

(وفعليّة) يستحبّ لفعل خاص كالأحرام .

(اما للفعل الذى يريد أن يفعل) كما مثلنا من غسل الأحرام (أو للفعل

الذى فعله) كالغسل لرؤية المصلوب بعد ثلاثة أيام .

(والمكانيّة أيضا فى الحقيقة فعليّة ، لأنها أمّا للدخول فى مكان)

الخاص كالغسل لدخول الحرم .

واما للكون فيه ، اما الزمانية فأقسام : أحدها غسل الجمعة ورجحانه من الضروريات ، وكذا تأكد استحبابه معلوم من الشرع ، والأخبار و الحثّ عليه كثيرة ، وفي بعضها ، انه يكون طهارة له من الجمعة الى الجمعة ، وفي آخر غسل يوم الجمعة طهور وكفارة لما

(واما للكون فيه) كالغسل للوقوف بعرفات ، فالغسل فيهما يستحب

لفعل خاص .

نعم بين المكانية والفعليّة عموم مطلق ، فكل مكانية فعليه ولا عكس .

(اما الزمانية فأقسام : أحدها غسل الجمعة) وسمى به لأن أصله لهذا

اليوم وان جاز أن يأتي به قبل أو بعد .

(ورجحانه من الضروريات) كما صرح به غير واحد ، وفي رواية الأصيح ،

ان أمير المؤمنين عليه السلام اذا أراد ان يويخ الرجل يقول : والله أنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة .

ولا يخفى انه كان في بعض الأحيان ، وتوبيخه كان لأجل الكسالة لا اى

شى آخر .

وعن الصادق عليه السلام ، قال : لا يترك غسل الجمعة الا فاسق، ومن

فاته غسل يوم الجمعة فليقضه يوم السبت .

(وكذا تأكد استحبابه معلوم من الشرع ، والأخبار والحثّ عليه كثيرة ، و

في بعضها) كخبر محمد بن سنان ، عن الرضا عليه السلام .

(. انه يكون طهارة له من الجمعة الى الجمعة) والمراد به اما الطهارة

الجسدية ، اذ النتن يكون عديما بينها أو أقل من التارك ، او الطهارة

النفسية فان الغسل نور للنفس كما ان الوضوء كذلك .

(وفي آخر) كما رواه الفقيه مرسلا (غسل يوم الجمعة طهور ، وكفارة لما

بينهما من الذنوب من الجمعة الى الجمعة ، وفى جملة منها التعبير بالوجوب ففى الخبر ((انه واجب على كل ذكر وأنتى من حر أو عبد)) وفى آخر عن غسل يوم الجمعة ؟ فقال عليه السلام : واجب على كل ذكر وأنتى من حر أو عبد، وفى ثالث الغسل واجب يوم الجمعة ، وفى رابع قال الراوى : كيف صار غسل الجمعة واجبا ؟ فقال عليه السلام : ان الله اتم صلاة الفريضة بصلاة النافلة - الى ان قال عليه السلام - واتم وضوء النافلة بغسل

بينهما من الذنوب من الجمعة الى الجمعة) والظاهر ان المراد الى الجمعة الآتية ، وكونه كفارة يراد به اقتضائه ذلك ، ومن المعلوم ارادة بعض الذنوب الصادرة من المؤمنين الذى غالبا تصدر منهم اللوم ونحوه .

(وفى جملة منها) كخبر محمد ، وخبر عبد الله كليهما عن الرضا عليه السلام (التعبير بالوجوب ، ففى الخبر ((انه واجب على كل ذكر وأنتى من حر أو عبد)) وفى) خبر (آخر) سأله (عن غسل يوم الجمعة ؟ فقال عليه السلام : واجب على كل ذكر وأنتى من حر أو عبد) - باختلاف فى الجملة بين الرواية وبين ما ذكره - وليس المراد استثناء الخنى ، بل لأن الذكر والأنثى هما الصنف الغالب ، ولذا ذكرا والا فلا شبهة فى استحبابه على الخنى أيضا ، وان قلنا بانه صنف ثالث ، وسيأتى ان المراد بالواجب ((الثابت)) لا الوجوب فى مقابل الاستحباب .

(وفى ثالث) وهو خبر زرارة المروى عن الباقر عليه السلام : (الغسل واجب يوم الجمعة) وقريب منه خبره المروى فى الفقيه عنه عليه السلام : (وفى رابع) وهو خبر حسين بن خالد ، عن الكاظم عليه السلام (قال الراوى : كيف صار غسل الجمعة واجبا ؟ فقال عليه السلام : ان الله اتم صلاة الفريضة بصلاة النافلة - الى ان قال عليه السلام : - واتم وضوء النافلة بغسل

الجمعة ، وفي خامس لا يتركه الا فاسق ، وفي سادس عن نسيه حتى صلى قال عليه السلام : ان كان في وقت فعليه ان يغتسل ويعيد الصلاة ، و ان مضى الوقت فقد جازت صلاته ، الى غير ذلك .

(الجمعة) فما كان في الأولين من نقص غير مبطل يكملهما الاخران .
(وفي خامس) عن كتاب الشيخ جعفر ، عن الصادق (لا يتركه الا فاسق) كما تقدم والمراد به من خرج عن طاعة الله سبحانه ، من المعلم ان ترك المستحب أيضا نوع من الخروج عن الطاعة .

(وفي سادس) وهو خبر عمار ، عن الصادق عليه السلام (عن نسيه حتى صلى ، قال عليه السلام : ان كان في وقت فعليه ان يغتسل و يعيد الصلاة ، و ان مضى الوقت فقد جازت صلاته) كما ورد مثل ذلك فيمن توضأ بدون بسم الله ، و ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له : اعد وضوءك و صلاتك . وقد كان المعصوم يفعل احيانا مثل ذلك في المستحب للتأكيد عليه حتى لا ينسى (الى غير ذلك) .

وعن رسالة الشهيد ((ره)) قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من اغتسل يوم الجمعة محيت ذنوبه وخطاياها .

وفي رواية العليل المروية عن الأصبح ، عن امير المؤمنين في حديث انه ((اى تارك غسل الجمعة)) لا يزال في هم الى الجمعة الأخرى .

وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : ان لله مدينة في الهواء كقشر البيض ((اى في البياض)) لها سبعون ألف باب على كل باب منها ملائكة مثل ولد آدم الف جزء ((اى عدد هم اكثر من كل بنى آدم الف مرة)) فاذا كان يوم الجمعة و يوم العروبة اجتمعوا كلهم ويقولون : اللهم اغفر لمن اغتسل

الجمعة .

ولذا ذهب جماعة الى وجوبه ، منهم الكلينيّ و الصدوق و شيخنا البهائي
على ما نقل عنهم

أقول : ويسمى بيوم ((العروبة)) لأن العرب جعلوا هذا اليوم عيدهم
قبل الاسلام ، فلما جاء الاسلام قرره ، ولعلّه كان له اصلا في الاديان السابقة
او الهموا جعل هذا اليوم عيدا .

(ولذا ذهب جماعة الى وجوبه ، منهم الكلينيّ و الصدوق و شيخنا
البهائي) و بعض من تأخر عنه ، ويميل اليه المحقق الأردبيلي و كف ، كما
في المستند وغيره (على ما نقل عنهم) وان ناقش بعض في صحة النسبة الى
الثلاثة الأولى ، بل قال انهم ايضا ارادوا الاستحباب و كيف فممنشأ القول
بالوجوب امور :

الاول : لفظ الوجوب في جملة من الروايات ، الظاهر في كونه واجبا
مقابل المستحب كما تقدم في بعض الروايات .

الثاني : الأمر به في جملة من الروايات ، كصحيحة محمد : اغتسل يوم
الجمعة الا ان تكون مريضا او تخاف على نفسك .

الثالث : ما دلّ على تقديمه ان لم يتمكن في يوم الجمعة و قضاؤه يوم السبت
كرواية الحسين بن موسى عليه السلام عن امه ، و ام احمد ، كنا مع ابي الحسن
عليه السلام بالبادية و نحن نريد بغداد فقال لنا يوم الخميس اغتسلا اليوم لغد
و مثله مرسله محمد بن الحسين .

و في رواية سماعة : فان لم يجد فليقضه يوم السبت . فانه لو لم يكن واجبا
لم يلزم تقديمه و لا قضاؤه .

الرابع : ما دلّ على أن تاركة فاسق .

الخامس : ما ورد فيه من كلمة ((لا بد)) الظاهرة في الوجوب ، كمرسلة

حريز ، قال عليه السلام : لا بد من غسل يوم الجمعة في السفر والحضر فمن نسي فليعد من الغد .

السادس : ما امر بالاستغفار عن تركه كمرسلة سهل ورواية النهاية .

السابع : ما دلّ على وجوب إعادة الصلاة على تاركه ، كخبر الساباطي ،

عن الصادق عليه السلام كما تقدم .

ويرد على هذه الأدلة أولا : ضعف السند في جملة منها حتى انها لا تصلح

للاعتداد .

وثانيا : ضعف الأدلة ، مثلا ان التقديم والقضاء لا يلزمان الوجوب ،

كما في نافلة الليل حيث تقدم وتقتضى .

ومرسلة سهل لا دلالة فيها ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن

لرجل بدع غسل الجمعة ناسيا أو غير ذلك ؟ قال عليه السلام : ان كان ناسيا

فقد تمت صلاته وان كان متعمدا فالغسل أحبّ الى ، فان فعل فليستغفرالله

ولا يعود . فان ظاهر ((احب)) أقوى من ظاهر الاستغفار وان قيل بعدم

الأظهرية لا بد من التساقت فلا دلالة ، ولفظ الوجوب في بعض الروايات

يسقط عن ظهوره بسبب السياق ، كموثقة سماعة ، عن غسل الجمعة ؟ فقال عليه

السلام : واجب في السفر والحضر ((الى ان قال)) : وغسل المحرم واجب

وغسل يوم عرفه واجب ، وغسل الزيارة واجب الا من علة وغسل دخول البيت

واجب ، وغسل دخول الحرم واجب ، ويستحب ان لا يدخله الا بغسل .

فان السياق وكلمة ((يستحب)) يسقطان الظاهر عن ظهوره ، بل يبطلانه

الى الاستحباب ، الى غير ذلك من ضعف الأدلة في بعضها .

وثالثا : لو فرض الظهور في الوجوب فالاعراض بوجوب سقوطه ، فانه لم

يظهر من احد من القدماء القول بالوجوب والقائل به من المتأخرين قليل جدا

لكن الأقوى استحبابه والوجوب فى الاخبار منزل على تأكد الاستحباب .

• بل اقل من القليل

ورابعا : ان هذه الاخبار على تقدير تماميتها من جميع الجهات معارضة بما دلّ على الاستحباب مما يكون قرينة لصرافها عن ظاهرها ، ولا أقل من التكافئ والتساقط ، فالمرجع الأصل كخبر على بن يقطين ، قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن الغسل فى الجمعة والأضحى والفطر ؟ قال عليه السلام : سنة وليس بفريضة .

وفى خبر زرارة ، عن الصادق عليه السلام ، قال عليه السلام : هو سنة فى الحضر والسفر .

وخبر على ، عن الصادق عليه السلام ، عن غسل العيدين أوجب هو ؟ قال : هو سنة . قلت : فالجمعة ؟ قال عليه السلام : سنة .

وما رواه المقنعة ، عن الصادق عليه السلام : غسل الجمعة والعيد سنة فى السفر والحضر .

وفى رواية على بن أبى حمزة ، عن الصادق عليه السلام ، عن غسل العيدين أوجب هو ؟ قال : هو سنة . قلت : فالجمعة ؟ قال : هو سنة .

وفى رواية جمال الاسبوع ، عن الباقر عليه السلام ، ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، قال لعلى عليه السلام - فى حديث غسل الجمعة - : فانه ليس شئ من التطوع باعظم منه . الى غيرهما من الروايات الدالة على الاستحباب .

ولذا قال المصنف : (لكن الأقوى استحبابه والوجوب فى الاخبار منزل على تأكد الاستحباب) فان الاسلام جعل اللزم من المصالح واجبا ، و كلما كان اللزم كان وجوبه أكد كما جعل الأكثر من المفاسد محروما وكلما كان اللزم كانت حرمة أكد ، ثم جعل سائر المصالح مستحبات وسائر المفاسد مكروهات ، مع

وفيه قرائن كثيرة على ارادة هذا المعنى ، فلا ينبغي الاشكال فى عدم وجوبه ، وان كان الأحوط عدم تركه .

مسألة - ١ - وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الثانى

ملاحظة الاكديّة و الأقل تأكيدا فى مراتب المستحبات والمكروهات ، وانما لم يجعل الاسلام كل مصلحة واجبة ، وكل مفسدة محرمة ، لأن ذلك كان يوجب العسر والحرج ، بالاضافة الى انه لا تصل مرتبة بعض المصالح والمفاسد الى حدّ الالتزام .

(وفيها قرائن كثيرة على ارادة هذا المعنى) اى الاستحباب المؤكد كما ذكرنا جملة منها .

(فلا ينبغي الاشكال فى عدم وجوبه ، وان كان الأحوط عدم تركه) لهذا التأكيد البليغ فى الروايات .

(مسألة - ١ - وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الثانى) اى الفجر الصادق فلم يشترع قبل ذلك الا فيما استثنى .

وفى الجواهر انه لا خلاف فى ذلك ، وعن الخلاف والتذكرة الاجماع عليه ، وفى المستند اجماعا كما صرح به جماعة .

اما عدم الاجزاء قبل الفجر فلانه عبادة توقيفية ، والأدلة دلت على انه شرع فى يوم الجمعة الظاهر فى نهاره ، فلا دليل على الكفاية قبله ، لكن ربما يحتمل كفايته ليلة الجمعة ، لأمرين :

الأول : المناط فى الغسل خصوصا بقريته تقديمه يوم الخميس لخائف عدم تمكنه من الغسل يوم الجمعة ، فان المناط فى هذا الغسل هو النظافة فى يوم الجمعة ، كما صرح بذلك رواية محمد بن عبد الله المروية عن الفقيه والتهذيب والعلل ، ومن المعلوم ان النظافة تحصل قبل الاذان وبعد الاذان على حد

الى الزوال

• سواء

الثانى : ان لفظ اليوم يطلق على مجموع النهار و الليل ، كما يطلق على النهار مقابل الليل ، وما دلّ على كون الغسل فى النهار لا يصلح للتقييد ، لان المستحبات لا تقيد بالمقيدات ، بل تدل المقيدات على الاستحباب الزائد ، وهذا الاحتمال وجيه وان لم أر أحدا قال به ، واما الأجزاء بعد الفجر ، فلاطلاق اليوم عليه ، ولجملة من الروايات :

كصحيح زرارة و فضيل ، قالوا قلنا له : ((وفى بعض الروايات نقله ، عن الباقر عليه السلام)) أيجزى اذا اغتسلت بعد الفجر للجمعة ؟ قال عليه السلام

• نعم

وخبر زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام : اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزئك ذلك للجناية و الجمعة و عرفة •

وخبر بكير ، عن الصادق عليه السلام ((فى أغسال شهر رمضان)) قلت : فان قام بعد الغسل ؟ قال : هو مثل الجمعة اذا اغتسلت بعد الفجر اجزئك •

وعن الرضى : يجزيك اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر وكلما كان أقرب الى الزوال فهو أفضل •

وفى رواية عبد الله بن بكير ، اليس مثل يوم الجمعة اذا اغتسلت بعد الفجر كفاك •

بل ورواية جميل ، قال عليه السلام : اذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر اجزئه عنه ذلك الغسل من كل غسل يلزمه فى ذلك اليوم •

(الى الزوال) كما هو المشهور ، بل عن المعتبر الاجماع عليه ، وربما

يقال بامتداد وقته الى الغروب ، او الى ما قبل الزوال ، او الى ان يصلى الجمعة - كما ذهب الى كل واحد من هذه الأقوال قائل ((جزما او ميلا)) و يدل على المشهور جملة من الروايات :

كقوله عليه السلام : فى خبر زرارة لا تدع الغسل يوم الجمعة فانه سنة - الى ان قال - وليكن فراغك من الغسل قبل الزوال ، فاذا زالت فقم وعليك السكينة والوقار .

وخبر محمد ، عن الصادق عليه السلام قال : كانت الأنصار تعمل فى نواضحها و اموالها فاذا كان يوم الجمعة حضروا المسجد فتأذى الناس بأرواح أباطهم و أجسادهم فأمرهم رسول الله بالغسل فجرت بذلك السنة .

واما من قال بامتداده الى الليل فقد استدل بصدق اليوم والروايتان لا تصلحان للتقييد لانه فى باب المستحبات ، ولما فى المروى عن قرب الاسناد ، عن الرضا عليه السلام : كان ابي يغتسل الجمعة عند الرواح . فان المراد بالرواح اما من الزوال الى الليل او آخر النهار - كما صرح بذلك اهل اللغة ، وأجيب عنه باحتمال ان يراد بالرواح ، الرواح الى الجمعة ، لبعد ان يلتزم الامام بخلاف المستحب من كون الغسل قبل الزوال ، فان لفظ ((كان)) ظاهر فى الاستمرار ، هذا بالاضافة الى بعض الروايات الدالة على انقضاء وقته بالزوال ، كموثق ابن بكير ، عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن رجل فاته الغسل يوم الجمعة ؟ قال : يغتسل ما بينه وبين الليل فان فاته اغتسل يوم السبت .

والرضوى : وان نسيت الغسل ثم ذكرت العصر او من الغد فاغتسل . لكن اورد عليها بان الأول ليس الفوت فيه فى كلام الامام عليه السلام ، والثانى لا دلالة فيه الا على ان الأفضل قبل الظهر .

و بعده الى آخر يوم السبت قضاء

اقول : وهذا القول ليس ببعيد ، و ما تقدم فى رواية محمد حكمة — كما هو واضح — فلا يمكن ان يكون مقيدا ، و يؤيده ما سيأتى من خبرى عبد الله و حريز .

اما القول الثالث : فقد استدل بما تقدم من قوله عليه السلام فى خبر زرارة و ليكن فراغك قبل الزوال .

وفيه ان ظاهره ان ذلك لأجل درك الصلاة ، لا ان الوقت ينتهى قبل الزوال .

واستدل للقول الرابع : بان الحكمة فى الغسل هى النظافة حالة الصلاة و هى تدل على بقاء وقته الى ان يصلّى الجمعة ، و فيه : ان الحكمة لا تعين الحكم خصوصا بعد وجود الدليل على التحديد .

(و) اما المشهور فقد قالوا ان (بعده الى آخر يوم السبت قضاء) خلافا للصدوقين حيث خصا قضاؤه فى يوم الجمعة بما بعد العصر ((لا من الزوال الى الغروب)) و لجماعة حيث خصوا القضاء بالنسبة الى السبت بنهاره فلا يأتى به فى ليلة السبت ، و الأقوى المشهور ، اما انه يقضى فلجملة من الأدلة المذكورة و الاتية .

و اما خبر ذريح ، عن الصادق عليه السلام فى الرجل هل يقضى غسل الجمعة ؟ قال عليه السلام : لا . فالمراد به عدم وجوب القضاء ، و ذلك بقريئة تلك الروايات و الاجماع المكرر فى كلامهم .

و اما ان وقته من الزوال الى آخر يوم السبت ، فلخبر سماعة ، عن الصادق عليه السلام فى الرجل لا يغتسل يوم الجمعة او النهار ؟ قال : يقضيه آخر النهار فان لم يجد فليقضه يوم السبت ((فان يوم السبت يشمل نهاره و ليله)) .

لكن الأولى والأحوط فيما بعد الزوال الى الغروب من يوم الجمعة أن ينوى القرية من غير تعرض للاداء والقضاء كما ان الاولى مع تركه الى الغروب ان يأتي به بعنوان

-
- و موثق ابن بكير المتقدم ، قال عليه السلام : يغتسل ما بينه وبين الليل ، فان فاته اغتسل يوم السبت .
- وما رواه الهداية ، عن الصادق عليه السلام : ان نسيت الغسل او فاتك لعله فاغتسل بعد العصر او يوم السبت .
- والرضوى : ان نسيت الغسل ثم ذكرت بعد العصر او من الغد فاغتسل .
- وخبر عبد الله لا يترك غسل يوم الجمعة الا فاسق ، ومن فاته غسل الجمعة فليقضه يوم السبت .
- ومرسل حريز ، عن الباقر : لا بد من غسله يوم الجمعة في السفر والحضر فمن نسي فليعد من الغد .
- اما من قال باختصاص القضاء بما بعد العصر فقد استدل بخبر سماعة و الرضوى والنهاية ، حيث ذكر فيها كلمة ((بعد العصر)) لكن الظاهر ان المراد بعد صلاة العصر حيث ان الآتى الى المسجد يصلى الصلاتين ثم يخرج ، ومن قال بعدم القضاء ليلة السبت فقد استدل بان ((يوم السبت)) لا يشمل الليل ، بل ظاهره نهار السبت ، وفيه : ان العرف يرى فيه الاطلاق بالاضافة الى المناط و الى بعض المؤيدات الآخر .
- ثم ان المصنف حيث احتمل كونه اداء في عصر الجمعة قال : (لكن الاولى و الاحوط فيما بعد الزوال الى الغروب من يوم الجمعة ان ينوى القرية) فقط (من غير تعرض للاداء و القضاء) كما انه ((ره)) حيث احتمل عدم ورود قضائه ليلة السبت قال : (كما ان الاولى مع تركه الى الغروب ان يأتي به بعنوان

القضاء في نهار السبت لا في ليله ، و آخر وقت قضاؤه غروب يوم السبت و
احتمل بعضهم جواز قضاؤه الى آخر الاسبوع لكنه مشكل

القضاء في نهار السبت لا في ليله) لكن قد عرفت ان مقتضى الأدلة هو ما ذكره
اولا ؟ .

ثم انه لا فرق في تشريع القضاء بين كونه تركه تهاونا او جهلا او نسيانا اولفقد
الماء او لمرض او غيرهما ، وذلك لاطلاق جملة الأدلة ، وذلك لخبر ابن بكير ،
عن رجل فاته الغسل يوم الجمعة الخ ، والفوت يصدق بكل ذلك .
وخبر عبد الله : ومن فاته غسل الجمعة الخير ، و صدر خبر سماعة الرجل
لا يغتسل يوم الجمعة ، فما عن الصدوقين باختصاص القضاء بالناسي .

وعن الحلّي انه لو تركه تهاونا ، ففي استحباب قضاؤه يوم السبت اشكال ،
ممنوع وان استدل له بالشرطية في قوله عليه السلام : ((ان نسيت الغسل)) و
قوله عليه السلام : ((فمن نسي)) اذ فيه ان الشرط لا مفهوم له فـ
المستحبات .

(و اخر وقت قضاؤه غروب يوم السبت) وذلك للأدلة الدالة على انه يقضى
يوم السبت (و احتمل بعضهم جواز قضاؤه الى آخر الاسبوع) كما عن المصاييح
انه احتمله بعض مشايخه المعاصرين ، ولعل وجهه الرضوي قال فان فاتك
الغسل يوم الجمعة قضيت يوم السبت او بعده من ايام الجمعة ((والمعنى ايام
الاسبوع — لأن الجمعة تطلق على الاسبوع)) وفي المستند انه لا بأس
للتسامح (لكنه مشكل) لعدم وجود قائل به ، بل في البحار اني لم اربه قائلًا
ولا رواية ، وفي المستند اعترف بانه لم يجد قائلًا به ، لكن الظاهر عدم
البأس به ، فانه من فروع التسامح .

نعم لا بأس به لا يقصد الورد بل برجاء المطلوبة ، لعدم الدليل عليه إلا
الرضوى الغير المعلوم كونه منه عليه السلام .
مسألة - ٢ - يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس .

(نعم لا بأس به لا يقصد الورد بل برجاء المطلوبة ، لعدم الدليل عليه
إلا الرضوى الغير المعلوم كونه منه عليه السلام) .
أقول : لا أقل من كونه فتوى الفقيه وفي مثله يجزى التسامح ، ثم ان الغسل
كلما كان أقرب الى الزوال كان أفضل ، كما أفتى به المشهور ولعلمهم استفادوه
من الحكمة الواردة في رواية محمد بن عبد العزيز في قصة الأنصار .
ثم انه لو لم يتمكن من الغسل الكامل قبل الزوال فهل الأفضل اتيانه ببعض
الغسل او تأخيره جميعا لا يبعد الأول ، اذا كان يأتي بالبقية بعدا لدليل
الميسور والحكمة ، وقد عرفت سابقا ان الغسل لا موالاة فيه .

(مسألة - ٢ - يجوز تقديم غسل الجمعة يوم الخميس) في الجملة بلا
اشكال ولا خلاف ، وعن كشف اللثام نسبه الى الأصحاب ، وعن المعتمد و
الحدائق الاتفاق عليه ، ويدل عليه صحيح حسن بن موسى بن جعفر عليه السلام
عن امه و ام احمد قالتا كنا مع ابي الحسن عليه السلام في البادية ونحن نريد
بعداد فقال لنا يوم الخميس اغتسلا ليوم غد يوم الجمعة فان الماء بها غدا قليل ،
قالت : فاغتسلنا يوم الخميس ليوم الجمعة .

وفي الرضوى : وان كنت مسافرا وتخوفت عدم الماء يوم الجمعة فاغتسل
يوم الخميس .

و الظاهر من لحن الروايات بضميمة فهم الفقهاء عدم الاختصاص بالسفر
فيجوز ذلك في الحضر أيضا كما هو المشهور ، كما ان الظاهر بل صريح جملة
منهم عدم الاختصاص بخوف عدم الماء ، بل يشمل كل أقسام عدم القدرة و لو

بل وليلة الجمعة اذا خاف اعواز الماء يومها ما تقدمه ليله الخميس فمشكل

لمرض او برد او وجود غير المحرم حيث لا يتمكن السترنه او غير ذلك ، لأن
المستفاد من النص عرفا هو عدم التمكن من الغسل لا خصوص العوز .
ثم ان المشهور ان خوف العجز عن الغسل يوم الجمعة كاف في التقديم ،
للمنات ولصدق الخواف الوارد في الرضى ، خلافا لمن شرط اعتبار اليأس ،
ومن شرط اعتبار الظن بالعدم ، واستدلوا لذلك بالأصل فى عدم صحة
التقديم الا فى المورد المتيقن ، وبظاهر قوله عليه السلام : ((انكم تأتون
غدا منزلا ليس فيه ماء)) فانه يدل على التقديم فى صورة القطع بالعدم فيلحق
به اليأس والظن بالعدم دون ما سواهما ، وفيه : وجود لفظ ((التخوف))
فى الرضى المؤيد بالشهرة ، واثبات الشئ فى مرسل محمد بن الحسين بعدم
الماء ، لا ينفى ما عداه فانه من مفهوم اللقب .

(بل وليلة الجمعة اذا خاف اعواز الماء يومها) وذلك لاطلاق ((الجمعة))
على مجموع النهار والليل ، كما عرفت فى المسألة السابقة وللمنات فى
التقديم فى يوم الخميس فليلة الجمعة اولى ، وهذا هو المشهور بين
الفهاء ، بل عن المصايح دعوى الاجماع عليه ، خلافا لبعض حيث اقتصر فى
التقديم على نهار الخميس ، لانسياق النهار من يوم الجمعة والمنات غير متيقن
فالأصل عدم ، لكن هذا خروج عن المتفاهم عرفا خصوصا بملاحظة العلة فى
رواية غسل الأنصار فما ذهب اليه المشهور والمتعين .

(اما تقديمه ليله الخميس فمشكل) و ذلك لانصراف ((اليوم)) الى النهار
لكنك قد عرفت ان ((اليوم)) شامل لمجموع النهار والليل ، والانسياق لو
كان فهو بدوى .

نعم قد تقدم القرينة الى كون المراد النهار ، وعليه فلا بأس بالغسل

نعم لا بأس به مع عدم قصد الورد ، لكن احتمال بعضهم جواز تقديمه حتى من اول الأسبوع ايضا ولا دليل عليه واذا قدمه يوم الخميس ثم تمكن منه يوم الجمعة يستحب اعادته

ليلة الخميس ايضا ، خصوصا بعد العلة الواردة في خبر الانصار .
نعم الأحوط الأولى انه اذا تمكن منه نهار الخميس لا يقدمه ليلة الخميس اما نهار الخميس فالظاهر ان اوقاته سواء ، كما في ليلة الجمعة ، وان كان لا يبعد انه كلما قرب الى نهار الجمعة كان افضل للمناط في كونه كلما قرب الى الزوال كان افضل .

(نعم لا بأس به مع عدم قصد الورد ، لكن احتمال بعضهم جواز تقديمه حتى من اول الأسبوع أيضا) ولعله للمناط في النظافة ، و اخبار تقديم يوم الخميس ، و كونه كالتأخير فكما يؤخره الى آخر الأسبوع - حسب الرضى - كذلك يقدمه الى اول الأسبوع .

ثم ان المحكى عن الحلبي اثبات غسل آخر - غير غسل نهار الجمعة - لليلة الجمعة و المشهور قالوا انهم لم يجدوا له دليل ، فاذا كان التسامح يكفي فيه فتوى الفقيه كان لا بأس بالقول بذلك .

ثم هل يصح تقديمه لمن لا يريد الغسل يوم الجمعة لا لعذر ، بل اعتباطا يحتفل ذلك للمناط و العدم لعدم الدليل فالأصل عدمه ، كما انه لو احتمل في يوم الخميس عدم تيسر الغسل يوم الجمعة لم يبعد جواز تقديمه ، للمناط و ان كان الأحسن ان يقصد القرية المطلقة لا الورد .

(و) ذلك لأنه (لا دليل عليه) فالاتيان به بقصد الورد مشكل .
(و اذا قدمه يوم الخميس ثم تمكن منه يوم الجمعة يستحب اعادته) كما ذهب اليه العلامة و الشهيد وغيرهما ، لاطلاق ادلة استحباب غسل الجمعة ، و

وان تركه يستحب قضاؤه يوم السبت ، واما اذا لم يتمكن من ادائه يوم الجمعة فلا يستحب قضاؤه و اذا دار الأمر بين التقديم والقضاء فالاولى اختيار الأول .

لسقوط البديل عند التمكن من المبدل منه ، وذهب بعض الى العدم ، لأن موضوع الغسل هو الخوف لما تحقق كان ثابتا شرعا ، ومعه لا مجال للمبدل منه وفيه ان الموضوع اخذ طريقيا فلما تحقق عدم صحة ما كان يتخوف منه ، كان اطلاق دليل الغسل محكما ، ولذا فما ذكره المصنف هو الأقرب .

(وان تركه يستحب قضاؤه يوم السبت) لانه كان مكلفا به يوم الجمعة ، فاذا لم يفعله فقد فاته فيشمله ما دل على استحباب القضاء لمن فاته بخلاف من لم يتمكن من اعادته يوم الجمعة ، فانه لا قضاء عليه اذا قدمه لظهور الأخبار الآمرة في كفايته عن القضاء ، لكن الظاهر عدم استحباب القضاء اذا قدمه وان تمكن منه يوم الجمعة لان الجمع بين الأدلة يقتضى ان الشارع جعل له بدلا مقدما او مؤخرا فاذا جاء بالبديل لم يكن هناك امر آخر ، والا كان اللازم الحكم بالقضاء وان لم يتمكن من الاداء يوم الجمعة تمسكا بالاطلاق دليل التقديم والقضاء، فهو كما اذا امر المولى عبده باطعام زيد يوم الجمعة وان خاف ان لا يتمكن يوم الجمعة اطعمه يوم الخميس وان لم يتمكن من الاطعام يوم الجمعة ، اطعمه يوم السبت ، فان العرف لا يشك في ان عليه اطعاما واحدا اداء او بدلا قبلا او بعدا ومن هنا يرد الاشكال على الجمع بين التقديم والاداء ايضا ، لكن ذلك احتياط لا بأس به .

(واما اذا لم يتمكن من ادائه يوم الجمعة فلا يستحب قضاؤه) لما عرفت (و اذا دار الأمر بين التقديم والقضاء فالأولى اختيار الأول) وذلك لاطلاق الأوامر الواردة بالتقديم الشامل للعلم بالتمكن من القضاء وعدمه ، و لأنه اقرب الى العلة بان يكون الانسان في يوم الجمعة نظيفا ، وليست هذه

مسألة - ٣ - يستحب ان يقول حين الاغتسال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وان محمدا عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد و آل محمد ، واجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين .

مسألة - ٤ - لا فرق في استحباب غسل الجمعة بين الرجل والمرأة و الحاضر والمسافر ، والحر والعبد ، ومن يصلي الجمعة ، ومن يصلي الظهر

العلة موجودة في القضاء و انما امر به بملك حصول النظافة في الجملة ، و احتمال افضلية التأخير تنظيرا بصلاة نافلة الليل لا وجه له ، لانه بالاضافة الى انه قياس تختلف الحكمة في المقام عن مقام صلاة الليل ، اذ قد عرفت ان الحكمة في المقام النظافة في يوم الجمعة وليست هي بموجودة في صلاة الليل .

(مسألة - ٣ - يستحب ان يقول حين الاغتسال) ما رواه الحنّاط ، عن الصادق عليه السلام . : (اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وان محمدا عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد و آل محمد ، واجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين) ففيه انه اذا قال ذلك كان له طهرا من الجمعة الى الجمعة ، وهناك ادعية أخر مروية في بعض الروايات الأخر .

(مسألة - ٤ - لا فرق في استحباب غسل الجمعة بين الرجل والمرأة و الحاضر والمسافر ، والحر والعبد ، ومن يصلي الجمعة ، ومن يصلي الظهر) وذلك لاطلاق الادلة و ادلة الاشتراك في الحكم ، وجملة من الروايات السابقة المصراحة بتشريعها على الرجل والمرأة والحاضر والمسافر و الحر والعبد .

اما بالنسبة الى مريد الجمعة وعدم مريده ، فيدل عليه تشريعها على المرأة و العبد و المسافر وليس عليهم جمعة ، كما انه مشروع ايضا بالنسبة الى الخنثى

بل الأقوى استحبابه للصبي المميز ، نعم يشترط في العبد اذن المولى
اذا كان منافيا لحقه بل الاحوط مطلقا

وان كان جنسا ثالثا ، لاطلاق الادلة والمناط ، وكذلك هو مشروع بين من
يريد الصلاة اولا يريد لها اصلا كالحائض والنفساء ، والتارك لها عمدا ، اذ
لا وجه للتخصيص بعد اطلاق الأدلة .

(بل الأقوى استحبابه للصبي المميز) كسائر العبادات ، بل الظاهر
شمول الأدلة له ، بالمناط بعد عدم ورود دليل ((رفع القلم)) على الطهارة ،
لما نرى من تشريع الشارع الطهارة له ، وربما يحتمل استحباب ان يغسل
المولى غير المميز والمجنون أيضا للملاك ، والعلة ، وما ثبت من توضى غير
المميز في باب الحج ، لكن لو اراد المولى الاتيان بذلك لهما فالأحوط ان لا
يأتى بذلك بقصد الورد ، بل الرجاء ، والله سبحانه العالم .

(نعم يشترط في العبد اذن المولى اذا كان منافيا لحقه) لانه مع عمله
ملك للمولى فلا يجوز له التصرف في ملك المولى بما ينافي حقه .

(بل الأحوط مطلقا) لأنه لا يجوز التصرف في ملك الغير وان لم يكن
منافيا لحقه ، ولأن الغسل شيء ، وقد قال تعالى : ((عبدا مملوكا لا يقدر
على شيء)) وفي الحديث ((أفشئ الطلاق ؟)) لكن ربما يقال لا يفهم من
ادلة الملك هذا المقدار ، فاذا كان العبد في النهر مثلا وكان غمسه رأسه
في الماء كافيا في غسله لم يكن بذلك بأس وان لم يرض المولى بذلك ، ومثله
ما اذا حرك لسانه بالذكر وان لم يرض المولى بذلك ، او حرك عينه بالنظر ،
او نحو ذلك ، والطلاق ليس بهذه المنزلة ، والآية المباركة ، يراد بها ما
هو شيء عرفا لا مثل غمس الرأس و تحريك اللسان والتعيين وهذا القول هو
الأقرب .

وبالنسبة الى الرجال أكد ، بل فى بعض الأخبار رخصة تركه للنساء .
مسألة - ٥ - يستفاد من بعض الأخبار كراهة تركه ، بل فى بعضها الأمر
بالاستغفار للتارك

(وبالنسبة الى الرجال أكد) فكأنه لخبر منصور بن حازم ، عن الصادق عليه السلام قال : الغسل يوم الجمعة على الرجال والنساء فى الحضر و على الرجال فى السفر وليس على النساء فى السفر ، وفى الكافى ، وفى رواية اخرى رخص للنساء فى السفر لقلّة الماء ، وفى السفر دلّ الدليل على آكديته للرجال ، وفى الحضر يستفاد ذلك بالمناط ، لكن ربما يقال ان المناط غير تام فان الترخيص تركه للنساء فى السفر انما هو لحكمة المشقة ، و مثلها ليس موجودا للنساء فى الحضر ، كما اذا قيل المريض لا يغتسل ، فانه لا يستفاد منه ان المريض فى حالة صحته اقل تأكدا من الصحيح الذى لم يمرض ، و هذا هو الأقرب .

ثم ان الظاهر ان المراد بالسفر الذى يقل التأكد فيه للنساء السفر الموجب للصعوبة اما اذا ورد دارا يتوفر فيه الماء وامكانيات الغسل ، كما اذا كانت فى الحضر ، يكون حالها فيه حال الحضر ، بل يمكن ان يدار الأمر مدار الصعوبة سفوا وحضرا للرجال والنساء .

(بل فى بعض الأخبار رخصة تركه للنساء) فى السفر كما تقدم فى رواية منصور .

(مسألة - ٥ - يستفاد من بعض الأخبار كراهة تركه) فى خبر زرارة ، عن

الباقر عليه السلام قال عليه السلام : لا تدع الغسل يوم الجمعة فانه سنة .

(بل فى بعضها الأمر بالاستغفار للتارك) فى خبر سهل ، عن الكاظم

عليه السلام ، عن الرجل يدع غسله الجمعة ناسيا او غير ذلك قال عليه السلام :

وعن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال فى مقام التوبيخ لشخص : والله لانت اعجز من تارك الغسل يوم الجمعة ، فانه لا تزال فى طهر الى الجمعة الاخرى
مسألة - ٦ - اذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة لا لاعواز الماء ، بل
لأمر آخر كعدم التمكن من استعماله او لفقد عوض الماء مع وجوده فلا يبعد جواز
تقديمه ايضا يوم الخميس ، وان كان الاولى عدم قصد الخصوصية والورود ، بل
الاتيان به برجاء المطلوبة •

ان كان نسايا فقد تمت صلاته وان كان متعمدا فالغسل احب اليّ فان هو فعل
فليستغفر الله ولا يعود •

(وعن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال فى مقام التوبيخ لشخص : والله
لأنت أعجز من تارك الغسل يوم الجمعة ، فانه لا تزال فى طهر الى الجمعة
الأخرى) ((فانه)) اى من اغتسل •

وفى رواية العلل ((انه لا يزال فى هم الى الجمعة الاخرى)) اى تارك
الغسل ، والظاهر ان الامام كان يقول ذلك لمن عجز وكسل عن شئ ، لا لأى
انسان يريد توبيخه ولو فى جهة اخرى •

(مسألة - ٦ - اذا كان خوف فوت الغسل يوم الجمعة لا لاعواز الماء ، بل
لأمر آخر كعدم التمكن من استعماله) لمرض و نحوه (او لفقد عوض الماء مع
وجوده) او غير ذلك (فلا يبعد جواز تقديمه ايضا يوم الخميس) للمناط
المستفاد من رواية التقديم - وقد تقدم الكلام فى ذلك - وهل ان الحكم
كذلك لمن علم انه يموت او يقتل ام لا ؟ احتمالان : من انه تكليف المكلف فى
الجمعة ولا تكليف للميت ، ومن انه نوع نظافة •

(وان كان الأولى عدم قصد الخصوصية والورود ، بل الاتيان به برجاء
المطلوبه) لكن المناط فى غير الموت أظهر •

مسألة - ٧ - اذا شرع فى الغسل يوم الخميس من جهة اعواز الماء يوم الجمعة فتيين فى الأثناء وجوده وتمكّنه منه يومها بطل غسله ، ولا يجوز اتمامه بهذا العنوان والعدول منه الى غسل آخر مستحب ، الا اذا كان من الأول قاصدا للأمريين .

مسألة - ٨ - الاولى اتيانه قريبا من الزوال ، وان كان يجزى من طلوع

الفجر كما مرّ

(مسألة - ٧ - اذا شرع فى الغسل يوم الخميس من جهة خوف اعواز الماء يوم الجمعة فتيين فى الاثناء وجوده وتمكّنه منه يومها بطل غسله ، ولا يجوز اتمامه بهذا العنوان) لفوات موضوع التقديم ، الذى هو اعواز الماء يوم الجمعة ، و ان كان قادرا على الغسل ، لم يكن وجه لبطلان الغسل ، واذا قلنا بالبطلان لا يصح (العدول منه الى غسل آخر مستحب) لاصالة عدم صحة العدول الا فى مورد الدليل ، والدليل مفقود فى المقام ، فان انقلاب الشئ عما وقع عليه لا يعقل الا اعتبارا ، والاعتبار يحتاج الى الدليل .

(الا اذا كان من الأول قاصدا للأمريين) بان قصد تقديم غسل الجمعة و الزيارة ، فان بطلان غسل الجمعة لا يوجب بطلان غسل الزيارة وحينئذ يتم الغسل بعنوان الزيارة ، اذ لا دليل على بطلان غسل الزيارة ببطلان غسل الجمعة ، ومنه يعرف انه لا فرق فى صحة الغسل المنوى من الاول بين ان يكون واجبا كالجنابة مع الجمعة ، او مستحبا كما مثلنا ، لوحدة الدليل فى كليهما .

(مسألة - ٨ - الاولى اتيانه قريبا من الزوال ، وان كان يجزى من طلوع

الفجر كما مرّ) ولذا قال الفقهاء كلما كان اقرب الى الزوال كان افضل ، لصحيح

مسألة - ٩ - ذكر بعض العلماء ان في القضاء كلما كان اقرب الى وقت الاداء كان افضل

زرارة ، عن الباقر عليه السلام ، وفيه : وليكن فراغك من الغسل قبل الزوال فاذا زالت فقم وعليك السكينة والوقار .

وصحيح البيهقي ، عن الرضا ، كان ابي يغتسل للجمعة عند السجود - بناء على ان المراد الرواح الى الجمعة - .

والرضوى : ، يجزيك اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر وكلما قرب من الزوال فهو افضل - وقد تقدم الاشارة الى ذلك - .

ثم هل هذا المستحب مطلق حتى بالنسبة الى من يريد البكور الى المسجد للدعاء والعبادة اولتحصيل المكان حيث ان التأخير يوجب عدم تحصيله له لاذحام الناس ، وعليه فاذا قدم الغسل لم يفعل الافضل او لا ؟ وانما هو الأفضل بالنسبة الى من لم يذهب الى المسجد باكرا ، احتمالان : ولا يبعد الثاني لظهور الروايات المتقدمة فيمن لم يذهب الى المسجد ، وقيل بالأول ، و ان المقام من باب التزام بين المستحبين حيث يستحب البكور الى المسجد ويستحب قرب الغسل من الزوال .

ثم لو اغتسل بعد الفجر فهل يستحب اعادته قرب الزوال ام لا ؟ احتمالان من سقوط الغسل بما فعله او لا ؟ ومن ان الغسل للثاني لا يدرك الفضيلة التي فاتته ، خصوصا بمقتضى العلة المذكورة في اعادة الصلاة جماعة وان الله يختار احبهما اليه ، وللمناط في كون الوضوء على الوضوء نورا على نور .

(مسألة - ٩ - ذكر بعض العلماء ان في القضاء كلما كان اقرب الى وقت الاداء كان افضل) لأنه من المسارعة الى الخير ، ولأنه نظافة ، وهى من الايمان فكما ان اصلها مطلوبة كذلك الاسراع فيها ، لأن بدون الاسراع لا

فاتيانه في صبيحة السبت اولى من اتيانه عند الزوال منه او بعده ، و كذا في التقديم فعصر يوم الخميس اولى من صبحه ، وهكذا ، ولا يخلو عن وجه وان لم يكن واضحا ، واما افضلية ما بعد الزوال من يوم الجمعة ، من يوم السبت فلا اشكال فيه ، وان قلنا بكونه قضاء كما هو الأقوى

يكون في زمان مع نظافة ، و للمائلة بين الاداء و القضاء ، فكما ان الاقربىة - قبلا - افضل ، كذلك الاقربىة الى الزوال - بعدا - افضل .
وعليه (فاتيانه في صبيحة السبت اولى من اتيانه عند الزوال منه او بعده ، و كذا في التقديم) لكن لا للمسارعة و النظافة - كما تقدم في التأخير - بل من جهة الأقربىة الى الاداء فقط (فعصر يوم الخميس اولى من صبحه ، وهكذا) و يضاف هنا ان الغسل شرع لنظافة يوم الجمعة ، وكلما كان اقرب الى يوم الجمعة كان أقرب الى الحكمة المذكورة .

(ولا يخلو عن وجه) كما ذكرنا (وان لم يكن واضحا) اذ دليل المسارعة و النظافة لا يجعلان شيئا مستحيا خاصا ، و المعاملة بين الاداء و القضاء لا دليل لها ، هذا بالنسبة الى التأخير يوم السبت ، واما بالنسبة الى التقديم ، فان دليل المسارعة و النظافة يعارض ما ذكر من الدليل للتأخير ، هذا باضافة الى اطلاق ادلة التقديم و التأخير ، و الظاهر انه لا دليل على استحباب خاص وان كان دليل المسارعة و النظافة لا بأس بالقول بهما بالنسبة الى كل من يوم الخميس و يوم السبت .

(واما افضلية ما بعد الزوال من يوم الجمعة ، من يوم السبت فلا اشكال فيه ، وان قلنا بكونه قضاء كما هو الأقوى) عند المصنف ، و الأقرب لدينا انه اداء كما تقدم .

وكيف كان فالدليل على افضلية العصر من يوم السبت هو ما رواه سماعة ، عن

مسألة - ١٠ - اذا نذر غسل الجمعة وجب عليه ومع تركه عمدا تجب

الكفارة ، والأحوط قضاؤه يوم السبت

الصادق عليه السلام ، في الرجل لا يغتسل يوم الجمعة في اول النهار ، قال :
يقضيه في آخر النهار ، فان لم يجد فليقضه يوم السبت . فان ظاهر التعليق
(بان لم يجد) افضلية عصر الجمعة من يوم السبت .

(مسألة - ١٠ - اذا نذر غسل الجمعة وجب عليه) لرجحانه فيشمله
اطلاقات ادلة النذر (ومع تركه عمدا تجب الكفارة) لاطلاقات ادلة الكفارة
بترك النذر ، بالاضافة الى انه عصيان ويوجب التعزير كما في فعل كل حرام
وترك كل واجب .

(والأحوط قضاؤه يوم السبت) لمطلق ما دلّ على قضاء كل فريضه ، مثل
من فاتته فريضة فاقضها كما فاتته ، بعد عدم اختصاص ذلك بالصلاة والصوم ،
ونحوهما - كما هو الأقرب - ومنه يعرف انه لا يرتبط بشمول النذر الناذر له بل
لوشمل النذر له ، كان القضاء واجبا ، لا احتياطا ، لكن وجوب القضاء ، و
الكفارة ، انما هو اذا نذر الغسل كل جمعة ، او هذه الجمعة الخاصة .
اما اذا كان النذر ان يغتسل جمعة ما ، لم يكن تركه في جمعة حراما ولا
كفارة ولا قضاء لأنه واجب موسع فاللازم الاتيان به في جمعة أخرى - كما هو
واضح - .

ثم انه يتحقق الوفاء بالنذر اذا اغتسل غسلا واحدا للجمعة وغيرها، الا اذا
كان النذر مقيدا بالانفراد ، ولو اغتسل غسلا للجنابة ، فان قيده بعدم ما سواه
فلا اشكال في عدم كفايته عن النذر ، وان لم يقيده فهل يكفي عن النذر ام لا ؟
احتمالان : فمن يقول بكفاية غسل واحد عن الجميع - ولو لم ينو الا غسلا
واحدا - يقول بالكفاية وسقوط النذر ، ولمن يقول بعدم الكفاية الا اذا نوى

وكذا اذا تركه سهوا او لعدم التمكّن منه ، فان الأحوط قضاءه واما الكفارة فلا تجب الا مع التعمّد .

مسألة - ١ - اذا اغتسل بتخيّل يوم الخميس بعنوان التقديم ، او بتخيّل يوم السبت بعنوان القضاء فتبيّن كونه يوم الجمعة

الجميع يقول بعدم الكفاية ولزوم الاتيان بغسل النذر .

(وكذا اذا تركه سهوا او لعدم التمكّن منه ، فان الأحوط قضاءه) فان النذر يتعلق بغسل الجمعة بما له من الأحكام التي منها قضاءه مع الفوت فكما يوجب النذر الاداء كذلك يحتمل كونه موجبا للقضاء ايضا ، لكن ربما يورد على ذلك انه اذا لم يتمكن منه تبين بطلان نذره لأنه نذر ما لا يهدر ، وهذا هو الأقرب ، ومنه يعرف حال ما اذا علم يوم الخميس بعدم الماء فانه يحتاط بتقديم الغسل واذا علم بانه ينسى يجب الاتيان به بخلاف ما اذا علم انه لا يقدر عليه ، ففيه الإشكال السابق ، كما انه ظهر مما تقدم ((من كون النذر متعلقا بالغسل بما له من الاحكام)) وجوب التيمم اذا لم يتمكن من الغسل لأنه بدله فتأمل .

(واما الكفارة) والتعزير (فلا تجب الا مع التعمّد) في الترك .

(مسألة - ١١ - اذا اغتسل بتخيّل يوم الخميس بعنوان التقديم ، او بتخيّل يوم السبت بعنوان القضاء فتبيّن كونه يوم الجمعة) اي كان واقعا يوم الجمعة سواء تبين ام لا ؟ فالظاهر انه اذا قصد التقييد بطل ، بان قصد التقديم بشرط لا ، او القضاء بشرط لا ، انما قصده لم يكن مأمورا به وما المأمور به لم يقصده ، وانه اذا قصد امثال الأمر الفعلي ، وتخيّل انه تقديم او القضاء صح لوجود الأمر الفعلي ، ولأنه قصده ، والتخيّل لا دخل له في الحكم .
واما اذا كان القصد قد تعلق بالتقديم - اي بهذا الفرد - او بالقضاء

فلا يبعد الصّحة خصوصا اذا قصد الأمر الواقعيّ وكان الاشتباه في التطبيق وكذا اذا اغتسل بقصد يوم الجمعة فتبيّن كونه يوم الخميس مع خوف الاعواز، او يوم السبت ، واما لو قصد غسلا آخر غير غسل الجمعة او قصد الجمعة فتبيّن كونه مأمورا بغسل آخر ففي الصحة اشكال الا اذا قصد الامر الفعليّ

— كذلك — بان تعلق بالموصوف والوصف ((لا بعنوان شرط لا ، كما في الأول ، ولا كان متعلقا بالموصوف فقط ، مع تخيل انه موصوف بتلك الصفة الخيالية ، كما في الثاني)) .

(فلا يبعد الصّحة) لان المقدم والمؤخر هو نفس المأمور فقصدته تعلق بالمأمور به ، واذا تعلق القصد بالمأمور به صح ، وان جاء له بوصف اشتباهها، لكن الظاهر بطلانه لانه لا يختلف عن ((بشرط لا)) فانه قصد ((الموصوف و الوصف معا)) ومن المعلوم ان ((الموصوف و الوصف معا)) ليس مأمورا به ، فما أمر به لم يقصده ، وما قصدته لم يؤمر به .

نعم يتم قوله : (خصوصا اذا قصد الأمر الواقعيّ وكان الاشتباه في التطبيق)

فانه هو القسم الثاني الذي ذكرنا انه صحيح .

(وكذا اذا اغتسل بقصد يوم الجمعة فتبيّن كونه يوم الخميس مع) وجود

(خوف الاعواز) او محذور آخر مما يوجب جواز التقديم .

(او يوم السبت) وكان لم يغتسل يوم الجمعة ، فانه على ثلاثة اقسام ،

قسم صحيح وهو الأول وقسمان باطلان وهما الثاني والثالث ، وسوق الأدلة

السابقة واضح في المقام .

(واما لو قصد غسلا آخر غير غسل الجمعة) كما اذا قصد غسل يوم الغدير

مثلا (او قصد الجمعة فتبيّن كونه مأمورا بغسل آخر ففي الصّحة اشكال) لأن

المأمور به لم يقصده ، وما قصدته لم يكن مأمورا به (الا اذا قصد الامر الفعليّ

الواقعي كان الاشتباه في التطبيق .

مسألة - ١٢ - غسل يوم الجمعة لا ينقض بشئ من الحدث الأصغر والأكبر

اذ المقصود ايجاده يوم الجمعة وقد حصل .

مسألة - ١٣ - الأقوى صحّة غسل الجمعة من الجنب والحائض

الواقعي) بأن يأتي بما يقربه الى الله سبحانه من الغسل .

ولو (كان الاشتباه في التطبيق) بان تخيله غديرا ، وكان جمعة واقعا

او تخيله جمعة وكان غديرا واقعا .

اما على ما ذكرناه فلا فرق بين كل اقسام الاشتباه ، وانه اذا كان بنحو

الخطأ في التطبيق صح مطلقا ، واذا كان بنحو التقييد ، او الموصوف و

الوصف ، بطل مطلقا ، والله سبحانه العالم .

مسألة - ١٢ - غسل يوم الجمعة لا ينقض بشئ من الحدث الأصغر و

الأكبر اذ المقصود ايجاده يوم الجمعة وقد حصل (لرواية ابن بكير ، عن أبيه

قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الليالي التي يغتسل فيها من شهر

رمضان ((الى أن قال)) : والغسل اول الليل ، قلت : فان نام بعد الغسل

قال عليه السلام : هو مثل غسل يوم الجمعة اذا اغتسلت بعد الفجر اجزاك .

قال في المستند : من اغتسل تأدت السنة وان احدث او نام بعده

للاجماع والمعتبرة ، انتهى .

ويؤيد ما ذكرناه ما في رواية العيون والعلل ، عن الرضا عليه السلام ، في

علة غسل الجمعة قوله عليه السلام : ولتكون تلك طهارة له من الجمعة التي

الجمعة . فان ظاهره بقاء طهارة حتى بعد الاحداث .

(مسألة - ١٣ - الأقوى صحّة غسل الجمعة من الجنب والحائض) و

النفساء لاطلاق ادلته ولا دليل على ان هذه الاحداث تمنع عن الغسل ، بل

بل لا يبعد اجزأؤه عن غسل الجنابة بل عن غسل الحيض اذا كان بعد انقطاع الدم .

مسألة - ١٤ - اذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء او غيره يصح التيمم و يجزى ، نعم لو تمكّن من الغسل قبل خروج الوقت ، فالأحوط الاغتسال لادراك المستحب .

الثانى : من الأغسال الزمانية اغسال ليالى شهر رمضان يستحب

قد تقدم صحته غسل الجنابة لمن حاضت فالصحة فى المقام اولى .
(بل لا يبعد اجزأؤه عن غسل الجنابة) اذا لم تحدث الجنابة فى اثناء الغسل (بل عن غسل الحيض اذا كان بعد انقطاع الدم) وكذلك عن غسل النفاس ، وذلك لما سبق فى باب الداخل من ان اى غسل يجزى عن الغسل الاخر سواء نوى الغسل الا حرام لا ؟ ومنه يعرف اجزأؤه عن غسل المس و الاستحاضة ايضا .

(مسألة - ١٤ - اذا لم يقدر على الغسل لفقد الماء او غيره يصح التيمم و يجزى) لاطلاقات ادلة ان التراب يقوم مقام الماء كقوله عليه السلام : رب الماء هو رب الصعيد و يكفيك عشر سنين وغيرهما ، و سيأتى تفصيل الكلام فى باب التيمم انشاء الله تعالى .

(نعم لو تمكّن من الغسل قبل خروج الوقت ، فالأحوط الاغتسال لادراك المستحب) اذ البدل ، انما يكون بدلا ، اذا لم يقدر على المبدل منه ، و الا لم يكن بدلا ، وهذا هو الاقوى ، وان جعله المصنف أحوط ، وكأنه لأنه حيث أتى بالبدل سقط المبدل منه ؛ و الا كان جمعا بين البدل و المبدل، و الجمع خلاف ادلة البدلية ، وفيه نظر واضح .

(الثانى : من الأغسال الزمانية اغسال ليالى شهر رمضان) فانه (يستحب

الغسل فى لىالى الافراد من شهر رمضان ، و تمام اللىالى العشر الأخيرة ، و يستحب فى لىلة الثالث و العشرون غسل آخر فى آخر اللىل ، و أيضا يستحب الغسل فى الیوم الأول منه ، فعلى هذه الاغسال المستحبة فيه اثنان و عشرون

الغسل فى لىالى الافراد من شهر رمضان) كما عن غیر واحد ، وعن مصباح المتهد للشیخ قال : وان اغتسل لىالى الافراد كلها وخاصة لىلة النصف كان له فضل كثير ، وقال السید فى الاقبال - فى اعمال اللیلة الثالثة من شهر رمضان ، و فیما يستحب الغسل على مقتضى الروایة التى تضمنت ان كل لىلة مفردة من جمیع الشهر يستحب فیها الغسل .

(و تمام اللىالى العشر الاخيرة) فعن الصادق علیه السلام - فیما رواه ابن أبى عمیر مرسلا - كان رسول الله صلى الله علیه وآله وسلم یغتسل فى شهر رمضان فى العشر الاواخر فى كل لىلة .

(و يستحب فى لىلة الثالث و العشرين غسل آخر فى آخر اللىل) وفى رواية بريد ، عن الصادق علیه السلام رأیته اغتسل فى لىلة ثلاث و عشرين مرتین مرة اول اللیل و مرة آخر اللیل .

(و أيضا يستحب الغسل فى الیوم الأول منه) فعن الصادق علیه السلام، عن آباءه علیهم السلام ، عن على علیه السلام قال : من اغتسل فى اول یوم من السنة فى ماء جار و صب على رأسه ثلاثین غرفة كان دواء لسنته ، و ان اول كل سنة اول یوم من شهر رمضان .

و الظاهر ان كونه فى ماء جار ، و صب ثلاثین من باب المستحب فى المستحب ، كما فهمه الفقهاء .

(فعلى هذه الأغسال المستحبة فيه اثنان و عشرون) عشر فى العشر الأخير ، و عشر فى لىال الافراد من اللیلة الأولى ، و واحد فى الیوم الأول، و

وقيل باستحباب الغسل فى جميع لياليه حتى ليالى الازواج ، وعليه يصير اثنان وثلاثون ، لكن لا دليل عليه لكن الاتيان لاحتمال المطلوبة فى ليالى الازواج من العشرين الاولين لا بأس به والاكد منها ليالى القدر و ليلة النصف و ليلة سبعة عشر والخمس وعشرين ، و السبع وعشرين و تسع وعشرين منه

واحد فى آخر ليلة الثالث والعشرين و اذا اضفنا على ذلك الغسل بمناسبة ميلاد الامام الحسن نهارا ، صارت ثلاثا وعشرين .

(وقيل : باستحباب الغسل فى جميع لياليه حتى ليالى الازواج ، وعليه يصير اثنان وثلاثون) و يكفى فيه ما فى زاد المعاد للمجلسى ((ره)) قال : وورد استحباب الغسل فى كل ليلة من شهر رمضان ، و يكفى فتواه فى الاستحباب بعد التسامح فى ادلة السنن ، و يمكن ان يستفاد ايضا من خبر ابن عياش ، عن على عليه السلام قال : لما كان اول ليلة من شهر رمضان قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحمد الله و اثنى عليه - الى ان قال :- حتى اذا كان فى اول ليلة من العشر قام فحمد الله و اثنى عليه و قال مثل ذلك ثم قام و شمّر و شدّ المئزر و برز من بيته و احى الليل كله و كان يغتسل كل ليلة منه بين العشائين بناء على ان ((منه)) غائد الى شهر رمضان ، لا الى العشر .

(لكن لا دليل عليه) من لفظ النص المتيقن (لكن الاتيان لاحتمال المطلوبة فى ليالى الازواج من العشرين الاولين لا بأس به) بل مقتضى ما ذكرنا استحبابه (و الاكد منها ليالى القدر) التاسع عشر و الواحد و العشرين و الثالث و العشرين (و ليلة النصف ، و ليلة سبعة عشر و الخمس و عشرين ، و السبع و عشرين ، و تسع وعشرين منه) لنصوص الخاصة المذكورة فى كتب الحديث كالوسائل و المستدرک و جامع أحاديث الشيعة ، و كذلك من تلك الاهم ليلة اربع و عشرين لما عن الصادق عليه السلام قال : اغتسل فى ليلة اربع

مسألة - ١٥ - يستحبّ ان يكون الغسل في الليلة الاولى واليوم الأول من شهر رمضان في الماء الجارى كما انه يستحبّ ان يصبّ على رأسه قبل الغسل او بعده ثلاثين كفاً من الماء ليأمن من حكة البدن ، ولكن لا دخل لهذا العمل بالغسل ، بل هو مستحب مستقل .

وعشرين من شهر رمضان ، الحديث .
واليوم الأول للحديث الخاص المتقدم ، واللييلة الاول ، فعن الاقبال عن الصادق عليه السلام قال : من أحب أن لا تكون به الحكة فليغتسل اول ليلة من شهر رمضان فانه من اغتسل اول ليلة منه لا تصيبه حكة الى شهر رمضان قابل .
وما تقدم تبيّن ان الغسل المستحب فيه ثلاث وثلاثون .

(مسألة - ١٥ - يستحبّ ان يكون الغسل في الليلة الاولى واليوم الاول من شهر رمضان في الماء الجارى) وقد تقدم ما يدل على كلا الأمرين ، وقد ذكرنا ان الصب مستحب في مستحب ، ولذا قال المصنف : (كما انه يستحبّ ان يصبّ على رأسه قبل الغسل أو بعده) او فى اثنائيه (ثلاثين كفاً من الماء ليأمن من حكة البدن ، ولكن لا دخل لهذا العمل بالغسل) فانه ليس جزءاً من الغسل اذ الظاهر من العطف فى الرواية انه عمل مستقل .

(بل هو مسح مستقل) لكن الظاهر من الحديثين ان حصول الطهر الى الشهر القابل وان كونه دواءً للسنة انما يترتبان على مجموع الامرين من الصب والغسل معا .

ثم انه كما يستحب الغسل وحده لا يبعد ان يستحب الصب وحده ايضا ، والكف تشمل الكف الواحدة وان جاز بالكفين ، والظاهر خصوص الصب بالكف فلا يكفى بقدره من ابريق او نحوه او الصب بغير كف او الارتماس تحت الماء بقدر زمان الصب .

مسألة - ١٦ - وقت غسل الليالى تمام الليل وان كان الاولى اتيانها اول الليل ، بل الأولى اتيانها قبل الغروب أو مقارنا له ليكون على غسل من اول الليل الى آخره

(مسألة - ١٦ - وقت غسل الليالى تمام الليل) لأن اضافة الغسل الى الليل معناه صحة الاتيان بالغسل فى كل الليل ، ويدل عليه ايضا ما رواه العيص ، عن الصادق عليه السلام ، عن الليلة التى يطلب فيها ما يطلب ((اى ليلة القدر)) متى الغسل ؟ فقال : من اول الليل وان شئت حيث تقوم من آخره .

و كذلك يؤيده جعل الغسل الثانى فى ليلة القدر آخر الليل مما فيه اشعار بان الغسل الاعتيادى هو فى كل الليل (وان كان الاولى اتيانها اول الليل) لانه مسابقة الى الخير ، ونظافة ، فيستحب التقديم فيه ، وللخبر الثانى ، وفى صحيح ابن مسلم ، عن احدهما عليهما السلام : والغسل فى اول الليل . وفى خبر ابن بكير : والغسل اول الليل .

(بل الاولى اتيانها قبل الغروب) بشئ يسير (أو مقارنا له ليكون على غسل من اول الليل الى آخره) بخلاف ما اذا اخره فى اول الليل فانه يكون بعض الليل بلا غسل .

ولما عن الباقر عليه السلام قال : الغسل فى شهر رمضان عند وجوب الشمس تبيله ثم يصلى ثم يفطر .

وفى خبر محمد بن سليمان : فلما كان ليلة تسع عشرة من شهر رمضان اغتسل حين غابت الشمس - الى ان قال - فلما كانت ليلة احدى وعشرين اغتسل حين غابت الشمس - الى ان قال - فلما كانت ليلة ثلاث وعشرين اغتسل كما اغتسل فى ليلة تسع عشرة وكما اغتسل فى ليلة احدى وعشرين .

نعم لا يبعد في ليالى العشر الأخيرة رجحان اتيانها بين المغرب والعشاء،
لما نقل من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد مرَّانَّ الغسل الثانى
فى ليلة الثالثة والعشرين فى آخره .

مسألة - ١٧ - اذا ترك الغسل الاول فى الليلة الثالثة والعشرين فى
أول الليل لا يبعد كفاية الغسل الثانى عنه ، والأولى ان يأتى بهما آخر الليل
برجاء المطلوبة خصوصاً مع الفصل بينهما

(نعم لا يبعد فى ليالى العشر الأخيرة رجحان اتيانها بين المغرب و
العشاء ، لما نقل من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لكن الظاهر
التخيير بين الأمرين فى الواحدة والعشرين والثالثة والعشرين لتزاحم الروايتين
ولا مرجح فى البين .

(وقد مرَّانَّ الغسل الثانى فى ليلة الثالثة والعشرين فى آخره) فلا
استحباب لاتيانه فى أول الليل .

(مسألة - ١٧ - اذا ترك الغسل الاول فى الليلة الثالثة والعشرين فى اول
الليل لا يبعد كفاية الغسل الثانى عنه) بل الظاهر تداخلهما لاصالة الداخل
فى الأغسال بعد جمع وقتهما ، اذ وقت الاول ممتد الى آخر الليل ، ووقت
الثانى خاص بآخر الليل ، وان كان ربما احتتم سقوط الاول بذهاب اول
الليل ، اذ الامام عليه السلام انما فعل الاول اول الليل ، فلا دليل على
استحبابه الى آخر الليل ، لكن فيه منع .

(والأولى ان يأتى بهما آخر الليل برجاء المطلوبة خصوصاً مع الفصل
بينهما) لعدم الدليل على التداخل فى مثل هذين الغسلين الذين لهما
وقتان منفصلان .

• ويجوز اتيان غسل واحد بعنوان التداخل وقصد الأيمن .
 مسألة - ١٨ - لا تنقض هذه الأغسال أيضا بالحدث الأكبر والأصغر كما
 فى غسل الجمعة .
 الثالث : غسل يومى العيدين : الفطر والأضحى .

(ويجوز اتيان غسل واحد بعنوان التداخل وقصد الأمرين) بل بناه على
 ما عرفت فى تداخل الاغسال يكفى قصد واحد لسقوط الجميع وان كان الثواب
 يتوقف على القصد ، ولولم يبق الى الصباح الا وقت غسل واحد جاز التداخل
 و جاز أن يأتى باحدهما ، ولعل الافضل قصد الثانى ، لأنه وقته الخاص ، و
 ان كان وقتا عاما للأول أيضا .

(مسألة - ١٨ - لا تنقض هذه الأغسال أيضا بالحدث الأكبر والأصغر
 كما فى غسل الجمعة) وعن المصابيح دعوى الاجماع عليه ، وقد تقدم فى
 حديث ابن بكير وغيره ما يفيد ذلك .

ثم الظاهر انه اذا لم يقدر على الماء تيمم لدليل البدلية كما عرفت مكررا ،
 و اذا تيمم ثم قدر اعاد اذا كان الوقت باقيا - على الاختلاف الذى بيناه - .
 (الثالث :) من الأغسال الزمانية (غسل يومى العيدين : الفطر و
 الأضحى) بلا اشكال ولا خلاف ، بل فى المستند بالاجماعين ، انتهى .
 لتواتر الروايات بذلك وما دلّ بظاهره على الوجوب لا بد وان يحمل على
 الاستحباب بقريظة سائر الروايات وبالقرائن الخارجية ، .

كخبر ابن سنان ، عن الصادق عليه السلام : الغسل يوم الفطر سنة .
 وخبر ابن بقطين ، عن الكاظم عليه السلام ، عن الغسل فى الجمعة و
 الأضحى و الفطر ؟ قال عليه السلام : سنة وليس بفريضة .
 وخبر سعادة ، عن الصادق عليه السلام ، غسل يوم الفطر و يوم الأضحى

وهو من السنن المؤكدة ، حتى أنه ورد في بعض الأخبار ((أنه لو نسي غسل يوم العيد حتى صلى ان كان في وقت فعله ان يغتسل ويعيد الصلاة ، وان مضى الوقت جازت صلاته ، وفي خبر آخر عن غسل الأضحى ، فقال عليه السلام : واجب الا يمى ، وهو منزل على تأكد الاستحباب

• سنة لا أحب تركها •

• وعن الفقيه ، روى ان غسل العيدين سنة •

• وعن التحف ، عن علي عليه السلام : غسل الأعياد طهور لمن أراد طلب الحوائج بين يدي الله عز وجل واتباع السنة .

الى غيرها من الروايات الموجبة لحمل ما ظاهره الوجوب على التأكد ، مثل رواية القاسم ، قال : سألته عن غسل الأضحى ؟ قال عليه السلام : واجب الا يمى •

• ورواية الحلبي ، عن الصادق عليه السلام قال : اغتسل يوم الأضحى و الفطر والجمعة و اذا غسلت ميتا •

(وهو من السنن المؤكدة ، حتى أنه ورد في بعض الأخبار ((أنه لو نسي غسل يوم العيد حتى صلى ان كان في وقت فعله ان يغتسل ويعيد الصلاة ، وان مضى الوقت جازت صلاته) كما روى عن الصادق عليه السلام ، لكن ظاهره شرطيته لصلاة العيد لا انه لازم مطلقا و لو لم يصل العيد عصيانا او لعدم وجوبها •

(وفي خبر آخر) وهو رواية القاسم المتقدمة (عن غسل الأضحى ، فقال عليه السلام : واجب الا يمى) حتى لقد ذهب بعض الى وجوب هذا الغسل كما نقله المجلسي في زاد المعاد •

(و) لكن اللازم القول بعدم الوجوب ان (هو منزل على تأكد الاستحباب

لصراحة جملة من الأخبار فى عدم وجوبه ، ووقته بعد الفجر ، الى الزوال و
يحتمل الى الغروب

لصراحة جملة من الأخبار فى عدم وجوبه (وفى الرضوى : روى ان الغسل
اربعة عشر وجهها ثلاث منها غسل واجب مفروض متى ما نسيه ثم ذكره بعد الغسل
اغتسل ((الى ان قال)) : واحد عشر غسلا سنة غسل العيدين و الجمعة ،
الحديث .

وفى مكان آخر منه : عدّ غسل العيدين من السنة .

(ووقته بعد الفجر) بلا اشكال ولا خلاف ، ويدل عليه ما رواه على بن
جعفر ، عن ابي الحسن عليه السلام قال : سألته هل يجزيه ان يغتسل قبل
طلوع الفجر و هل يجزيه ذلك عن غسل العيدين ؟ قال : ان اغتسل يوم
الفطر والاضحى قبل طلوع الفجر لم يجزه ، وان اغتسل بعد طلوع الفجر
أجزئه .

وفى الرضوى : اذا طلع الفجر من يوم العيد فاغتسل وهو ادل اوقات
الغسل الى الزوال – الى ان قال – وقد روى فى الغسل اذا زالت الليل
يجزى من العيدين .

وهذا الخبر يدل على الكفاية اذا كان قبل الفجر أيضا من بعد نصف الليل ،
لكنى لم ارعاه لانه

(الى الزوال) كما عن غير واحد (ويحتمل الى الغروب) كما عن آخرين
او الى قبل الخروج الى صلاة العيد كما عن الحلبي والمنتهى ونسبه الذكرى
الى ظاهر الأصحاب .

استدل للأول : بخبر عبد الله بن سنان ، عن الصادق عليه السلام قال:
الغسل من الجنابة و الجمعة و يوم الفطر و يوم الاضحى و يوم عرفة عند زوال

والأولى عدم نية الورود اذا اتى به بعد الزوال كما ان الاولى اتيانه قبل صلاة العيد لتكون مع الغسل ، ويستحب في غسل عيد الفطر ان يكون في نهر ومع عدمه

الشمس . وبما في الرضوى المتقدم .

لكن يرد على الاول : ان قوله : ((عند)) ظاهر في رجوعه الى ((عرفة)) حسب ما هو المقرر من رجوع القيد الى الأخير ، خصوصا مع وجود الجنابة في الحديث ، مضافا الى ان ظاهرا ان الغسل عند الزوال لا أن وقته ينتهي بالزوال . وعلى الثاني : ضعف السند .

واستدل للثاني : بانه الظاهر من اضافة الغسل الى اليوم الظاهر في كل النهار ، ان لم يكن ظاهرا في النهار مع الليل .
واستدل للثالث : بان المقصود من الغسل التنظيف للاجتماع في الصلاة .

وبموثق عمار ، عن الصادق عليه السلام ، في الرجل ينسى ان يغتسل يوم العيد حتى صلى ؟ قال : ان كان في وقت فعله ان يغتسل ويعيد الصلاة وان مضى الوقت جازت صلاته .

وفيه : ان العلة المذكورة ليست منصوبة ، والموثق ظاهر في اشتراط الصلاة بالغسل ، لا ان وقت الغسل قبل الصلاة ، بالاضافة الى انه محمول على الاستحباب اجماعا ، والظاهر هو القول الثاني .

(و الاولى عدم نية الورود اذا اتى به بعد الزوال كما ان الاولى اتيانه قبل صلاة العيد لتكون مع الغسل) للقولين المؤيدين بالخبرين .

(ويستحب في غسل عيد الفطر) ما رواه ابن ابي مرة ، عن الصادق عليه السلام - بما ذكره المصنف بضمونه في الجملة - (ان يكون في نهر ومع عدمه

ان يباشر بنفسه الاستقاء بتخشع ، وان يغتسل تحت الظلال او تحت حائط ،
ويبالغ فى التستر ، وان يقول عند ارادته اللهم ايماناً بك ، و تصديقاً بكتابك
واتباع سنة نبيك ، ثم يقول : بسم الله ، ويغتسل ويقول بعد الغسل :
اللهم اجعله كفاًرة لذنوبى ، وطهراً دينى ، اللهم اذهب عني الدنس ، و
الأولى اعمال هذه الآداب فى غسل يوم الأضحى ايضا ، لكن لا بقصد الورد
لاختصاص النص بالفطر ، وكذا يستحب الغسل فى ليلة الفطر

ان يباشر بنفسه الاستقاء (اذا كانت حاجة الى الاستقاء) بتخشع ، وان يغتسل
تحت الظلال او تحت حائط ، ويبالغ فى التستر ، وان يقول عند ارادته (اي
الغسل ، او الاستقاء - لكن الأول أظهر -) اللهم ايماناً بك ، و تصديقاً
بكتابك ، واتباع سنة نبيك ، ثم يقول : بسم الله) ان شاء بهذا المقدار ، و
ان شاء اكمله بال حمدان الرحيم ، وان كان الثانى أظهر ، لان فى الحديث
((ثم سم)) .

(ويغتسل ويقول بعد الغسل : اللهم اجعله كفاًرة لذنوبى ، و طهراً
دينى ، اللهم اذهب عني الدنس) وهذه الرواية وردت فى غسل يوم الفطر .
(و) لكن (الأولى اعمال هذه الآداب فى غسل يوم الأضحى أيضاً)
لانسباق اشتراكهما فى الأحكام ، عند العرف .

(لكن) الأحوط ان لا يأتى بها (لا بقصد الورد لاختصاص النص بالفطر)
هذا (وكذا يستحب الغسل فى ليلة الفطر) لما رواه الحسن بن راشد
عن الصادق عليه السلام قال : قلت له ان الناس يقولون ان المغفرة تنزل على
من صام شهر رمضان ، ليلة القدر ، قال احسن : ان القاريجار ((معرب
كارجر : اي الأجير)) انما يعطى اجرته عند فراغه ، وذلك ليلة العيد . قلت
جعلت فداك : فما ينبغي لنا ان نفعل فيها ؟ قال : اذا غربت الشمس

وقته من أولها الى الفجر والأولى اتيانه أول الليل ، وفي بعض الأخبار :
اذا غربت الشمس فاعتسل ، والأولى اتيانه ليلة الأضحى أيضا لا يقصد الورود
لاختصاص النص بليلة الفطر .

الرابع : غسل يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة ، ووقته تمام اليوم .

فاغتسل .

وحيث ان الظاهر منه ان الغسل للليل - لا مقارنا بالغروب ، كما هو
ظاهر الشرطية ، بدوا - قال الفقهاء باستحباب الغسل في طول الليل ، اي
وقت اتى به ، ولو فرض ان الحديث ظاهر في التوقيف بما بعد الغروب بلا
فصل ، فالقول بصحته في تمام الليل مستند الى قاعدة التسامح لوجود فتوى
الفتية في البين .

ثم الظاهر انه يصح ان يأتي بهذا الغسل مقارنا للغروب او قبيله ، لما رواه
الاقبال مرسلا ، قال : روى انه يغتسل قبل الغروب من ليلته اذا علم انها
ليلة العيد .

ويؤيده ما تقدم في اغسال شهر رمضان ، والى ما ذكرناه اشار المصنف
بقوله : (ووقته من أولها الى الفجر والأولى اتيانه أول الليل ، وفي بعض
الأخبار : اذا غربت الشمس فاعتسل) وكأنه اشار بذلك الى رواية الاقبال .
(والأولى اتيانه ليلة الأضحى ايضا) لظهور المشاركة بينها في امثال هذه
الأحكام - عرفا - (لا يقصد الورود لاختصاص النص بليلة الفطر) ولو قصد
القربة المطلقة كفى ، والله العالم .

(الرابع : غسل يوم التروية وهو الثامن من ذى الحجة) سمي بالتروية، لأن
الحجاج كانوا اذا ارادوا الذهاب الى عرفات ، قال بعضهم لبعض هل رويتم .
(ووقته تمام اليوم) ففي صحيح زبارة ، عن الصادق عليه السلام : اذا كان

الخامس : غسل يوم عرفة وهو ممتدّ الى الغروب

• يوم التروية فاغتسل

وفى رواية الصدوق ، عن الصادق عليه السلام قال : الغسل فى سبعة عشر
موطنا - الى ان قال - ويوم التروية •

وحيث اضيف الغسل الى اليوم فوقته تمام اليوم مبتدا بالفجر الصادق و
منتھيا بالغروب •

(الخامس : غسل يوم عرفة وهو) يبتدء من الفجر و (ممتدّ الى الغروب)
لخبر معاوية ، عن الصادق عليه السلام قال : الغسل من الجنابة - الى ان
قال - ويوم عرفة •

وخبر سماعة ، عنه عليه السلام ((الى ان قال)) وغسل يوم عرفة •

ومرسل الفقيه ، عن الباقر عليه السلام قال : الغسل فى سبعة عشر موطنا
- الى ان قال - ويوم عرفة •

وفى خبر زرارة ، اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزئك غسلك ذلك
للجنابة والجمعة وعرفة والنحر •

وعن الكافى ، عن احدهما عليهما السلام : اذا اغتسل الجنب بعد طلوع
الفجر اجزء عنه ذلك الغسل من كل غسل يلزمه فى ذلك اليوم •

فان ظاهره بقريئة سائر الروايات ((يلزمه)) واجبا او مستحبا ، وظاهر هذين
الخبرين هو كون الغسل من طلوع الفجر ، كما ان اضافة الغسل الى اليوم تدل
على امتداده الى الغروب ، خلافا لما حكى عن على بن بابويه ، حيث قال : و
اغتسل يوم عرفة قبل زوال الشمس •

لكن لعل مراده انه افضل تمسكا ، بخبر ابن سنان ، عن الصادق عليه
السلام : الغسل من الجنابة والجمعة ويوم الفطر ويوم الأضحى ويوم عرفة عند

والأولى عند الزوال منه ، ولا فرق فيه بين من كان بعرفات او سائر البلدان .
السادس : غسل أيام من رجب ، وهى أوله ووسطه وآخره ، و يوم
السابع والعشرين منه وهو يوم المبعث ووقتها من الفجر الى الغروب

• زوال الشمس

لكنه ظاهر فى الأفضلية بقريئة الروايات الأخر ، ولذا كان المشهور ما
ذكره المصنف : (والأولى عند الزوال منه) ولا يخفى ان ((عند)) يصدق
على المقارن ، والقبيل والبعيد .

(ولا فرق فيه بين من كان بعرفات او سائر البلدان) لاطلاق الادلة
(وفى خبر ابن سنان ، عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن غسل
عرفة فى الأمصار ؟ فقال عليه السلام : اغتسل أين ما كنت .
وهل يصح تقديم هذا الغسل قبل الفجر لمن لا يقدر عليه بعد الفجر ؟
احتمالان : من انه كغسل الجمعة مناطا ، ومن عدم الدليل ، والأقرب
الثانى .

نعم لا ينبغى الاشكال فى صحة التيمم لمن لا يقدر على الماء .
(السادس : غسل أيام من رجب ، وهى أوله ووسطه وآخره ، و يوم
السابع والعشرين منه وهو يوم المبعث) ففي الاقبال ، عن النبى صلى الله
عليه وآله وسلم انه قال : من ادرك شهر رجب فاغتسل فى اوله ووسطه وآخره
خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه .

ورواه لب اللباب ، والنوادر ، وحيث اطلق فى الرواية ((الاول و
الوسط والآخر)) جاز الاتيان به فى النهار وفى الليل .

فقول المصنف : (ووقتها من الفجر الى الغروب) كأنه لانه القدر المتيقن
ثم ان العلامة نسب استحباب الغسل فى ليلة النصف الى الرواية ، ومثله كاف

وعن الكفعمى والمجلسى استحبابه فى ليلة المبعث ايضا ولا بأس به لا

بقصد الوورد .

السابع : غسل يوم الغدير

فى الحكم بالاستحباب الخاص ، فاذا اغتسل فى النهار غسلا وفى الليل غسلا ، ادرك فضيلتين ، ولو جمعهما فى الليل بعنوان التداخل لم يكن بذلك بأس ، كما ان المستحب غسل نهار المبعث ، فعن العلامة والصيمرى نسبه الى الرواية ، وعن الغنية الأجماع على استحبابه ، ويمكن ان يستدل ، ايضا بما يأتى من استحبابه فى كل عيد ، بعد وضوح كون المبعث عيدا ، لأن الله سبحانه عاد بالخير فيه الى البشر .

(وعن) الشيخ فى مصباح المتبجد و (الكفعمى والمجلسى استحبابه فى ليلة المبعث أيضا ولا بأس به) لان قول هؤلاء كاف فى اثبات الاستحباب بضميمة التسامح .

فقوله : (لا بقصد الوورد) كأنه احتياط .

(السابع : غسل يوم الغدير) بلا اشكال ولا خلاف ، بل عن التهذيب والغنية و الروض الاجماع عليه ، ويدل عليه ما فى رواية ابى الحسن الليثى : فاذا كان صبيحة هذا اليوم ((اى يوم الغدير)) وجب الغسل فى صدر نهاره . وفى رواية العبدى ، عن الصادق عليه السلام : صيام يوم غيدر خم يعدل صيام عمر الدنيا — الى ان قال — ومن صلى فيه ركعتين يغتسل عند زوال الشمس من قبل ان تزول مقدار نصف ساعة — الى ان قال — عدلت عند الله مائة الف حجة ومائة الف عمرة .

والظاهر ان الوقت والصلاة ، من باب المستحب فى المستحب ، و لذا

جاز اتيانه فى كل النهار .

والأولى اتيانه قبل الزوال منه .

الثامن : يوم المباهلة ، وهو الرابع والعشرون من ذى الحجة على الأقوى
وان قيل : انه يوم الحادى والعشرون ، وقيل : هو يوم الخامس والعشرين ،
وقيل : انه السابع والعشرين منه

(و) ان كان (الأولى اتيانه قبل الزوال منه) لمكان الرواية ، ويدل على
اطلاقه بالاضافة الى الاجماع وفتوى الفقيه بضميمة التسامح ما سيأتى من استحبابه
لكل عيد ، ولا شك فى ان يوم الغدير اعظم الاعياد نسا وجماعا .
(الثامن : يوم المباهلة ، وهو الرابع والعشرون من ذى الحجة على
الأقوى) كما هو المشهور ونقل الشهرة عليه الذكرى والروض وفوائد الشرائع و
الذخيرة وكشف الالتباس والمستند ، وعن اقبال السيد نسبته الى اصح
الروايات .

(وان قيل : انه يوم الحادى والعشرون) كما نقله الاقبال عن بعض .

(وقيل : هو يوم الخامس والعشرين) كما عن المحقق فى المعتمد .

(وقيل : انه السابع والعشرين منه) كما نقله الاقبال ، عن بعض .

اما القول المشهور فيدل عليه وعلى غسله ما رواه العنبرى ، عن الكاظم عليه
السلام قال : يوم المباهلة يوم الرابع والعشرون من ذى الحجة تصلى فى ذلك
اليوم ما اردت وتقول وانت على غسل الحمد لله رب العالمين الى آخر الدعاء
وخبر سماعة : وغسل المباهلة واجب - بناء على ارادة الغسل لليوم ، لا
الغسل لأجل نفس المباهلة .

وفى مرفوعة على بن محمد ، قال عليه السلام : واغتسل - اى يوم
المباهلة - والبس انظف ثيابك ، - الى ان قال - ويخرج بعد ان يغتسل
ويلبس احسن ثيابه .

- ولا بأس بالغسل في هذه الأيام لا بقصد الورد
- التاسع : يوم النصف من شعبان
- العاشر : يوم المولود وهو السابع عشر من ربيع الأول

هذا بالإضافة الى انه عيد والغسل لكل عيد وارد والى اجماع الغنية على استحباب غسل المياهلة بناءً على ارادة يومها ، والغسل فيه من الفجر الى الغروب ، كسائر الأغسال الواردة في الأيام .

(ولا بأس بالغسل في هذه الأيام لا بقصد الورد) الاحتمال مصابغة الواقع الكافي في باب الاحتياط .

(التاسع : يوم النصف من شعبان) وذلك لأنه عيد بلا شك لولادة الامام المهدي عليه السلام فيه — على المشهور — وسيأتى ان كل عيد فيه غسل وكان عليه ان يذكر غسل الليلة النصف منه ايضا فانه مشهور ، بل لا خلاف فيه وعن الغنية الاجماع عليه ، ويدل عليه ما رواه الشيخ ، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من تطهر ليلة النصف من شعبان فاحسن الطهر ولبس ثوبين نظيفين — بناءً على ارادة الغسل من الطهر ، كما لعله المنساق منه — ورواية ابي بصير ، عن الصادق عليه السلام : صوموا شعبان واغتسلوا ليلة النصف منه ذلك تخفيف من ربكم ورحمة .

والظاهر ان المراد تخفيف في عدم ايجاب الصوم ، او في عدم ايجاب غسل كل ليلة ، او في عدم تكليف ازيد من ذلك .

(العاشر : يوم المولود وهو السابع عشر من ربيع الأول) على المشهور عندنا في تعيين اليوم ، بل لم ينقل الخلاف الا من الكليني حيث ذهب الى انه الثاني عشر منه ، وعن المجلسي انه قال الدلائل الحسائية دالة على قول المشهور ، ثم ان الغسل فيه هو المشهور بل في الجواهر انه لم يجد فيه خلافا

الحادى عشر : يوم النيروز .

الثانى عشر : يوم التاسع من ربيع الأول .

وعن الكشف نسبته الى الرواية وكفى بالمرسلة والاجماع دليلا بالاضافة الى انه عيد فيشملة دليل الغسل لكل عيد ، و هل الغسل فى النهار فقط او يجوز فى الليل احتمالا ، وان كان الاحتياط ان يغتسل فى النهار .
(الحادى عشر : يوم النيروز) اما استحباب غسله فلا اشكال فيه ، ويدل عليه ما رواه معلى بن خنيس ، عن الصادق عليه السلام قال عليه السلام : اذا كان يوم النيروز فاعتسل .

وقد اختلفوا فى يومه فالمعروف انه انتقال الشمس الى برج الحمل ، وهذا هو المشهور فى هذه الأعصار كما نص عليه المجلسيان فى الحديقة وزاد المعاد والشهيد الثانى فى الروضة وغيرهم ، ويدل عليه استصحاب عدم التغيير . ويؤيده خبر المعلى : من انه يوم طلعت فيه الشمس رهبت فيه الرياح اللواتح و خلقت زهرة الأرض .

وهناك اقوال اخريجدها المتتبع فى البحار وغيره ، واذا صح انه كان عيدا قبل الاسلام لم يكن فى ذلك مانع ، اذ الاسلام ايدى بعض الشرائع القديمة حتى شريعة العرب فى الجاهلية فى موارد والتى منها جعل يوم الجمعة عيداً ، ولعله كان عيداً لبنى المجوس فيكون قبل الاسلام ايضاً عيداً الهيا ، والكلام فى ذلك طويل ، وقد افرد بعض العلماء فيه كتاباً ، والغسل فيه من اول الفجر الى الغروب كما فى سائر الأغسال المضافة الى الأيام .

(الثانى عشر : يوم التاسع من ربيع الأول) لما عن احمد بن اسحاق

القمى صاحب ابى الحسن العسكرى عليه السلام ، انه كان قد اغتسل فى هذا اليوم وقال انه يوم عيد ، كما عن البحار ، وزاد المعاد ، وكتاب زوائد على

الثالث عشر : يوم دحو الأرض و هو الخامس و العشرون من ذى القعدة •

الرابع عشر : كل ليلة من ليالى الجمعة على ما قيل ، بل فى كل زمان

شريف على ما قاله بعضهم .

بن طاوس ، وغيرها و الغسل فيه من الفجر الى الغروب •

(الثالث عشر : يوم دحو الأرض) حيث دحيت الأرض من تحت الكعبة

كما فى الرواية ، و الغسل فى هذا اليوم هو المشهور ، و نسيه الى الشهرة

الفوائد و الحديقة ، و فى الذكرى نسبته الى الأصحاب ، و كفى به دليلا ، و قد

ورد فى صومه و الذكر فيه و شرافته اخبار متعددة (و هو الخامس و العشرون

من ذى القعدة) كما ارسلوه ارسال المسلمات •

(الرابع عشر : كل ليلة من ليالى الجمعة على ما قيل) عدا الغسل

المستحب ليوم الجمعة و هذا هو المنقول عن الحلبي فى اشارة السبق ، لكن فى

الجواهر لم نعرف له موافقا ولا مستندا •

اقول : لعلة استند الى اطلاق يوم الجمعة حيث انه يشمل الليل بعد ان

الاخبار المقيدة بالغسل فى النهار لا تقيد الاطلاق لعدم جريان قاعد الاطلاق

و التقييد فى باب المستحبات كما قرر فى الأصول •

لكن فيه : ان ذلك يوجب وحدة الغسل لا اثنييته ، او استندا الى

استحباب العبادة فى ليلة الجمعة و الغسل ينشط للعبادة فيدخل فيما ورد

من ان عليا عليه السلام كان يغتسل فى الليالى الباردة طلبا للنشاط فى صلاة

الليل — كما عن فلاح السائل — •

لكن فيه : ان ذلك لا يختص بليلة الجمعة ، هذا و لكن الظاهر ان فتوى

الفقيه كاف فى الاستحباب لدخوله فى ادلة التسامح •

(بل فى كل زمان شريف على ما قاله بعضهم) و هو ابن الجنيد فى المحكى

ولا بأس بهما لا بقصد الورد .

مسألة - ١٩ - لا قضاء للأغسال الزمانية اذا جاز وقتها ، كما لا تتقدم

على زمانها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها ، الا غسل الجمعة

من كلامه ، و اضاف استحبابه لكل مكان شريف ، واستدل له بما ورد فى الأعياد .

فعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان قال - فى جمعة من الجمع - هذا يوم جعله الله عيداً للمسلمين فاغتسلوا .

بدعوى فهم المناط من ذلك لكل زمان ومكان شريف ، بل فى الجواهر ربما يشهد له فحاوى كثير من الأخبار كتعليق غسل العيدين ، عن الرضا عليه السلام : و يوم الجمعة و اغسال ليالى القدر و نحوه ، بل تتبع محال الاغسال يقضى به و المستحب يكفى فيه ادنى من ذلك .

اقول : و فتوى الفقيه كاف فى الاستحباب بضميمة التسامح .

(و) اما من لا يرى ذلك فلا بد له ان يقول بما قاله المصنف من انه (لا

بأس بهما لا بقصد الورد) بل بقصد الرجاء .

(مسألة - ١٩ - لا قضاء للأغسال الزمانية اذا جاز وقتها) لاصالة عدم

مشروعية بعد عدم وجود الدليل على القضاء و ادلة قضاء غسل الجمعة لا تكفى

فى اثبات ذلك ، لان المناط ليس بقطعى ، لكن فتوى الشهيد الآتية

كافية فى الاستحباب مع التسامح فى ادلة السنن .

(كما لا تتقدم على زمانها مع خوف عدم التمكن منها فى وقتها) لما تقدم

فى قضاؤها (الا غسل الجمعة) حيث عرفت وجود الدليل على قضاؤه و على

كما مرّ لكن عن المفيد استحباب قضاء غسل يوم عرفة في الأضحى وعن الشهيد استحباب قضائها اجمع ، وكذا تقديمها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها ووجه الأمرين غير واضح لكن لا بأس بهما لا بقصد الورود .

مسألة - ٢٠ - ربّما قيل بكون الغسل مستحبا نفسيا فيشرع الاتيان به في كلّ زمان من غير نظر الى سبب او غاية

(كما مرّ لكن عن المفيد استحباب قضاء غسل يوم عرفة في الأضحى) و ربما يستدل له بخبر زرارة ، عن الباقر عليه السلام : اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزتك غسلك ذلك للجناية والجمعة وعرفة والنحر والحلق والذبح والزيارة ، فاذا اجتمعت عليك حقوق اجزتك عنها غسل واحد ، وكذلك المرأة يجزيها غسل واحد لجنايتها واحرامها وجمعتها وغسلها من حيضها وعيدها .

بتقريب ان اجمع بين عرفة والنحر يقتضى كون غسل عرفة قضاء .

وفيه اولا : انه يمكن العكس بكون غسل النحر تقدما .

وثانيا : ان الحديث في مقام الجمع بين الأغسال في الجملة كما يشهد لذلك ذيله ، لا في مقام الجمع بين كل الاغسال المذكورة فيه ، لكن الظاهر ان فتوى المفيد كافية بضميمة ادلة التسامح .

(وعن الشهيد استحباب قضائها اجمع ، وكذا تقديمها مع خوف عدم التمكن منها في وقتها ، ووجه الأمرين غير واضح) ان لم نعثر على دليل لقول المفيد او الشهيد (لكن لا بأس بهما) من باب التسامح في ادلة السنن ، عند من يقول به ، وعند من لا يقول به بفتوى الفقيه يأتي بهما (لا بقصد الورود) بل رجاء .

(مسألة - ٢٠ - ربّما قيل بكون الغسل مستحبا نفسيا فيشرع الاتيان به في كلّ زمان من غير نظر الى سبب أو غاية) وهذا هو المحكى عن المحقق و

ووجهه غير واضح ، ولا بأس به لا بقصد الورد

العلامة ويستدل لذلك باطلاق ان الطهر على الطهر عشر حسنات ، وما ورد من انه اى وضوء انقى من الغسل ، بضميمة ما ورد من استحباب الوضوء و دوام الوضوء ، وما ورد من الأمر بالغسل بماء الفرات كل يوم كرواية ابن قولويه ، عن حنان قال : دخل رجل من اهل الكوفة على ابي جعفر عليه السلام فقال عليه السلام له : اتغتسل من فراتكم فى كل يوم مرة ؟ قال : لا ، قال عليه السلام ففى كل جمعة ؟ قال : لا ، قال فى كل شهر ؟ قال : لا ، قال : ففى كل سنة ؟ قال : لا ، فقال أبو جعفر عليه السلام : انك لمحروم .

وظاهره استحباب الغسل فى نفسه ، والا لم يجزان يأتى الانسان بغير المشروع من جهة الفرات ، مثل أن يأتى بغسل الجنابة - بلا جنبه - من الفرات .

اقول : وهذه الأدلة كافية فى الاستحباب خصوصا مع فتوى الفقيه بضميمة التسامح .

(و) ما ذكره المصنف من ان (وجهه غير واضح) كأنه أراد ان ذلك عدم وجود دليل خاص ، بل عن جمع المنع عن ذلك مستدلين بحصر الغسل المستحب فى النص والفتوى فى امور مخصوصة .

وفيه : ان الحصر اضا فى دليل ان قلة من الروايات و الفتاوى كانت فى صدد الحصر الحقيقى ومع ذلك فالحاصر ايضا غير حاصر لوجود موارد آخر ايضا فلا يكون دليلا للنفى .

(و) على هذا (لا بأس به) بقصد الاستحباب ، وان اراد الاحتياط اتى به (لا بقصد الورد) بل بقصد الرجاء .

فصل

فى الأغسال المكانية

اى الذى يستحبّ عند ارادة الدخول فى مكان وهى الغسل لدخول حرم

مكة

(فصل : فى الأغسال المكانية) وهى التى تستحب للدخول فى مكان ، و

قد سبق انه يمكن ارجاعها الى الاغسال الفعلية ، اذ فى مكان خاص هو فعل
من الأفعال .

وكيف كان فلا مشاحة فى الاصطلاح (اى الذى يستحبّ عند ارادة الدخول

فى مكان) خاص (وهى) امور :

الأول : (الغسل لدخول حرم مكة) فان مكة واقعة فى الحرم ، والحرم

أوسع منها ولو أراد الدخول من مكان يساوى الحرم ومكة اغتسل لهما غسلين او
غسلا واحدا بقصد هما ولو توسعت مكة ازيد من الحرم غسل لدخول مكة اولا ، ثم

اذا اراد دخول الحرم - بعد يوم مثلا - غسل لدخول الحرم ، اذ الحكم

بالغسل لدخول مكة تابع لموضوعه ، توسع او تضيق ، واستحباب الغسل

لذلك لا خلاف فيه ، بل عن الغنية الاجماع عليه ، ويدل عليه جملة من

الأخبار : كخبر سماعة ، عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن غسل

الجمعة - الى أن قال - وغسل دخول الحرم ، ويستحب ان لا يدخله الا

بغسل .

وللدخول فيها ، ولدخول مسجدها ،

وفي الفقيه : وغسل دخول الحرم واجب ويستحب ان لا يدخل الرجل الا بغسل .

والظاهر ان مراده بواجب ، الثبوت ، كما ان ذكره الرجل من باب المثال .
وفي صحيح ابن سنان : الغسل في سبعة عشر موطناً ، الى ان قال : و
دخول الكعبة ودخول المدينة ودخول الحرم .

وفي الفقيه ، عن الباقر عليه السلام : الغسل في سبعة عشر موطناً ، الى
ان قال عليه السلام : واذا دخلت الحرمين .

وهل هذا الحكم جارٍ لما اذا أراد دخول الحرم جواً ، او بحراً اذا فرض
ان البحر امتد الى الحرم ، الظاهر ذلك لاطلاق الأدلة والانصراف الى
الدخول براً بدوى ،

نعم اذا كانت الطائرة تطير من بعيد بحيث لا يصدق الدخول عرفاً لم
يستحب الغسل .

(و) الثانى (للدخول فيها) اى البلدة ، والظاهر ان بستانها و
مطارها ومقبرتها او ما أشبه تعد منها ، والحكم بالاستحباب لا خلاف فيه ولا
اشكال ، بل عن الخلاف الاجماع عليه .

ففى حديث شرائع الدين ، عن الصادق عليه السلام ، عن على عليه السلام
فى عدد الأغسال - الى ان قال - وحين تدخل مكة والمدينة .

وفى خبر ابن سنان ، عن الصادق عليه السلام ، فى تعداد الأغسال ، و
عند دخول مكة والمدينة ودخول الكعبة .

(و) الثالث (لدخول مسجدها) الأعظم ، لا سائر المساجد بلا
اشكال ، ولا خلاف كما عن الوسيلة ، بل عن الخلاف والغنية الاجماع عليه ،

وكعبتها ، ولدخول حرم المدينة

ولو توسّع المسجد تبعه الحكم لتحقق الموضوع العرفي .
 اما لو تضيق ففى اتباع الحكم للمقدار الموجود منه ، او المقدار الموسع -
 وان خرج عن صورة المسجدية - احتمالان : والثانى هو الأقرب، ويدل على
 اصل الحكم فتوى الفقهاء بضميمة دليل التسامح ، وربما يستدل لذلك بالمناط
 المستفاد من دخول مسجد النبى صلى الله عليه وآله ، فان المسجد الحرام
 أفضل من مسجد النبى صلى الله عليه وآله ، لما دلّ على أفضلية الصلاة فيه .
 وبما رواه على بن أبى حمزة ، عن الكاظم عليه السلام : فان اغتسلت بمكة
 ثم نمت قبل ان تطوف فاعد غسلك . وفى كليهما نظران كان الأول يصلح
 للتأييد .

(و) الرابع لدخول (كعبتها) زادها الله شرفا بلا اشكال ولا خلاف عن
 الخلاف والغنية الاجماع عليه ، ويدل عليه خبر سماعة ، قال عليه السلام و
 غسل دخول البيت واجب .
 وخبر ابن سنان : وعند دخول الكعبة .

وخبر ابن مسلم ، عن احدهما عليهما السلام : ويوم تدخل البيت .
 وعن دعائم الاسلام عن الصادق عليه السلام انه قال : يستحب لمن أراد
 دخول الكعبة ان يغتسل .

وهل هذا الحكم جار لمن اراد الصعود على سطحها للمناط او لا للأصل ؟
 احتمالان : والصناعة مع الثانى ، والاحترام مع الأول ، اما حجر اسماعيل
 فلا دليل على انه من الكعبة فلا يستحب لدخوله الغسل .

(و) الخامس (لدخول حرم المدينة) بلا اشكال ولا خلاف لقول الباقر
 عليه السلام فيما رواه الفقيه ، فى عدد الأغسال - الى أن قال - واذا دخلت

واللدخول فيها ، ولدخول مسجد النبي صلى الله عليه وآله ، وكذا
للدخول في سائر المشاهد المشرفة للأئمة عليهم

الحرمين .

وفي التهذيب ، عن محمد بن مسلم ، عن احدهما عليهما السلام قال :
الغسل في سبعة عشر موطناً ، الى ان قال : واذا دخلت الحرمين ، وحرم
المدينة معلّم .

وفي الوسائل والمستدرک باب خاص لحد حرم المدينة وانه من عاير الى
وعير .

(و) السادس (للدخول فيها) كبرت أو صغرت كما تقدّم في ((مكة))
ولا اشكال فيه ولا خلاف .

وفي صحيح ابن سنان ، في تعداد الأغسال ودخول مكة والمدينة .
وفي خبر ابن عمار ، عن الرضا عليه السلام : اذا دخلت المدينة فاغتسل
قبل ان تدخلها او حين تدخلها .
وبساتين المدينة الممتدة في اطرافها لا تعد منها الا اذا كان بستانا في
داخل البلد عرفا .

(و) السابع (لدخول مسجد النبي صلى الله عليه وآله) بلا اشكال و
لا خلاف ، والكلام في توسعته وتضييقه ما تقدم في مسجد مكة ، ويدل عليه
ما رواه ابن مسلم ، قال عليه السلام : واذا اردت دخول مسجد الرسول صلى
الله عليه وآله .

وما عن الباقر عليه السلام في تعداد الأغسال : واذا اردت دخول مسجد
الرسول صلى الله عليه وآله .

(و) الثامن (كذا للدخول في سائر المشاهد المشرفة للأئمة عليهم

السلام ، ووقتها قبل الدخول عند ارادته

(السلام) ذكره جملة من الفقهاء كالموجز وشرحه ، ونهاية الأحكام وغيرهم ، و استدلووا لذلك بفتوى الفقيه بضميمة التسامح و المناط في غسل المسجدين بعد ما دلّ على ان كربلاء افضل من كعبة ، و ما دلّ على انهم عليهم السلام جميعا نور واحد ، و ما يثبت لاولهم يثبت لآخرهم ، و الدليل الاول كاف في الحكم الاستحباب .

اما الثاني فيصلح ان يكون مؤيدا ، ثم المنصرف من المشاهد في كلامهم الحرم الشريف ، و لعلّ الرواق و الايوان منه ، اما الصحن فالظاهر انه ليس منه ، و الظاهر ان سرداب الغيبة منها .

اما حرم اولاد الأئمة عليهم السلام فليست منه ، و حرم الأنبياء محتتمل الأمرين و الأفضل ان يأتي بالغسل لدخولها رجاء .

ثم ان المحكى عن ابي على استحبابه لكل مشهد او مكان شريف و لكل زمان شريف و لكل فعل يتقرب به الى الله سبحانه ، و فتواه بضميمة التسامح كافية في الحكم ، و ان لم نجد به دليلا خاصا ، و الأمكنة الشريفة مثل المساجد ، و الأزمنة الشريفة مثل ايام مواليد الأئمة عليهم السلام ، و الأفعال التي يتقرب بها الى الله سبحانه ، مثل الجهاد في سبيله ، و بناء المساجد و ما اشبه ذلك ، و سيأتى تعرض المصنف لذلك في المسألة الأولى .

(و وقتها قبل الدخول عند ارادته) لأنه المنصرف من النص و الفتوى ولا يلزم ان يكون الدخول بالارادة ، بل لو علم انه يدخل ولو قسرا استحباب دخوله لأطلاق الأدلة ثم ان البعد المكاني ليس بهم فلو اغتسل في كربلاء لدخول مكة فيما نقله الطائفة و بعد ساعة توصله اليها صح الغسل و اتى بالمستحب .
اما البعد الزماني فهل يحدد باليوم و الليلة ، او باليوم وحده و الليل

- وحده ؟ او بما يصدق معه كون الغسل للدخول عرفا ؟ احتمالات .
- ويدل على الاول : خبر جميل ، عن الصادق عليه السلام قال : غسل يومك يجزيك لليلتك وغسل ليلتك يجزيك ليومك .
- وخبر اسحاق سأله عن غسل الزيارة يغتسل بالنهار ويزور بالليل بغسل واحد ؟ قال : يجزيه ان لم يحدث فان احدث ما يوجب وضوءا فليعد غسله .
- ويدل على الثانى : خبر عثمان بن يزيد ، قال عليه السلام : من اغتسل بعد طلوع الفجر كفاه غسله الى الليل فى كل موضع يجب فيه الغسل ، ومن اغتسل ليلا كفاه غسله الى طلوع الفجر .
- وخبر ابي بصير قال : سأله رجل وانا حاضر ، فقال له : اغتسل بعض اصحابنا فعرضت له حاجة حتى امسى ؟ قال : يعيد الغسل يغتسل نهارا ليومه ذلك و ليلا ليلته .
- وصحيح عمر بن يزيد ، عن الصادق عليه السلام : يجزيك غسل يومك ليومك وغسل ليلك ليلك .
- ويدل على الثالث : ان الاضافة لا بد فى تحققها الصدق العرفى كسائر الموضوعات العرفية ، ولذا قال فى الجواهر : انه يظهر من ملاحظة الأدلة ارادة الاتصال العرف فلا يعتبر التعجيل والمقارنة ، كما لا يجتزى بمطلق التراخى ، انتهى .
- اقول : اما الاحتمال | الأخير فساقط بوجود الرواية ، والجمع بين الروايات يقتضى صحة الاحتمال الاول ، وكون الثانى أفضل ، وان كان المشهور هو الثانى بتأويل روايات الاحتمال الأول ، لكن لا وجه له بعد كون المستحبات ذات مراتب ، كما انه لا بد من حمل عدم الحدث على الافضل للاطلاق فى سائر الروايات مع تعارض الحدث فى اثناء اليوم الواحد والليلة الواحدة .

ولا يبعد استحبابها بعد الدخول للكون فيها اذا لم يغتسل قبله ، كما لا يبعد كفاية غسل واحد في اول اليوم او اول الليل للدخول الى

ثم ان المشهور قالوا بأنه لو اغتسل آخر النهار لليل كفى وبالعكس كذلك قالوا لأن المنصرف من الأدلة عدم الكفاية مع البعد الزماني كأن يغتسل ظهرا للليل لا ما اذا كان بينهما قريبا زمانيا كالمثالين .
(ولا يبعد استحبابها بعد الدخول للكون فيها اذا لم يغتسل قبله) و ذلك لجملة من الأخبار :

كخبر ذريح ، عن الباقر عليه السلام ، عن الغسل في الحرم قبل دخوله او بعد دخوله ؟ قال عليه السلام : لا يضرک اي ذلك فعلت وان اغتسلت في بيتك حين تنزل بمكة فلا بأس .

وخبر ابان وفيه : ولو لم يتمكن من الغسل عند دخول الحرم فليؤخره الى ان يتمكن قبل دخول مكة ، فان لم يتمكن جاز ان يغتسل بعد دخول مكة .
وخبر معاوية : اذا دخلت المدينة فاغتسل قبل ان تدخلها او حين تدخلها .

ويظهر من رواية أبان ان قبل الدخول افضل ، كما هو الظاهر من الأدلة الدالة على ان الغسل للدخول ، فكأن الشارع اراد الغسل للدخول والبقاء على نحو تعدد المطلوب ، فان فاته الاول لم يفته الثاني .

ثم انه لو اغتسل في الداخل لم يستحب له ان يخرج ليكون دخوله مع الغسل لعدم دليل على ذلك ، كما انه اذا دخل بلا غسل لا دليل على انه يستحب له الخروج ليدخل بغسل ، بل يغتسل هناك واجازة الغسل بعد الدخول وان ورد في بعض الاماكن لكن فهم المناط اوجب تعديه الى سائر الأغسال المكانية (كما لا يبعد كفاية غسل واحد في اول اليوم او اول الليل للدخول الى

آخره ، بل لا يبعد عدم الحاجة الى التكرار مع التكرّر ، كما انه لا يبعد جواز التداخل ايضا فيما لو اراد دخول الحرم ومكة والمسجد والكعبة في ذلك اليوم فيغتسل غسلا واحدا للجميع ، وكذا بالنسبة الى المدينة وحرمها ومسجدها

آخره) لانه هو ظاهر الروايات المتقدمة الدالة على كفاية غسل اليوم لكل اليوم و غسل الليل لكل الليل ، فاحتمال مراعاة الصدق العرفي بعد الفصل لا وجه له . نعم ربما يقال ان هذه الروايات تدل على الاجزاء ، وان كان ظاهر روايات الاضافة عدم الفصل بين الغسل والدخول ، ولعل ذلك من باب فهم العرف في الجمع بين روايات الاضافة وروايات الاجزاء وهذا القول لا بأس به ، فان روايات الاستحباب لا يقيد بعضها بعضا .

(بل لا يبعد عدم الحاجة الى التكرار مع التكرّر) لاطلاق دليل الاجزاء ، فاذا اغتسل اول النهار كفى ان يدخل المكان مرات طول النهار ، او طول النهار والليل ، وان كان ظاهر روايات الاضافة استحباب ان يغتسل لكل دخول ، فالجمع بينهما هو حمل روايات الاضافة على الاستحباب ، و روايات الكفاية على الاجزاء - كما ذكرناه في الفرع السابق - .

(كما انه لا يبعد جواز التداخل ايضا فيما لو اراد دخول الحرم ومكة والمسجد والكعبة في ذلك اليوم ، فيغتسل غسلا واحدا للجميع) وذلك لما دلّ على التداخل في مطلق الأغسال ، وقد تقدم ذلك مفصلا ، والمسألة من صغرياتها .

(وكذا بالنسبة الى المدينة وحرمها ومسجدها) وهكذا اذا اراد الجميع كما اذا سافر بالطائرة مثلا فيغتسل غسلا واحدا للسبعة المذكورة بأضافة دخول مشهد ائمة البقيع وغسل الزيارة لهم عليهم السلام وللرسول صلى الله عليه وآله ولفاطمة عليها السلام وغسل الاحرام ، الى غير ذلك .

مسألة - ١ - حكى عن بعض العلماء استحباب الغسل عند ارادة الدخول في كل مكان شريف ، ووجهه غير واضح ولا بأس به لا يقصد الورود

لكن لعل الأفضل التكرار خصوصا مع الفصل الذي تقدم ان ظاهر الأدلة استحباب مراعاة الاتصال العرفي بين الغسل والدخول .

(مسألة - ١ - حكى عن بعض العلماء) وهو ابو علي (استحباب الغسل عند ارادة الدخول في كل مكان شريف ، ووجهه غير واضح) ان لم نجد بذلك نصا (ولا بأس به لا يقصد الورود) رجاء١ ، بل يقصد الاستحباب لفتوى الفقيه بذلك بضميمة التسامح كما تقدم .

فصل

فى الأغسال الفعلية ، وقد مرّانها قسمان :
القسم الأول : ما يكون مستحبا لأجل الفعل الذى يريد ان يفعله و هى
أغسال احدها للاحرام وعن بعض العلماء وجوبه

(فصل : فى الأغسال الفعلية ، وقد مرّانها قسمان : القسم الأول: ما
يكون مستحبا لأجل الفعل الذى يريد ان يفعله) والقسم الثانى ما يكون مستحبا
لأجل الفعل الذى صدر منه فالغسل بعد الفعل (وهى أغسال احدها للاحرام
وعن بعض العلماء وجوبه) اما الاستحباب فهو المشهور ، بل عن حج التحرير
ادعاء الاجماع على عدم وجوبه ، خلافا لجماعة منهم ابن ابى عقيل وابن الجنيد ،
بل نسب الى الصدوق وغيره أيضا حيث قالوا بالوجوب ، ويدل على استحبابه
ما رواه فضل بن شاذان ، عن الرضا عليه السلام فيما كتبه الى المأمون قال : و
غسل الجمعة سنة وغسل العيدين وغسل دخول مكة والمدينة وغسل الزيارة و
غسل الاحرام — الى ان قال — هذه الأغسال سنة وغسل الجنابة فريضة وغسل
الحيض مثله .

والرضوى : الغسل أربعة عشر وجها — الى ان قال — احد عشر غسل سنة
غسل العيدين والجمعة وغسل الاحرام .
واستدل للقول بالوجوب بجملة من الروايات التى فيها ان غسل الاحرام واجب
كالتى رواها سماعة ، عن الصادق عليه السلام قال : وغسل المحرم واجب .

الثانى : للطواف سواء كان طواف الحجّ او العمرة أو طواف النساء ، بل للطواف المندوب •

الثالث : للوقوف بعرفات

وما رواه يونس ، عن بعض رجاله ، عن الصادق عليه السلام قال : الغسل فى سبعة عشر موطناً منها الفرض ثلاثة • فقلت جعلت فداك : ما الفرض منها ؟ قال : غسل الجنابة وغسل من غسل ميتاً ، والغسل للاحرام • لكن لا بد من حمل امثال هذه الروايات على شدة الاستحباب للقراءن الداخلية والخارجية فقد ذكر فى جملة من الروايات اغسال اخركلها مستحبات مع وحدة السياق بينها وبين غسل الاحرام فى جعل جميعها واجبات ، كما انه لو كان واجبا لم تكن الشهرة العظيمة على خلافه مع ان غسل الاحرام يتفق كثيرا مما لو كان واجبا لم يكن يخفى على اعظم العلماء قديما وحديثا • نعم لا اشكال فى تأكد استحبابه •

(الثانى : للطواف سواء كان طواف الحج او العمرة او طواف النساء) كما هو المشهور ، لصحیحة على بن أبى حمزة ، عن الكاظم عليه السلام قال : ان اغتسلت بمكة ثم نمت قبل ان تطوف فاعد غسلك •

فان ظاهره استحبابه للطواف ، بالاضافة الى الفتوى بضميمة التسامح •

(بل للطواف المندوب) لاطلاق النص و الفتوى •

(الثالث : للوقوف بعرفات) كما هو المشهور ، ويدل عليه صحیح

معاوية بن عمار : فاذا زالت الشمس يوم عرفة فاغتسل •

وخبر الحلبي ، قال لى ابو عبد الله عليه السلام : الغسل يوم عرفة اذا

زالت الشمس •

وخبر عمر بن يزيد : اذا زاعت الشمس يوم عرفة فاقطع التلبية واغتسل •

الرابع : للوقوف بالمشعر .

الخامس : للذبح والنحر .

السادس : للحلق

فان ظاهر هذه الروايات كون الغسل للوقوف ، وان كان ربما استشكل فيها بانها لا تدل الا على استحباب الغسل يوم عرفة ، لا لأجل الوقوف، لكن المنصرف عنها كون الغسل لأجل الوقوف ، ويؤيده فهم المشهور او فتواهم بضميمة التسامح .

ثم ان المراد بالوقوف اعم من الاختياري والاضطرابي ، اما الاختياري فواضح ، واما الاضطرابي فللمنات ، وكذلك اذا وقف تقية ، اذ التقية توجب سحب كل احكام الاصل اليها الا ما خرج بالدليل لانها قائمة مقام الأصل فتأمل (الرابع : للوقوف بالمشعر) كما هو المشهور ، لصحيح معاوية ، اصبح على طهر بعد ما تصلى الفجر فقف ان شئت قريبا من الجبل وان شئت فحيث شئت .

ومثله صحيح الحلبي ، والطهري يشمل الغسل ، وان قيل بانصرافه الى الوضوء كفى في الاستحباب فتوى المشهور بضميمة التسامح ، اما ما في الجواهر من الاستدلال له باوليته عن الغسل للوقوف بعرفات .

((وكأنه لأن المشعر اعظم حرمة حيث انه من الحرم)) فلا يخفى ما فيه .

(الخامس : للذبح والنحر) كما هو المشهور ، لخبر زرارة ، عن الباقر عليه السلام قال : اذا اغتسلت بعد طوع الفجر اجزأك غسلك ذلك للجنابة والجمعة والنحر والحلق والذبح ، فانه يدل على استحباب الغسل لهذه الأمور .

(السادس : للحلق) للخبر المتقدم وهل يستحب للتقصير بالمنات أم

وعن بعضهم استحبابه لرمى الجمار أيضا .

السابع : لزيارة احد المعصومين

لا ؟ احتمالان : وان كان العدم أقرب (وعن بعضهم) وهو المفيد ((ره))
(استحبابه لرمى الجمار أيضا) لخبر الحلبي ، عن الصادق عليه السلام سألته
عن الغسل اذا أراد أن يرمى الجمار؟ قال عليه السلام : ربما اغتسلت فاما
من السنة فلا .

وظاهر كلام الامام عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يستنّه ، و
ان كان مستحبا في نفسه ، بل ويدل عليه صحيح ابن عمار ، وفيه : يستحب
ان ترمى الجمار على طهر .

وقد تقدم ان الطهر يشمل الغسل ، لكن عن الشيخ في الخلاف الاجماع
على عدم الاستحباب ، وايد بخبر الحلبي الآخر ، عن الصادق عليه السلام
قال : سألته عن الغسل اذا رمى الجمار؟ قال : ربما فعلت فاما السنة فلا،
ولكن من الحر والعرق .

لكن الظاهر ان الفتوى بالاستحباب لا بأس بها ، اذ اجماع الشيخ لايقاوم
فتوى المفيد بضميمة التسامح ، ولعل الخبر الثاني غير الأول ، لظهور الثاني
في كونه بعد الرمي ، والاحتياط ان يأتي برجاء المطلوبة .

(السابع : لزيارة احد المعصومين) الأربعة عشر عليهم السلام : اما زيارتهم

الخاصة التي ورد الغسل فيها فلا اشكال فيه ولا خلاف وتكفي تلك الأدلة
الخاصة دليلا على استحباب الغسل ، واما استحباب الغسل لزيارتهم عموما،
اي عموم المعصومين ، حتى الصديقة عليها السلام والامام الحجة عليه السلام و
عموم زيارتهم ، سواء ما ورد فيها الغسل ام لا ؟ فيدل عليه أمور :

الأول : فتوى المشهور بضميمة التسامح في أدلة السنن .

الثانى : المناط فى زيارتهم التى ورد فيها الغسل ، لعدم فرق بين أشخاصهم ، ولا بين زيارتهم ، فان ما ثبت لأولهم ثابت لآخرهم ، كما فى الحديث ، وانهم كلهم عليهم السلام نور واحد .

الثالث : ما تقدم من استحباب الغسل لكل مكان شريف ، هذا بالنسبة الى من يريد زيارتهم فى حضراتهم عليهم السلام ، فتأمل .

الرابع : جملة من الروايات المشعرة بذلك ، كخبر العلاء ، عن الصادق عليه السلام فى تفسير قوله تعالى : ((خذوا زينتكم عند كل مسجد)) قال عليه السلام : الغسل عند لقاء كل امام .

فان اللقاء اما يشمل امواتهم ، لانهم احياء عند ربهم يرزقون ، واما يستفاد منه حكم امواتهم بالمناط ، بل قد تقدم فى حرمة تنجيس مشاهدهم ، ان حرمتهم امواتا اكثر من حرمتهم احياءا .

وكالرضوى قال : وغسل الزيارة . بعد ان ذكر غسل زيارة البيت ، مما يدل على ان المراد ((بالزيارة)) زيارتهم عليهم السلام ، وكما ورد من استحباب الغسل لزيارة الجامعة ، التى يزار بها كل امام ، فان المستفاد منه تساويهم عليهم السلام فى كل الزيارات ، كما يتساوون فى زيارة الجامعة .

وكخبير سليمان بن عيسى ، عن أبيه عن الصادق عليه السلام قلت لأبى عبد الله عليه السلام كيف ازورك اذا لم اقدر على ذلك ؟ قال : يا عيسى اذا لم تقدر على الجميع ، فاذا كان يوم الجمعة فاغتسل او توضأ واصعد على سطحك و صل ركعتين وتوجه نحو فائه من زارنى فى حياتى فقد زارنى فى مماتى ، و من زارنى فى مماتى فقد زارنى فى حياتى .

فانه يدل على استواء زيارتهم حيا وميتا ، كما يدل على استواء القريب و البعيد بالمناط ، الى غيرها من الشواهد والقرائن ، بل قد ورد الغسل فى

من قريب أو بعيد .

الثامن : لرؤية احد الأئمة عليهم السلام فى المنام كما نقل عن موسى بن جعفر عليه السلام أنه اذا أراد ذلك يغتسل ثلاث ليال ويناجيهم فيراهم فى المنام .

زيارة النبى صلى الله عليه وآله وامير المؤمنين و الحسن و الحسين و الكاظمين و العسكريين و الرضا عليهم السلام .

اما قول مصباح الهدى وعدم وروده فى زيارة أئمة البقيع عليهم السلام لعلة للتقية او للتداخل او الاكتفاء بغسل زيارة النبى صلى الله عليه وآله الخ فكأنه لم يلاحظ ما رواه المستدرك فى باب زيارة أئمة البقيع - فى كتاب مزارات الحج - حيث روى عن الرضوى قال : و تزور قبور السادة فى المدينة وانت على غسل انشاء الله تعالى .

هذا ويمكن ان يستفاد عموم الغسل لكل الزيارات من ما ذكره الكفعمى فى مصباحه قال يقول فى غسل الزيارة ما ذكره ابن عياشى فى كتاب الأغسال اللهم الخ الى ان قال : و يقول ايضا ما روى فى غسل الزيارة بسم الله الخ . وقد تبين من بعض ما ذكرناه استحباب غسل الزيارة اذا أراد ان يزورهم عليهم السلام (من قريب او بعيد) و أضاف كاشف الغطاء استحباب الغسل لزيارة سائر الأنبياء و الأوصياء السابقين ، و كأنه للمناط و لا بأس به بقصد الرجاء .

(الثامن : لرؤية احد الأئمة عليهم السلام فى المنام كما نقل عن موسى بن جعفر عليه السلام أنه اذا أراد ذلك يغتسل ثلاث ليال ويناجيهم فيراهم فى المنام) كما ذكره الجواهر وغيره ، ففى خبر ابى المعز عن الكاظم عليه السلام قال : من كانت له الى الله حاجة و أراد أن يرانا و ان يعرف موضعه فليغتسل

التاسع : لصلاة الحاجة ،

ثلاث ليال ينجى بنا فانه يرانا ويغفر له بنا .

اقول : المراد ب ((موضعه)) اى شأنه ، و المناجاة التوجه اليهم والتكلم معهم متطلبا ان يتشرف بزيارتهم فى منامه وان يتوسطون فى قضاء حاجته الى الله تعالى .

(التاسع : لصلاة الحاجة) على المشهور ، بل عن الغنية وغيره الاجماع عليه ، فعن عبد الرحيم القيصر قال : دخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقلت جعلت فداك انى اخترعت دعاءه ؟ قال عليه السلام : دعنى من اختراعك اذا نزل بك امر فافزع الى رسول الله صلى الله عليه وآله و صل ركعتين تهديهما الى رسول الله صلى الله عليه وآله قلت : كيف اصنع ؟ قال : تغتسل و تصلى ركعتين .

وفى خبر مقاتل ، عن الرضا عليه السلام قال : اذا كانت لك حاجة الى الله مهمة فاغتسل و البس انظف ثيابك و شم شيئا من الطيب ثم ابرز تحت السماء فصل ركعتين .

وفى خبر ابن عياشى ، عن الصادق عليه السلام قال : من كانت له حاجة الى الله تعالى مهمة يريد قضاءها فليغتسل و ليلبس انظف ثيابه و يصعد الى سطحه و يصلى ركعتين ، الحديث .

وفيه ايضا عن الصادق عليه السلام فى حديث آخر : من كانت له حاجة مهمة فليقم جوف الليل و يغتسل ، الحديث . الى غيرها .

و اختصاص هذه الأحاديث بالغسل لصلاة خاصة بكيفية مخصوصة لا يقيد استحباب الغسل لصلاة الحاجة مطلقا للمناطق و لفتوى الفقيه مع التسامح ، و لظهور اختلاف الكيفيات على انها لا مدخلة لها فى الجامع .

بل لطلب الحاجة مطلقا .

العاشر : لصلاة الاستخارة ، بل للاستخارة مطلقا ولو من غير صلاة .

(بل لطلب الحاجة مطلقا) فقد نسب التذكرة الى علمائنا استحباب الغسل لنفس طلب الحاجة من دون صلاة ، ونفى عنه البعد في الجواهر ، و يكفي كلامهم دليلا بضميمة التسامح ، مضافا الى الرضوى فانه ذكر في تعداد الاغسال ((غسل طلب الحوائج)) من الله تبارك و تعالى .

(العاشر : لصلاة الاستخارة) والمراد بها طلب الخير من الله سبحانه في العمل الذي يريد ان يعمل ، فانه اذا اراد الانسان زواجا او سفرا او تجارة او غيرها استحباب له ان يطلب الخير من الله تعالى ، وفي بعض الروايات استحباب ان يصلى ويطلب الخير ، ففي خبر زرارة ، عن الصادق عليه السلام في الأمر يطلبه الطالب من ربه ليتصدق في يومه على ستين مسكينا على كل مسكين صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله ، فاذا كان في الليل فاغتسل في ثلث الليل الباقي – الى ان قال – فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية استخار الله مائة مرة يقول .

وكذا ما في خبر مرزوم عن الكاظم عليه السلام فيما اذا فدحك امر عظيم . وفي البحار نقلا من كتاب روضة النفس قال في باب الاستخارة قد ورد في العمل بها وجوه مختلفة من احسنها ان تغتسل ثم تصلى ركعتين . الحديث .

(بل للاستخارة مطلقا ولو من غير صلاة) لما في خبر سماعة ، و غسل الاستخارة مستحب .

ولما في الرضوى في تعداد الاغسال المستحبة : وغسل الاستخارة وغسل طلب الحوائج من الله تبارك و تعالى .

فان الاستخارة قسم خاص ، كما يظهر من الروايات التي ذكرها المحدثون

والفقهاء فى باب صلاة الاستخارة من كتاب الصلاة ، بخلاف مطلق طلب الحاجة فانه عام شامل لكل طلب للحاجة .

اما الاستخارة التى يراد بها المشاورة والاسترشاد الى الاصلح و يعتاد ذلك بالسبحة او المصحف او الرقاع ، فهى داخله فى عموم خبر سماعة والرضوى ان لم نقل بانصرفهما الى الاستخارة بالمعنى الاول ، ويدل على مشروعيتها هذه الأقسام من الاستخارة انها داخله فى القوعة التى ورد انها لكل امر مشكل وبعض الروايات الخاصة ، فقد قال فى الجواهر استخارة مستعملة عند بعض اهل زماننا وربما نسب الى مولانا القائم عليه السلام ، وهى ان تقبض على السبحة بعد قراءة ودعاء ، وتسقط ثمانية ثمانية ، فان بقى واحد فحسنة فى الجملة ، وان بقى اثنان فنهى واحد ، وان بقى ثلاثة فصاحبها بالخيار لتساوى الأمرين ، وان بقى اربعة منهيان ، وان بقى خمس انه يكون فيها تعب ، و عند بعض ان فيها ملامة ، وان بقى ستة فهى الحسنة الكاملة التى تجب العجلة ، وان بقى سبعة فالحال فيها كما ذكر فى الخمسة من اختلاف الرأيين او الروايتين ، وان بقى ثمانية فقد نهى عن ذلك أربع مرات - الى ان قال ويخطر بالبال انى عثرت فى غير واحد من المجاميع على فال لمعرفة قضاء الحاجة وعدمها ينسب الى امير المؤمنين عليه السلام يقبض قبضة من حنطة او غيرها ثم يسقط ثمانية ثمانية ويحتمل انه على التفصيل المزبور ولعله هو المستند فى ذلك .

وفى المستدرك عن كتاب الغايات ، عن اليسع القمى قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام انى اريد الشئ فاستخير الله فيه ثلاثا فلا يوفق لى فيه الرأى افعله او ادعه ؟ فقال : انظر اذا قمت الى الله تعالى فان الشيطان ابعدا يكون من الانسان اذا قام الى الصلاة ، اى شئ يقع فى قلبك فخذ به وافتح

- الحادى عشر : لعمل الاستفتاح المعروف بعمل ام داود
- الثانى عشر : لأخذ تربة قبر الحسين عليه السلام

المصحف وانظر الى اول ما ترى •

ثم لا يخفى ان القرعة امر عقلائى وشرعى يلتجأ اليها العقلاء عند الحيرة ، والاستخارة بالمصحف او السبحة ونحوهما من مصاديق ذلك الأمر العقلائى الشرعى ، بالاضافة الى ان الانسان المردد فى امره الحائر فى عمله فثق نفسه و متردد فى امره مما يضره كثيرا والاستخارة توجب الاطمينان للنفس وهدوء البال والخروج عن الحيرة والتردد ، فقول بعض المتجددين ، الخيرة لا دليل له شرعا ولا مستند له عند العقلاء ناش عن عدم الاطلاع على الأدلة الشرعية و لا الموازين العقلية •

(الحادى عشر : لعمل الاستفتاح) اى طلب الفتح والنصرة على الاعداء والخلاص منهم (المعروف بعمل أم داود) المروى عن الصادق عليه السلام : ان يصوم ثلاثة ايام ، الثالث عشر ، والرابع عشر ، والخامس عشر ، ثم يغتسل عند الزوال ويدعو الدعاء المعروف وتفصيله مذكور فى كتب الأدعية • ثم انه يدخل ايضا فى استحبابه لصلاة الحاجة ، ولطلب الحاجة مطلقا - كما هو واضح - •

(الثانى عشر : لأخذ تربة قبر الحسين عليه السلام) فعن الباقر عليه السلام اذا اردت ان تأخذ التربة فتعمد لها آخر الليل واغتسل لها بماء الفرات و تطيب بسعد الخبر •

ومثله غيره ويمكن ان يتعدى منه بالمناط الى الأخذ من تراب كربلا بعنوان التربة المقدسة للسجود او غيره •

الثالث عشر : لارادة السفر ، خصوصا لزيارة الحسين عليه السلام .

الرابع عشر : لصلاة الاستسقاء .

(الثالث عشر : لارادة السفر) فعن ابن طاوس في امان الاخطار انه روى ان الانسان يستحب له اذا اراد السفر ان يغتسل ويقول عند غسله : بسم الله وبالله ولا حول ولا قوة الا بالله .

(خصوصا لزيارة الحسين عليه السلام) ويدل على استحبابه لزيارة الحسين عليه السلام ما رواه ابو بصير ، عن الصادق عليه السلام : اذا اردت الخروج الى ابي عبد الله عليه السلام فقم قبل ان تخرج ثلاثة ايام يوم الأربعاء و يوم الخميس و يوم الجمعة ، فاذا امسيت ليلة الجمعة فصل صلاة الليل ثم قم فانظر في نواحي السماء فاعتسل تلك الليلة قبل المغرب ثم تنام على طهر فاذا اردت المشى اليه فاعتسل ولا تطيب ولا تدهن ولا تكتحل حتى تأتي القبر ، ومنه يظهر استحباب غسلين لا غسل واحد ، بل ويدل عليه جملة من الروايات الأخرى الدالة على استحباب الغسل من الفرات لزيارته ، فعن بشير ، عن الصادق عليه السلام قال : ان الرجل منكم ليغتسل على شاطئ الفرات ثم يأتي قبر الحسين عليه السلام عارفا بحقيه فيعطيها الله بكل قدم يرفعها او يضعها مائة حجة مقبولة ، الحديث .

ومثله غيره والظاهر انه يصح التداخل بين الغسلين اذا اراد السفر الى الحسين عليه السلام و اراد زيارته عليه السلام .

(الرابع عشر : لصلاة الاستسقاء) وهو طلب السقيا اي المطر بلا اشكال ولا خلاف ، بل عن الغنية الاجماع عليه ، فعن كتاب مدينة العلم للصدوق ((ره)) ، عن الصادق عليه السلام انه روى حديثا في الأغسال ذكر فيها غسل الاستخارة ، وغسل صلاة الاستسقاء وغسل الزيارة .

• بل له مطلقا .

الخامس عشر : للتوبة من الكفر الأصلي او الارتدادى

(بل له مطلقا) ولو بدون صلاة ، فانه داخل فى طلب الحاجة ، بالاضافة

الى موثق سماعة ، وغسل الاستسقاء واجب .

والمراد بالوجوب تأكد الاستحباب بقريظة السياق و للاجماع على عدم

وجوبه .

(الخامس عشر : للتوبة من الكفر الأصلي او الارتدادى) بلا اشكال ولا

خلاف ، بل ادعى عليه الاجماع فى المنتهى وغيره ، ويدل عليه ما ورد فى

اسلام اسيد بن خضير ودخوله على مصعب بن عمير ((الذى ارسله رسول الله

صلى الله عليه وآله لارشاد اهل المدينة الى الاسلام)) فقال اسيد لمصعب

كيف تصنعون اذ دخلتم فى هذه الأمر ؟ قال : نغتسل ونلبس ثوبين طاهرين

ونشهد الشهادتين و نصلّى ركعتين فرمى بنفسه مع ثيابه فى البئر ثم خرج وعصر

ثوبه .

وما روى فى اسلام سعد بن معاذ ، انه لما اراد ان يسلم بعث الى منزله

وأتى بثوبين طاهرين واغتسل وشهد الشهادتين .

وما ورد من امر النبى صلى الله عليه وآله قيس بن عاصم و ثمامة بن اثال

بالاغتسال لما اسلما .

وما ورد فى الحديث القدسى : يا محمد صلى الله عليه وآله من كان كافرا

واراد التوبة والايمان فليطهر لى ثوبه وبدنه - بناء على ارادة الغسل من

التطهير - فتأمل .

هذا بالاضافة الى ما سيأتى من استحباب الغسل لكل توبة ، و للاجماع

المتقدم بضميمة التسامح ، بل الاجماع فى مثل المقام بنفسه دليل ، لسهولة

بل من الفسق بل من الصغيرة أيضا على وجه

امر الاستحباب ، ومنه يعلم انسحاب الحكم الى التوبة عن الارتداد ، فالمناط في الكفرآت فيه ، بل هو اولى بالحكم لأن الكفر بعد الايمان اشد من الكفر الأصلي .

(بل من الفسق) الكبيرة (بل من الصغيرة ايضا على وجه) كما هو المشهور ويدل عليه ما رواه معروف ، عن الباقر عليه السلام قال : دخلت عليه فأنشأت الحديث فذكرت باب القدر فقال عليه السلام : لا اراك الا هناك اخرج عنى قال : قلت جعلت فداك انى اتوب منه ؟ فقال : لا والله حتى تخرج الى بيتك وتغتسل و تتوب منه الى الله كما يتوب النصرانى من نصرانيته . قال : ففعلت .

وعن الجعفریات ، عن النبی صلی الله عليه وآله انه فيما انزل الله على انه ليس من عبد عمل ذنبا كائنا ما كان وبالغا ما بلغ ثم تاب الا تاب الله عليه فقم الساعة واغتسل وخر لله ساجدا .

((اقول : الظاهر انه كان مخاطب للرسول صلی الله عليه وآله لم يذكره الراوى)) .

وخبر مسعدة بن زياد ، عن الصادق عليه السلام قال : كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فقال له رجل ، بأبي أنت وامى انى ادخل كنيف ولى جيران وعندهم جوار يتغنين ويضربن بالعود وربما اطلت الجلوس استماعا منى لهن ؟ فقال عليه السلام : لا تفعل . فقال الرجل : والله ما اتيتهن برجلى و انما هو سماع . اسمعه باذننى ؟ فقال عليه السلام : بالله انت اما سمعت الله يقول : ((ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا)) فقال : بلى والله كأنى لم اسمع بهذه الآية من كتاب الله من عربى ولا من عجمى لا جرم لا اعود

انشاء الله وانى استغفر الله . فقال له : قم فاغتسل وصلّ ما بدالك فانك كنت مقيما على امرعظيم ما كان اسوء حالك لومت على ذلك احمد الله و سله التوبة من كل ما يكره فانه لا يكره الا كل قبيح و القبيح دعه لأهله ، فان لكل اهلا . ثم ان هذا الخبر يدل على ان عمله كان كبيرة ، لا صغيرة ، فانه وان كان الغناء صغيرة ، كما قالوا ، الا ان استمراره على ذلك خصوصا كون المغنى جارية ، وسماعه للضرب بالعود ، يجعل من عمله كبيرة ، الا ان الفقهاء تعدوا في استحباب الغسل الى الصغيرة ايضا لاطلاق خبر الجعفریات ، وفتوى الفقيه ، بضميمة التسامح و اجماع المنتهى ، بل والمستفاد من رواية تعطر المرأة — كما سيأتى — .

لا يقال : الصغائر مكفرات ، قال تعالى : ((ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم)) وعليه فان لم يرتكب كبيرة فلا توبة عليه فلا غسل و ان ارتكب ، و عليه فالتائب ان تاب من الكبيرة فلا صغيرة حتى تحتاج الى التوبة ، و ان لم يتب من الكبيرة فلا مجال للتوبة من الصغيرة ، اذ التوبة لا تتبع لأنّه يقال اولا : الكلام فى غسل الذنب ، لا فى انه هل للصغيرة توبة ام لا ؟ ولا منافاة بين ان تكون الصغيرة لها غسل ، مع انها لا تحتاج الى التوبة لأنها مكفّرة .

وثانيا : انه من الممكن ان يتوب الانسان من الصغيرة دون الكبيرة و لا دليل على عدم التبعض فى التوبة .

اما الجواب عن الاشكال بأنه تحتاج الصغيرة — غير المقترنة بالكبيرة — الى التوبة ، كما ذكره بعضهم فلم أجد به دليلا ، بل ظاهر الآية ينفيه وهل الغسل يستحب لمن يداوم المعصية كما اذا كان غاصبا او غير مودّ للخمس ، مما يكون دائم العصيان ، احتمالا : من انه غسل للمعصية ، ومن ان ظاهر النص

السادس عشر : للتظلم والاشتكا إلى الله من ظلم ظالم ، ففي الحديث عن الصادق عليه السلام ما مضمونه : إذا ظلمك أحد فلا تدع عليه ، فإن المظلوم قد يصير ظالما بالدعاء على من ظلمه ، لكن اغتسل وصل ركعتين تحت السماء ، ثم قل : اللهم ان فلان بن فلان ظلمني وليس لي أحد أصول به عليه غيرك ، فاستوف لي ظلامتي الساعة الساعة بالاسم الذي إذا سألك المضطر أجبتك فكشفت ما به من ضر ، ومكنت له في الأرض ، وجعلته خليفتك على خلقك فأسألك أن تصلي على محمد وآل محمد ، وان تستوفى ظلامتي ، الساعة الساعة ، فستري ما تحب

و الفتوى انه مشروع للذي ندم وانقلع لا مطلقا ، ومنه يظهر حال ما إذا أراد العود كمثل تارك الصلاة الذي بنائه عدم الصلاة او ما أشبه ذلك فتأمل .

(السادس عشر : للتظلم والاشتكا إلى الله من ظلم ظالم ، ففي الحديث عن الصادق عليه السلام ما مضمونه : إذا ظلمك أحد فلا تدع عليه ، فإن المظلوم قد يصير ظالما بالدعاء على من ظلمه) إذ يتجاوز في الدعاء مثلا لطمه الظالم لطمه ويدعو عليه ان يقتله الله سبحانه ، وهل هذا حرام او مكروه ويكون قوله عليه السلام ((يصير ظالما)) من باب المجاز ، لم اجد من تعرض لذلك ، لكن الظاهر حرمة الدعاء على المؤمن ، وهذا من أقسام الدعاء على المؤمن - إذا كان الظالم مؤمنا - .

(لكن اغتسل وصل ركعتين تحت السماء ، ثم قل : اللهم ان فلان بن فلان ظلمني وليس لي أحد أصول به عليه غيرك ، فاستوف لي ظلامتي الساعة الساعة بالاسم الذي إذا سألك به المضطر أجبتك فكشفت ما به من ضر ، ومكنت له في الأرض ، وجعلته خليفتك على خلقك فأسألك ان تصلي على محمد وآل محمد ، وان تستوفى ظلامتي ، الساعة الساعة ، فستري ما تحب) رواه في

السابع عشر : للأمن من الخوف من ظالم ، فيغتسل ويصلى ركعتين و يحسر عن ركبتيه ويجعلهما قريبا من مصلاه ، ويقول مائة مرة : يا حيّ ، يا قيوم ، يا حيّ لا اله الا انت ، برحمتك استغيث ، فصل على محمد وآل محمد ، و اغثنى الساعة الساعة ، ثم يقول : اسألك ان تصلى على محمد وآل محمد ، و ان تطف بي و ان تغلب لي ، و ان تحكم لي ، و ان تخدع لي ، و ان تكفيني مؤنة فلان بن فلان بلا مؤنة . وهذا

مكارم الاخلاق تحت عنوان صلاة الانتصار من الظالم ، بتفاوت يسير .
وعن مصباح الكفعمي ، عن النعماني ، عن علي عليه السلام : انه من ظلم ولم يرجع ظالمه عنه فليفض الماء على نفسه ويسبغ الوضوء ويصلى ركعتين و يقول : اللهم ان فلان بن فلان ((و ذكر دعاء آخر)) لكن الظاهر ان هذا الدعاء لمن يستحق مثل هذا الدعاء لأن فيه دعاء شديدا على الظالم .
ومثله ما رواه علي بن طاووس في كتاب المجتبي - ذكرهما المستدرک في كتاب الصلاة في باب استحباب صلاة الانتصار من الظالم - والظاهر من هذه الأحاديث ان الغسل مقيد بالصلاة و الدعاء .

نعم يصح غسل التظلم من باب مطلق الدعاء و طلب الحاجة - كما تقدم -
(السابع عشر : للأمن من الخوف من ظالم ، فيغتسل ويصلى ركعتين و يحسر عن ركبتيه ويجعلهما قريبا من مصلاه) بأن لا يجلس في مكان آخر ، في وقت الدعاء .

(ويقول : مائة مرة : يا حيّ ، يا قيوم ، يا حيّ لا اله الا أنت برحمتك استغيث ، فصل على محمد وآل محمد ، و اغثنى الساعة الساعة ، ثم يقول : اسألك ان تصلى على محمد وآل محمد ، و ان تطف بي و ان تغلب لي ، و ان تحكم لي ، و ان تخدع لي ، و ان تكفيني مؤنة فلان بن فلان بلا مؤنة ، وهذا

دعاء النبي صلى الله عليه وآله يوم احد .
 الثامن عشر : لدفع النازلة يصوم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ،
 وعند الزوال من الأخير يغتسل .
 التاسع عشر : للمباهلة مع من يدعى باطلا

دعاء النبي صلى الله عليه وآله يوم احد) رواه مكارم الاخلاق فى عنوان صلاة
 الخوف من الظالم بتفاوت يسير ، و المكارم وان لم ينسب الغسل و الصلاة الى
 الرواية ، لكن ظاهره انه استفاده من الرواية ، و يكفى فى المقام فتوى الفقيه
 بضميمة التسامح .

(الثامن عشر : لدفع النازلة) والمراد بها اعم من الظالم ، كالمرض و
 الزلزال ، و الأمطار المخوفة ، و ما اشبه ذلك (يصوم الثالث عشر والرابع
 عشر والخامس عشر ، وعند الزوال من الأخير يغتسل) ذكر فى مصباح الهدى
 ان لم يجد بذلك دليلا الا ما ذكره المجلسى فى زاد المعاد من استحباب عمل
 الاستفتاح فى كل شهر لتوصله الى المطلوب بان يصوم فى ايام البيض فى كل
 شهر و يغتسل عند الزوال من اليوم الأخير لمن يريد عمل الاستفتاح .

(التاسع عشر : للمباهلة مع من يدعى باطلا) فى موثق سماعة قال : و
 غسل المباهلة واجب . والمراد تأكد الاستحباب لانحصار الغسل الواجب فى
 الأغسال المعلومة نضا و اجماعا ، و هذا ان لم يقدر كلمة ((يوم)) و الا كان
 الموثق بصدد امر آخر - كما تقدم فى استحباب الغسل يوم المباهلة - .

و كيف كان فيدل على استحباب هذا الغسل بالاضافة الى فتوى الفقيه
 بضميمة التسامح ما رواه مسروق ، عن الصادق عليه السلام قال : قلت انا نكلم
 الناس فنحتج عليهم ((ثم ذكر انه كلما استدل لهم بالأدلة الدالة على فضل أهل
 البيت عليهم السلام رده)) فقال عليه السلام لى اذا كان ذلك فادعهم الى

العشرون : لتحصيل النشاط للعبادة او لخصوص صلاة الليل ، فعن فلاح السائل ان امير المؤمنين عليه السلام كان يغتسل في الليالي الباردة لأجل تحصيل النشاط لصلاة الليل .

المباهلة . قلت : فكيف اصنع ؟ قال : اصلح نفسك ثلاثا واطنه قال وصم واغتسل وابرزانت وهو الى الجبان الحديث . وفي اخيره قال الراوى : فوالله ما وجدت خلقا يجيبني الى ذلك - قال فى الجواهر : قول الراوى ((واطنه قال)) يختص بالصوم ، ولا يعم الاعتسال ، كما هو ظاهر .
اقول : وجهه انه من قبيل الاستثناء المتعقب للجمل حيث ان ظاهره رجوعه الى المتصل به دون ما سواه ، الا اذا كانت هناك قرينة وهى مفقودة فى المقام .

ثم ان الظاهر ولو بالمناط انه لا اختصاص للمباهلة بموردها المذكور فى الرواية ، ولا بمن انقطعت حجته ولو بقرينة ان النبى صلى الله عليه وآله لم تنقطع حجته ومع ذلك باهل ، والظاهر انها جارية حتى فيما يتعلق بالحقوق ونحوها كمن خاصمك فى دارك ولم تجد الى اقناعه سبيلا ، وهذا هو ظاهر اطلاق المصنف .

(العشرون : لتحصيل النشاط للعبادة او لخصوص صلاة الليل ، فعن فلاح السائل ان امير المؤمنين عليه السلام كان يغتسل فى الليالي الباردة لأجل تحصيل النشاط لصلاة الليل) وتردد المصنف لأنه ربما روى هكذا وربما روى هكذا ، والظاهر اما ان التعدى حتى اذا كانت النسخة بزيادة ((صلاة الليل)) للمناط و لا يبعد ان يشمل ذلك لمن يغتسل حتى يتمكن من اكل السحور فى شهر رمضان وغيره ، حيث ان اكل السحور مستحب ، او لأجل مطالعة العلم او ما اشبه ذلك ، ولكن الأحسن ان يأتى بالغسل لهذه الأمور رجاءا .

الحادى والعشرون : لصلاة الشكر .

الثانى والعشرون : لتغسيل الميت ولتكفينه .

الثالث والعشرون : للحجامة على ما قيل .

(الحادى والعشرون : لصلاة الشكر) قال فى الجواهر : ولم نقف على

خير يدل على استحباب الغسل لها وان كان اصل صلاة الشكر مرويا عن الكافى .

اقول : وظاهر المستند انه ايضا لم يجد به دليلا لأنه قال ((فى عداد الأغسال المستحبة)) ولصلاة الشكر كما عن الكافى والغنية والاشارة والمهذب

انتهى .

اقول وكفى به دليلا بضميمة التسامح .

(الثانى والعشرون : لتغسيل الميت ولتكفينه) فاذا اراد غسل الميت

اغتسل ثم غسله وكذلك اذا اراد ان يكفنه ثم كفنه ، وان كان لم يمسه بما يوجب

عليه الغسل ، وذلك لخبر ابن مسلم : واذا غسلت ميتا او كفنته . بان يراد

بذلك ((اذا اردت)) لأن الفعل يستعمل فى الارادة كقوله تعالى : ((اذا

قمت الى الصلاة)) اى ((اردتم القيام)) كما ذكروا ، وكذلك يستعمل العكس

كقوله تعالى : ((انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس)) اى ((يذهب)) ذكره

ابن هشام فى المعنى وغيره فى غيره .

ثم انه لو اشكل فى دلالة الخبر ، كفى فى الحكم بالاستحباب فتوى الفقيه

بضميمة التسامح ، هذا ثم انه ربما يقال باستحبابه لمن مس الميت بعد ان غسل ،

ويدل على ذلك ما رواه الشيخ فى التهذيب ، عن عمار : وكل من مس ميتا

فعليه الغسل وان كان الميت قد غسل .

(الثالث والعشرون : للحجامة على ما قيل) لما فى خبر زرارة : اذا

اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزئك غسلك ذلك للجنازة والحجامة ((على نسخة))

ولكن قيل : انه لا دليل عليه ، ولعله مصحّف الجمعة .
 الرابع والعشرون : لارادة العود الى الجماع لما نقل عن الرسالة الذهبية
 ان الجماع بعد الجماع بدون الفصل بالغسل يوجب جنون الولد ، لكن يحتمل
 ان يكون المراد غسل الجنابة بل هو الظاهر

ولكن فى نسخة اخرى ((و الجمعة)) بدل الحجامه ، ولذا قال المصنف
 (ولكن قيل : انه لا دليل عليه ، ولعله مصحّف الجمعة) لكن المستند جزم
 بالأول فقال : وغسل الحجامه كما فى حسنة زراره .
 اقول : والحكم فى نفسه غير بعيد ، فان الانسان اذا احتجم يبقى ايّاما
 وسخا حتى يبرء الجرح فالأفضل له ان يغتسل حتى يكون اقل وسخا طيلة ايّام
 الجرح ، فان بعض الأغسال شرع للنظافة كما فى غسل الجمعة ، لكن الظاهر
 أن يأتى به رجاء .

(الرابع والعشرون : لارادة العود الى الجماع) فلا يكون غسله للجنابة
 (لما نقل عن الرسالة الذهبية) التى كتبها الرضا عليه السلام للمأمون مامضمونه :
 (ان الجماع بعد الجماع بدون الفصل بالغسل يوجب جنون الولد) هذا ان
 قرء ((الغسل)) بالضم ، وارىد به الغسل المستحب .

(لكن يحتمل ان يكون المراد غسل الجنابة بل هو الظاهر) بقريته كون
 الكلام يناسب ذلك ، ويؤيده ما رواه الخصال من قوله عليه السلام : وكره ان
 يغشى الرجل المرأة وقد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذى رأى فان فعل و
 خرج الولد مجنونا فلا يلومنّ الا نفسه ، كما يحتمل ان يكون ((الغسل)) بالفتح
 اى غسل المنى الذى لوّث به ، وفى المعتبر نفى كراهة تكرار الجماع من غير
 فصل بالغسل ، ونسب نفيها الى جماعة من الأصحاب قال : ويدل عليه ما
 روى عن النبي صلى الله عليه وآله انه كان يطوف على نسائه بغسل واحد ، وعن

الخامس والعشرون : الغسل لكل عمل يتقرب به الى الله كما حكى عن ابن جنيد ووجهه غير معلوم وان كان الاتيان به لا بقصد الورد لا بأس به

بعضهم استبعاد ذلك لمنافاته مع القسم بين الازواج واحتياج ذلك الى طاقة كبيرة .

اقول : الظاهر ان الطواف كان بدون الانزال وكأنه نوع من الملاطفة معهن ، وهذا لا ينافي القسم ولا يحتاج الى الطاقة ، بل حاله حال القبلة والمامسة ونحوهما ، ويؤيد عدم الكراهة ما رواه الفقيه ، عن عبيد الله الحلبي سأل ابو عبد الله عليه السلام ، عن الرجل أينبغى له ان ينام وهو جنب ؟ فقال له : يكره ذلك حتى يتوضأ . وفي حديث آخر قال : انا انام على ذلك حتى اصبح وذلك اني اريد ان اعود ، انتهى . كلام الفقيه .

نعم حيث ان الكراهة محتملة فلا بأس بالغسل رجاءً والافضل ان يأتى بالغسل الجامع بين الجنابة وبين الغسل المرجو لذلك .

(الخامس والعشرون : الغسل لكل عمل يتقرب به الى الله) من صلاة او صيام او حج او انفاق او غيرها (كما حكى عن ابن جنيد) حيث قال باستحباب الغسل للدخول في كل مشهد او مكان شريف ولكل زمان شريف ولكل فعل يتقرب به الى الله تعالى (ووجهه غير معلوم) ان لم نجد نصاً على ذلك (و ان كان الاتيان به لا بقصد الورد لا بأس به) بل يكفي فيه فتوى الفقيه تسامحاً في أدلة السنن كما تقدم .

ثم انه يستحب الغسل لأمر لم يذكرها المصنف ، او رأى ان بعضها داخل في بعض ما ذكره :

الأول : لرفع الزلزال كما في مكاتبة ابن مهزيار في باب صلات الايات صوموا الأربعاء والخميس والجمعة واغتسلوا .

القسم الثانى : ما يكون مستحبا للفعل الذى فعله وهى اغسال :
احدها : غسل التوبة على ما ذكره بعضهم من انه من جهة المعاصى التى

الثانى : لدفع الذنب او التغطية عليه ، لما رواه على بن ابراهيم فى ابواب صلاة الجماعة فى قصة يوسف عليه السلام وقالوا ((اى اخوته)) نعمل على قميصه فلنلطخه بالدم ((الى ان قالوا)) نقوم ونغتسل ونصلى جماعة .
الثالث : لشفاء المريض ، ففى رواية جميل فى باب ما يستحب من الصلاة والدعاء لشفاء المريض قوله عليه السلام : ((لا مرأة اشرف ولدها على الموت)) فقومى فاذهبى الى بيتك فاغتسلى .

الرابع : لطلب الرزق ، ففى رواية مفضل : اذا كان يوم الخميس بعد الضحى فاغتسل .

الخامس : ندى نزول البلاء ، ففى رواية ابن عياش قال عليه السلام : من نزل به كرب فليغتسل .

السادس : ما ذكره المستند من الافاقة من الجنون قال عن نهاية الأحكام لدليل عليه ، ثم قال : ولعل المتتبع للأخبار وللكلمات علمائنا الأختيار يجد غير ذلك ايضا والضابط فى ثبوته وروده فى خبر ولو ضعيف او ذكره فى كتاب فقيه ما لم يعارضه دليل ينفيه للتسامح فى مثله انتهى .

اقول : وقد وجدت فى كتاب الصلاة وغيره اخبارا مشتملة على الغسل فى ابواب الحاجة وغيرها لم اذكرها لضيق الوقت وخوف التطويل ، فمن شاء فليرجع الى كتابى الوسائل والمستدرك والله الموفق .

(القسم الثانى : ما يكون مستحبا للفعل الذى فعله) فالفعل سبب للغسل (وهى اغسال) ثمانية على ما ذكره المصنف :

(احدها . غسل التوبة على ما ذكره بعضهم من انه من جهة المعاصى التى

ارتكبتها ، او بناءً على انه بعد الندم الذى هو حقيقة التوبة ، لكن الظاهر انه من القسم الأول كما ذكر هناك وهذا هو الظاهر من الأخبار ، ومن كلمات العلماء ؛ ويمكن ان يقال : انه ذو جهتين ، فمن حيث انه بعد المعاصى وبعد الندم يكون من القسم الثانى ، ومن حيث ان تمام التوبة بالاستغفار .

ارتكبتها) فالغسل هنا كالغسل لقتل الوزغ حيث ان المعصية سبب الغسل .
 (او بناءً على انه بعد الندم الذى هو حقيقة التوبة) فالغسل متمم للتوبة ، وعلى كلا التقديرين فالغسل مرتب على امر سابق لا ان الغسل لأمر لاحق ، فليس كالغسل لدخول الحرم ، الذى هو لأمر لاحق ، وليس مراد المصنف من قوله :
 ((الذى هو حقيقة التوبة)) ان التوبة تحصل بالندم المجرد ، حتى يستشكل عليه بان الندم من الكفر او من اكل مال الناس - مثلاً - لا ينفع ، بل يحتاج الى شئ آخر من الشهاداتين وردّ المال ، اذ ليس الكلام فى هذه الخصوصيات بل فى اصل ان التوبة مقدمة على الغسل .

(لكن الظاهر انه من القسم الأول كما ذكر هناك) فان الغسل لأجل ان يأتى بالتوبة ، كالغسل لأجل ان يدخل الحرم (وهذا هو الظاهر من الأخبار) مثلاً فى خبر مسعدة جعل الغسل مقدماً على سؤال التوبة ، وفى خبر معروف قال : تغتسل وتتوب . وكذلك غيرهما .

(ومن كلمات العلماء) فان قول بعضهم يغتسل لأن يتوب ظاهر فى ترتب التوبة على الغسل فكأن الغسل ينظف الروح ويجعله قابلاً لتوبة الله عليه ، كما ان الغسل يجعل الانسان قابلاً لأن يدخل الحرم .

(ويمكن ان يقال : انه ذو جهتين ، فمن حيث انه بعد المعاصى وبعد الندم) وانهما باعثن له (يكون من القسم الثانى) كباغثية قتل الوزغ الغسل .
 (ومن حيث ان تمام التوبة بالاستغفار) والاستغفار بعد الغسل ، فندم ،

يكون من القسم الأول ، وخبر مسعدة بن زياد فى خصوص استماع الغناء فى الكنيف ، وقول الامام عليه السلام له فى آخر الخبر : ((قم فاغتسل فصلّ ما بدالك)) يمكن توجيهه بكلّ من الوجهين ، والأظهر انه لسرعة قبول التوبة او لكمالها .

الثانى : الغسل لقتل الوزغ ، ويحتمل ان يكون للشكر على توفيقه لقتله ، حيث انه حيوان خبيث

وغسل ، واستغفار (يكون من القسم الأول) كالغسل لدخول الحرم .
 (وخبر مسعدة بن زياد فى خصوص استماع الغناء فى الكنيف ، وقول الامام عليه السلام له فى آخر الخبر ((قم فاغتسل فصلّ ما بدالك)) يمكن توجيهه بكلّ من الوجهين) بان العصيان سبب الغسل ، او ان الاستغفار يتوقف على الغسل او يمكن ان يكون لهما معا .
 (والأظهر انه لسرعة قبول التوبة او لكمالها) ولا يترتب على ذلك اثر عملى كما هو واضح ، وحيث ان غسل التوبة ذو وجهتين لا يستشكل على المصنف بانه كيف عده فى المقامين .

(الثانى : الغسل لقتل الوزغ) كما هو المشهور ، ويدل عليه ما رواه الكافى والبصائر والخرائج ، عن الصادق عليه السلام ، عن الوزغ قال عليه السلام : رجس رهو مسخ كله ((الظاهر ان المراد كل اقسامه رجس ومسخ)) فاذا قتلته فاغتسل .

وعن الهداية ، روى ان العلة فى ذلك انه يخرج من الذنوب فيغتسل منها .

(ويحتمل ان يكون) الغسل (للشكر على توفيقه لقتله ، حيث انه حيوان خبيث) نفسا وجسما ، اما نفسا فلما ورد من انه يقول ان سببتم عثمان اسب

والأخبار في ذمّه من الطرفين كثيرة ، ففي النبوى : ((اقتلوا الوزغ و لو
في جوف الكعبة)) وفي آخر : من قتله فكأنما قتل شيطانا ،

عليا عليه السلام ، ولا غرابة في ذلك بعد ان ثبت في علم الحيوان الحديث كلام
الحيوانات وان بعضها سئ النفس ، وبعضها حسن النفس ، بل هذا هو
المشاهد في اقسام الدواب فبعضها سئّ وبعضها حسن ، ولو من فصيلة
واحدة فكيف بالفصائل المتعددة ، قال تعالى : ((وما من دابة في الأرض و
لا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم)) والاشكال بأن الله سبحانه لماذا خلق
مثل هذه الأنفس ، حاله حال الاشكال في انّ الله سبحانه لماذا خلق الانسان
الذى هو خبيث النفس ؟ فان الجواب عنهما مذكور في الفلسفة الاسلامية من ان
الله سبحانه يعطى كل ذى حق حقه فمن حق ما كان قابلا للوجود ان يوجد ، و
الا كان ظلما له اذا لم يوجد ، ان لا فرق في عدم اعطاء الحق ، عدم اعطاء
حق الموجود او عدم اعطاء حق المهيبة ، وتفصيله في كتب الكلام ، واما جسما
فلأنه يفرز مادة البرص اذا القى نفسه في طعام خصوصا في الملح سبب مرض
الانسان المستعمل لذلك الطعام - هذا موجز احوال هذا الحيوان وتفصيله
في المفصلات .

(والأخبار في ذمّه من الطرفين) الشيعة والسنة (كثيرة ، ففي النبوى :
((اقتلوا الوزغ و لو في جوف الكعبة)) وفي آخر : من قتله فكأنما قتل شيطانا)
ولا يخفى ان في الوزغ منافع ايضا ، ولأجلها يخلقها الله سبحانه حتى مع
الغض عن الجهة السابقة - فقد قسم علماء الحكمة الأشياء الى خمسة اقسام
الخير المحض ، والشر المحض ، ومن يزيد خيره ، ومن يزيد شره ، و
المتساوى ، وقد ثبت ان الله سبحانه لا يخلق الا الخير المحض وما يزيد
خيره .

ويحتمل ان يكون لأجل حدوث قذارة من المباشرة لقتله .
 الثالث : غسل المولود ، وعن الصدوق و ابن حمزة وجوبه لكنه ضعيف

(و يحتمل ان يكون لأجل حدوث قذارة من المباشرة لقتله) فالغسل يرفع هذه القذارة ، وقد تقدم ان حكمة بعض الأغسال هو رفع القذارة الجسدية - كما في غسل الجمعة - و يحتمل احتمالاً ثالثاً ان يكون لما ذكره الهداية و الله العالم .

(الثالث : غسل المولود) فان المشهور استحبابه ، بل عن الغنيمة الاجماع عليه .

(و) لكن (عن الصدوق و ابن حمزة وجوبه) لظاهر الخبر (لكنه ضعيف)
 لحصر الأغسال الواجبة نصاً و فتوى في غيره .

وكيف كان فيدل عليه موثق سماعة ، عن الصادق عليه السلام ((قال فى عداد الأغسال)) ((وغسل المولود واجب)) وكلمة ((واجب)) بمعنى الثابت لا الوجوب الشرعى ، فقد ذكر فى نفس الموثقة ان غسل المباهلة واجب و غسل الاستسقاء واجب و غسل عرفة واجب - الى غير ذلك .

وعن بعض ان اللفظ ((غسل)) بالفتح ، وفيه : انه خلاف السياق المسوق لذكر الأغسال ، كما ان ذكر الوسائل وغيره فى روايات استحباب هذا الغسل ما رواه ابو بصير ، عن الصادق عليه السلام : اغسلوا صبيانكم من الغمر فان الشيطان يشم الغمر فيفزع الصبي ، فيه نظر لأن ظاهره غسله من الوسخ و الدسومة ، فلا يرتبط بالغسل بالضم .

ثم انه لا اشكال فى ان المراد بالصبي المولود اعم من الذكر و الانثى و الخنثى للاطلاق او المناط .

وقته من حين الولادة حيناً عرفياً ، فالتأخير الى يومين او ثلاثة لا يضّر و قد يقال : الى سبعة ايام وربما قيل : ببقائه الى آخر العمر ، والأولى على تقدير التأخير عن الحين العرفي الاتيان به برجاء المطلوبة .
 الرابع : الغسل لرؤية المصلوب .

(ووقته من حين الولادة حيناً عرفياً ، فالتأخير الى يومين او ثلاثة لا يضّر)
 لصدق غسل المولود (وقد يقال :) والقائل الجواهر ونفى عنه البعد في
 المعبر .

(الى سبعة ايام) للصدق (وربما قيل : ببقائه الى آخر العمر) لكن
 فيه نظر لعدم الصدق .

نعم الظاهر الصدق ولو بعد السبعة مع وضوح افضلية التقديم على التأخير
 لاستفادة الحكمة عرفاً وهي تلائم الأسرع فالأسرع .

(والأولى على تقدير التأخير عن الحين العرفي الاتيان به برجاء المطلوبة)
 لاحتمال سقوطه بالتأخير ، ثم ان النواى لهذا الغسل هو الذى يغسله ومقتضى
 القاعدة صحته ترتيباً وارتماساً ولو خرج عن الميتة صح جمع غسل المس - ان قيل
 به - مع هذا الغسل فى واحد لأصل التداخل فى الأغسال .

ثم الظاهر انه ان لم يرض الولى لم يصح غسله لأنه تصرف فى المولى عليه
 بدون اذن الولى ، كما ان الظاهر اشتراط الاسلام والايان فى الغاسل ، اما
 الطفل فاذا كان للكافر فهل يصح غسله لحديث الفطرة اولا للتبعية ، الظاهر
 الثانى و اذا لم يمكن من الغسل قام التيمم مقامه لاطلاق الأدلة البديلة .

(الرابع : الغسل لرؤية المصلوب) فان استحبابه هو المشهور ، بل لم
 يعرف الخلاف الا عن ظاهر الصدوق و ابي الصلاح حيث قالاً بوجوبه ، بل عن
 الغنية دعوى الاجماع على استحبابه .

وذكروا انّ استحبابه مشروط بأمرين : احدهما ان يمشى لينظر اليه متعمدا ، فلو اتفق نظره او كان مجبورا ، لا يستحبّ .

الثانى : ان يكون بعد ثلاثة أيام اذا كان مصلوبا بحق ، لا قبلها بخلاف ما اذا كان مصلوبا بظلم ، فانه يستحب معه مطلقا ولو كان فى اليومين الاولين

وكيف كان فيدل على اصل الحكم ما رواه فى الفقيه مرسلا قال وروى ان من قصد الى رؤية مصلوب فنظراليه وجب عليه الغسل عقوبة ، وروى فى الهداية مرسلا مثله ، وحيث ان الأغسال المفروضة معدودة بعدد خاص نسا وفتوى لا بد من القول باستحباب هذا الغسل .

(وذكروا انّ استحبابه مشروط بأمرين : احدهما ان يمشى) بلا مركب او مع مركب (لينظر اليه متعمدا ، فلو اتفق نظره او كان مجبورا) اوجاء بالمصلبة اليه فنظر الى المصلوب ، لانه سعى اليه او كان فى مركب يريد مكانا فلما مرعلى المصلوب نظر اليه .

(لا يستحبّ) وذلك لأن الرواية دلت على ان يكون ذهابه بقصد الرؤية فاذا لم يكن قصد فى الرواح ، او فى النظر ، بان اتفق او غير ذلك مما ذكرناه لم يستحب وكذلك اذا كان قاصدا مكرها ، بأن الزمه على ذلك او ذهب به ، اذ لا عقوبة فى المكروه والمجبور .

(الثانى : ان يكون بعد ثلاثة ايام اذا كان مصلوبا بحق) فعلا وفاعلا ، فان اجرم جرما لا يستحق الصلب و صلب - وان كان صالبه الحاكم الشرعى اشتباها - او اجرم جرما يستحق الصلب لكن صلبه الجائر لا العادل لم يكن حكمه ذلك .

(لا قبلها بخلاف ما اذا كان مصلوبا بظلم ، فانه يستحب معه مطلقا ولو كان فى اليومين الاولين) والحاصل ان المصلوب اما بحق واما بباطل ، ففى

الأول القصد الى رؤيته بعد الثلاثة يوجب الغسل لا في الثلاثة ، وفي الثاني القصد الى رؤيته يوجب الغسل مطلقا في الثلاثة او بعدها ، اما الأول فيشتمل على حكيمين :

الحكم الأول : عدم الغسل في الثلاثة ، وهذا هو المشهور بل عن الغنية الاجماع عليه ، وذلك لأن الغسل عقوبة كما في النص ، ذلك ظاهر في النظر المرجوح ولا اشكال في عدم مرجوحية النظر الى المصلوب بحق ، لأن الصلب انما شرع وجعل حده ثلاثة ايام لينظر الناس اليه ويكون عبرة لمن يريد اقتراح مثل جرمه فلا عقوبة للناظر اليه ، ومنه يعلم ان الحاكم الشرعى لو رأى الصلاح في وضعه فوق المصلبة اكثر من ثلاثة ايام كان الحكم كذلك فلا يستحب الغسل لكل المدة المتترة شرعا .

الحكم الثاني : الغسل بعد الثلاثة ، وذلك لدلالة النص بعد عدم كون وضعه بحق فيكون النظر اليه مرجوحا ، ومن الممكن ان يأمر الحاكم بانزاله فلا ينزلوه ، فلا يقال كيف يبقى اكثر من ثلاثة ايام والمفروض انه مصلوب بحق .

واما الثاني : وهو كون المصلوب بالباطل يوجب السعى الى رؤيته الغسل مطلقا حتى في الثلاثة فلاطلاق النص ، ولصحة التعليل لأن النظر مرجوح ، ومنه يعلم ان تصريح جماعة من الفقهاء كالروض وجامع المقاصد وغيرهما بعدم الفرق بين المصلوب بالحق وبالباطل في كون الغسل بعد الثلاثة محل نظر .

ثم ان ما ذكرنا من تعميم ((الباطل)) على الفعل والفاعل ، فلأن الفعل اذا كان باطلا شمله الاطلاق والعلة بالعقوبة ، وكذلك اذا كان الفاعل لا يحق له كان فعله باطلا .

ومما ذكرناه تعرف وجه النظر في اشكال المصنف في الشرط الثاني حيث

لكن الدليل على الشرط الثاني غير معلوم الآ دعوى الانصراف وهى محلّ منع نعم الشرط الأول ظاهر الخبر ، وهو من قصد الى مصلوب فنظراليه وجب عليه الغسل عقوبة

قال : (لكن الدليل على الشرط الثاني غير معلوم الآ دعوى الانصراف وهى محلّ منع) فانك قد عرفت انه لا اطلاق للنص اصلا لا انه منصرف .
(نعم الشرط الأول ظاهر الخبر ، وهو من قصد الى مصلوب فنظر اليه وجب عليه الغسل عقوبة) ثم الظاهر ان الصلب على قسمين :

الأول : الصلب حيا بان يربط بالمصلية ويبقى هناك حتى يموت، ويدل عليه ما رواه دعائم الاسلام ، عن على عليه السلام انه أتى بمحارب فامر بصلبه حيا — الى ان قال — فلما مات تركه ثلاثة ايام ثم امر به فانزل و صلى عليه و دفن ، وقريب منه ما عر الجعفریات ، ففيه ((فلما صلب ومات)) .

الثانى : الصلب ميتا ، ويدل عليه ما رواه الجعفریات ان عليا عليه السلام قتل رجلا بالحيرة فصلبه ثلاثة ايام ثم انزله فى اليوم الرابع فصلى عليه و دفنه . ويدل على عدم جواز ترك المصلوب اكثر من ثلاثة ايام ، ما رواه فى التهذيب ، عن السكونى ، عن ابى عبد الله عليه السلام قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا تقروا المصلوب بعد ثلاثة ايام حتى ينزل و يدفن . و رواه الجعفریات ، عن على عليه السلام ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله .

وفى الفقيه قال الصادق عليه السلام : المصلوب ينزل عن الخشبة بعد ثلاثة ايام و يغسل و يدفن ولا يجوز صلبه اكثر من ثلاثة ايام .
وفى الرضى : وان كان الميت مصلوبا انزل من خشبته ، و ذكر مثله .
اذا عرفت ما تقدم فى المقام فروع :

وظاهره انّ من مشى اليه لغرض صحيح كاداء الشهادة او تحمّلها لا يثبت في حقّه الغسل .

الأول : ما ذكره بقوله : (و ظاهره انّ من مشى اليه لغرض صحيح كاداء الشهادة او تحمّلها لا يثبت في حقّه الغسل) وذلك لعدم ثبوت العقوبة في الأمر الراجح شرعا فضلا كما اذا كان واجبا .

الثاني : ظاهر رواية الدعائم ان الابقاء على الخشبة بعد ثلاثة ايام من الموت ، لكن الاحتياط يقتضى عدم تركه اكثر من ثلاثة ايام ولو كان في يوم من الثلاثة حيّا .

نعم لو بقي حيّا ثلاثة ايام فلا اشكال في تركه اكثر ، وكيف كان فاطلاق النص والفتوى يقتضى استحباب الغسل سواء نظر اليه حيّا او ميتا - في من صلب ظلما - وبعد الثلاثة ، اذا صلب بحق فيما اذا مات ، اما اذا لم يموت وترك حتى يموت فلا غسل اذ لا عقوبة فيما اذا تركه الحاكم الشرعى .

الثالث : المقتول بغير الصلب ان صلب بعد موته فيه الغسل لاطلاق النص

الرابع : المقتول الذي لم يصلب لا غسل في رؤيته لعدم الدليل والمناطق

غير معلوم .

الخامس : لو نظر اليه بعد انزاله عن الخشبة لم يكن عليه غسل لانصراف

الدليل الى النظر اليه في حال تلبسه بالصلب لا بعده .

السادس : الظاهر ان المناطق انه لو كان نظر اليه بعد الثلاثة كان عليه

الغسل وان كان سعيه قبل الثلاثة ، لوجود العلة وهي العقوبة .

السابع : لو كان بيته - مثلا - عند المصلبة فهل نظره العمدي اليه

يوجب الغسل ؟ احتملان : من انه لا سعى ، ومن ان المناطق النظر بعد

الثلاثة وهو حاصل ، والأفضل ان يغتسل رجاءا .

الثامن : اذا كان المصلوب كافرا فهل على الناظر اليه الغسل لا طلاق النص ، او لا غسل عليه لعدم احترامه ، او يفصل بين الكافر المحترم كالذمي فعلى ناظره الغسل دون غيره احتمالات واقوال ، والظاهر الأول لا طلاق النص ، ولا منافاة بين ان لا يكون المصلوب محترما وبين ثبوت الغسل لما فى النظر اليه من الحزازه .

التاسع : الظاهر ان النظر الى المصلوب بعد ثلاثة ايام ليس حراما وان كان فيه نوع حزازه كما يستفاد من النص .

نعم اذا كان فى الذهاب والنظر شماتة او هتك او نحوهما حرم لذلك .
 العاشر : الساعى للصلاة على المصلوب او لانزاله او نحوهما من الأمور الواجبة او الراجحة لا غسل عليه لأنه لا عقوبة له — كما تقدم — وقد صلى الامام عليه السلام على عمه زيد عليه السلام كما سبق فى مسألة الصلاة على الميت .

الحادى عشر : هل الحكم الغسل اذا سعى اليه بعد ان وضع مع مصلبته على الأرض ؟ الظاهر عدم لانصراف النص الى ما كان مرفوعا فى الهواء .
 الثانى عشر : لافرق فى استحباب الغسل بين صلبه مستقيما او منكوسا او على طرف لا طلاق النص .

الثالث عشر : لا فرق بين كون المصلوب رجلا او امرأة او طفلا للاطلاق .
 الرابع عشر : هل النظر الى ملابسه بدون النظر الى شئ من جسمه له هذا الحكم ، الظاهر نعم ، للاطلاق .

الخامس عشر : لو صح فى دينه او مذهبه صلبه فالظاهر انه لا غسل لقاعده الالتزام المستفاد منها معاملتهم كما هم يعاملون مع انفسهم ، ومنه يظهر انه لو صح فى دينه او مذهبه تركه اكثر من ثلاثة ايام ، فتأمل .

السادس عشر : لا غسل فى النظر الى صورته الفتوغرافية ، اما صورته

الخامس :غسل من فرط في صلاة الكسوفين مع احتراق القرص ، اى تركها عمداً فانه يستحبّ ان يغتسل ويقضيها ، و حكم بعضهم بوجوبه ، و الأقوى عدم الوجوب ، و ان كان الأحوط عدم تركه

التلفزيونية ففي استحباب الغسل فيه احتمالان : و الأفضل الغسل رجاءاً . و كذا لو نظر اليه في مرآت ، و في المقام مسائل اخر نكتفى منها بهذا القدر و الله سبحانه العالم .

(الخامس : غسل من فرط في صلاة الكسوفين مع احتراق القرص) كله ، و لفظة ((الاحتراق)) تشبيهه فانه كما يسود الشيء اذا احترق كذلك يسود القرص و لذا يسمى احتراقاً .

(اى تركها عمداً ، فانه يستحبّ ان يغتسل ويقضيها) كما هو المشهور بين المتأخرين ، و ذهب اليه جماعة من القدماء ، بل عن الغنية دعوى الاجماع عليه .

(و حكم بعضهم) كالفيد و الشيخ وغيرهما (بوجوبه) بل عن الخلاف دعوى الاجماع عليه .

(و الأقوى عدم الوجوب ، و ان كان الأحوط عدم تركه) و يدل على اصل الحكم جملة من الروايات :

كصحيح ابن مسلم ، عن احدهما عليهما السلام : اذا احترق القرص كله فاغتسل .

و خير محمد بن مسلم ، عن الباقر عليه السلام : الغسل في سبعة عشر موطناً - الى ان قال - و غسل الكسوف اذا احترق القرص كله فاستيقظت ولم تصل فعليك ان تغتسل و تقضى الصلاة .

ومرسل حريز ، عن الصادق عليه السلام : اذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل فكسل ان يصلى فليغتسل من غد وليقض الصلاة وان لم يستيقظ ولم يعلم بانكساف القمر فليس عليه الا القضاء بلا غسل .

والرضوى عليه السلام : وان انكسف الشمس او القمر ولم تعلم به فعليك ان تصليها اذا علمت فان تركتها متعمدا حتى تصبح فاغتسل وصل وان لم يحترق القرص فاقضها ولا تغتسل .

ثم ان القائلين بالوجوب استندوا الى ظاهر الأوامر .

اما القائلون بالاستحباب فقد استندوا الى حصر الأغسال الواجبة في امور خاصة نصا وفتوى حتى ان اكثر القائلين بالوجوب في باب صلاة الآيات افتوا بالاستحباب في باب الطهارة ، والى ان هذا الغسل عد في عداد الاغسال المستحبة ، بل في خبر ابن مسلم المرورى في الخصال .

وخبره المرورى في التهذيب : جعل الفرض منحصرًا بغسل الجنابة .

واجاب القائلون بالوجوب بان الحصر غير حاصر ، ولذا لم يذكر في الفرض غير غسل الجنابة ، فالمراد بالفرض في الخبر ما فرضه الله سبحانه في الكتاب لا مقابل المستحب ، وذكر هذا الغسل في عداد المستحبات لا يمنع ظاهر الأمر من الوجوب ، بل عدد في عداد المستحبات بعض الأغسال الواجبة الآخر ، لكن حصر الواجب في اغسال خاصة في جملة من الروايات يمنع من القول بالوجوب .

ففي مرسل ، عن الصادق عليه السلام ، ذكر ان الغسل في سبعة عشر

موطنا ثم ذكر ان الفرض منها ثلاثة الجنابة وغسل من غسل ميتا وغسل الاحرام .
 وفي موثقة سماعة ، عن الصادق ذكر اغسالا كثيرة ولم يذكر هذا الغسل
 اصلا ، مما يدل على انه ليس بمنزلة تلك في الاستحباب فضلا عن الوجوب .
 وفي رواية الأعمش ، عن الصادق عليه السلام ، عن علي عليه السلام ذكر
 اغسال كثيرة ولم يذكر هذا الغسل ، وقال في اخيره : اما الفرض فغسل
 الجنابة وغسل الجنابة والحيض واحد .

و كذلك رواية ابن شاذان ، عن الرضا عليه السلام ، وقال في آخره :
 وغسل الجنابة فريضة وغسل الحيض مثله .

وفي الرضوى : ذكر ان الغسل ثلاثة وعشرون ثم ذكر الفرض من ذلك غسل
 الجنابة والواجب غسل الميت وغسل الاحرام ، ولم يذكر هذا الغسل ، الى
 غيرها من الروايات التي يوجب النظر اليها القطع بانه لو كان الغسل في المقام
 واجبا لزم ذكره اولا ثم الاشارة الى انه واجب كغسل الجنابة ثانيا .

هذا بالاضافة الى اضطراب الروايات في الدلالة على ما ذكره ، فان ظاهر
 صحيح ابن مسلم وجوب الغسل لاحتراق القرص كله ، ترك الصلاة ام لا وظاهر
 مرسل حريز : ان الغسل للقضاء لاحتراق القرص كله او بعضه . وخير محمد بن
 مسلم مجمل في انه هل استيقظ وكان القرص محترقا او استيقظ بعد الانجلاء، و
 لذا فالظاهر استحباب الغسل للاحتراق حتى اذا صلاها اداها كما ذهب اليه
 المختلف والمدارك والمفاتيح وشرحه خصوصا انه في باب الاستحباب الذي
 لا يقيد مقيدة مطلقة .

ثم انه لا فرق في استحباب هذا الغسل بين خسوف القمر وكسوف الشمس،
 بل عن المصاييح انه محل وفاق ، وعن بعض الاجماع عليه للرضوى والشهيرة
 فتخصيص بعض الروايات بالخسوف انما هو من باب المثال .

والظاهر أنه مستحبّ نفسى بعد التفريط المذكور ، ولكن يحتمل ان يكون لأجل القضاء ، كما هو مذهب جماعة ، فالأولى الاتيان به بقصد القربة ، لا بملاحظة غاية او سبب و اذا لم يكن الترك عن تفريط او لم يكن القرص محترقا لا يكون مستحبا وان قيل باستحبابه مع التعمّد مطلقا ، وقيل باستحبابه مع احتراق القرص مطلقا

نعم لا غسل لمن لا صلاة عليه ، اما من جهة ان الكسوفين لم يقعا في افقه
 او لأنه لم يكن مكلفا بالصلاة لجنون او حيض او ما اشبه .
 (والظاهر) لدى المصنف وغير واحد (أنه مستحب نفسى بعد التفريط
 المذكور) و ذلك لاطلاق صحيح ابن مسلم .
 (ولكن يحتمل ان يكون لأجل القضاء ، كما هو مذهب جماعة) وهو الظاهر
 من مرسل حريز : فليغتسل وليقض الصلاة .
 و الرضوى : فان تركتها . . . فاعتسل وصل .
 و خبر ابن مسلم : فعليك ان تغتسل و تقضى الصلاة ، فالغسل شرط في
 القضاء استحبابا فان ذكر الأمر بالقضاء بعد الأمر بالغسل ظاهر عرفا في الارتباط
 بينهما ، ولو شك في انه مطلوب نفسا او شرطا .
 (فالأولى الاتيان به بقصد القربة ، لا بملاحظة غاية او سبب) ليكون قابل
 الانطباق على كلا الاحتمالين (و اذا لم يكن الترك عن تفريط او لم يكن
 القرص محترقا) كله (لا يكون مستحبا) على المشهور (وان قيل باستحبابه مع
 التعمّد مطلقا ، وقيل باستحبابه مع احتراق القرص مطلقا) ثم ان احتراق سائر
 الكواكب لا يوجب هذا الغسل ، كما ان سائر الآيات لا توجهه وان تعمد ترك
 الصلاة ، للأصل بعد عدم الدليل ، وان شك في انه هل احترق القرص كله
 أم لا ؟ ولم يتمكن من تحصيل اشارة على احد الأمرين ، فالأصل عدم الاحتراق

السادس : غسل المرأة اذا تطيبت لغير زوجها ، ففي الخبر ايما امرأة تطيبت لغير زوجها لم تقبل منها صلاة حتى تغتسل من طيبها كغسلها من جنابتها ، واحتمال كون المراد : غسل الطيب من بدنها كما عن صاحب الحدائق بعيد ولا ادعى له

كما ان الأصل عدم الغسل والاحتراق بسبب غير الكسوف والخسوف كالسحاب المظلم ونحوه لا يوجب غسلا ولا صلاة للأصل ، و ظاهر الأدلة خصوص الكسوفين ، وان كان في افق مجلو فانقل الى افق مكسوف وجب الصلاة فان فرط فالغسل ايضا ، وان انعكس بان انتقل من افق مكسوف الى افق مجلو فهل هو كالقضاء يستحب له الغسل ام لا ؟ احتمالا ، والأصل عدم الغسل وان وجبت عليه الصلاة باعتبار تعلق حكمه به .

(السادس : غسل المرأة اذا تطيبت لغير زوجها) فانه يستحب لها الغسل على المشهور ، بل اجماعا كما يظهر من ارسالهم لذلك ارسال المسلمات خلافا للحدائق حيث لم يقل باستحباب الغسل .

(ففي الخبر) المراد عن الكافي ، عن سعد بن ابي عمرو الجلاب ، عن الصادق عليه السلام ، و رواه في الفقيه مرسلا قال عليه السلام : (ايما امرأة تطيبت لغير زوجها لم تقبل منها صلاة حتى تغتسل من طيبها كغسلها من جنابتها) والحديث بقريته قوله عليه السلام كغسلها من جنابتها ظاهر في الغسل .

(واحتمال كون المراد : غسل الطيب من بدنها كما عن صاحب الحدائق بعيد) عن ظاهر الخبر (ولا داعي له) فقوله المراد ان تبالغ في غسل الطيب كما تبالغ في غسلها من جنابتها بايصال الماء الى جميع بدنها وشعرها خلاف الظاهر ، و ظاهر الخبر وان كان وجوب الغسل وانه شرط للصلاة ،

السابع : غسل من شرب مسكرا فنام ، ففي الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله ما مضمونه : ما من احد نام على سكر الا و صار عروسا للشيطان الى الفجر فعليه ان يغتسل غسل الجنابة

لكن لم يقل بذلك احد فلا بد وان يحمل على الاستحباب ، والظاهر ان المراد كون التطيب غير مستحب شرعا .

اما اذا تطيب لصلاتها في بيتها او لاقربائها المحارم او للنساء فلا يستحب الغسل لأنه مأور به شرعا لاطلاق ادلة استحباب الطيب للنساء ، وكذا اذا تطيب في الدار لنفسها ، والمراد بذلك هل المزوجة او يشمل من لا زوج لها ؟ احتمالان : من ان الظاهر انه في ذات الزوج ، ومن استفادة المناط فاذا كانت غير المزوجة وتطيب للأجانب كان حكمها كذلك .

ثم هل هذا الغسل مربوط بالصلاة ام لا ؟ احتمالان : فاذا كانت غير ظاهرة فلم تكن عليها صلاة هل يستحب لها الغسل ام لا ؟ ولا يبعد الاستحباب لأن المنصرف من النص انه غسل التوبة عن هذا العمل .

ثم ان الظاهر ان التطيب للأجانب ان كان موجبا للريبة والاثارة وطمع من في قلبه مرض كان حراما ، ككل ما كان موجبا لذلك .

(السابع : غسل من شرب مسكرا فنام ، ففي الحديث (المرؤى عن جامع الأخبار و تفسير ابي الفتوح) عن النبي صلى الله عليه وآله ما من احد يبيت سكرانا الا كان للشيطان عروسا الى الصباح ، فاذا اصبح وجب عليه ان يغتسل كما يغتسل من الجنابة ، فان لم يغتسل لم يقبل منه حرف وعدل ، وهذا ما ذكره المصنق بقوله : (ما مضمونه : ما من احد نام على سكر الا و صار عروسا للشيطان الى الفجر فعليه ان يغتسل غسل الجنابة) والحديث وان كان ظاهرا في الوجوب الا انه يحمل على الاستحباب لضعف سنده وعدم القول

الثامن : غسل من مسّ ميتا بعد غسله .

مسألة - ١ - حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون

النجاسة ، ولا وجه له

بالوجوب من احد ، وللروايات الحاضرة للغسل الواجب فى الأغسال المعينة، وهل الحكم بالاستحباب خاص بمن نام ، او عام لمن لم ينم ؟ ظاهر ((بيت)) اعم من ((النوم)) لكن المصنف فهم منه النوم ، وقد ثبت فى علم التحضير الحديث اشتراك الشيطان فى بعض الأعمال الجنسية ، كما ورد فى قوله تعالى : ((وشاركهم فى الأموال والأولاد) ان الانسان اذا لم يذكر الله شارك الشيطان فى عمله الجنسى ، وهل الحكم كذلك فيمن نام سكرانا فى النهار؟ احتمالان :

(الثامن : غسل من مسّ ميتا بعد غسله) كما عن الشيخ وجامع البهائى

والمفاتيح وشرحه و الحديقة لما رواه التهذيب و الاستبصار من موثقة عمار ، عن الصادق عليه السلام قال : يغتسل الذى غسل الميت وكل من مسّ ميتا فعليه الغسل وان كان الميت قد غسل .

وفى الجواهر : الاشكال فى ذلك لكن لا وجه له بعد النص والفتوى و انما يحمل الحديث على الاستحباب للنصوص الحاضرة و الاجماع على عدم الوجوب وغير ذلك ، فلو شرب خمرا قليلا لم يسكر منها لم يستحب له الغسل لعدم صدق ((بات سكرانا)) .

(مسألة - ١ - حكى عن المفيد استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون

النجاسة ، ولا وجه له) لأن الغسل حكم شرعى لا يثبت الا بالدليل ولادليل له فى المقام .

نعم ان كان مراد المفيد ((الغسل)) بالفتح كان وجه الاستحباب الاحتياط

وربما يعدّ من الأغسال المسنونة غسل المجنون ، اذا افاق ، و دليله غير معلوم وربما يقال انه من جهة احتمال جنابته حال جنونه ، لكن على هذا يكون من غسل الجنابة الاحتياطية ، فلا وجه لعدّها منها ، كما لا وجه لعدّها اعادة الغسل لذوى الاعذار المغتسلين حال العذرغسلا ناقصا مثل الجبيرة

فقد ورد احوك دينك فاحتط لدينك بما شئت .

ثم ان ثبت ان المفيد افتى باستحباب الغسل كان لا بدّ من القول به للتسامح بفتوى الفقيه ، ولا محذور عقلا فى ذلك فلا يقال اى ربط بين نجاسة البدن ، واستحباب الغسل .

(وربما يعدّ من الأغسال المسنونة غسل المجنون ، اذا افاق) كما عن نهاية العلامة ، وفى المستند ((فى عداد الأغسال المستحبّة)) قال : و للافاقة من الجنون عن نهاية الأحكام لدليل عليه ، انتهى .

(و دليله غير معلوم وربما يقال انه من جهة احتمال جنابته حال جنونه) وهذا هو التعليل المحكى عن نهاية العلامة لذلك .

(لكن على هذا يكون من غسل الجنابة الاحتياطية ، فلا وجه لعدّها منها) اى من الأغسال المستحبّة ، ولولا ان العلامة فى محكى منتهاه نفى هذا الغسل وقال لعدم الدليل عليه ، كان القول به من باب التسامح بفتوى الفقيه فى محله ، وفى مصباح الفقيه : الأولى تركه لأن استحبابه محكى عن الجنابة اقول : اى فالرشد فى خلافهم نعم الظاهر حسن الاحتياط له بالغسل اذا احتتمل احتمالا عقلاويا حصول سببه له حال الجنون ، ولم نقل بشمول دليل رفع القلم لمثل هذه الأمور .

(كما لا وجه لعدّها اعادة الغسل لذوى الأعذار المغتسلين حال العذرغسلا ناقصا مثل الجبيرة) بل عن البيان والنقلية وجوبه ، لأن ذلك الغسل كان

وكذا عدّ غسل من رأى الجنابة في الثوب المشترك احتياطاً فان هذه ليست
من الأغسال المسنونة .
مسألة - ٢ - وقت الأغسال المكانية - كما مرّ سابقاً - قبل الدخول فيها
او بعده لارادة البقاء على وجهه ، ويكفي الغسل في اول اليوم ليومه ، وفي اول الليل ليلته

لحال العذر ، والضرورات تقدر بقدرها ، لكن كاشف اللثام قال باستحبابه
خروجاً من خلاف من أوجب ، وانما لا يصح عده من الأغسال المستحبة ، لأن
الأمر لو قيل به قد تعلق بالغسل بما له من العنوان كالجنابة ونحوها ، لا ان
الغسل مستحب في مقابل سائر الأغسال الواجبة والمستحبة ، اما القول
بالوجوب فقد ذكره في باب الجبائر فراجع .

(وكذا عدّ غسل من رأى الجنابة في الثوب المشترك احتياطاً) كما
كشف اللثام عده من الأغسال المستحبة ، وقد ظهر لك جوابه من الفرع لسابق
واليه اشار المصنف بقوله : (فان هذه ليست من الأغسال المسنونة) ولوصح
ذلك لزم عدّ كل غسل مردد بين اثنين كس الميت المردد ، والميتين الذين
ردّ في غسل ايها ، وغير ذلك ، في عداد الأغسال المستحبة .

(مسألة - ٢ -) وقت الأغسال الزمانية هو وقت تلك الأغسال بدون
تقديم على الزمان المقرر فيه ولا تأخير عنه ، لأن ظاهر الاضافة ذلك ، وقد تقدم
الكلام في ذلك .

و (وقت الأغسال المكانية - كما مرّ سابقاً - قبل الدخول فيها) اي في
الأماكن المحددة ، كالحرم ونحوه (أو بعده) للنص الخاص فيه ، في الجملة ،
فيتعدى منه الى ما لا نص فيه بالمناط فيكون الغسل (لارادة البقاء) فيه (على
وجهه) او انه قضاء ما فات على وجه آخر .

(ويكفي الغسل في اول اليوم ليومه ، وفي اول الليل ليلته) لدلالة بعض

بل لا يخلو كفاية غسل الليل للنهار وبالعكس من قوّة ، وان كان دون الأول في الفضل ، وكذا القسم الأول من الأغسال الفعلية ، وقتها قبل الفعل على الوجه المذكور ، واما القسم الثاني منها فوقتها بعد تحقّق الفعل الى آخر العمر وان كان الظاهر ، اعتبار اتيانها فورا ففورا .

النصوص عليه - كما تقدم - .

(بل لا يخلو كفاية غسل الليل للنهار وبالعكس من قوّة) لدلالة بعض النصوص الاخر عليه ، والجمع بين الطائفتين يكون بالتنزيل على مراتب الاستحباب - كما سبق .

(وان كان دون الأول في الفضل) على ما يستفاده العرف من الجمع بين امثال هذه الروايات ، فاذا قال اعط الفقير دينارا ، وقال اعطه درهما استفاد العرف من الجمع بينهما ان اعطاء الأقل دون الأكثر ، في الفضل .
(وكذا القسم الأول من الأغسال الفعلية) التي يؤتى بها للفعل متأخر .
(وقتها قبل الفعل على الوجه المذكور) في الأغسال المكانية ، لأن ظاهر ادلتها ان يأتي بالغسل او لا ثم يأتي بالفعل ثانيا .

(واما القسم الثاني منها) وهي التي يؤتى بها بعد الفعل (فوقتها بعد تحقّق الفعل الى آخر العمر) لأنه لم يعيّن وقت خاص لها ، فالأصل عدم اعتبار اتصالها بالفعل (وان كان الظاهر) من النص والفتوى حيث علق الغسل على الفعل المستفاد منه التعاقب .

(اعتبار اتيانها فورا ففورا) بل لا يبعد السقوط ان مضى وقت طويل ، و لذا قال في الجواهر : بل قد يفهم منها التوقيت عند التأمل ، وعليه فاذا اراد الاتيان بها اتى بها بقصد الرجاء والقربة المطلقة ، واغلب فروع هذه المسألة كان تكرار لما تقدم ، ولذا لم نطل في الاستدلال عليها .

مسألة - ٣ - ينتقض الأغسال الفعلية من القسم الأول ، والمكانية بالحدث الأصغر من أى سبب كان حتى من النوم على الأقوى ، ويحتمل عدم انتقاضها بها مع استحباب اعادتها كما عليه بعضهم ، لكن المظاهر ما ذكرنا

(مسألة - ٣ - ينتقض الأغسال الفعلية من القسم الأول) الذى يؤتى بها لأجل اتیان فعل بعدها كغسل الزيارة والاحرام .

(والمكانية) كالغسل لدخول الحرم والمسجدین (بالحدث الأصغر من أى سبب كان حتى من النوم على الأقوى) وهذا هو المحكى عن العلامة و الشهيد و ابى العباس وغيرهم ، بل نسبه بعض فى مورد النوم الى أصحاب . (ويحتمل عدم انتقاضها بها مع استحباب اعادتها كما عليه بعضهم) كما عن ابن ادریس حيث قال بعدم الانتقاض مطلقا ، وهنا قول ثالث بالتفصيل بين النوم فالنقض و بين غيره فعدم النقض كما عن جماعة آخرين .

(لكن المظاهر ما ذكرنا) من القول الأول ، والأقرب عندنا هو الثانى . استدل للأول : بصحيح نضر بن سوید ، عن ابى الحسن عليه السلام ، عن الرجل يغتسل للاحرام ثم ينام قبل ان يحرم قال عليه السلام : عليه اعادة الغسل .

وصحيح ابن الحجاج قال : سألت ابا ابراهيم عليه السلام ، عن الرجل يغتسل لدخول مكة ثم ينام فيتوضأ قبل ان يدخل ايجزیه او يعيد ؟ قال : لا يجزیه انما دخل بوضوء .

وموثق ابن عمار ، عن الكاظم عليه السلام وفيه : سألته عن غسل الزيارة يغتسل بالنهار و يزور بالليل بغسل واحد ؟ قال عليه السلام : يجزیه ان لم يحدث فان احدث ما يوجب وضوءاً فليعد غسله . الى غيرها من الروايات الواردة فى بابى الاحرام والزيارة و دخول مكة ، وقد تعدى الفقهاء منها الى

مسألة - ٤ - الاغسال المستحبة لا تكفى عن الوضوء ، فان كان محدثا

غيرها لوحدة المناط ، ولا شعار قوله عليه السلام : ((انما دخل بوضوء)) على العلة الكلية .

واستدل للقول الثانى : بما تقدم من ادلة كفاية غسل اليوم ليومه والليل لليلته ، ومن كفاية غسل النهار للليل والعكس ، فان غلبة حدوث الحدث دليل على العموم ، والجمع بين الطائفتين يقتضى حمل الأولى على افضل الافراد لكونهما فى باب المستحب .

ويؤيده بل يدل عليه صحيح عيص بن القاسم قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام ، عن الرجل يغتسل للاحرام بالمدينة ويلبس ثوبين ثم ينام قيل ان يحرم ؟ قال عليه السلام : ليس عليه غسل . ومثله مرسل الصدوق فى المقنع .

اما المفصل فقد استدل بان روايات النقص انما هى فى النوم فيبقى غير النوم تحت الأصل وتحت عموم ما دلّ على الاجتزاء بغسل اليوم للنهار او الى آخر الليل ، وبالعكس ، وفيه : ان اطلاق دليل غسل الزيارة ، والعلة المذكورة فى صحيح ابن الحجاج ، لا يدعان مجالا لهذا التفصيل .

ثم انه قد سبق ان مثل غسل الجمعة ((من الأغسال الزمانية)) ، ومثل غسل قتل الوزغ ((من الأغسال الفعلية)) لا ينتقضان بالحدث ، وذلك لظاهر النص والفتوى ، وربما يحتمل استحباب الاعادة فى مثل غسل الجمعة ، لأن الغسل يوجب نوعا من طهارة النفس تزول بالحدث ، وللمناط فى استحباب دوام الوضوء وفيه نظر .

(مسألة - ٤ - الأغسال المستحبة لا تكفى عن الوضوء ، فلو كان محدثا

يجب ان يتوضأ للصلاة ونحوها قبلها او بعدها ، والأفضل قبلها ، ويجوز اتيانه في اثنائها ، اذا جئ بها ترتيبيا .

مسألة - ٥ - اذا كان عليه اغسال متعدّدة زمانية او مكانية او فعلية او مختلفة يكفى غسل واحد عن الجميع اذا نواها جميعا ، بل لا يبعد كون التداخل قهريا ، لكن يشترط في الكفاية القهرية ان يكون ما قصده معلوم المطلوبية ، لا ما يؤتى به بعنوان احتمال المطلوبية ، لعدم معلومية كونه غسلا صحيحا ، حتى يكون

يجب ان يتوضأ للصلاة ونحوها (من الأمور المشروطة بالطهارة) قبلها او بعدها (او في اثنائها اذا اغتسل ترتيبيا او ارتماسا ، وقلنا ان مثل هذا الفصل لا يضر الارتماس ، او يتداخل بين الوضوء والغسل .
(والأفضل قبلها ويجوز اتيانه في اثنائها) الاغسال في اثناء الوضوءات او الكعس .

(اذا جئ بها ترتيبيا) وقد تقدم البحث حول هذه المسائل في باب الجنابة نعم اذا لم يثبت الغسل بدليل صحيح اشكل كفاية عن الوضوء عند من يرى الاجتزاء .

مسألة - ٥ - اذا كان عليه اغسال متعدّدة زمانية او مكانية او فعلية او مختلفة يكفى غسل واحد عن الجميع اذا نواها جميعا (لما سبق من النص و الفتوى على ذلك .

(. بل لا يبعد كون التداخل قهريا) وقد رجحناه سابقا لدلالة الدليل عليه و ذهاب جماعة من المحققين اليه .

(لكن يشترط في الكفاية القهرية ان يكون ما قصده معلوم المطلوبية ، لا ما يؤتى به بعنوان احتمال المطلوبية ، لعدم معلومية كونه غسلا صحيحا، حتى يكون

مجزياً عما هو معلوم المطلوبية .

مسألة - ٦ - نقل عن جماعة كالفيد والمحقق والعلامة والشهيد و المجلسى استحباب الغسل نفساً ولو لم يكن هناك غاية مستحبة او مكان او زمان ونظرهم فى ذلك الى مثل قوله تعالى : ان الله يحب التوابين و يحب المتطهرين ، وقوله عليه السلام : ان استطعت ان تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل ، وقوله عليه السلام : اى وضوء اطهر من الغسل ؟ و اى وضوء انقى من الغسل ؟

مجزياً عما هو معلوم المطلوبية (اما اذا أتى بمعلوم المطلوبية فانه يكفى عن محتمل المطلوبية اذا كان مطلوباً واقعاً ، لما عرفت من التداخل القهرى ، وقد سبق حكم اصل هذه المسألة تفصيلاً .

(مسألة - ٦ - نقل عن جماعة كالفيد والمحقق والعلامة والشهيد و المجلسى) وغيرهم (استحباب الغسل نفساً) فحال الغسل حال الوضوء فى صحة الاتيان به فى كل وقت للطهارة (ولو لم يكن هناك غاية مستحبة او مكان او زمان ونظرهم فى ذلك الى مثل قوله تعالى : ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) بضميمة ان الغسل طهارة .

(وقوله عليه السلام : ان استطعت ان تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل) والغسل طهارة .

(وقوله عليه السلام : اى وضوء اطهر من الغسل ؟ و اى وضوء انقى من الغسل ؟) فانهما يثبتان امرين :

الأول : ان الغسل طهارة ،

الثانى : ان الغسل احسن من الوضوء ، فاذا استحَب دوام الوضوء كان

دوام الغسل اكد .

ومثل ما ورد من استحباب الغسل بماء الفرات من دون ذكر سبب او غاية الى غير ذلك ، لكن اثبات المطلب بها مشكل .
مسألة - ٧ - يقوم التيمم مقام الغسل في جميع ما ذكر عند عدم التمكن منه

(ومثل ما ورد من استحباب الغسل بماء الفرات) كل يوم ، وكل اسبوع (من دون ذكر سبب او غاية) للغسل بماء الفرات (الى غير ذلك) من الاطلاقات ونحوها .

(لكن اثبات المطلب بها مشكل) لأن الأدلة المذكورة لم تسق الا لغرض آخر فلا يستفاد منها استحباب الغسل مطلقا ، لكن الظاهر عندنا كفاية الأدلة المذكورة في افادة الاستحباب مطلقا ، وقد تقدم البحث حول ذلك في المسائل الاغسال المستحبة فراجع .

(مسألة - ٧ - يقوم التيمم مقام الغسل في جميع ما ذكر عند عدم التمكن منه) لاطلاق ادلته ، وانه احد الطهورين ، وانه يكفيك عشر سنين ، وغير ذلك ، وقد تقدم الكلام حول هذه المسألة ، ويأتى ايضا في مباحث التيمم انشاء الله تعالى ، والحمد لله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصى الله على محمد وآله الطاهرين .

فصل

فى التيمّم

و يسوغه العجز عن استعمال الماء

(فصل : فى التيمّم) وهو فى اللغة بمعنى القصد ، قال تعالى : ((ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون)) وقال تعالى فى المقام : ((فتيمموا صعيدا طيبا)) اى اقصدوا ، ثم استعمل فى الشرع فى القصد المخصوص ، اى قصد الارض ، للتطهير بها على كيفية خاصة .

اما استعماله فى نفس الضربات والمسحات ، فهو من باب استعمال لفظ السبب فى المسبب ، مجازا اولا ، ثم حقيقة شرعية ثانيا ، و الآن يتبادر منه ذلك ، على نحو الحقيقة الشرعية .

ثم ان تمام البحث فى هذا الباب يقع فى خمسة فصول على ما ذكره المستند وتبعه مصباح الهدى ، وهى الأسباب المسوغة للتيمّم وما يجوز التيمّم به و شرائط التيمّم وكيفيته واحكامه .

(و يسوغه العجز عن استعمال الماء) سواء كان عجزا حقيقيا كعدمه ، او شرعيا على وجه العزيمة كموارد الحرج والضرر فيما كان الضرر كثيرا ممنوعا عن استعمال الماء شرعا ، او شرعيا على وجه الرخصة كموارد الضرر الذى لا يمنع الشارع عن استعمال الماء وانما يسقط ايجابه ، والخوف من استعمال الماء على نفسه او عياله او ما اشبه — مما ذكره المصنف فى الخامس من المسوغات —

وهو يتحقق بأمور : احدها : عدم وجدان الماء بقدر الكفاية للغسل او

الوضوء

داخل في العجز الشرعى بقسميه ، ومنه يعلم ان اشكال المستمسك على المصنف ((الذى تبع العلامة والذكرى والجواهر وغيرهم فى جعل المسوغ امرا واحدا ، وهو العجز عن استعمال الماء)) بنقضه بموارد الحرج والضرر والخوف من استعمال الماء ، فان كل هذه الموارد خارجه عن ((العجز)) غيرتام ، اذ كل هذه الموارد عجز .

لا يقال : مورد الرخصة ليس عجزا .

لا انه يقال : لا شك فى انه مرتبة من العجز ، ولذا يقال العرف بالنسبة الى من يتضرر من شئ ضررا فى الجملة ، انه عاجز ، ثم يعطلونه بانه يتضرر ، فيقال ان فلانا عاجز عن المشى او ما اشبه ذلك .

نعم ليس هو عجزا بالمرتبة الأخيرة من العجز ، كسائر المفاهيم التى لها افراد مختلفة ، وحيث كان القسم المذكور صحيحا سكت عليه السادة ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم من المعلقين الذين ظفرت بكلماتهم .

ثم ان الذين ذكروا مسوغات العجز اكثر كالشرائع ، حيث جعلها ثلاثة ، وغيره حيث جعلها ثمانية ، انما ارادوا المصاديق ، لا شئ آخر مخالف لما ذكره المصنف تبعا لمن عرفت .

(وهو يتحقق بامور : احدها : عدم وجدان الماء بقدر الكفاية للغسل

او الوضوء) بلا اشكال ولا خلاف ، بل اجماعا ، بل ضرورة فى الجملة ، ويدل عليه الكتاب والسنة .

اما الكتاب : فاتيان ، الأولى : قوله تعالى : فى سورة المائدة ((يا

أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق و

امسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين وان كنتم جنباً فاطمئروا ، وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماءً فتييموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه)) .

ومثله في سورة النساء ، باختلاف في الجملة ، فان في صدر الآية ((يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري سبيل حتى تغتسلوا وان كنتم مرضى)) غير انه ترك فيه قوله ((منه)) في آخره .

ويحكى عن الكشاف انه اشكل على الآية ، قائلاً : انها من معضلات القرآن لأن نظمها لا ينطبق على افهامنا ، لأمر :

- الأول : ترك الحدث في اولها .
- الثاني : ذكر الجنابة فقط بعده .
- الثالث : الاجمال الذى لم يفهم ان الغسل بعد الاقامة الى الصلاة ام لا ؟
- الرابع : ترك كنتم حاضرين صحاحاً قادرين على استعمال الماء .
- الخامس : عطف ان كنتم عليه .
- السادس : ترك تقييد المرض .
- السابع : تأخير ((فلم تجدوا)) عن ((او جاء)) .
- الثامن : ذكر ((او جاء احد منكم من الغائط او لا مستم)) مع عدم الحاجة اليها ، اذ يمكن الفهم مما سبق .

- التاسع : العطف بـ ((او)) والمناسب ((بالواو)) .
- العاشر : الاقتصار في بيان الحدث الأصغر ((على الغائط)) والتعبير عنه بـ ((جاء احد منكم على الغائط)) والأكبر على ((لامستم)) والتعبير عن الجنابة به .

اقول : ان هذه الاشكالات تذكرنى بما ينقل من ان احد المسيحيين اشكل على القرآن الحكيم ، بثمانية عشر الف اشكال ، فى كتاب الفه ، من قبيل لماذا ((بسم الله)) لا ((بالله)) او ((الله)) ؟ ولماذا ((الله)) لا سائر الأسماء ؟ ولماذا ذكر ((الرحمن الرحيم)) لصفة اخرى؟ ولماذا صفتان من الرحم ، لا كون احدهما من الرحم والآخر من الخلق - مثلا - ؟ ولماذا تقديم ((الرحمان)) على ((الرحيم)) فتصدى له بعض المسلمين ، فاشكل على كتابه المقدس باثنين وثلاثين الف اشكال ، والجواب عن اشكالات الكشاف فى الجملة ، انه اذا اراد الله سبحانه ان يقول كما فى ذهن الزمخشري كان عبارة فقهية فى رسالة عملية ، لا قرانا ، يتحدى العالمين ببلاغته ، و على ما ذكره يرد على كل آيات الأحكام امثال هذه الاشكالات ، فقال تعالى : ((اقيموا الصلاة)) لماذا لم يقل ((صلوا)) ولماذا لم يقل ((اقم)) و لماذا لم يقل ((الصلوات)) ولماذا لم يعين الأوقات ، ولماذا لم يذكر الشرائط ، ولماذا ؟ ولماذا ؟ .

وكيف كان فالآية المباركة فى اعلى درجات البلاغة ، والاشكالات المذكورة اوهن من الموهون ، والتعرض الى جوابها خارج عن وضع الفقه والا لتعرضنا له والله المستعان العاصم .

واما السنة : فجملة من الروايات :

كصحيح محمد بن حمران ، وجميل بن دراج قالا : قلنا للصادق عليه السلام امام قوم اصابته جنابة فى السفر وليس معه ما يكفيه للغسل ايتوضأ ويصلى بهم ؟ قال عليه السلام : لا ولكن يتيمم الجنب ويصلى بهم ، فان الله تعالى قد جعل التراب طهورا ((وزاد فى رواية التهذيب)) كما جعل الماء طهورا . وصحيح حماد بن عثمان قال : سألت الصادق عليه السلام ، عن الرجل لا

فى سفر كان او حضر

يوجد الماء ايتيمم لكل صلاة ؟ فقال عليه السلام : لا هو بمنزلة الماء .
 وصحيح عبد الله بن سنان قال : سمعت الصادق عليه السلام يقول : اذا
 لم يجد الرجل طهورا وكان جنبا فليمسح من الأرض وليصل واذا وجد الماء
 فليغتسل قد اجزئه صلاته التي صلى .
 وخبر ابي عبيدة الحذاء قال : سألت الصادق عليه السلام ، عن المرأة
 الحائض ترى الطهر فى السفر وليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها و قد
 حضرت الصلاة ؟ قال : اذا كان معها مقدار ما تغسل فرجها فلتغسله ثم تتييم
 وتصلى .
 ورواية ابي امامة ، عن النبى صلى الله عليه وآله قال : وايماء رجل من
 امتى اراد الصلاة فلم يجد ماء او وجد الأرض فقد جعلت له مسجدا وطهورا .
 الى غيرها من الروايات الكثيرة التي هى فوق التواتر و ستمر عليك جملة منها فى
 خلال المباحث الآتية .
 (فى سفر كان او حضر) بلا اشكال ولا خلاف ، بل اجماعا ادعاه غير
 واحد كالخلاف والمنتهى وغيرهما ، ويدل عليه اطلاق الأدلة ، اما ذكر
 السفر فى الآيه ، فلأنه كثيرا ما يبتلئ الانسان فى السفر بعدم الماء ، خصوصا
 الأسفار السابقة .
 نعم فى التذكرة عن شرح الرسالة للسيد وجوب الاعادة على الحاضر لكن
 هذا ليس خلافا فى وجوب التيمم والصلاة و انما خلافه فى الاجتزاء بها على
 نحو لا تجب الاعادة ، و اطلاق الأدلة يردده ، اما ما عن ابي حنيفة من ترك
 الفاقد الحاضر للتيمم والصلاة ، وما عن الشافعى من ترك الفاقد المسافر اذا
 كان السفر طويلا ، فلا يحتاج الى الرد بعد اطلاق الأدلة و الاجماع القطعى

ووجدان المقدار غير الكافي كعدمه

• منا على وجوبها عليهما ، فقد ورد : ان الصلاة لا تترك بحال .
 (ووجدان المقدار غير الكافي) للواجبات (كعدمه) بلا اشكال ولا خلاف
 ظاهر ، بل عن المنتهى وظاهر التذكرة وجامع المقاصد الاجماع عليه .
 نعم حكى عن الشيخ في بعض اقواله ، وعن العلامة في النهاية ، و عن
 الشيخ البهائي التبعض قولاً واحتمالاً ، ويرده اطلاق الأدلة ، وخصوص ما
 تقدم من صحيحة حمران ، وصحيحة محمد بن مسلم ، عن احدهما عليهما
 السلام ، في رجل اجنب في السفر ومعه ماء قد زما يتوضأ به؟ قال عليه السلام :
 يتيمم ولا يتوضأ .

• وصحيح الحلبي ، عن الصادق عليه السلام ، في الرجل يجنب ومعه قدر
 ما يكفيه من الماء لوضوء الصلاة يتوضأ او يتيمم؟ قال عليه السلام : بل يتيمم الا
 ترى انه جعل عليه نصف الوضوء ((اي بعضه مسحاً ، فلا حاجة الى الوضوء)) .
 وخبر الحسين بن علاء ، عنه عليه السلام ، عن الرجل يجنب ومعه من الماء
 بقدر ما يكفيه لوضوءه للصلاة او توضأ بالماء او يتيمم؟ قال عليه السلام : يتيمم الا
 ترى انه جعل عليه نصف الطهر .

فان هذه الأخبار تدل على عدم ثبوت بعض الغسل ، والقول بانها ليست
 بصدد ذلك ، بل بصدد عدم الوضوء ، مردود بان تصريحها بالتيمم في مقام
 البيان كاف في دلالتها على عدم بعض الغسل ، ومن هذه الروايات تسقط
 قاعدة الميسور .

• اما القول بان القاعدة سقوطها من جهة عدم العمل بتقريب ، ان بعض
 الأجزاء ميسور قطعاً كالصلاة الفاقدة للقيام وبعض الاجزاء ليس بميسور قطعاً
 كالسلام من الصلاة فقط وتكبيرة الاحرام فقط مثلاً ، وبعض الاجزاء مشكوك في

انه ميسور ام لا ؟ فاللازم عمل الفقهاء ليعرف انه ميسور ام لا ؟ وكذلك قاعدة القرعة ، فبعض الموارد مشكل قطعاً ، وبعض الموارد ليس بمشكل قطعاً ، وبعض الموارد يشك في انه مشكل ام لا ؟ فاللازم العمل حتى يعرف به انه من مصاديق المشكل ، فيرد عليه ان الميسور موضوع عرفي وكذلك المشكل فكلما تحقق الموضوع جاء الحكم ، وكلما شك في الموضوع العرفي لم يأت الحكم فلا حاجة الى العمل فيهما .

نعم لا بد من عدم فتواهم بخلاف الميسور وبخلاف القرعة لأن فتواهم بالخلاف يكشف عن ان العرف لا يراه مشكلاً وميسوراً ، وان هناك دليلاً معتبراً خلاف القرعة وخلاف قاعدة الميسور ، ولذا ترى كثير من الفقهاء حتى صاحب العروة وغيره من المعاصرين او من قاربنا عصرهم يفتون او يترددون في القرعة والميسور في موارد لم يفت بهما الفقهاء ، ولو احتاجا الى العمل لم يكن وجه لذلك .

وكيف كان فسند القاعدتين كدلالتهما واضحين وموضوعهما عرفي كسائر المواضيع ، وموضوعهما لا يحتاج الى العمل ، وانما يضرهما العمل على الخلاف ، وعلى هذا فعدم العمل بقاعدة الميسور في المقام ليس لأجل عدم العمل ، بل لأجل وجود الدليل على خلافها ، ومن المعلوم ان القاعدة لا يصار اليها الا عند عدم الدليل الخاص .

واما القول بان الوضوء والغسل من باب العنوان والمحصل ، ففيه انه خلاف ظاهر الأدلة ، بالاضافة الى ان الأمور به الاجزاء لا العنوان فقاعدة الميسور جارية فيهما في انفسهما مع قطع النظر عن الدليل الخارجي .
ثم ان حال المرض المانع عن وصول الماء الى بعض الاعضاء - في غير صورة الجبيرة - حال قلة الماء التي لا يمكن معها وصول الماء الى كل الاعضاء ، و

ويجب الفحص ، الى اليأس اذا كان فى الحضر

كذلك اذا كان حرج او ضرر او خوف او ما اشبه من وصول الماء الى كل الأعضا لأن المستفاد من النص ولو بالمناط والاجماع ان الوضوء والغسل لا يتبعضان فى غير مورد الجبيرة .

(ويجب الفحص) لأن ((عدم الوجدان)) لا يصدق الا بعد الفحص ، فاذا كان جالسا فى داره ، وقال لا اجد الفاكهة ، لم يصح كلامه عرفا ، وانما يصح كلامه اذا فحص عنها فى السوق فلم يجدها ، واستعمال عدم الوجدان ، فيما لم يجده بحضورته الحاضرة ، يحتاج الى القرينة ومن قال ان ((عدم الوجدان)) يصدق بدون الفحص ، قال بعدم صدقه فى المقام ، بقرينة كون البديل اضطراريا والاضطرار لا يتحقق موضوعة الا بعدم الوجدان مطلقا ، عنده وفى سائر الاماكن ، لا عدم الوجدان عنده فقط .

هذا ويدل على الوجوب الفحص بالاضافة الى الاجماع فى الجملة النصوص الخاصة الآتية .

(الى اليأس اذا كان فى الحضر) لأنه اذا حصل اليأس صدق ((عدم الوجدان)) الذى هو موضوع التيمم ، فاذا قال المولى لعبده جئنى بخبز البر فاذا لم تجد فخبز الشعير ، ففحص العبد حتى يأس عن البر ، صدق انه لم يجد عرفا ، وتحقق موضوع المجرى بخبز الشعير ، ولا حاجة فى تحقق الموضوع الى الحرج ، على ما ذكره المستمسك ، فانه وان لم يكن حرجا فحصه بعد اليأس لم يلزم الفحص ، لما عرفت من صدق ((عدم الوجدان)) عرفا .

ثم ان المراد بالحضر انما هو فى مقابل البرية ، فاذا كان فى القافلة او الرحل واحتمل وجود الماء فيه وجب عليه الفحص الى حد اليأس .
والحاصل وجوب الطلب الى حد اليأس ان احتمل وجود الماء فى رحله او

و فى البرية يكفى الطلب

القافلة ، فاذا يأس عن ذلك طلبه فى البرية قدر الغلوة و الغلوتين – كما يأتى – و وجوب الطلب الى حدّ اليأس يستثنى منه موارد :

الأول : ما كان ضررا و ان لم ييأس بعد كما اذا كان المشى فى المدينة يوجب تأذى رجله بما يسقط التكليف ، او يوجب تضرره بالشمس مثلا .

الثانى : ما كان حرجا و ان لم ييأس بعد .

الثالث : ما علم عدم القدرة عليه و ان لم ييأس – بحسب المتعارف – مثلا المتعارف ان الانسان ييأس اذا فحص ساعة ، لكنه علم بالعدم بعد ان فحص عشر دقائق ، و وجه الكل واضح اذ الضرر و الحرج رافعان للتكليف ، و عدم القدرة يحقق موضوع ((عدم الوجدان)) و ان قد عرفت ان المقدار اللازم من الفحص هو اليأس ، ففى المقام احتمالان آخران :

الأول : عدم الوجوب الى حدّ اليأس لما يأتى من قول المقدس الاردبيلى فى السفر و انه لا يجب الفحص مقدار غلوة سهم او سهمين ، بعد استواء الحضر و السفر ، فى هذه الجهة ، و ان الغلوة و الغلوتين اقل قدر يحصل منه اليأس .

الثانى : وجوب الفحص الى آخر الوقت و ان حصل اليأس قبله لما يأتى فى السفر من حسنة زرارة ، و فيهما نظر واضح ، اذا سيأتى الايراد فى كلام الأردبيلى فى السفر فيسقط نظيره الذى هو الحضر ، كما سيأتى عدم امكان العمل بظاهر الرواية فلا بد من حملها على بعض المحامل .

(و فى البرية يكفى الطلب) بمقدار خاص ، كما سيأتى ، فلا يصح بلا طلب ، و لا يجب الطلب الى حدّ اليأس ، اما وجوب اصل الطلب فهو المشهور ، بل عن الشيخ و المحقق و العلامة و سيد المدارك و غيرهم الاجماع

عليه ، خلافا لما عن المحقق الأردبيلي من استحبابه .
 واما عدم وجوب كون الطلب الى حدّ اليأس ((بل بمقدار الغلوة و
 الغلوتين)) فهو المشهور ايضا ، بل عن جماعة الاجماع عليه خلافا لما عن
 المحقق من استحسان دوام الطلب ما دام الوقت ، ويدل على المشهور ما رواه
 السكوني ، عن الصادق عليه السلام ، عن أبيه عليه السلام ، عن آبائه عليهم
 السلام ، عن علي عليه السلام قال : يطلب الماء في السفر ان كان حزونة فغلوة
 وان كان سهلة فغلوتين لا يطلب اكثر من ذلك .

وهذا الحديث مروى في التهذيب والاستبصار وسنده حجة و العمل به
 مشهور فلا اشكال فيه من هذه الجهات ، بل ربما يؤيده ما ادعاه الحلّي من
 تواتر الأخبار بذلك ، ولا يضره ما ذكره غير واحد من عدم عثورهم الا على رواية
 السكوني ، اذ لا شك انه كان في يد المتقدمين كتب لم تصل اليها و عدالة
 الحلّي تقتضى ان لا يجازف في الكلام خصوصا في مثل هذه الأحكام ، هذا هو
 حجة المشهور في أصل الطلب ومقداره .

اما حجة الأردبيلي فانه حمل رواية السكوني على الاستحباب لجملة من
 الروايات :

كخبر داود الرقي ، عن الصادق عليه السلام قال : قلت له اكون في السفر
 ويحضرني الصلاة وليس معي ماء ، ويقال ان الماء قريب منا فاطلب وانا في
 وقت يميننا وشمالا ؟ فقال عليه السلام : لا تطلب ولكن تيمم فاني اخاف عليك
 التخلف عن اصحابك فتضل ويأكلك السبع .

وخبر يعقوب بن سالم قال : سألت الصادق عليه السلام عن الرجل لا يكون
 معه ماء و الماء عن يمين الطريق او يساره غلوتين او نحو ذلك ؟ قال عليه السلام
 لا آمن ان يغرر بنفسه فيعرض له لص او سبع .

وخبر على بن سالم ، عنه عليه السلام قال له داود الرقي فأطلب يمينا و شمالا ؟ فقال عليه السلام : لا تطلب الماء يمينا ولا شمالا ولا فى بئر ان وجدته على الطريق فتوضأ وان لم تجده فامض .

• وفيه ما لا يخفى فان ظاهر هذه الروايات صورة الخوف

وخبر ابن سالم مع الغض عن سنده لا بد وان يحمل على ذلك ، والافهل يفتى الأردبيلى ان يتيمم بدون ان يستقل الماء من البئر التى عنده بدون ان يكون هناك محذور فى استقائه .

ويؤيده بل يدل عليه ما رواه الدعائم قالوا صلوات الله عليهم فى المسافر اذا لم يجد الماء الا بموضع يخاف فيه على نفسه ان مضى فى طلبه من لصوص او سباع او ما يخاف منه التلف والهلاك يتيمم ويصلى .

واما حجة المحقق على دوام الطلب الى خوف فوت الوقت ((لا بمقدار الغلوة والغلوتين)) فهو جملة من الروايات :

كحسنة ززارة : عن احدهما عليهما السلام قال : اذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام الوقت باقيا فاذا خاف ان يفوته الوقت فليتيمم ويصلى فى آخر الوقت فاذا وجد الماء فلا قضاء عليه و ليتوضأ لما يستقبل .

وما رواه محمد بن مسلم ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول اذا لم تجد ماء وأردت التيمم فاخر التيمم الى آخر الوقت ، فان فاتك الماء لم تفتك الأرض .

وعن الدعائم ، عن الصادق عليه السلام ، عن آباءه عليهم السلام ، عن على

قال : لا ينبغى ان يتيمم من لا يجد الماء الا فى آخر الوقت .

• والرضوى عليه السلام : وليس للمتيمم ان يتيمم الا فى آخر الوقت .

وما رواه ابن بكير ، عن الصادق عليه السلام سأله عن رجل اجنب و لم

غلوة سهم فى الحزنة ، ولولأجل الأشجار ، وغلوة سهمين فى السهله

يصب الماء ايتيم ويصلى ؟ قال : لا حتى آخر الوقت انه ان فاته الماء لم تفته الأرض .

وفى رواية محمد بن حمران قال عليه السلام : واعلم انه ليس ينبغى لأحد ان يتيمم الا فى آخر الوقت . الى غيرها .
لكن لا بد من حمل هذه الروايات على الاستحباب بقريته ((لا ينبغى)) فى داخلها و ((رواية السكونى)) فى خارجها ، ولذا فهم المشهور جواز البدار ثم ان مقدار الطلب فى البرية .

(غلوة سهم فى الحزنة ، ولولأجل الأشجار ، وغلوة سهمين فى السهله)
كما هو المشهور فيهما ، بل عن جمع دعوى الاجماع عليهما ، لرواية السكونى المتقدمة ، بل قد عرفت دعوى الحلّى تواتر الأخبار بذلك ، وقد عرفت ان استحسان المحقق دوام الطلب ما دام الوقت ، محل منع .
نعم حكى عن النهاية والمبسوط تحديده ((بالرمية او الرميّتين)) بلفظ ((او)) الظاهر فى التخيير مطلقا ، لكن لا بد من ان يكون مراده التقسيم لا التخيير ، بقريته مستنده وفتوى سائر الفقهاء ، و ((او)) تستعمل كثيرا فى التقسيم ،

قال ابن مالك :

خير ابح قسم باووابهم واشكك واضراب بها ايضامى
فتحصل من كل ما تقدم وجوب الفحص الى حدّ اليأس فى غير البرية ، و
غلوة السهم و السهمين فى البرية ، وربما احتتمل كفاية الفحص فى غير البرية
بمقدار السهم ، للمناطق فى البرية ، لكن فيه ان لا مجال للمناطق بعد اطلاق
ادلة الفحص ، ولزوم تحقق موضوع ((لم تجدا)) واحتمال ان يكون الشارع

خفف في البرية لغلبة الخوف فكان الخوف حكمة مانعة عن الفحص اكثر، وليس مثله موجودا في غير البرية ، ومجرد هذا الاحتمال – المقترن بشاهد روايات الأردبيلى – يمنع عن القطع بالمناط الموجب للتعدى الى غير البرية .
 نعم كفاية الغلوة والغلوتين ، واليأس ، انما هى اذا لم يعلم بوجوده فى مكان ابعد من الغلوة والغلوتين مع امن من الضرر، ولم يعلم بحصوله فى آخر الوقت ، والا لزم السعى اكثر من الغلوتين ، والتأخير الى آخر الوقت، كما سيأتى .

بقى شئ وهو ان ((الحزونة)) صفة للأرض جمع ((حزنة)) بسكون الزاء ، وهى ما غلظ من الأرض بالأحجار والأشجار والتلال والمنخفضات ونحوها ، و السهلة ما يكون على خلافها ، فقول المصنف : ((ولو لأجل الأشجار)) تعميم مستفاد من النص ، وقيل ان ((الحزونة)) لا تشمل الأشجار ، فالتعدى انما هو بالمناط .

وكيف كان فالأرض خلاف السهلة ، ولو لأجل صعوبة المشى فيها، لأجل الرمال او القير او نحوهما لا يجب فيها الطلب اكثر من غلوة ، بخلاف السهلة، وهل الحكم كذلك اذا كان بإمكانه الطيران بالة ، حتى تكون الحزنة لهسهلة ، فالمعيار الأرض ، لا صعوبة وسهولة السير فيها ، او المناط السير سهولة و حزونة ؟ احتمالان : والظاهر الثانى ، لوضوح ان الشارع لاحظ حال المكلف ولا اقل من انصراف الأدلة ، فمن سيره سهل يلزم عليه سهمين ، وان كان فى ارض حزنه ، ولو انعكس بان كان فى ارض سهلة لكن يصعب عليه المشى لوجع فى رجليه او نحو ذلك فهل تكفى الغلوة او يلزم غلوتين ؟ احتمالان : ولا يبعد الأول لما عرفت من ان المنصرف ملاحظة السير لا الأرض وان كان الاحتياط فى سهمين ، ولو كان فى البحر ولا يتمكن من الاغتراف لهيجانه ،

في الجوانب الأربعة

فهل يجرى حكم الغلوتين بان يسير الى مقدار غلوتين لعله يحصل على مكان هادى ام لا؟ بل الحكم هنا الى حدّ اليأس ، احتمالان : من المناط ، ومن انه غير مقطوع فلا بد من الأخذ بمقتضى الأدلة الأولية وان شك في كونها حزنة او سهلة ، فاللازم السير غلوتين لأن الأصل عدم كفاية الغلوة فيما لم يعلم انها حزنة ، ولو كان هناك اصل موضوعى بان كانت الأرض سهلة فاحتمل صيرورتها حزنة ، او العكس ، فان امكن الفحص وجب ، لما نراه من وجوب الفحص فى الشبهات الموضوعية ، الا ما خرج وليس المقام منه ، والا جاز الاستصحاب لتمامية اركانه .

ثم انه اذا كانت الحزونة كثيرة جدا فهل يلزم غلوة سهم ايضا او يكفى الاقل؟ الظاهر كون المعيار الحرج فان كانت غلوة سهم حرجة ، يكفى بالأقل لرفع الحرج للحكم ، وان لم تكن حرجة لزم السير غلوة سهم لاطلاق الدليل، وان كان ربما يقال بانه منصرف الى الحزونة المتعارفة ، فالمناط المستفاد من النص يوجب كفاية الأقل ، لكنه لا يخلوعن اشكال ، وفي المقام فروع آخر نكتفى منها بهذا القدر ، والله سبحانه العالم .

(فى الجوانب الأربعة) فى المسألة اقوال خمسة :

الأول : ما ذكره المصنف ، وهذا هو المنسوب الى المشهور ، بل عن الغنية والتذكرة الاجماع عليه .

الثانى : كفاية الطلب عن ثلاث جوانب اليمين والشمال والامام كما عن المفيد والحلبى .

الثالث : كفايته عن اليمين والشمال ، كما عن نهاية الأحكام والوسيلة و
الاقتصار .

الرابع : كفايته فى جانب واحد بما يسمى طلب ، كما عن ظاهر من اطلق

الطلب .

الخامس : الطلب فى كل الجهات التى هى اكثر من اربع ، كما عن المبسوط واختاره المستند ، والذى استظهره من رواية السكونى هو وجوب كون الطلب فى شعاع غلوة وغلوتين ، فانه مثل ما اذا قيل ضاع خاتمى فى غلوة سهم حيث ان ظاهره كون الغلوة هى مجموع احتملات مكان الخاتم الضائع، ولو اريد غلوة من كل جانب كان ذلك اربع غلوات مربعة ، وهذا خلاف الظاهر، ولعل هذا هو ظاهر المطلقين ، لا مانسب اليهم ، ويشهد لذلك ملاحظة امثال هذه العبارة ، فاذا قال داره فى هذا الفرسخ كان ظاهره فرسخ مربع ، لا من كل جانب فرسخ ، حتى تكون فى اربع فراسخ بضرب الفرسخين الطولى فى العرضى ، الى غيرها من الأمثلة ، وبذلك تسقط الوجوه التى ذكروها للأقوال الخمسة

فلقول الأول : بان دون الأربعة ترجيح بلا مرجح ، او انه هو المنصرف ، او انه يجب الطلب فى الأزيد من الأربع لاطلاق الرواية ، لكن الاجماع قائم على عدم لزوم الزيادة عن الأربع .

والثانى : باطلاق الطلب الشامل للجوانب الأربع ، لكن يسقط الخلف لكونه مسيره فحصل الفحص عنه ، وفيه نظر واضح .

وللثالث : بصدق الفحص بالفحص عنهما بالاضافة الى اشعار روايات النهى عن الفحص عن اليمين واليسار ، على انه لو لم يكن خوف كان الواجب الفحص فيهما فقط .

وللرابع : بصدق الفحص والطلب لتحقق الموضوع بتحقيق فرد منه .
وللخامس : بان المنسبق من الاطلاق الفحص فى كل الجهات لا فى

بشرط احتمال وجود الماء في الجميع ، ومع العلم بعدمه في بعضها يسقط فيه ، ومع العلم بعدمه في الجميع يسقط في الجميع

خطين قائمين على زوايا قائمة .

اقول : والظاهر ما ذكرنا لزوم الفحص في كل جوانب الغلوة والغلوتين ،
لما ذكر في دليل القول الخامس .

ثم الظاهر انه اذا كان في بعض الأطراف جبل او كان وادي عميق لمن كان فوق الجبل ، او كان بحرا او كان في طريق جبلي لا يتمكن من الفحص الا عن امامه وخلفه ، سقط الجانب المتعذر ، ففي المثال الاخير لا يجب الا الفحص بمقدار نصف غلوة عن امامه - في الحزنة - لأنه جاء من خلفه فلم يجد الماء - اذا فرض ذلك - و مثله ما لو كان بعض الجوانب ذا ضرر او حرج أو خوف أو ما اشبه لسقوط التكليف بذلك .

(بشرط احتمال وجود الماء في الجميع) كما هو المشهور ، بل عن الحدائق الظاهر عدم الخلاف فيه ، وفي المستند نقلا عن المعتمد ادعاء وفاق الأصحاب عليه ، لكن في المستمسك عن قواعد الشهيد و الجبل المتين و المعالم و جوب الطلب مع العلم بالعدم ، وكأنه لبنائهم على كون وجوب الطلب نفسيا ، و لاطلاق خبر السكوني و فيهما ضعف ظاهر ان المنصرف من النص و الفتوى ان الطلب لأجل احتمال وجود الماء ، بل لا يسمى طلبا اذا لم يكن رجاء ، فهل يصح ان يقال طلبت جبلا من ذهب في داري .

(و) على هذا ف (مع العلم بعدمه في بعضها يسقط فيه ، ومع العلم بعدمه في الجميع يسقط في الجميع) ثم ان احتمال وجود الماء في البئر الواقع في الغلوة او فوق الجبل الواقع فيها كاف في وجوب تحريمها ، ان النزول و الصعود اذا كانا في الحد لا يضران بالدليل الدال على وجوب الفحص

كما انه لو علم وجوده فوق المقدار وجب الطلب مع بقاء الوقت ، وليس الظنّ به كالعلم في وجوب الأزيد ، وان كان الأحوط خصوصا اذا كان يحد الاطمينان ، بل لا يترك في هذه الصورة

(كما انه لو علم وجوده فوق المقدار وجب الطلب مع بقاء الوقت) اذا لم يكن حرجا ، اما وجوب الطلب فهو الذي اختاره النهاية والتذكرة وغيرها ، فلاطلاق ادلة وجوب الطهارة المائية مع التمكن ، ولعدم تحقق موضوع ((فلم تجدوا)) و ادلة التحديد منصرفة الى صورة الاحتمال بلا اشكال .

اما اذا كان الوصول اليه حرجا كما اذا علم بانه على رأس عشرة فراسخ و كان السير اليه حرجا ، فادلة الحرج موجبة لسقوط التكليف بالمائية ، وكذلك اذا كان ضررا او نحوهما ، وقد تقدم بعض الروايات الدالة على سقوط التكليف بالماء اذا كان تعزيرا بالنفس و خوفا من اكل السبع ونحوه .

(وليس الظنّ به كالعلم في وجوب الأزيد) فاذا ظن ظنا عاديا بوجود الماء في الأزيد لم يجب الطلب اكثر من التحديد بالغلوة والغلوتين ، وهذا هو المشهور لاطلاق ادلة التحديد فيشمل ما اذا شك او ظن او وهم وجود الماء نعم عن جامع المقاصد والروض لحوق الظن بالعلم في وجوب الطلب و علّاه بان شرط التيمم العلم بعدم وجود الماء ، ومع الظن بوجوده لم يتحقق موضوع التيمم .

وفيه : ان اطلاق دليل الغلوة والغلوتين محكم ، ومن اين يشترط العلم بعدم الوجود ، هذا بالاضافة الى النقص بصورة الشك في الأزيد مع فحص غلوة فانه لم يحصل العلم له بالعدم ايضا .

(وان كان الأحوط) للخروج عن خلاف من اوجب (خصوصا اذا كان يحد الاطمينان ، بل لا يترك في هذه الصورة) لأنه علم عادى ، فالقول بالوجوب

فيطلب الى ان يزول ظنه ، ولا عبوة بالاحتمال فى الأزيد .

اقوى ، لا انه احوط ، وهذه الصورة خارجة عن دليل التحديد ، ولذا لم يشك جماعة من الشراح والمحشين من الفتوى بوجوب الفحص ، ولو شك فى ان ما حصل له ظن اطمينانى ام لا ؟ لم يلحقه حكم الاطمينان ، لأنه ليس باطمينان - كما هو واضح - .

وعلى اى حال (فيطلب) فى الأزيد (الى ان يزول ظنه) ومنه يعلم انه لو ظننا اطمينانيا بعدم الماء فى جهة او جهات لم يجب الفحص لما تقدم من عدم شمول الدليل لما اذا علم بعدم .

(ولا عبوة بالاحتمال فى الأزيد) اذ الاحتمال قائم على اى حال ، ودليل الغلوة انما جاء للتخفيف مع وجود الاحتمال ، بقى شئ وهو ان اقسام كون الانسان فى البادية ثلاثة ، لو انه اما مسافر سفرا شرعيا ، او ليس كذلك كما اذا قريب من البلد بحيث يتم صلاته ، وكذلك اذا قام فى وسط الصحراء عشرة ايام ، او كان من اصحاب الخيام فى وسط الصحراء ، لا ينبغى الاشكال فى ان حكم المسافر بقسميه ما ذكر فى رواية الغلوة ، اذ كلاهما مشمول للنص و الفتوى ، وليس المراد بالمسافر المسافر الشرعى ، لأنه خلاف اطلاق الدليل . اما القسم الثالث فظاهر جماعة من الفقهاء منهم كاشف الغطاء و نجاة العباد هو ان حكمه حكم القسمين السابقين ، وذلك لوحدة الملاك فى الكل ، وصرح مصباح الهدى بان الواجب عليه الطلب الى حدّ اليأس ، لعدم صدق الدليل ((يطلب الماء فى السفر)) على هذا القسم فالمرجع فيه الأدلة العامة الدالة على وجوب الطلب الى حدّ اليأس حتى يصدق ((فلم تجدوا)) وفيه : ان العرف يرى وحدة الملاك ، وذلك يكفى فى تخصيص الأدلة الأولية .

مسألة - ١ - اذا شهد عدلان بعدم الماء فى جميع الجوانب او بعضها سقط وجوب الطلب فيها اوفيه ، وان كان الأحوط عدم الاكتفاء ، و فى الاكتفاء بالعدل الواحد اشكال ، فلا يترك الاحتياط بالطلب

مسألة - ١ - اذا شهد عدلان بعدم الماء فى جميع الجوانب او بعضها سقط وجوب الطلب فيها اوفيه (لعموم حجية البينة فى الموضوعات ، وليس الطلب واجبا تعبيديا ، كما سبق ، فاذا قاما على عدم العلم كان ذلك بمنزلة العلم على عدم الماء ، والاشكال فى ذلك بان موضوع التيمم ((العجز عن الماء)) ولا يتحقق ذلك بالبينة ، غير تام ، اذ العجز الشرعى يتحقق باخبارهما ، لأن الشارع نزل البينة منزلة العلم ، كما ان القول بان البينة حجة على الوجود لا على عدمه ، وهنا تقوم البينة على عدم الماء فلا حجية فيها ، غير تام ، اذ البينة المخبرة عن العلم حجة سواء كانت على الوجود او على عدمه .

(وان كان الأحوط عدم الاكتفاء) كانه للاشكال فى عموم حجية البينة ، او لتقوية احد الاشكالين السابقين ، والظاهر انه لا موقع للاحتياط اصلا ، فان البينة حجة فى الأحكام الأهم من هذا الحكم ، وحيث تكلمنا حول البينة فى الجدل الأول فلا نطيل الكلام حولها هنا .

(وفى الاكتفاء بالعدل الواحد اشكال) وهو الاشكال فى حجيته فى مطلق الموضوعات ، وقد ذهب بعض الى حجيته لأنه من ((الاستبانة)) المذكورة فى رواية مسعدة بن صدقة ، ولأن الموضوع ليس اهم من الحكم الذى ثبتت حجية الواحد فيه ، ولا اعتبار الشارع بالواحد فى كثير من الموارد .

(فلا يترك الاحتياط بالطلب) لعدم صدق ((لم يجدوا)) باخباره ، و عدم دليل قوى على حجية قول الواحد ، وقد اشرنا فى بعض المباحث السابقة

- مسألة - ٢ - الظاهر وجوب الطلب في الأزيد من المقدارين اذا شهد عدلان بوجوده في الأزيد ولا يترك الاحتياط في شهادة عدل واحد به .
- مسألة - ٣ - الظاهر كفاية الاستنابة في الطلب وعدم وجوب المباشرة بل لا يبعد كفاية نائب واحد عن جماعة

في هذا الشرح حجيته في غير المنازعات ، وقلنا ان الشارع انما حكم بالاثنيين في المنازعات ، دون مطلق الموضوعات ، ولذا فالأقرب الكفاية .

هذا اما اذا أورث اخبار العدل الواحد الاطمينان ، او كان زايدا على الأرض ، فالظاهر لزوم قبول قوله ، وان قلنا بعدم حجية العدل الواحد ، اذ الاطمينان حجة مطلقا ، فانه علم عادي كما سبق ، وقول ذى اليد حجة ، كما تقدم في مبحث ذى اليد ، بالاضافة الى انه اهل خبرة ، وقول اهل الخبرة حجة ، كما سبق الكلام حوله ، وقال عليه السلام : يسأل الناس الاعراب . و
 مما تقدم ظهر حال ما اذا كان المخبر ثقة غير عدل .

(مسألة - ٢ - الظاهر وجوب الطلب في الأزيد من المقدارين) الغلوة والغلوتين (اذا شهد عدلان بوجوده في الأزيد) لما عرفت من اطلاق ادلة حجية البيعة (ولا يترك الاحتياط في شهادة عدل واحد به) بل هو الأقرب ، واذا كان زايد او اهل خبرة ففي الوجوب قوة كما عرفت .

(مسألة - ٣ - الظاهر كفاية الاستنابة في الطلب وعدم وجوب المباشرة) كما عن الشهيدين والمحقق الثاني وابن فهد والجواهر وغيرهم والمنصرف من كلامهم لزوم كونه ثقة ، وعن المسالك وجامع المقاصد اشتراط العدالة .

(بل لا يبعد كفاية نائب واحد عن جماعة) كما عن النهاية والموجز الهاوي ، لكن عن التذكرة الاشكال في كفاية الاستنابة ، بل عن المنتهى الحكم بعدم كفايتها ، وكذلك افتى في المستند بعدم الكفاية ، والظاهر هو الأول

ولا يلزم كونه عادلا بعد كونه أمينا موثقا

وهو الكفاية مع ثقة النائب ولو لجماعة ، وذلك لأنه استبانة عرفية فيشمه قوله عليه السلام في خبر مسعدة بن صدقة ((حتى تستبين)) ولأنه مثل اهل الخبرة فالدليل الدال على حجيته دال على حجيته ، وللمناط في قوله عليه السلام : يسأل الناس الأعراب . ومنه يعلم عدم اشتراط الاستنابة ، فلو علم بوقوع الطلب من غيره وانه لم يظفر على الماء جاز الاكتفاء به والتيمم .

ومما تقدم يظهر وجه قوله : (ولا يلزم كونه عادلا بعد كونه أمينا موثقا) و الظاهر ان قوله : ((موثقا)) من باب عطف البيان ، اما من قال باشتراط العدالة فقد استدل لذلك بمفهوم اية البناء ، وبأنه لا يحصل من كلام غير العادل اليأس الذى هو معيار جواز التيمم ، وفيه : ان مفهوم الآية مقيّد بالأدلة التى ذكرناها ، كما انه مقيّد فى باب الأحكام بذلك حيث يقبل قول الثقة لقوله عليه السلام : لا عذر لأحد من موالينا فى التشكيك فى ما يرويه عنا ثقاتنا .

بل ربما يقال ان مفهوم الآية ليس لزوم كونه عادلا بل ثقة ، لأن المراد بالمنطوق الفسق اللسانى ، لأنه المعيار فى الاعتماد على الخبر وعدم الاعتماد عليه ، كما انه لا دليل على حصول اليأس نفسا ، بل يكفى قيام الطريق اليه ، و قول الثقة طريق ، كما ان قول العادلين طريق ، وان لم يحصل اليأس النفسى و اما من قال بعدم كفاية العدل الواحد فقد استدل له المستند بعدم العلم بكفاية مطلق الطلب فيجب الأخذ بالمجمع عليه ، واستدل غيره بتوجه الخطاب اليه بنفسه ، والأصل عدم قيام غيره مقامه ، وبأن المناط حصول اليأس النفسى وذلك لا يلزم فحص الغير ، وفيه : انه بعد ان جعل الشارع قول الثقة حجة يسقط كل هذه الاستدلالات .

مسألة - ٤ - إذا احتل وجود الماء في رحله او في منزله او في القافلة وجب الفحص حتى يتيقن عدمه ، او يحصل اليأس منه ، فكفاية المقدارين خاص بالبرية .

ثم انه لا اشكال في انه حصل بقول الغير العلم كفى عند من يرى كون الفحص طريقا ، وكذلك يكفي عند عدم امكان المباشرة ، بل الظاهر وجوبه لأنه نوع من الطلب ، ومن المعلوم انه لو تعذر الفحص التام وصلت النوبة الى الفحص الممكن ، اما لاستفادة ذلك من نفس دليل الفحص بالملاك ونحوه ، و اما لاستفادة ذلك من دليل الميسور .

ثم انه علم مما سبق صحة نيابة افراد متعددين او اخبارهم بان قال احدهم : لا ماء في طرف اليمين ، وقال الآخر : لا ماء في طرف اليسار ، وهكذا ، كما انه لو تضارب المخبران تساقطا كما هو الشأن في كل موارد تضارب طريقين الا فيما خرج ، ولو اخبره مخبره بان الطريق مخوف مما اوجب خوفه لم يجب الفحص ، لمكان خوف الضرر ، لو اخبره من توله حجة سقط الفحص وان لم يحصل له من قوله الخوف ، وذلك لجعل الشارع قوله حجة فهو كالعلم .

(مسألة - ٤ - إذا احتل وجود الماء في رحله او في منزله او في القافلة وجب الفحص حتى يتيقن عدمه ، او يحصل اليأس منه) او الحرج او الضرر ، وذلك لأن الواجب تحصيل الطهارة المائية الى ان يصدق ((لم تجدوا)) و لا يصدق ذلك ، الا باليقين او اليأس مما معه يصدق عرفا انه لم يجد .

اما الحرج والضرر فمسطبان بادلتهما كما يسقطان كل تكليف اولي .
(فكفاية المقدارين) الغلوة والغلوتين (خاص بالبرية) مسافة وزمانا ، فلا يكفي الفحص في المدينة بمقدارهما مسافة ، كما انه لا يكفي الفحص بمقدار زمانهما وذلك لبقاء الأدلة الأولية المقتضية لوجوب الفحص الى اليأس واليقين

مسألة - ٥ - اذا طلب قبل دخول وقت الصلاة ولم يجد ففي كفايته بعد دخول الوقت مع احتمال العثور عليه لو اعاده

بالعدم ، بالنسبة الى البلد والرحل ونحوهما على حالها ، وانما خرج منها ما اذا كان في البرية .

(مسألة - ٥ - اذا طلب قبل دخول وقت الصلاة ولم يجد ففي كفايته بعد دخول الوقت مع احتمال العثور عليه لو اعاده) اقوال :

الأول : الكفاية مطلقا كما عن التحرير الا اذا انتقل عن ذلك المكان فانه يجب حينئذ اعادة الطلب ، ولا يخفى ان استثنائه منقطع ، اذ كلام المختلفين في نفس المكان .

الثاني : عدم الاعتداد بالطلب الأول الا اذا علم استمرار العدم الأول كما عن المعبر و انتهى والذكرى .

الثالث : عدم الاعتداد الا مع الظن باستمرار العدم الأول ، والأقوى هو القول الأول ، لاطلاق دليل كفاية الطلب في التيمم ، فان قوله عليه السلام في خبر السكوني ، يطلب الماء في السفر ، شامل لما اذا كان الطلب في الوقت او في خارجه ، ولو شك في حصول الماء فالأصل عدمه ، ولا يرد على هذا الأصل انه لا يحقق موضوع التيمم ((الذي هو اليأس من الماء و الاطمينان والوثوق بعدمه)) اذ لم يؤخذ شئ من هذه العناوين في موضوع النص ، وعليه يصح التمسك بالاستصحاب في الاكتفاء بالفحص قبل الوقت . اما القول الثاني فقد استدل لعدم الاعتداد بأمور :

الأول : ظاهر الكتاب ، فانه يدل على اشتراط عدم الوجدان في صحة التيمم والمنصرف منه عدم الوجدان في وقت ارادة الصلاة وهو بعد دخول الوقت ، وفيه : انا لا نسلم الانصراف المذكور بل اطلاق الآية شامل لعدم

اشكال فلا يترك الاحتياط بالاعادة ، واما مع انتقاله عن ذلك المكان فلا اشكال فى وجوبه

الوجدان فى الوقت او فى خارجه .

الثانى : حسنة زراة ((اذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام فى الوقت)) فانه يدل على وجوب الطلب عند كل صلاة ، وفيه : ان خبر السكونى محكم عليها فلا مجال لها .

الثالث : قاعدة الاشتغال ، وفيه : ان الاطلاق لا يدع مجالاً للقاعدة ثم ان بعضهم استدل له بان الطلب فى الوقت هو المنساق من معاقبة الاجماع وسائر الأدلة ، وبأنه لو اكتفى بالطلب قبل الوقت لصح الاكتفاء به مرة واحداً للأيام المتعددة وهو معلوم البطلان ، وفيهما ما لا يخفى اذ لا نسلم الانساق المذكور ، ولو سلم فهو بدوى كما لا نسلم بطلان التالى فى الشرطية المذكورة .

واما القول الثالث : فقد استدل للمستثنى منه بأدلة القول الأول و للمستثنى بان الظن قائم مقام العلم لأنه محصل لليأس المحقق لموضوع التيمم ، وفيه : ما اورد على القول الثانى ، مضافاً الى ان الظن لا يلزم اليأس فمن الممكن الظن بالعدم مع انه لم يحصل له اليأس ، الا ترى ان الانسان قد يظن عدم الفائدة فى تجارة ومع ذلك لا ييأس من الربح .

وما تقدم ظهر ان قول المصنف فيه (اشكال فلا يترك الاحتياط بالاعادة) محل نظر .

نعم لا بأس بالاحتياط الاستحبابى خروجاً عن خلاف من اوجب .
(واما مع انتقاله عن ذلك المكان فلا اشكال فى وجوبه) بل عن كشف اللثام وغيره القطع به ، وذلك لتأتى الحكم بتجدد الموضوع ولا مجال

مع الاحتمال المذكور .

مسألة - ٦ - اذا طلب بعد دخول الوقت لصلاة فلم يجد يكفي لغيرها من الصلوات فلا يجب الاعادة عند كل صلاة ، ان لم يحتمل العثور مع الاعادة والا فالأحوط الاعادة

لاستصحاب التيمم ، لأن الأصل لا مجال له مع الدليل .

ثم ان من الواضح انه انما يجب الفحص في المكان الجديد اذا لم يكن فحص قبلا ذلك المكان والا كفى ، كما اذا فحص مقدار غلوتين - في الحزبة - ثم انتقل الى مكان جديد تكون في ضمن الغلوة المفحوصة ، ومنه يعلم انه لو سافر عن مكان الفحص ثم رجع اليه بعد فترة وجيزه لم يجب الفحص ثانيا ، الا اذا تغير الموضوع عرفا ، كما اذا نزل المطر او نشت الأرض بالماء او ما اشبهه ، بل اذا كان محتملا احتمالا عقلائيا ، وذلك لأن الفحص انما يكفي اذا بقي الموضوع العرفي ، حسب ما ينصرف اليه النص ، ومع نزول المطر ، او احتماله احتمالا عقلائيا لابقاء للموضوع ، وكذلك اذا فحص وبقى في المكان ثم نزل المطر ، مما احتتمل وقوف الماء في بعض جوانب الأرض .

(مع الاحتمال المذكور) اي احتمال عثور الماء ، اما اذا علم بالعدم فلا

فحص ، لما سبق من انه طريقي لا تعبدى .

(مسألة - ٦ - اذا طلب بعد دخول الوقت لصلاة فلم يجد يكفي لغيرها من الصلوات فلا يجب الاعادة عند كل صلاة) لاطلاق النص و الفتوى بالكفاية ، واحتمال وجوبه لكل صلاة او كل وقت ، لأن النص في صدد بيان حكم آخر ، فلا اطلاق له ، واضح المنع .

(ان لم يحتمل العثور مع الاعادة والا فالأحوط الاعادة) والأقوى العدم

الا اذا تبدل الموضوع كما اذا نزل المطر ونحوه كما عرفت في المسألة السابقة .

- مسألة - ٧ - المناط في السهم والرمى والقوس والهواء والرامي هو المتعارف المعتدل الوسط في القوة والضعف .
- مسألة - ٨ - يسقط وجوب الطلب في ضيق الوقت

نعم لو لم يقدر على الفحص التام ، في الصلاة الاولى ، او لم يقدر على الفحص الا في الجوانب للخوف او ضيق الوقت ، ثم قدر عليهما وجب لاطلاق الدليل ، وقد سقط الفحص التام او في كل الجوانب للتعذر والخوف و نحوهما فاذا قدر وزال الخوف شمله الدليل ، مثلا كان الوقت ليلا بما لا يرى حسنا ، او خاف من الطلب في بعض الجوانب ، ثم صار النهار بما ترد على الفحص التام ، ربما رأى الصحراء فلم يجد فيها سبعا او لصا فزال خوفه .

(مسألة - ٧ - المناط في السهم والرمى والقوس والهواء والرامي هو المتعارف المعتدل الوسط في القوة والضعف) كما هو المعروف المشهور، و ذلك لأن الاطلاق منزل عليه مثل سائر الاطلاقات ، وحيث انهم اختلفوا في مقدار ذلك فاللازم الاختبار ، وان كان لا يبعد كفاية اربعمئة ذراع ، لأنه لم نجد من قال بأكثر من ذلك ، وحيث ان كل ذراع خطوة ، لأنه شبران وكل قدم شبر كفى هذا المقدار ، والظاهر ان المدار بعد هذا المقدار ، لا مع ملاحظة ارتفاعاته وانخفاضاته - في الحزنة - فربما صار اكثر من اربعمئة قدم في المشى فتكون خمس خطوات في المستوية عشرا في الحزنة وهكذا .

(مسألة - ٨ - يسقط وجوب الطلب في ضيق الوقت) بلا خلاف و لا اشكال ، وذلك لأن ادراك الوقت مقدّم على كل الشرائط والاجزاء ، الا في مثل فاقد الطهورين ، حيث اسقطوا صلاته في الوقت ، على المشهور ، وان كان لنا فيه نظر .

وكيف كان فيشهد للحكم في محل البحث صحيح زرارة ، عن احدهما

مسألة - ٩ - اذا ترك الطلب حتى ضاف الوقت عصى

عليهما السلام : اذا لم يجد المسافر الماء فليطلب ما دام فى الوقت ، فاذا خاف ان يفوته الوقت فليتيمم وليصل فى آخر الوقت ، فان وجد الماء فلا قضاء عليه وليتوضأ لما يستقبل .

بل هذا هو المستفاد من عدة روايات اخر ، مثل ما رواه ابن مسلم ، عن الصادق عليه السلام قال : سمعته يقول : اذا لم تجد ماء و اردت التيمم فاخر التيمم الى آخر الوقت فان فاتك الماء لم تفتك الأرض . ومثله غيره .
ثم ان مراد المصنف بـ ((وجوب الطلب)) جوازه لوضوح انه لايجوز الطلب اذا كان مفوتا للوقت ، و هل له ان يتيمم ويصلى ماشيا طالبا لعله يعثر على الماء فيأتى ببقيته او بالصلاة الثانية - مثلا - مع الوضوء ؟ الظاهر عدم لوجوب الاستقرار الذى لا دليل على سقوطه فى المقام .

ثم انه اذا علم عدم الماء فلم يطلبه و صلى ثم تبين وجوده فان كان الوقت باقيا وجبت الاعادة لتبين كون تكليفه المائية ، وان لم يكن الوقت باقيا فان تيمم و صلى فى آخر الوقت لا تجب الاعادة ، لأن اخر الوقت تكليفه التيمم كما سيأتى وان تيمم فى وسط الوقت و صلى فيه او فى آخره ، فالظاهر وجوب الاعادة ، لأن العلم لا يغير الواقع ، فهو كما اذا ظن انه القبلة وبعد الوقت تبين انه كان خلاف القبلة ، وكذلك غيرهما مما لا يشمله حديث لا تعاد .

(مسألة - ٩ - اذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت عصى) كما هو المشهور

وفى المستمسك : بلا خلاف ظاهر و يظهر منهم الاتفاق عليه .

وفى مصباح الهدى : الظاهر انه من المسلمات التى لم ينقل الخلاف فيه

عن احد كما فى مصباح الفقيه الا ما عن المحقق فى المعتمر ، انتهى .

و المعلقون على المتن - على ما وجدت تعليقاتهم - سكتوا عليه لكن

الظاهر ان غير واحد لم يقولوا بالعصيان ، بل عبروا بالخطاء ونحوه منهم العلامة فى محكى القواعد ومنهم غيره ، ففى المسألة قولان :

الأول : العصيان .

الثانى : عدم العصيان ، والظاهر لزوم التفصيل ، بانه ان كان طلب عشر على الماء فقد عصى ، وذلك لأنه خالف الأمر بالوضوء والغسل فيكون حاله حال ما اذا لم يتوضأ حتى ضاق الوقت فتييم ، وان كان طلبه لا ينفع شيئا ، اما لعدم وجوده واقعا اولانه لم يكن ليعثر عليه لم يكن عصيانا للتكليف ، اذا لم يكن مكلفا بالمائية واقعا والطلب طريقى .

نعم لا اشكال فى كونه تجريا فمن قال بحرمة التجرى كان عصيانا عنده ، ومن لم يقل بحرمة التجرى لم يقل بالعصيان ، وحيث قررنا فى الأصول عدم حرمة التجرى لعدم الدليل عليه لم يكن ما فعله حراما ، وانما يكشف عن قبح فاعلى .

اما القائل بالعصيان فقد استدل له بان التكليف بالطلب حكم منجز بتمام ملاكه وفعلية خطابه ولا شبهة فى حرمة مخالفة التكليف الفعلى المنجز التام الملك ، وفيه : ان هذا انما يتم لو قلنا بان الطلب واجب نفسى - كما هو مبنى جماعة - .

اما اذا قلنا بأنه واجب مقدمى ، فلا ثواب ولا عقاب له ، والمفروض ان التيمم والصلاة صحيحان ، فلا وجه للعقاب ، بل حاله حال ما اذا تيقن انه لا وضوء له ثم نسى وصلى فان عدم وضوءه لا يوجب عقابا ، وكذلك اذا كان لا يعلم شرطية الوضوء فصلى بزعم انه غير متوضى وقد كان متوضيا - وان كان المثال لا ينطبق على ما نحن فيه تماما - .

وكيف كان فحيث ان مختار المشهور كون الطلب واجبا غيريا ، لم يكن وجه لقول بعضهم بالعصيان مطلقا ، واما القائل بعدم العصيان مطلقا بالنسبة

لكن الأقوى صحة صلاته حينئذ

الى ما اذا لم يكن يعثر على الماء واضح .

واما بالنسبة الى ما كان يعثر على الماء فكأنه لأن الطلب واجب مقدمى ، و
الواجب المقدمى لا ثواب له ولا عقاب عليه ، لكن فيه ان عدم الطلب وان لم
يكن له العقاب الا ان تفويته للملاك والجاهه المولى الى التنزل من مطلوبه الأول
الى المطلوب الثانى يوجب العقاب كما يعاقب المولى من الجئه الى المهم
بعصيانه الأهم .

(لكن الأقوى صحة صلاته حينئذ) وان قلنا بالعصيان مطلقا ، اوفى بعض
الصور والصحة هى المشهور ، بل عن الروض نسبتبه الى فتوى الأصحاب ، خلافا
لما حكى عن الشيخ فى المبسوط من انه لو اخل بالطلب لم يصح تيممه و مقتضاه
بطلان صلاته ، و حكى القطع به عن الشهيد ((ره)) فى الدروس و البيان ،
و الأقوى الأول لأن الضيق من مسوغات التيمم نسا و اجماعا ، و احتما ل ان
الضيق الاضطرارى مسوغ لا الضيق الاختيارى لا وجه له اذ لو ضيق على نفسه
اختياريا فاللازم القول اما بعدم الصلاة ، او بالصلاة مع الوضوء الموجب لخروج
الوقت ، او بالصلاة مع التيمم والأولان لا يمكن القول بهما لأن الصلاة لا تترك
بحال ، و الوقت مقدم على كل الشرائط و الأجزاء - كما عرفت - فلم يبق الا
وجوب الصلاة مع التيمم ، ويدل على الحكم المذكور هنا صحيح زرارة السابق
((فاذا خاف ان يفوته الوقت فليتيمم وليصل فى آخر الوقت)) فانه يشمل
المقام اطلاقا او مناطا .

اما القول بعدم الصحة فقد استدل له الشهيد فى محكى كلامه بفقدان شرط
صحة التيمم وهو الطلب ، وعدم صدق فقدان ، و فيه : ان الطلب ليس
شرطا مع الضيق ، و الا لزم ان لا يريد الشارع الصلاة فى الوقت ، وقد عرفت

وان علم انه لو طلب لعثر لكن الأحوط القضاء خصوصا في الفرض المذكور

انه خلاف الدليل ، واما عدم صدق فقدان ، ففيه ان المراد ب ((الم تجدوا عدم التمكن من استعماله شرعا او عقلا ، وهنا لا تمكن من استعماله شرعا ، ولا يراد ((بالفقدان)) عدم الوجود الخارجى .

ثم ان الصلاة صحيحة (وان علم انه لو طلب لعثر) كما هو مقتضى الدليل الذى ذكرناه (لكن الأحوط القضاء خصوصا في الفرض المذكور) وان كان الأقرب عدم وجوب القضاء .

اما عدم وجوبها فلأن التكليف كان قد تعلق بالصلاة مع التيمم ، فى ضيق الوقت فليس المقام بأكثر مما كان عنده الماء واخر الصلاة الى الضيق حتى اجبر ان يأتى بها مع التيمم حذرا من فوت الصلاة لو تطهر بالماء ، مع ان هناك لا قضاء لما أتى به وان عصى بتفويت الطهارة المائية ، وهذا الذى ذكرناه وهو عدم وجوب القضاء فى صورة العلم بالعثور لو طلب الماء هو مختار جماعة منهم الأردبيلى والمدارك ، خلافا لما نسبته الحدائق الى المشهور من وجوب القضاء ثم ان منهم من اوجب القضاء مطلقا ، ومنهم من اوجبها فى صورة العلم بالعثور لو طلب . استدلل للمشهور بأمرين :

الأول : انه كان مكلفا بالطهارة المائية واقعا - فيما لو طلب لظفر- فهو فوت على نفسه الصلاة مع الطهارة المائية بسوء اختياره ، فعليه قضائها، لعموم من فاتته فريضة فليقضها .

واما ما جاء به من الصلاة الترابية ، فهو لا يسد مسد الصلاة مع الطهارة المائية ، ثم ان فى صورة عدم علمه بالعثور على الماء يكفي انه لا يعلم اتيانه بالتكليف الأولى ، فهو مثل ما اذا شك فى انه صلى ام لا ؟ مما يحقق موضوع الفوت .

.....
 مسألة - ١٠ - اذا ترك الطلب في سعة الوقت وصلى بطلت صلاته

الثاني : ما رواه الشيخ ، عن ابي بصير قال : سألته عن رجل كان في سفر وكان معه ماء فنتيمه وتيمم وصلى ثم ذكر ان معه ماء قبل ان يخرج الوقت قال عليه السلام : عليه ان يتوضأ ويعيد الصلاة .

اقول : وفي كلا الدليلين نظر ، اما الأول فلأن الامر بالصلاة بالمائة تبديل الى الصلاة بالترايبية فيكون قد ادى التكليف فلا مجال لدليل القضاء الذي موضوعه الفوت ، والقول بأنه قد فاته الملاك التام ومعه ، بقي شيء من الملاك فلا بد من تداركه ، مردود بان البقية من الملاك - لو سلم بقائها - لا يعلم انها تحقق موضوع الفوت ، بل يظهر من ما دل على انه لا قضاء اذا كانت المائة - في ضيق الوقت - لعذر ، ان البقية من الملاك لا تقتضى القضاء ، لأن الفوت لبعض الماء لعذر او بدون عذر من واد واحد .

واما الثاني : فلأن الحديث المذكور لا يربط له بالمقام ، فان الكلام في الصلاة بالترايبية في الضيق والحديث فيما اتى بها في السعة مع الغض عن سائر الاشكالات ، هذا بالاضافة الى ان في المقام حديث ظاهره عدم القضاء وهو صحيح ابن مسلم ، عن رجل اجنب فتيمم بالصعيد وصلى ثم وجد الماء ؟ قال عليه السلام : لا يعيد ، رب الماء ورب الصعيد واحد . ومثله غيره . فان ظاهره عدم الاعادة والقضاء اذا اتى بتكليفه ، وفي المقام قد أتى المكلف بتكليفه وان كان قد عصى بتأخير الصلاة ، وعلى هذا فلا قضاء مطلقا وان كان الاحتياط يقتضى القضاء خصوصا فيما لو علم انه لو طلب لعثر ، للخروج عن خلاف من اوجب ، ولاحتمال بقاء بعض الملاك القابل للتدارك فيشملة دليل القضاء لتحقيق موضوع الفوت - احتمالا - .

(مسألة - ١٠ - اذا ترك الطلب في سعة الوقت وصلى بطلت صلاته)

وان تبين عدم وجود الماء ، نعم لو حصل منه قصد القرية مع تبين عدم الماء فالأقوى صحتها .

مسألة - ١١ - اذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد فتيّم وصلى ثم

تبين وجوده

اجماعا ادعاه الجواهر وغيره ، وذلك لعدم الدليل على المشروعية ، اذ لم يعلم تحقق موضوع ((لم تجدوا)) المقتضى لصحة الصلاة ، ولا فرق في البطلان بين ان يعلم وجود الماء - بعد ذلك - او يبقى في جهله ، اذ في صورة الجهل لا معذره لو كان الماء موجودا واقعا .

(وان تبين عدم وجود الماء) فان لم يمش منه قصد القرية بطلت لبطلان

الصلاة بدون قصد القرية بلا اشكال ولا خلاف بل قطعاً واجماعاً .

(نعم لو حصل منه قصد القرية مع تبين عدم الماء فالأقوى صحتها) كما عن

التحرير وغيره ، لأن هذه الصلاة هي المكلف بها وجوب طلب الماء ظاهرياً اذ هو للوصول اليه ان كان ، فاذا لم يكن واقعا فلا وجوب للطلب واقعا وان تخيل الوجوب - وقد سبق ان الطلب شرطى لا تعبدى - ومنه يظهر ان ذهاب الجواهر الى بطلان الصلاة في هذه الصورة ايضا لا وجه له ، واستدل لذلك بقوله : ((قضاء للشرطية)) .

وفيه : ما عرفت من انه لا شرط في صورة العدم واقعا ، وانما تخيل

الشرط فهو كما اذا صلى بلا ساتر ، ولم يكن له ساتر واقعا ، لكنه تخيل ان له ساترا ، وانه مكلف بالستر ، فان التكليف يدور مدار الواقع لا مدار الخيال .

(مسألة - ١١ - اذا طلب الماء بمقتضى وظيفته فلم يجد فتيّم وصلى ثم تبين

وجوده) في غير محل الطلب كالأبعد من الغلوة والغلوتين ، فلا اشكال في عدم القضاء والاعادة ، حتى اذا تبين ذلك في الوقت ، لأنه قد ادى

في محل الطلب من الغلوة او الغلوتين او الرجل او القافلة صحت صلاته ، و لا
يجب القضاء أو الاعادة .

التكليف المتوجه اليه ، فلا امتثال بعد الامتثال .

ولو تبين وجوده (في محل الطلب من الغلوة او الغلوتين او الرجل او
القافلة صحت صلاته ، و لا يجب القضاء ، أو الاعادة) اما اذا كان تيمم آخر
الوقت فلا اشكال فيه و لا خلاف ، لأنه تكليفه الشرعى ، و تكليفه الاضطرارى—
كما تقدم شبه هذه المسألة — .

و اما اذا كان في سعة الوقت فهذا هو المشهور ، بل قيل انه اتفانى بل
ربما ادخل هذا الفرع في مسألة من صلى بتيمم صحيح الذى ادعى جماعاً
الاجماع على كفاية صلاته ، و الظاهر انه كذلك اذ الشارع اذن له فى التيمم و
الصلاة فلا وجه لعدم الكفاية ، فانه مصداق لـ ((فلم تجدوا)) و ربما يحتمل
وجوب الاعادة اذا تبين الماء فى الوقت و ذلك لأن العجز عن الطهارة مائية
فى الوقت انما يتحقق باستيعابه لتتمام الوقت ، اذ العجز عن الطبيعة انما يكون
بالعجز عن جميع افرادها ، فاذا كان فى الواقع متمكناً من بعض الافراد الجامعة
للشرائط لم يكن وجه للكفاية ، و فيه : ان اطلاق الدليل المقتضى لجوازه فى
اول الوقت ، بل هو الفرد الشائع لغلبة صلاة المسلم فى اول وقتها دال على
كفايته و ان ظهر الماء بعد اداء الصلاة .

ولا يرد على ذلك رواية ابي بصير المتقدمة ، فى رجل كان فى سفر و كان
معه ماء فنسيه و تيمم و صلى ثم ذكر ان معه ماء قبل ان يخرج الوقت ؟ قال عليه
ان يتوضأ و يعيد الصلاة . اذ ظاهرها عدم الفحص .

و مما تقدم يظهر انه لو وجد الماء فى اثناء الصلاة كان الحكم كذلك و انه يتم
الصلاة بالتيمم و لا قضاء و لا اعادة ، و اولى من هذا الفرع بكلا شقيه لوجوه

مسألة - ١٢ - اذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه وتيمّم وصلى ثم تبين

سعة الوقت لا يبعد صحة صلاته

بالماء بعد الصلاة او فى اثنائها وقد فحص وصلى او نزل المطر مثلا ، فان اجازة الشارع بالصلاة تكفى فى الصحة وعدم الاحتياج الى القضاء والاعادة .

(مسألة - ١٢ - اذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه وتيمّم وصلى ثم

تبين سعة الوقت لا يبعد صحة صلاته) مطلقا وهذا احد الاقوال فى المسألة .

الثنى : عدم الصحة مطلقا .

الثالث : الصحة اذا تبين خارج الوقت والبطلان اذا تبين داخل الوقت

الرابع : الصحة اذا لم يتبين وجود الماء سواء تبين عدم وجوده او لم يتبين

اصلا ، والبطلان اذا تبين وجوده .

استدل للقول الأول : بصدق ((فلم تجدوا)) لأن معناه ((لم تتمكنوا))

وعدم التمكن قد يكون عقليا ، وقد يكون شرعيا ، فان من اعتقد الضيق ، لا

يتمكن شرعا من الفحص ، ولذا لو فحص كان تجريا ، وكان حراما على قول

جماعة ، وقبيحا فاعليا على قول آخرين ، ويؤيده ما علم من التوسعة فى امر

التيمم ، وهذا يتضح اكثر فيما اذا لم يكن يجد الماء لو طلبه ، فانه مما يصدق

عليه ((فلم تجدوا)) قطعا ، سواء كان موجودا ولا يجده ، او لم يكن

موجودا اصلا - بل هو اوضح - وهذا القول غير بعيد ، كما ذكره المصنف .

واستدل للثنى : بان تكليفه الواقعى الطهارة المائية لو كان الماء موجودا

وكان يجده لو طلبه . وكان تكليفه الفحص فى صورة عدم وجود الماء ، او عدم

وجدانه لو طلبه ، وحيث خالف التكليف لم تصح صلاته ، وتخيل التكليف لا

يغير الواقع ، اذا الاحكام ليست مقيدة بالعلم والجهل .

وفيه اما الشق الأول : فلا نسلم ان تكليفه الواقعى الطهارة المائية ، بعد

• صدق فلم تجدوا

واما الشق الثاني : فان الطلب مقدمى - كما سبق - فليس الطلب ذا شأن وجودا ولا عدما الا لتحقيق موضوع ((لم تجدوا)) والمفروض انه الموضوع فى المقام محقق بدون الطلب .

اما القول الثالث : فقد استدل للبطلان داخل الوقت بما تقدم فى دليل القول الثانى ، وللصحة خارجه برواية يعقوب ، فى رجل تيمم فأصاب بعد صلاته ماءً ايتوضأ ويعيد الصلاة ام يجوز صلاته ؟ قال عليه السلام : اذا وجد الماء قبل ان يمضى الوقت توضأ وصلى فان مضى الوقت فلا اعادة عليه .
ورواية ابى بصير المتقدمة ، فى رجل كان فى سفر وكان معه ماء فنسيه وتيمم وصلى ثم ذكر ان معه ماء قبل ان يخرج الوقت ؟ قال عليه السلام : عليه ان يتوضأ ويعيد الصلاة .

اقول : قد عرفت عدم تمامية القول الثانى فلا يمكن الاستدلال بدليله للشق الأول من هذا القول .

واما الشق الثانى من هذا القول فالروايتان قد يناقش فيهما لخروجهما عن محل البحث وهو موضوع ترك الفحص باعتقاد ضيق الوقت عن الفحص و تبين خطأ الاعتقاد ، لكن ما ذكرناه فى دليل القول الأول كاف فى اثباته ((اى اثبات الشق الثانى ، وهو الصحة خارج الوقت وعدم الاحتياج الى القضاء)) .
واما القول الرابع : فقد استدل للصحة ، اذا لم يتبين وجود الماء سواء تبين انه لم يكن موجودا واقعا ، او لم يتبين شئ - بصدق ((لم تجدوا)) لأنه لم يتمكن من الماء ، حتى اذا كان موجودا واقعا وكان اذا طلبه وجدته ، و للبطلان اذا تبين وجود الماء فيما تقدم فى دليل المبطل مطلقا ، و قد عرفت عدم استقامة دليله ، فلا وجه للقول بالبطلان فى هذا الشق ايضا .

وان كان الأحوط الاعادة او القضاء ، بل لا يترك الاحتياط بالاعادة ، و
 أمّا اذا ترك الطلب باعتقاد عدم الماء فتبيّن وجوده و أنّه لو طلب لعثر فالظاهر
 وجوب الاعادة والقضاء .

(وان كان الأحوط الاعادة او القضاء) لما ذكر في دليل القائل بالبطلان

مطلقا .

(بل لا يترك الاحتياط بالاعادة) فان وجه الاعادة اقوى من وجه القضاء

— كما عرفت — من استدلالاتهم ، وان كان كلا الاحتياطين استحبابي ، على
 ما ظهر في المختار .

(و أمّا اذا ترك الطلب باعتقاد عدم الماء فتبيّن وجوده و أنّه لو طلب لعثر

فالظاهر وجوب الاعادة او القضاء) لأنه مع وجود الماء واقعا يتبيّن عدم تحقّق
 شرط صحة التيمم الذي هو عدم الماء ، هذا بالنسبة الى الاداء وحيث ان شرط
 التيمم مفقود لم يكن تيممه وصلاته صحيحا فيتحقّق الفوت الذي هو موضوع القضاء ،
 هذا ولكن عن السيد المرتضى نفى الاعادة في الناسي ، ولعلّه لاستضعاف
 النص في قبيل عموم عدم الوجدان الصادق مع النسيان .

ولكن الذي يمكن ان يقال ان مقتضى ما تقدم في الفرع السابق عدم الاعادة

والقضاء ، اذ موضوع التيمم هو عدم الوجدان ، حسب النص و الفتوى ، واذا
 اعتقد عدم الماء ، فهو لم يجد الماء ، وان كان الماء موجودا واقعا فحاله حال
 ما اذا طلب ولم يجد ، وكان الماء موجودا واقعا فكما لا تجب الاعادة هناك
 لا تجب الاعادة هنا ، واذا انتفى وجوب الاعادة انتفى وجوب القضاء لعدم
 تحقّق الفوت الذي هو موضوع القضاء فلا يشمل من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته

هذا ولكن الشراح والمحشين كالسادة البروجردى والحكيم وابن العم و

الجمال والشيخ الآمل وغيرهم اطبقوا على تأييد المتن ، فالاحتياط لا يترك

مسألة - ١٣ - لا يجوز اراقة الماء الكافي للوضوء او الغسل بعد دخول

الوقت

بذلك ، ومن قوله : ((انه لو طلب عثر)) ظهر انه لو علم انه لو طلب لم يعثر لم تجب الاعادة والقضاء وذلك لتحقق موضوع عدم الوجدان ، ولولم يعلم هل انه كان يعثر ام لا ؟ فاللازم على مبناهم وجوب الاعادة والقضاء لعدم علمه بتحقق موضوع عدم الوجدان .

(مسألة - ١٣ - لا يجوز اراقة الماء الكافي للوضوء او الغسل بعد دخول الوقت) كما هو المشهور ، بل نسب الى الأصحاب ، وفي الجواهر ظهور دعوى الاجماع عليه ، ان لم يعرف مخالف الا ما في المعتمد ، وذلك لاطلاق ادلة الطهارة المائية ، كقوله تعالى : ((اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا)) و قوله سبحانه : ((حتى تغتسلوا)) وسائر الروايات المطلقة الواردة في المقام . استدلل للقول الآخر اولا بقوله تعالى : ((فلم تجدوا)) مما يظهر منه ان هناك موضوعين موضوع الوجدان فالماء ، وموضوع عدم الوجدان فالتراب ، فيجوز للمكلف ان يدخل نفسه في احدهما باختياره ، كموضوع السفر والحضر ، حيث يجوز للمكلف ان يدخل نفسه في السفر فيقصر ويفطر ، وفي موضوع الحضر فيتم و يصوم .

و ثانيا باطلاقات ادلة التيمم مثل قوله عليه السلام يجزيك التراب عشرين وقوله عليه السلام التراب احد الطهورين وقوله عليه السلام ان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا ، مما يظهر منه ان التراب في عرض الماء لا في طوله ، لكن لا في العرض في حال واحد بل في حالين لكن الظاهر عدم تمامية الدليلين المذكورين ان يرد على اولهما ان ((لم تجدوا)) عنوان اضطرارى كما يفهم من نفس اللفظ ، فان المولى اذ قال : ((هي لنا اللحم فان لم تجسد

فالببيض)) يفهم منه عرفا ، ان البيض موضوع اضطرارى - هذا بالاضافة الى سائر القرائن الدالة على ان التراب موضوع اضطرارى - واذا كان اضطراريا لم يكن حاله حال الماء والتراب ، حال السفر والحضر ، بحيث يجوز للمكلف ادخاله فى ايهما شاء ، بل لا يجوز له ادخال نفسه فى الموضوع الاضطرارى الا فى حال الاضطرار فيكون حاله حال اكل المحرمات اضطرارا، حيث لا يجوز للمكلف ان يذهب الى مكان يعلم انه يضطر الى اكل المحرم ، الا اذا كان ذهابه الى ذلك المكان اضطراريا .

لا يقال : اذا كان كذلك فكيف يجوز السفر فيما يعلم انه يتلى بالتراب، و ان لم يكن السفر واجبا شرعيا ، ولا ضرورة عقلية ؟ .

لأنه يقال : الموضوعات الاضطرارية على قسمين ، قسم علم من الشرع انه لا يحق للمكلف ان يبلى نفسه به الا فى غاية اضطرار كشرب الخمر مثلا ، وقسم علم من الشرع ان الضرورة العرفية او الشرعية كافية فى جواز ابراء المكلف نفسه به كمحل الكلام ، حيث لا شك فى ان الشارع امر بالسفر الى الحج والى الزيارة و اباح سفر التجارة - ولو غير الضرورية - مع انه يعلم ابتلائه بالتيمم ، و قد ذكرنا بعض الكلام فى ذلك فى باب الحج من هذا الشرح .

والحاصل : ان موضوع التيمم اضطرارى ، ومثله لا يحق للمكلف ان يدخل نفسه فيه الا لدى الاضطرار ، ويرد على ثانيهما ان الأدلة المذكورة لا تدل على مزيد من وفاء التراب بما يفى به الماء فى الجملة .

اما انه يجوز للمكلف ان يدخل نفسه فى ذلك ام لا يجوز له ذلك فليس مربوط بالأدلة المذكورة ، فان الحكم لا يتكفل ببيان موضوعه .

ثم ان المصنف انما قيده ب ((الكافى)) لما سبق من عدم تبويض الوضوء و الغسل فالماء غير الكافى حكمه حكم العدم فى جواز اراقتة ، ان لا بد معهما

إذا علم بعدم وجدان ماء آخر ، ولو كان على وضوء لا يجوز له ابطاله إذا علم بعدم وجود الماء ، بل الأحوط عدم الاراقة وعدم الابطال قبل الوقت ايضا مع العلم بعدم وجدانه بعد الوقت

((عدم الكفاية ، كعدم الماء اصلا)) من التيمم .

ثم ان عدم جواز الاراقة انما هو (اذا علم بعدم وجدان ماء آخر) اما اذا علم وجدانه جاز له الاراقة ، لأنه ليس مما تقدم من ادخال النفس في الاضطرار، ولو شك في انه هل يوجد ماء ام لا ؟ ولم يكن من موارد الاطمينان باحدهما ((كما اذا كانوا في سفريطمئن فيه بوجود الماء في المنزل المقبل ، او يطمئن فيه بعدم الماء)) فالظاهر عدم جواز الاراقة ، لأن الشغل اليقيني يحتاج الى البرائة اليقينية ، فانه اشتغلت ذمته بالمائية فلا يجوز ان يفعل ما يشك في انه هل يتمكن معه من اداء المكلف به ام لا ؟ فاذا فعل ولم يقدر كان عاصيا و مستحق للعقاب عرفا .

(و) مما تقدم يظهر له (لو كان على وضوء) او غسل (لا يجوز له ابطاله) في الوقت (اذا علم بعدم وجود الماء) اذ معنى الابطال ادخال نفسه في موضوع الاضطرار وقد تقدم انه لا يجوز للمكلف ذلك ثم ان من الواضح ان ما تقدم انما هو حكم من لم يصل اما اذا صلى ((كما اذا فقد الماء وطلب في البرية فلم يجد فتيمم وصلى ثم وجد الماء فتوضأ واغتسل ، والوقت باق)) فانه لا شك في جواز ابطال وضوئه وغسله ، اذ ليس مكلفا الآن بالطهارة المائية ، لما سبق من صحة صلاته السابقة ، وصلاته اللاحقة ، لم يأت وقتها ، الا على الاحتياط الآتي في المسألة اللاحقة .

(بل الأحوط عدم الاراقة وعدم الابطال قبل الوقت ايضا مع العلم بعدم وجدانه بعد الوقت) كما نسب الى الوحيد البهبهاني ، لكن المشهور جواز

الاراقة ، و الابطال قبل الوقت ، بل ربما استظهر الاجماع على ذلك والأقوى
الثانى ، وان كان الأحوط الأول .

استدل للوحيد : بان المولى يريد الصلاة مع المائية فالاراقة و الابطال
تفويت لغرض المولى و تفويت غرض المولى لا يجوز شرعا وعقلا ، و بان العقل
يرى وجوب حفظ المقدمة قبل حصول شرط الواجب اذا علم بعدم القدرة عليها
بعده ، ولذا يجب السفر الى الحج قبل زمانه و يجب التعلم قبل الوقت و
يجب الغسل قبل الفجر و يجب تحمل الشهادة قبل وقت الاداء ، مع ان
الواجب هو اداء الشهادة لأنه المترتب عليه الثمرة الى غير ذلك ، و فى كلا
الدليلين نظر .

اما الأول : ففيه ان قوله : ((يريد المولى الصلاة مع المائية)) اول الكلام
بل ظاهر الأدلة ان المولى يريد بها مع المائية اذا قدر على الماء بعد الوقت و
يريد بها مع الترابية اذا لم يقدر على الماء بعد الوقت ، ثم فى عدم جواز تفويت
غرض المولى اشكال مذكور فى الأصول ، فان القدر المسلم حرمة مخالفة المولى
فى اوامره و نواهيه .

اما اغراضه فلا دليل على وجوب تنفيذها ، بل ظاهر قوله تعالى : ((اذا
اردنا ان نهلك قرية)) وقوله : ((وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا)) ان
تفويت الاغراض لا يوجب العقاب الا بعد مخالفة الأوامر .

واما الثانى : ففيه انا لا نسلم ان العقل يرى وجوب حفظ المقدمة ، و
الموارد المذكورة - انما ثبت بدليل خاص ، ولذا لا يجب السفر الى الحج الا
فى الزمان الذى لا يصل الى الحج لولاه ، ولا يجب حفظ المال الا فى اشهر
الحج ، او فى الزمان الذى لا يصل الى الحج لولاه ، كما اذا كان السفر الى
الحج من ستة اشهر قبل الموسم مثلا ، ولو وجب حفظ المقدمة لزم الحفظ قبل

ولو عصى فإراق أو إبطل يصحّ تيمّمه و صلاته

ذلك أيضا ، والتعلم قبل الوقت لا دليل عليه ، ولو قيل به فهو من باب إيجاب الشارع المعرفة مطلقا ، والغسل لا يجب قبل الوقت مطلقا ، بل في وقت يصادف آخر الغسل اول النهار في الصيام مثلا ، وتحمل الشهادة واجب في نفسه سواء كان لها اداء ام لا ؟ قال تعالى : ((اذا تداينتم بدين)) الآية والحاصل : ان الأدلة الخاصة دلت على وجوب الأمور المذكورة مع ان كون جميعها من باب المقدمة محل نظر ، فلا يدل ذلك على الكلية المدعاة من حفظ كل مقدمة قبل الوقت ، ولذا اشتهر بينهم من عدم وجوب المقدمة قبل شرط الوجوب ، واذ تبين الاشكال في كلام الوحيد ((ره)) فمقتضى القاعدة هو ما ذكره المشهور من جواز الاراقة والابطال ، ويدل عليه قوله عليه السلام : اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة . فان ظاهره ان وجوب الطهور بعد دخول الوقت كوجوب الصلاة ، وحمله على معنى اذا دخل الوقت وجبت الصلاة في حال الطهارة كما في المستمسك لا وجه له كما لا وجه لتقييده بغير مفروض الكلام ((الذي هو عدم الماء في الوقت)) بتقريب انه ناظر الى القادرين على الماء بعد الوقت ، اذ فيه ان هذا القيد بلا مقيد عقلي شرعي او عقلي .
نعم لا شك في ان الأحوط حفظ القدرة .

(ولو عصى فإراق أو إبطل يصحّ تيمّمه و صلاته) بلا اشكال ولا خلاف ، اذ هذا هو التكليف الآن ، فانه يصدق عليه ((لم تجدوا)) واحتمال انه خاص بمن لم يكن سببا في عدم الوجدان ، لا وجه له بعد كون الموضوعات الاضطرارية كذلك ، فاذا اسقط نفسه بما لا يقدر معه من القيام في الصلاة ، او شرب دواء جعل نفسه ذا عطاش او استعملت دواء حاضت بسببه لا اشكال في صحة صلاته و صومه و حجها الاضطرارية ، الى غيرها من الموارد ، ولو قيل بانصراف

وان كان الأحوط القضاء .

مسألة - ١٤ - يسقط وجوب الطلب اذا خاف على نفسه او ماله من لص
اوسبع او نحو ذلك ، كالتأخر عن القافلة

ادلة الاضطرار الى ما لم يكن باختيار المكلف ، قلنا انه بدوى بلا شبهة .
(وان كان الأحوط القضاء) فعن المقنعة والدروس والبيان وجوب
الاعادة ، خلافا لما عن المنتهى والنهية والتحرير والتذكرة والذكرى وجامع
المقاصد وكشف اللثام حيث قالوا بعدم الاعادة والقضاء ، وهذا هو الأقوى لان
ظاهر دليل المشروعية الاجزاء فلا فوت ، فلا قضاء ، وكذلك بالنسبة الى الاعادة
في الوقت فانه ان اجاز الشارع اتيانه كان امثالاً ولا معنى للامثال بعد الامثال
الا اذا كان هناك دليل آخر ، والمفروض انه لا يوجد في المقام دليل آخر .
اما القول الأول : فقد استدلل له بان الصلاة بالطهارة المائية قد فاتت
فيصدق موضوع الفقهاء الذي هو الفوت ، اما ما اتى به من الصلاة بالتييم فلا
دليل على انها مسقطة للتكليف ، وفيه : ان ظاهر ادلة التيمم انه قائم مقام
الماء فكون قدر من المصلحة الفاتية بحيث يقتضى صدق الفوت المطلق ((المحقق
لموضوع القضاء)) لا دليل عليه .

(مسألة - ١٤ - يسقط وجوب الطلب اذا خاف على نفسه او ماله)
او عرضه او مال او نفس او عرض محترم (من لص او سبع او نحو ذلك ،
كالتأخر عن القافلة) الموجب للخوف بلا اشكال ولا خلاف ، ونفى نفى
الجواهر الريب فيه ، بل ارسالهم للمسألة ارسال المسلمات ظاهر في اجماعهم
عليه ويدل عليه بالاضافة الى قوله : ((لا تلقوا بايديكم)) في بعض مصاديق
المسألة ، والى ((لا ضرر)) بعض الروايات الخاصة في المقام ، كاخبار داود
الرقى ، ويعقوب بن سالم ، وعلى بن سالم المتقدمات في صدر المبحث ، ومثلها
خبر زرارة : ان خاف على نفسه من سبع او غيره و خاف فوت الوقت فليتييم

وكذا اذا كان فيه حرج ومشقة لا تتحمل .

مسألة - ١٥ - اذا كانت الأرض في بعض الجوانب حزنة و في بعضها

سهلة يلحق كلا حكمه من الغلوة والغلوتين

و خبر الدعائم قالوا عليهم السلام في المسافر اذا لم يجد الماء الا بموضع

يخاف فيه على نفسه ان مضى في طلبه من لصوص او سباع او ما يخاف منه التلف و

الهلاك يتيمم ويصلى .

لكن لا يخفى ان مطلق الخوف ليس موجبا لعدم الطلب ، فاذا خاف من

خدش عادي في رجله مثلا ، او ذهاب عبائة له لا تسوى شيئا مذكورا او ما اشبه

ذلك ، لم يكن ذلك مبررا لعدم الطلب ، اذ المنصرف من الخوف هو

الخوف الذي يعتد به العقلاء .

ثم انه ان خاف هو ولكن كان في القافلة من لا يخاف وجب عليه ايفاده لأنه

نوع من الطلب ، كما انه اذا تمكن من استصحاب انسان او سلاح لا يخاف معه

وجب ، لأنه لا خوف حينئذ وهذا كله واضح .

(وكذا اذا كان فيه حرج ومشقة لا تتحمل) اي بحيث كانت مسقطه

للتكليف ، ولو كانت مما تتحمل ، وذلك لدليل نفي الحرج ، فان الحرج

يسقط التكليف فيكون موضوعا لـ ((لم تجدوا)) الموجب للتيمم ، واذا كان

الخوف او الحرج في بعض الطريق او في بعض مكانات المدينة و القافلة ، لزم

الطلب في غير ذلك المكان ، لاطلاق ادلة الطلب .

(مسألة - ١٥ - اذا كانت الأرض في بعض الجوانب حزنة و في بعضها

سهلة يلحق كلا حكمه) بلا اشكال ولا خلاف فيطلب في الجانب السهل غلوة ،

و في الجانب الحزن غلوتين ، ولو كان بعض (من الغلوة والغلوتين) حزنا

وبعضها سهلا ، فالظاهر لحوق كل لبعض حكمه ، كما عن جامع المقاصد ، و

الثانى : عدم الوصلة الى الماء الموجود

ذلك للمناطق ، بل الفهم العرفى من النص ، فاذا قال فى السائمة كذا وفى المعلوفة كذا فهم منه التبعض فى البعض ، وكذا اذا قال فيما سقت السماء كذا ، وفيما سقت الدوالي كذا ، الى غير ذلك من الأمثلة .

اما احتمال ان يلحق الكل حكم الحزنة مطلقا ، لصدق الحزنة اذ كل حزن فيه شئ سهل ، او ان يلحق الكل حكم السهلة ، لأن فى كل سهلة شئ حزن ، فلا وجه لهما ، الا اذا كان ما يخالف بقدر لا يضر بالصدق العرفى .

(الثانى :) من مسوغات التيمم (عدم الوصلة الى الماء الموجود) بلا اشكال ولا خلاف ، وقد ادعى فى الجواهر عدم وجدان الخلاف فيه ، كما ان المحكى عن المعتبر والمنتهى كما فى المستند الاجماع عليه ، ويدل على الحكم بالاضافة الى انه من مصاديق ((لم تجدوا)) جملة من النصوص :

كصحيحة الحلبي ، عن الصادق عليه السلام ، فى الرجل يمر بالركية وليس معه دلوقال : ليس عليه ان يدخل الركية لأن ربّ الماء هو رب الأرض فليتيمم ونحوها حسن الحسين بن ابى العلاء ، عنه عليه السلام .

وصحيحة ابن ابى يعفور ، عنه عليه السلام قال : اذا اتيت البئر و انت جنب فلم تجد دلوا ولا شيئا تغتفر به فتيمم بالصعيد فان ربّ الماء هو رب الصعيد ولا تقع فى البئر ولا تفسد على القوم مائهم .

ثم ان المفهوم من هذه الروايات و امثالها ان الاضرار المسوغ للتيمم هو ادنى قدر من الضرورة ، فادنى عذر عن الماء يكفى فى التيمم ، ولو كان العذر مثل الخوف من نزول الماء ، او اختلاط الماء بالطين ، او عدم رغبة الناس فى الشرب من هذا الماء الذى اغتسل فيه الجنب او نحو ذلك ، فليس الاضرار فى المقام كالاضرار فى افطار رمضان او ترك الحج او شرب الخمر او ما اشبه

لعجز من كبير او خوف من سبع اولص

ذلك .

ثم ان عدم الوصلة سواء كان (لعجز من) مرض او (كبير) او عمى (او خوف من سبع اولص) او غير ذلك ، بلا خلاف ولا اشكال فى كل ذلك ، بل اجماعا كما عن كشف اللثام ، وفى المستند ، ويدل عليه مضافا الى صدق ((لم تجدوا)) وادلة الضرر والحرج ما تقدم من روايات داود ويعقوب و على وزارة والدعائم ، فانها تشمل كل الصور نسا او مناطا .

ثم ان صاحب الحدائق بعد اعترافه الكل على ان الخوف من اللص على المال مسقط للمائية استشكل فيه بأنه لم يدل نص على الجواز فى خوف ذهاب المال ، وربما ايد بوجود بذل المال لأجل الماء للوضوء والغسل ، فكما يجب بذل المال ذلك تحصيله الماء ، وان سرقه لص ، وفيه ما لا يخفى ، ان دليل الضرر والفناط كافيان فى تعميم الحكم ، والفرق بين الشراء الموجب للمائية وبين تعريض المال للصوص المسقط للمائية واضح فى نظر العقلاء ، فانهم يبذلون الأول فى الأول ويمتنعون عن الثانى لما فيه من الحزاة والمهانة وهذا هو الموجب لعدم تسميتهم الأول ضررا بخلاف الثانى فانهم يسمونه ضررا وكذلك لا حرج فى الأول ، وفى الثانى حرج عندهم مما يحقق موضوع الضرر والحرج فى تعريض المال للصوص .

اما الذى فرق بين بذل الماء للشراء وبين تعريضه للصوص بأن الأول جائز والثانى حرام لأنه اعانة على المعصية ، ففيه : ان عمل الانسان اعماله العقلانية المباحة لا يكون اعانة على الاثم وان كان فاعل الحرام يستغل ذلك لفعل الحرام والا لزم ان تكون التجارة الموجبة لأخذ الظالم المكوس ، والبناء الموجب لأخذ الظالم الضريبة وغيرها من امثالهما حراما ، وهذا مما لا يقول به احد

وذلك لعدم صدق الاعانة على الاثم عليه ، بقى امور :

الأول : ان المال لو كان له او لذويه كزوجته واولاده او كالوديعة عنده و ما اشبه ذلك فلا اشكال فى انه مسقط للمائية اذا كان معرضا للصل او التلف، او اذا كان لانسان آخر ولم يكن كثيرا جدا بحيث علم من الشرع حفظه فهل يجب حفظه و الطهارة الترابية كما عن جامع المقاصد وغيره ام لا ؟ كما ذهب اليه آخر ؟ احتمالان : من ان الطهارة المائية خفيفة المؤنة ، و ما ثبت من حق المؤمن على المؤمن - اذا كان ذو المال مؤمنا - و انه نوع من الاسراف فيشملة اطلاق حرمة ، و انه ربما كان حيوانا محترما فيأكله السبع او يموت مما لا يجوز تعريضه لمثله وان لم يكن ماله ، و من اصل عدم وجوب الحفظ فاطلاق المائية محكم لكن الأقرب الأول ، فانه من اظهر مصاديق بعض الأدلة المذكورة فى القول الأول .

الثانى : لا فرق فى الخوف المسوّغ للترابية بين ان يكون فى الطريق او فى المنزل او فى المقصد ، كما اذا كان اللص فى المنزل فيسرق ماله اذا ذهب ، او كان فى الطريق ، او عند الماء ، كل ذلك لاطلاق الأدلة .

الثالث : اذا خاف على عرض محترم لم يجز الماء بل وجب حفظه و ان لم يكن عرضه او عرض ذويه ، لوجوب حفظ اعراض الناس و لو من باب دفع المنكر و نحوه ، بل هنا اولى من المال قطعا .

الرابع : لو خاف على نفس محترمة انتقل الى المائية لوجوب حفظ النفس بالاضافة الى ما سبق من الأدلة .

الخامس : لو خاف على نفسه من الوقوع فى الحرام بأن كان عند الماء فتيات متبرجات و هو لا يصبر على حفظ نفسه لشدة شبقه فالظاهر انه مسقط للمائية كما ذكروا فى باب سقوط الحج اذا خاف من الوقوع فى الزنا .

السادس : اذا خاف من الحبس او التعذيب او القتل ، كما اذا كان في البرية وخاف ان دخل المدينة للماء ان يؤخذ ، فان كان اخذه بالباطل فلا اشكال في سقوط المائية لأنه ضرر و حرج و تعزير بالنفس كما في النص ، وان كان اخذه بالحق كالحبس لدين يقدر على اداءه و اجراء حد الزنا عليه و قتله قصاصا ، ففي الترايبية اشكال و اختلفت فيه الأنظار ، وربما قيل بالتفصيل بين ما كان حكما شرعيا لازما كوفاء الدين ، و ما كان مخيرا كالقصاص الذي يتخير الولي بينه و بين العفو والدية ، و المسألة بحاجة الى التأمل و التتبع ، وان كان مقتضى القاعدة المائية ، و ان اراد الترايبية فالأحوط ان لم يكن اقوى تأخيرها الى آخر الوقت ، و لو صلى بالترايبية اول الوقت اعادها او قضائها خارج الوقت ان لم يعدها آخر الوقت .

السابع : الظاهر ان الخوف موجب للترايبية و ان كان خوفا غير متعارف كما عن المحقق و العلامة و الشهيدين لتحقق الموضوع عنده كخوف الضرر في صيام شهر رمضان و الحج و غيرهما ، خلافا للمحكي عن التحرير من اعتبار الخوف العادى ، و عن المنتهى من التوقف ، و كأنه لانصراف الدليل الى الخوف العادى و فيه ما عرفت .

الثامن : لو كان متهورا لا يهتم بالخوف فالظاهر ان تكليفه الترايبية ، لأنه من موارد التعزير بالنفس الوارد في النص ، و ان كان هو لا يشعر بذلك فيجوز ان يفتيه العالم بالتيمم .

التاسع : لو كان عليه ضرر و حرج فان كانا بقدر اسقاط التكليف عزيمة بطل وضوءهما اذا كان في نفس الوضوء و حرم الطلب اذا كان في طريقه ، و ان كان بقدر السماح بالترايبية جاز الطلب و صح الوضوء و ان جاز له التيمم كما ذكروا في باب الصيام بالنسبة الى من يتضرر به .

العاشر : اذا خاف و تيمم ، ثم تبين انه لم يكن منشأ الخوفه صح تيممه و صلاته ،

أو لكونه في بئر مع عدم ما يستقى به من الدلو والحبل، وعدم إمكان أخراجه بوجه آخر، ولو بادخال ثوب وأخراجه بعد جذبه الماء وعصره .

مسألة - ١٦ - إذا توقف تحصيل الماء على شراء الدلو والحبل أو نحوهما

أو استيجارهما أو شراء الماء أو اقتراضه وجب ولو بأضعاف العوض

لان الحكم دائرا مدار التعزير والحرث ونحوهما، وذلك محقق سواء كان خوفه في محله أم لا، ثم ان مصاديق عدم الوصلة ما ذكره بقوله (أو لكونه في بئر مع عدم ما يستقى به من الدلو والحبل وعدم إمكان أخراجه بوجه آخر ولو بادخال ثوب وأخراجه بعد جذبه الماء وعصره) في اناء ونحوه للوضوء والغسل وكذا اذا كان ذلك حرجا من جهة ان نزع ثوبه حرج عليه امام الناس، أو لبرد أو غيره كما هو واضح (مسألة - ١٦ - إذا توقف تحصيل الماء على شراء الدلو والحبل أو نحوهما

أو استيجارهما أو شراء الماء أو اقتراضه وجب) بلا اشكال ولا خلاف، بل اجماعا ادعاه غير واحد، وذلك لاطلاق ادلة الوضوء المقتضى لذلك، لأن الواجب المطلق يجب تحصيل مقدماته بما يتمكن عليه المكلف .

(ولو بأضعاف العوض) على المشهور، بل عن الخلاف والمهذب وغيرهما الاجماع عليه في الجملة، وذلك لما تقدم من الدليل بالاضافة الى صحيح صفوان، سألت ابا الحسن عليه السلام، عن رجل احتاج الى الوضوء للصلاة وهو لا يقدر على الماء فوجد بقدر ما يتوضأ به بمائة درهم أو بالف درهم وهو واجد لها يشتري ويتوضأ أو يتيمم؟ قال عليه السلام: بل يشتري قد اصابني مثل ذلك فاشترت وتوضأت وما يشتري بذلك مال كثير .

ومثله رواية الفقيه عن الصادق عليه السلام .

وخير الحسين بن ابي طلحة، سألت عبدا صالحا عن قول الله عز وجل
أولا مستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ما حد ذلك؟ قال: فان لم تجدوا بشرا أو بغير شراء . قلت: ان وجد قدر وضوئه بمائة الف أو بالف

ما لم يضر بحاله ، واما اذا كان مضرا بحاله فلا

وكم بلغ ؟ قال عليه السلام : ذلك على قدر جدته .

وفى الدعائم قالوا عليهم السلام فى المسافر يجد الماء بثمان غال عليه ان يشتريه اذا كان واجدا لثمنه ولا يتيمم لأنه اذا كان واجدا لثمنه فقد وجده الا ان يكون فى دفعه الثمن فيه ما يخاف على نفسه التلف منه ان عدمه والعطب فلا يشتريه ويتيمم الصعيد ويصلى .

ثم ان القيمة الغالية قد تكون قيمة الماء السوقية وقد تكون اكثر من ثمن المثل ولا اشكال ولا خلاف فى وجوب شراء الأول ، للدليل ، ولأنه ليس بضرر فى نفسه ، اما شراء الثانى فان دليل لا ضرر وان كان يمنعه ، لأنه فى نفسه ضرر الا ان الدليل الخاص محكم على دليل لا ضرر فحال المال الذى يبذله بازاء الماء حال الخمس والزكاة فانهما وان كانا ضرريين لكن لا يمكن رفعهما بدليل الضرر لأنهما وضعا فى مكان الضرر ، وقد قام الاجماع منهم على وجوب الشراء وعدم الاعتناء بكثرة القيمة ، وان كانت ازيد من ثمن المثل باضعافه . (ما لم يضر بحاله ، واما اذا كان مضرا بحاله فلا) بلا خلاف كما عن المنتهى ، بل عن شرح المفاتيح اتفاق الأصحاب عليه ، وعن آخرين دعوى الاجماع صريحا عليه كما فى مصباح الهدى و غيره ، والدليل على هذا الاستثناء مضافا الى الاجماع المذكور دليل نفى الضرر و نفى الحرج وذيل روايتى الحسين والدعائم ، فاذا كان فى بذله هذا المقدار من المال ضررا بمعيشته حيث يوجب الحرج عليه حالا او فى المستقبل سقط الوضوء ، لأنه يصدق انه حرج عليه ، ويصدق انه لاجدة له ، وان فى بذله التلف والعطب ، وقد ضرح بتعميم الضرر الى الحال والمستقبل غير واحد من الفقهاء ، ومنه يظهر ضعف ما عن السيد المرتضى وابن سعيد من عدم استثناء ما كان مضرا بحاله ، كما يظهر ضعف ما عن المعتمر من تخصيص الاستثناء بالضرر الحالى لعدم العلم بالبقاء الى وقته ولا مكان حصول مال له على تقدير البقاء .

كما انه لو امكنه اقتراض نفس الماء او عوضه مع العلم او الظن بعدم امكان الوفاء لم يجب ذلك .

مسألة - ١٧ - لو امكنه حفر البئر بلا حرج و جب ، كما انه لو وهبه غيره بلا

منة ولا ذلّة و جب القبول .

الثالث : الخوف من استعماله على نفسه او

ان يرد على الأول ان دليل الضرر حاكم على الأدلة الأولية ، واحتمال عدم البقاء او حصول المال لا يرفع صدق الضرر عرفا ، واذا تحقق الموضوع العرفي تحقق الحكم ، هذا واذا كان بذل المال بنفسه حرجا عليه ، كما في بعض الأنفس فالظاهر وجوب الشراء لاطلاق ادلته الا اذا وصل الى حد الضرر الراجع للحكم كما اذا تمرض من بذل هذا المقدار من المال .

(كما انه لو امكنه اقتراض نفس الماء او عوضه مع العلم او الظن بعدم امكان الوفاء لم يجب ذلك) لصدق عدم الوجدان عرفا ، فيشمله دليل التيمم ، فان من يعلم بأنه لا يقدر على الوفاء او يظن ذلك ضنا عقلائيا ، يرون العقلاء انه غير قادر بل هو كذلك اذا كان خائفا خوفا عقلائيا ، بان لا يقدر على الاداء .

(مسألة - ١٧ - لو امكنه حفر البئر بلا حرج) ولا ضرر كان يمرض اذا حفر البئر (و جب) لأنه قسم من الطلب ، ولصدق الوجدان اذا امكن ذلك ، كما انه لو امكن تحويل الهواء الى ماء كان كذلك (كما انه لو وهبه غيره بلا منة ولا ذلّة و جب القبول) لأن الواجب المطلق يجب تحصيل مقدماته وليس مثل الحج الذي لا يجب فيه قبول الهبة - على ما ذكره غير واحد - بل الظاهر انه يجب القبول اذا كان فيه منة لا تصل الى حد الحرج اذ الحرج يرفع قبول المنّة .

اما اذا لم يكن حرجا فلا وجه لعدم الوضوء ، اذ لا دليل خاص في عدم تحمل المنّة ، ومنه يعلم انه لا فرق بين اعطاء الماء ، او آلة الوصول اليه او ثمنه فان كل ذلك يجب قبوله اذا لم تكن منة محرجة - .

عضو من اعضاءه يتلف او عيب او حدوث مرض او شدته او طول مدته او بطوء برئه
او صعوبة علاجه ، او نحو ذلك مما يعسر تحمله عادة

عضو من اعضاءه يتلف او عيب او حدوث مرض او شدته او طول مدته او بطوء برئه
وكأن الفرق بين طول المدة وبين بطوء البرء ان الأول ما صار نفس المريض
طويل المدة مثلا الدمل يمتد زمانه ، والثاني ما اذا برء الدمل والتحم يكون
كمال برئه طويلا .

(او صعوبة علاجه) وان لم يطل مثلا لو لم يستعمل الماء كان علاجه فى
بلده ، ولو استعمل يكون العلاج فى العاصمة للدكاترة الحاذقين فيها، او نحو
ذلك .

(او نحو ذلك مما يعسر تحمله عادة) بلا اشكال ولا خلاف ، بل عليه
الاجماع من الغنية والمعتبر والتذكرة والمنتهى وغيرها ، ويدل عليه قوله
تعالى : ((وان كنتم مرضى)) لا يقال : انه لا يشمل حدوث المرض ، لأنه
يقال اولا : يتعدى عن ذلك بالمناط ، وثانيا : المراد ب ((لم تجدوا)) لم
تتمكنوا ، بقريئة جمع الأمور الأربعة ، اذ المرض لا يحتاج الى عدم الوجدان
فحاصل معنى ظاهر الآية والله اعلم .

((المريض)) و ((المسافر)) و ((المحدث بالأصغر)) و ((بالأكبر))
اذا لم يتمكن من استعمال الماء ، تيمم ، ومن المعلوم ان المريض لا يهتم له
ان وجد الماء او لم يجد ، وانما المهم ان لم يتمكن من استعمال الماء، واذا كان
معنى ((لم تجدوا)) ذلك ، شمل من يخاف المرض فيكون ((مرضى)) من
باب المثال ، وهذا من التصرف فى الموضوع بقريئة ((القيد)) الذى قيد
الموضوع به ، ثم ان ذكر المريض والمسافر ، مع انها داخلان فى المحدثين
من باب الأهمية ، حيث ان المريض والمسافر ، يغلب عليهما عدم التمكن

من استعمال الماء .

وكيف كان فالآية المباركة دالة على ما فى المتن ، كما يدل عليه نفى الضرر ونفى الحرج وغيرهما ، مثل قوله تعالى : ((ما جعل عليكم فى الدين من حرج)) وقوله سبحانه : ((ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج)) وقوله تعالى : ((لا يكلف الله نفسا الا وسعها)) وقوله تعالى : ((لا يكلف الله نفسا الا ما اتاها)) وقوله تعالى : ((ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة)) .

وقوله صلى الله عليه وآله : بعثت بالحنفية السمحة .

وقوله صلى الله عليه وآله : لا ضرر ولا ضرار .

وقولهم عليهم السلام : ان دين محمد اوسع مما بين السماء والأرض ان الخواارج ضيقوا على انفسهم وان الدين اوسع من ذلك :
وفى رواية اخرى : ان شيعتنا اوسع مما بين السماء والأرض .

ولا بأس بالاشارة الى وجه ذلك فى الجملة ، فان الطهارة تتبدل الى التراب ، والصلاة تسقط اجزائها وشرائطها ، والصوم يمكن الخلاص منه بالسفر ، كما يمكن الاستراحة فى حاله ، والحج يمكن اتيانه بكل يسر ، و الجهاد ليس بعينى الا فى فروض نادرة ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ان يستطمان بالضرر ونحوه ، والمعاملات تسقط شرائطها بالفرار من معاملة الى معاملة ، كالفرار من شرائط البيع والاجارة وغيرهما الى الصلح ، وتجاوز المتعة التى هى فرار من الزنا ، والطلاق جائز ، وله عدة يمكن الرجوع فيه ، ويجوز تزويج اربع دواما ، وما شاء متعة ، والفقراء والمحتاجون على بيت المال اعالتهم ، الى غيرها وغيرها ، ولا يعارض ذلك قوله عليه السلام : ((افضل الاعمال اخمرها)) لأنه فى مقام الأفضلية ، لا مقام اللزوم ، فكما ان

من يتعب نفسه فى الدراسة اكثر يحصل على درجة ومكانه ارقى ، كذلك من يتعب نفسه فى الأمور الدينية ، مثلا الجماعة افضل من الفرادى ، و الانفاق الأكثر افضل من الانفاق الأقل ، ومنه يعلم ((ان افضل الأعمال)) لا ينافى مع قوله تعالى : ((يريد الله بكم اليسر)) اذ الارادة فى التشريع الالزامى ، و الاخر فى التشريعات النديية ، ولذا قال افضل الأعمال ، وهناك وجه آخر للجمع ايضا ، كما لا يعارض كون الدين يسرا مع وقوله عليه السلام : ((حفت الجنة بالمكاره و حفت النار بالشهوات)) اذ المراد بالمكاره مكاره النفس، وان كانت تلك الأشياء فى نفسها يسرا ، فالعبادات كلها يسيرة ، وان كانت مكروهة للنفس بان يقوم صباحا ويصلى ظهرا ومغربا ، ويصوم شهر رمضان، الى غير ذلك ، بخلاف المحرمات ، فانها حسب شهوة النفس ، وان كانت صعبة فى نفسها وفى عاقبتها ، فالزانى يرى صعوبة الحصول عليه و صعوبة مطاردة الناس و صعوبة انتاج ، و شارب الخمر يلزم عليه ان يبذل الماء ، ثم تجرعه صعب لمذاقها الكريه ، ثم يرى الأمراض ، ولاعب القمار يخسر غالبا ، الى غير ذلك ، هذا كله مضافا الى ان الانسان اذا اراد ان يدخل فى حريم الانسانية ويترك حالة الهمجية والوحشية ، لا بد له من قانون ونظام ، و اذا لوحظ النظام الاسلامى مع سائر الأديان والأنظمة ، كان نظام الاسلام بمجموعه يسر من نظام سائر الأديان والقوانين .

اما بقاء الانسان فى الهمجية فهو اصعب على النفس والجسد حيث القلق الدائم ، والأمراض المستمرة ، والقتل والنهب وغيرها ، فالاسلام اسهل من الهمجية ومن سائر الأنظمة .

ان قلت : فلماذا يفضلون الناس اللادينية ؟

قلت : لأنهم يظنون انه احسن ، كالطفل الذى يظن ان عدم شرب

الدواء وعدم الذهاب الى المدرسة له احسن ، مع انه اصعب بالنتيجة ، حيث المرض الطويل ، والذلة والتأخر الدائمين ، ولهذا البحث تفصيل طويل نكتفى منه بهذا القدر .

ثم انه بالاضافة الى الآية والاجماع والأدلة العامة يدل على سقوط المائية فى مسألة خوف المرض جملة من الروايات الخاصة :

كصحيح ابن مسلم قال : سألت الباقر عليه السلام ، عن الرجل يكون به القرح ؟ قال عليه السلام : لا بأس بأن لا يغتسل ويقيم .
وصحيح ابن ابي نصر ، عن الرضا عليه السلام ، فى الرجل يصيبه الجنابة وبه قروح او جروح او يخاف على نفسه من البرد ؟ قال عليه السلام : لا يغتسل ويقيم .

وما رواه الكافى ، عن الصادق عليه السلام انه قيل له ان فلانا اصابته جنابة وهو مجدور فغسلوه فمات ؟ فقال عليه السلام : قتلوه الا سألوا ؟ الا يعموه ؟ ان دواء العى السؤال .

ومرسل ابن ابي عمير ، عن الصادق عليه السلام يؤمّ المجدور والكسير اذا اصابتهما الجنابة . الى غيرها من الروايات .

وقد سبق دلالة جملة من الأخبار على ذلك ، مثل خبر الرقى وابن سالم وغيرهما فراجع .

وفى تفسير مجمع البيان ، عن الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام تفسير الآية الكريمة بان المراد هو المرض الذى يضر معه استعمال الماء او يوجب العجز عن السعى اليه .

وكيف كان فى جملة من ما ذكرناه من الأدلة كفاية فى الدلالة على الكلية المذكورة فى المتن ، وفى معاهد الاجماع ، وان كان بعض الأدلة

بل لو خاف من الشين الذى يكون تحمله شاقا تيمم ، والمراد به ما يعلو البشرة من الخشونة المشوهة للخلقة او الموجبة لتشقق الجلد ، وخروج الدم ، و يكفى الظن بالمذكورات او الاحتمال الموجب للخوف

الخاصة لا عموم فيها .

(بل لو خاف من الشين الذى يكون تحمله شاقا تيمم ، والمراد به ما يعلو البشرة من الخشونة المشوهة للخلقة او الموجبة لتشقق الجلد ، وخروج الدم) بلا اشكال ولا خلاف ، وعن غير واحد الاجماع عليه ، لأن ما يكون تحمله شاقا من ذلك داخل فى الأدلة المتقدمة .

اما ما لا يشق تحمله لقلته فلا يشرع التيمم له ، اذ لا دليل عليه ، بل الفقهاء ايضا قيده بالفاحش او بما لا يتحمل او شبه ذلك ، وعن الكفاية دعوى الاتفاق على انه اذا لم يغير الخلقة ولم يشوهها لم يجز التيمم ، فاطلاق بعض جواز التيمم للشين يراد به ذلك .

(ويكفى الظن بالمذكورات) لا لأنه ظن ، لأنه لا دليل على حجية الظن بل لأن الظن يلزم الخوف فيدخل فى جملة من الأدلة السابقة كصاحح البنزطى و داود الرقى وسائر الأخبار ، ولذا ادعوا عدم الخلاف ، بلا الاجماع على ان الظن بذلك مسقط للمائية .

ومنه يعلم وجه قوله : (او الاحتمال الموجب للخوف) كذلك وان كان وهما ، كما اذا كان يبتلى ((من كل عشرة يستعملون الماء)) احدهم بالمرض ، فان احتمال المرض هنا ليس شكا ولا ظنا بل وهما ومع ذلك العقلاء يرتبون الأثر عليه ، فاذا كان انا من عشرة انية ، سما تجنبوا الكل ، وهكذا ، ومنه يعلم ان تقييد بعضهم الجواز بالظن بوقوع الأمر المخوف منه ، كما عن العلامة و جملة ممن تأخر عنه محل نظر .

سواء حصل له من نفسه او قول طيب او غيره ، وان كان فاسقا او كافرا ، ولا يكفى الاحتمال المجرد عن الخوف

(سواء حصل له) الخوف (من نفسه او قول طيب او غيره ، وان كان فاسقا او كافرا) بلا اشكال ولا خلاف فى الجملة ، لأن المناط هى الحالة النفسانية ، وهى تتحقق بكل ذلك ، بل احيانا يحصل الخوف بقول طفل ، او حالة حيوان ، كما اذا كان من عادة دابته انها اذا رأت الاسد ارتعشت وظهرت لها حالة خاصة ، فانه يحصل من ظهور تلك الحالة على الدابة الخوف من وجود الاسد بالقرب منها ، ومنه يظهر ان قول المنتهى بعدم قبول قول الذمى لا بد ان يراد منه بما لا يوجب الخوف لكونه متهما بالكذب وبارادة عدم تطهير المسلم بالماء .

اما لو انعكس الفرض بأن اخبر بالمرض فلم يحصل له الخوف فان كان ثقة فالظاهر لزوم ترتيب الأثر لأنه من الاستبانة العرفية فيشمله حديث مسعدة بن صدقة وغيره مما سبق الكلام حوله ، ولذا جرت السيرة على قبول قول الطيب الواحد فى ترتيب آثار التكليف من عدم المائية و الاطوار وغيرهما ، ولو تعارض ثقتان فان حصل له الخوف عمل به الا فالتساقط والمرجع اصالة وجوب المائية . (ولا يكفى الاحتمال المجرد عن الخوف) لعدم تحقق الموضوع للترايبية الذى هو الخوف ، اما القول بأنه يسقط المائية ، لأن موضوع الترايبية الضرر الواقعى ، فاذا احتمله ، لم يكن ان يتمسك بأدلة المائية ، لأنه من التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية ، ففيه : ان اصالة عدم الضرر تحقق الموضوع فحاله حال ما اذا كان عادلا ثم شك فى فسقه ، ومنه يظهر العكس وهو انه اذا كان الماء ضارا له ثم احتمل برئه فانه يستصحب الضرر ، لكن اللازم فى كلا المقامين الفحص لما تكرر منا من وجوبه فى الشبهات الموضوعية ، فان لم ينته

كما انه لا يكفي الضرر اليسير الذى لا يعتنى به العقلاء ، و اذا امكن علاج المذكورات بتسخين الماء وجب ولم ينتقل الى التيمم .

مسألة - ١٨ - اذا تحمل الضرر وتوضأ او اغتسل فان كان الضرر فى المقدمات من تحصيل الماء ونحوه ، وجب الوضوء او الغسل وصح

الفحص الى شئ جاء دور الاستصحاب .

(كما انه لا يكفي الضرر اليسير الذى لا يعتنى به العقلاء) لانصراف الأدلة عنه - كما هو المشهور بينهم - كما ان العسر والحرج اليسير الذى لا يعتنى به العقلاء كذلك فلا يشمل المقام ، مثل قوله تعالى : ((ما جعل عليكم فى الدين من حرج)) ولا قوله صلى الله عليه وآله : ((لا ضرر ولا ضرار)) . و على هذا فما يظهر من كلام بعضهم من ان الضرر اليسير ايضا مسقط للماءية ما و ل او مطروح .

(و اذا امكن علاج المذكورات بتسخين الماء) فى البرد ، وتبريده فى الحر (وجب ولم ينتقل الى التيمم) بلا اشكال لانه قادر على الماء فيشمه دليل الطهارة المائية ، كما انه اذا امكن اضافة شئ على الماء ، مما لا يخرج عنه الاطلاق ، ويدفع ضرره وجب ، وكذلك اذا امكن دفع ضرر الماء بالتوضى فى مكان محفوظ ، او امكن تنشيف مائه فورا ، او امكن الوضوء بماء لا يضر ، كما اذا كان يضره الماء الراكد ، لا الجارى ، او يضره ماء البحر لا ماء عذب و هكذا ، والدليل فى الكل واضح .

(مسألة - ١٨ - اذا تحمل الضرر وتوضأ او اغتسل فان كان الضرر فى المقدمات من تحصيل الماء ونحوه) كما اذا كان سلوك الطريق الى الماء محظورا ، او كان تحصيل الحبل لأجل نزع الماء من البئر خطرا ، ولم يبال بالخطر وحصل الحبل والماء .

(وجب الوضوء او الغسل وصح) بلا اشكال بل ويلاخلاف ممن تعرض للمسألة

وان كان فى استعمال الماء فى احدهما بطل ، واما اذا لم يكن استعمال الماء مضرًا بل كان موجبا للحرج والمشقة كتحمّل الم البرد او الشين مثلا ، فلا تبعد الصحة ، وان كان يجوز معه التيمم لأن نفى الحرج من باب الرخصة لا العزيمة .

وذلك لأنه بعد حصول الماء ، لا يصدق عليه انه فاقد ، فلا وجه لسقوط المائية وان كان قبل تحصيل الماء لم يجب عليه الوضوء لسقوط الأمر بالطهارة بسبب الخوف ، ولا يفرق فى ذلك بين بقاء الخوف وعدمه ، مثلا كان فى الطريق لص علم به بسبب ذهابه لتحصيل الماء ، ومن المظنون ان يأتيه ليلا فيقتله ، فان بقاء الخوف ليس مستندا الى المائية فعلا .

(وان كان فى استعمال الماء فى احدهما) الوضوء او الغسل (بطل) لأن المائية حينئذ منهى عنها لأنها مصداق الضرر المنهى عنه ، وما يكون منهيًا عنه لا يكون مقربا فهو من النهى فى العبادة الذى تحقق فى موضعه ايجابه بطلان العبادة ، فان المبعّد لا يكون مقربا .

(واما اذا لم يكن استعمال الماء مضرًا بل كان موجبا للحرج والمشقة كتحمّل الم البرد او الشين مثلا ، فلا تبعد الصحة ، وان كان يجوز معه التيمم) كما ذهب اليه غير واحد ، بل الظاهر انه كذلك فى باب الضرر ايضا فلا وجه لتخصيصه الجواز بالحرج دون الضرر ، وذلك لوحدة المناط فيهما ، وهو ما ذكره بقوله : (لأن نفى الحرج) والضرر (من باب الرخصة لا العزيمة) فان الحرج والضرر قد يصل الى ما لا يجوز تحمله شرعا ، كما اذا كان فى استعمال الماء تلف النفس ، وفى هذا المقام لا يجوز الوضوء وان توضحاً بطل لما تقدم فى الفرع السابق ، وقد يصل الى حدّ يجوز تحمله ، ولذا جاز الوقوف فى الصلاة والعبادة الى حد تورم القدم ، كما عن رسول الله صلى الله عليه وآله ،

وفاطمة عليها السلام حتى نزل قوله تعالى : ((ما انزلنا عليك القرآن لتشقى)) او الى حدّ الانهاك ، كما عن السجّاد عليه السلام والكاظم عليه السلام حتّى اصبحا عليهما السلام كالشّن البالى ، او الى حدّ جراحة القدم ، كما عن الحسن عليه السلام فى اسفاره الى الحج ، او الى حدّ الخدّ فى الوجه ، كما عن يحيى عليه السلام فى بكائه من خوف الله تعالى والى حدّ الغشوة ، وهى توجب ضررا على الجسم — كما لا يخفى — كما عن الامام امير المؤمنين عليه السلام الى غيرها وغيرها مما هو مذكور فى احوال الأنبياء والاوصياء والأولياء ، مع وجود الضرر والحرّج .

وفى هذا المقام ((اى اذا كان بحد لا يجوز تحمله شرعا)) يجوز للانسان ترك العبادة الحرجية والضرورية ، الى بدلها ، ان كان لها بدل ، وتركها مطلقا اذا لم يكن لها بدل مثل ترك الحج الضررى والحرّجى — ضررا وحرّجا يجوز تحمّله — بلا بدل ، ومثل ترك المائىة الى الترايبىة ، او ترك الصيام فى رمضان الى قضاءه ، مع البديل المذكور ، وذلك لما ذكره المصنف من ان ترك المائىة رخصة لا عزيمة ، ولا يرد على ذلك الا ما ذكره بعض من ان ظاهر ادلة الحرّج والضرر رفع الحكم كلية فهو كالاستثناء عن الأحكام الأولى ، فان كان هذا الاستثناء لم يكن مجال للمائىة ، وان لم يكن هذا الاستثناء لم يكن مجال للترايبىة ، وكذلك فى سائر ابواب العبادات كالصلاة عن قيام والصيام و نحوهما ، فانها اذا كانت ضرورية لم تجز وان لم تكن ضرورية وجبت فليس هناك صيام رمضان يجوز فعله وتركه وهكذا .

وفيه : ان ظاهر ادلة نفي الحرّج والضرر انها رافعة للالزام لا لأصل الحكم وهذا الظاهر انما استفيد من كونها فى بيان الامتنان ، والامتنان يقتضى ان لا يكون حرّج فى كل من الفعل والترك ، اذ لو كان الترك الزاما كان حرّجا فى

ولكن الأحوط تركه الاستعمال وعدم الاكتفاء به على فرضه فيتيمم أيضا

الترك ، فهي كما اذا قال المولى : لا اشق عليك حيث يفهم منه جواز تكلف العبد المشقة ، لا حرمتها ولذا اذا قبل طرف المعاملة الضرر صحّت المعاملة ولم يكن له حق الفسخ مع انه مشمول للاضرر ، حسب النظر البدائي ، وسره ان لا ضرر في مقام الامتتان ، لا في مقام العزيمة .
لا يقال : فكيف تقولون ببطلان الوضوء والصوم وما اشبه ، اذا كان الضرر كثيرا .

لأنه يقال : قد علم من الشرع انه لا يرضى بالضرر الكثير ، قال تعالى: ((و لا تلقوا بأيديكم الى التهلكة)) ومثله وغيره ، فليس رفع الحكم هناك امتنانا محضا ، بل امتنانا مع التحريم ، فان المولى قد يمن بالتحريم وقد يمن بالرخصة وظاهر المنة - اذا لم تكن قرينة - الرخصة ، اما اذا كانت قرينة فاللازم العزيمة ، ومنه التخفيف في الصلاة والصيام في السفر ، فانه منة لازمة ، لما دلّ من الخارج على انه سبحانه لا يرضى بالتعام والصيام فحال الشارع حال العقلاء ، فان العاقل قد يمنّ على ولده بالعلاج ولا يرضى بتركه ، وقد يمنّ على ولده بامره بالسفر ويرضى بتركه ، وكذلك الحكومة قد تمنّ على الأهالي بتهيئة وسائل حفظ الصحة ، ولا ترضى على تركه بالقاء النفس في الوباء ونحوها بدون حفظ الصحة ، وقد تمن بتهيئة وسائل العلم لهم وترضى بتركه بالبقاء اميا .

(ولكن) مع ذلك (الأحوط ترك الاستعمال وعدم الاكتفاء به على فرضه فيتيمم أيضا) وذلك لاحتمال ان يكون التراب منة لازمة ، بل عن المحقّق القمي في الغنائم انه قال : والاشكال العظيم من جهة احتمال البطلان لوتكّلف الفعل ، وكأنه لأن الطهارة الترابية طهارة اضطرارية ، فاذا لم يكن اضطرار

مسألة - ١٩ - اذا تيمم باعتقاد الضرر او خوفه فتبين عدمه صح تيممه وصلاته

لم يجوز و اذا كان اضطرار وجب ، فلا صورة للتخيير بين الأمرين ، ولأن جواز التيمم معلق بـ ((لم تجدوا)) الذى معناه ((لم تتمكنوا)) فان كان متمكنا من استعمال الماء ، لم يتحقق موضوع التيمم ، فاللازم المائية ، وان لم يتمكن من استعمال الماء تحقق موضوع التيمم ، فاللازم الترايبية ، فلا مورد لجواز كلا الأمرين .

هذا ولكن لا يخفى ما فى كلا الاستدلاليين ، اذ الاضطرار على قسمين : اضطرار ملزم و اضطرار غير ملزم ، فاذا كان المورد اضطرارا غير ملزم جاز كل من التيمم والتوضى ، فحال الاضطرار حال الاكراه ، فلو اكرهه الجائر ان فعل كذا اخذ داره صح له ان يفعل ويترك داره كما صح له ان يترك حذرا من اخذ الجائر داره ، ومنه يظهر ان قوله : ((وان لم يتمكن)) الخ ، محل نظر ، اذ عدم التمكن العرفى على قسمين : قسم يصل عدم التمكن الى حدّ العزيمة فى ترتيب آثاره عليه ، وقسم يصل الى حد الرخصة فى ذلك ، الا ترى انك تقول لا اتمكن من السفر الى النجف من كربلا ، فقد تريد عدم التمكن الى حد العجز وقد تريد عدم التمكن الى حد الصعوبة ، وكلاهما يسمى ((عدم التمكن)) .
وعلى هذا فالأقرب ما هو المشهور بين المعاصرين وما قاربنا عصره من جواز كل من المائية والترايبية ، اذا لم تكن المائية ضررا بالغا والاحتياط بالتيمم او بالجمع ، استحبابى لا وجوبى .

(مسألة - ١٩ - اذا تيمم باعتقاد الضرر أو خوفه فتبين عدمه) وقد صلى (صحّ تيممه وصلاته) كما هو احد الأقوال فى المسألة ذهب اليه المحقق وكاشف الغطاء وغيرهما ، والقول الثانى هو عدم الصحة مطلقا ، والقول الثالث هو التفصيل بين ما اذا خاف الضرر بالصحة ، وبين ما اذا تيقن الضرر بالبطلان ، و

الأقوى هو الأول ، وذلك اما فى صورة الخوف فلتعليق مشروعية التيمم على الخوف من البرد فى صحيحى البزنطى وداود بن سرحان ، فى الرجل تصيبه الجنابة و به قروح او جروح او يكون يخاف على نفسه البرد ؟ فقال عليه السلام يغتسل و يتيمم .

ومثله فى الدلالة خبر الدعائم ، ويؤيدهما خبرا داود الرقى ويعقوب بن سالم وغيرهما .

واما فى صورة اليقين فبطريق اولى فان العرف يرى انه اذا خاف من شئ خفف الشارع عليه ، انه اذا تيقنه كان التخفيف له قطعيا ، الا ترى ان المولى اذا قال لعبده اذا خفت من الأسد فاهرب ، فانه اذا تيقن وجود الأسد ولم يهرب كان مستحقا للعقاب ولا يقبل عذره لو قال انى لم اخف بل تيقنت .

استدل للثانى : بأن الحكم معلق على واقع الضرر ، كسائر الأحكام الشرعية المتعلقة على الموضوعات الواقعية لا خيار الموضوعات ، و ذلك مثل ((وان كنتم مرضى)) ومثل دليل نفى الحرج والضرر ، ومثل ما دلّ على مشروعية التيمم للمكسور والمبطون والمجروح والمقروح الى غير ذلك ، فاذا ظهر انه كان مخطئا فى اعتقاده او خوفه لزم عليه الاتيان بما هو المكلف به من الطهارة المائية واعادة الصلاة ، ويؤيده صحيح ابن سنان انه سأل ابا عبد الله عليه السلام ، عن الرجل تصيبه الجنابة فى الليلة الباردة ويخاف على نفسه التلف ان اغتسل ؟ فقال عليه السلام : يتيمم ويصلى فاذا امن البرد اغتسل و اعاد الصلاة .

وفيه : ان ادلة القول الأول واردة على ادلة القول الثانى على نحو الحكومة فان دليل القول الثانى يقول المرض مسوغ للتيمم ، و دليل الأول يقول ان خوف المرض حكمه حكم المرض ، وهذا الجمع اقرب الى فهم العرف من الجمع بحمل

للتيمم ، ويؤيد كونه اقرب ان فى صحيحى البنزطى و داود جمع بين الخوف و بين القروح و الجروح ، فكما انها موضوعان واقعيان ، كذلك يكون الخوف موضوعا واقعيًا بقريئة السياق و التفكيك بينهما بأن يكون الخوف طريقيا والجروح و القروح واقعيًا فى غاية البعيد عن الفهم العرفى .

و اما صحيح ابن سنان فاللازم حمله على اصلا الاتيان بالصلوات الاتية ، او على الاستحباب ، لما سيأتى من الدليل على كفاية ما اتى به بالتيمم الصحيح ، بل هو اجماعى كما حكاه جماعة ، هذا بالاضافة الى انه اجنبى عن محل البحث لأن محل الكلام كون الخوف مخالفا للواقع و الحديث بصدده حكمه اذا امن من الخوف مما ظاهره ان الخوف كان مطابقا للواقع .

اما القول الثالث : فقد استدل لعدم الاعادة مع الخوف فيما تقدم من النص ، وللاعادة اذا تيقن الضرر ، فبانه لم يكن ضرر واقعا حتى يشمله دليل لا ضرر ، ولا خوف الضرر حتى يشمله ادلة المقام ، فهو لم يأت بتكليفه الواقعى من الطهارة المائية فاللازم عليه ان يأتى به ان انكشف عدم مطابقتها للواقع .

وفيه : ما تقدم فى دليل القول الأول ، من دليل الخوف دليل على صورة اليقين بالفحوى و المتناط القطعى .

هذا ثم انه لا ينبغى الاشكال فى عدم الاعادة ، لو كان الخوف او اليقين بالاضرر الى حد كون استعمال الماء حرجا وضيِّقا على المكلف ، فان دليل رفع الحرج يرفع المائية - حتى على القول الثانى و الثالث - لوضوح رفع الحرج للحكم و ان لم يكن ضررا مثلا اذا كان الماء فى مكان مظلم يعلم بأنه لا ضرر من دخوله لأخذ الماء ، لكن كان يخاف من الدخول خوفا أدى الى الحرج سقط المائية ، للحرج و ان علم بانه لا ضرر عليه .

نعم لو تبين قبل الدخول فى الصلاة وجب الوضوء او الغسل ، واذا توضأ او اغتسل باعتقاد عدم الضرر ثم تبين وجوده صح، لكن الأحوط مراعاة الاحتياط

وكذا اذا كان الماء قرب جسد ميت يخشى ويخاف من الاقتراب منه، فان الخوف يجتمع مع العلم بعدم الضرر كما هو واضح .
(نعم لو تبين قبل الدخول فى الصلاة وجب الوضوء او الغسل) وذلك لأن القدرة على الماء تبطل الوضوء ، فاذا تبين انه قادر على الماء قبل ان يصلى فقد بطل تيممه وشمله اطلاقات ادلة الوضوء والغسل ، اما لو تبين ذلك فى اثناء الصلاة فحاله حال ما اذا وجد الماء فى اثناء الصلاة ، وسيأتى تفصيل الكلام حوله انشاء الله تعالى .

(واذا توضأ او اغتسل باعتقاد عدم الضرر ثم تبين وجوده صح) لوجود ملاك الطهارة المائية الذى هو فوريتها فيه وان لم يشمله الدليل بلفظه لورود ادلة الضرر على دليل الطهارة المائية ، والملاك كاف فى الحكم بالصحة كما قرر فى الأصول ، وربما يقال فى وجه الصحة بوجود الأمر بالمائية - ايضا - لأن موضوع مشروعية التيمم هو خوف الضرر واعتقاده ، فاذا لم يكن اعتقاد بالضرر ولا خوفه فقد تحقق موضوع المشروعية ، وان كان هناك ضرر واقعى واذا تحقق الموضوع تحقق الحكم ، فطهارته مأمور بها بالاضافة الى وجود الملاك فيها ، ومع وجود الأمر تصح الطهارة .

(لكن الأحوط مراعاة الاحتياط) فى هذه الصورة بان يعيد تيممه وصلاته اذا كان قد صلى ، وذلك لعدم تمامية الدليلين المذكورين - اى وجود الأمر او وجود الملاك - .

اما عدم وجود الأمر فلأن دليل الضرر حاكم على الأدلة الاولية ، مما يوجب ان لا يكون امر فى مورد الضرر ، والخوف والاعتقاد وسعا الموضوع حتى صار

الحاصل ان الضرر وخوفه واعتقاده ، توجب التيمم ، لا ان الخوف والاعتقاد قلبا الموضوع عن الموضوع الواقعي اليهما ، فحال دليل الخوف والاعتقاد ، حال سائر اقسام التنزيل ، فهو مثل الطواف بالبيت صلاة ، حيث يوسع دائرة الصلاة ، لا انه يقلب الصلاة الى الطواف حتى لا يكون للصلاة - بعد ذلك - حكم وجوب الطهارة لها .

واما الملاك فوجوده في حالة الضرر غير معلوم ، اذ محتملات ملاك الطهارة المائية ، بالقياس الى حالة الضرر ثلاثة :

الأول : ان لا يكون ملاك للمائية اصلا ، فحالة الضرر مثل حالة الحيض لا ملاك للصوم - مثلا - فيها اصلا ، وكملاك سائر العبادات بالنسبة اليها ، على القول بالحرمة الذاتية .

الثاني : ان يكون للمائية ملاك في هذه الحالة لكن يزاحمها واجب اهم كحفظ النفس ونحوه ، فالمائية هي على ما هي عليه من الملاك ، لكن امر المولى بالأهم اوجب سقوط التكليف بها ، كما اذا تراحم الأهم والمهم في كل مورد حيث ان ملاك المهم موجود وانما الأهم يوجب عدم امر المولى بالمهم .

الثالث : ان يكون الملاك مبتلى بانطباق عنوان محرم عليه كالضرر ونحوه مما يمنع من تمامية الملاك ، فان المقتضى المقترن بالمانع لا يكمل اقتضائه فهو مثل ما اذا كان سقى الماء للمؤمن ينطبق عليه عنوان ضرر شديد كما اذا مستسقييا ، و كان في شربه الماء هلاك له ، فان ملاك سقى المؤمن غير تام ، لا انه مزاحم بمبغوض آخر ، وفي هذه الحالة لا ملاك ايضا ، والفرق بينه وبين الأول ان في الأول الملاك قاصر بنفسه ، وفي هذه الصورة الملاك ساقط بانطباق العنوان المحرم عليه ، اذا تحققت الأقسام الثلاثة ، في عالم الثبوت فمن اين يمكن الجزم بوجود الملاك الكامل حتى يقال بصحة التيمم ، وعليه فالاحتياط

فی الصورتین ، واما اذا توضأ او اغتسل مع اعتقاد الضرر او خوفه لم یصح وان تبین عدمه ، كما انه اذا تیمم مع اعتقاد عدم الضرر لم یصح وان تبین وجوده

فی الصورة الثانية لزومی ، بل لا یخلو عن قرب •

واما وجه احتیاط المصنف فی الصورة الأولى حیث قال : لكن الأحوط

مراعاة الاحتیاط (فی الصورتین) فقد سبق وجهه وقد عرفت انه غیر لازم •

(واما اذا توضأ او اغتسل مع اعتقاد الضرر او خوفه لم یصح وان تبین

عدمه) اذا تبین الضرر بعد المائیة فلا اشكال فی البطلان ، لأن الموضوع

للمائیة اما الخوف واما واقع الضرر ، وكلاهما متوفران فی المقام ، واذ تبین

عدم الضرر ، ففي كونه مبطلا ام لا ؟ احتمالان :

الأول : عدم البطلان لأن الموضوع للمائیة هو الضرر الواقعی ، فاذا لم

یكن وقصد القربة فقد كملت شرائط الصحة •

الثانی : البطلان لأن الخوف اخذ على نحو الموضوعیة ، فاذا كان الخوف

لم یكن موضوع للمائیة اصلا ، وهذا هو الظاهر ، كما سبق الكلام فیہ ، فانه

مقتضى تعليق الحكم على الخوف ، ومنه یعلم الوجه فی البطلان ، اذا لم

تتبین مطابقة خوفه للواقع وعدمها ، لأن وجود الخوف كاف فی البطلان ، و

حیث قد عرفت سابقا عدم الفرق بین الخوف والاعتقاد یظهر لك وجه الاشكال

فی تفصیل مصباح الهدی بین الخوف فیبطل و بین الاعتقاد فلا یبطل اذا تمشى

منه القربة •

(كما انه اذا تیمم مع اعتقاد عدم الضرر لم یصح وان تبین وجوده) اما اذا

تبین عدم وجود الضرر او لم یتبین شئ فظاهر كون الحكم عدم الصحة ، لأنه لم

یمثل التكلیف المأمور به من المائیة •

مسألة - ٢٠ - اذا اجنب عمدا مع العلم بكون استعمال الماء مضرا وجب التيمم و صح عمله

واما اذا تبين وجود الضرر واقعا ففى صحة تيممه وبطلانه احتمالان : وجه البطلان ان موضوع التيمم هو اعتقاد الضرر او خوفه ولا تحقق لهما ، فلا حكم بالصحة ووجه الصحة ان مع الضرر لا ملك للمائية ، بل الواجب الترابية علمبه ام لا ؟ فاذا كان هناك ضرر فى الواقع لم يكن مكلفا الا بالمائية ، ولا يفرق فى ذلك ان يعلم بالضرر او يعلم بعدمه او يشك فيه .
نعم الشرط تمشى قصد القرية ، وهذا الاحتمال هو الأقرب كما اختاره المستمسك ومصباح الهدى وبعض المعلقين وان كان الاحتياط باعادة التيمم الصلاة حسن ايضا خروجا عن خلاف الماتن وجمع آخر والله سبحانه العالم .
ثم لا يخفى ان المراد بالضرر فى كلام المصنف الضرر الموجب للتيمم لا المجوز له كما هو واضح .

(مسألة - ٢٠ - اذا اجنب عمدا مع العلم بكون استعمال الماء مضرا وجب التيمم و صح عمله) كما هو المشهور ولم يكن اجنابه نفسه حراما ، كما هو المشهور ، ايضا وفى المسألة قولان آخران :

الأول : وجوب الماء وان خاف التلف ، كما عن الهداية والمفيد فانهما اوجبا الغسل مطلقا اى لم يقيدها بعدم خوف التلف .

والثانى : وجوب الماء الا اذا خاف التلف كما عن ظاهر الشيخ وصريح النافع وتبعهما المستند ، اما المشهور فقد استدل باطلاق الآيه و برفع العسر والحرج وبدليل اليسر ، وبما رواه السكونى ، عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام ، ان ابا ذر اتى النبى صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله هلكت جامعت على غير ماء ؟ قال : فأمر النبى صلى الله عليه وآله بمحمل

فاسترت به واتيت بماء فاغتسلت انا وهى ، ثم قال : يا ابا ذر يكفيك
الصعيد عشر سنين .

وصحيح اسحاق بن عمار ، عن الكاظم عليه السلام ، عن الرجل يكون مع
اهله فى السفر فلا يجد الماء حين يأتى اهله ؟ فقال عليه السلام : ما احب ان
يفعل ذلك الا ان يكون شبقا او يخاف على نفسه . قلت : يطلب بذلك
اللذة ؟ قال عليه السلام : هو حلال .

وما رواه محمد بن مسلم ، عن احدهما عليهما السلام ، فى الرجل يكون به
القروح فى جسده فتصيبه الجنابة ؟ فقال عليه السلام : يتيمم .

وخبره الآخر قال : سألت ابا جعفر عليه السلام عن الجنب يكون به
القروح ؟ قال : لا بأس بأن لا يغتسل يتيمم .

وخبره الثالث ، قال : سألت ابا جعفر عليه السلام ، عن الرجل يكون
به القروح والجراحة يجنب ؟ قال : لا بأس بأن لا يغتسل ويتيمم .

الى غيرها من الأخبار الكثيرة المطلقة التى يبعد تقييدها لأنها فى مقام
البيان ، بل لعل الظاهر منها الجنابة العمدية لأنها الغالب .

اما القول الثانى : فقد استدل له بجملة من الروايات :

كمرفوعة على بن احمد ، عن الصادق عليه السلام ، فى مجذور اصابته
جنابة ؟ قال عليه السلام : ان كان اجنب فهو فليغتسل وان احتلم هو فليتيمم .

ومرفوعة ابراهيم بن هاشم ، قال عليه السلام : ان اجنب فعليه ان يغتسل
علوما . كان منه وان احتلم فليتيمم .

وضحيح سليمان ، عن الصادق عليه السلام ، انه سأل عن رجل كان فى
ارض باردة فتخوف ان هو اغتسل ان يصيبه عنت من الغسل كيف يصنع ؟ قال
عليه السلام : يغتسل وان اصابه ما اصابه . قال : وذكر انه عليه السلام كان

وجعا شديدا الوجع فاصابته جنابة و هو فى مكان بارد وكانت ليلة شديدة الريح باردة فدعوت الغلطة ، فقلت لهم احمولونى فاغسلونى ، فقالوا : انا نخاف عليك فقلت : ليس بد ، فحملونى ووضعونى على خشبات ثم صبوا على الماء فغسلونى .

وصحيحة محمد بن مسلم قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام ، عن رجل تصيبه الجنابة فى ارض باردة ولا يجد الماء وعسى ان يكون الماء جامدا؟ فقال عليه السلام : يغتسل على ما كان . حدثه رجل انه فعل ذلك فمرض شهرامن البرد ؟ فقال عليه السلام : اغتسل على ما كان فانه لا بد من الغسل . وذكر ابو عبد الله عليه السلام انه اضطر اليه و هو مريض فاتوا به مسخنا فاغتسل ، و قال : لا بد من الغسل .

ثم ان الصحيحين وان كان مطلقين بالنسبة الى التعمد وغير التعمد الا انهم حملوهما على التعمد بقريظة المرفوعتين .
واما القول الثالث : فقد خصص هذه الأدلة بصحيحة ابن سنان ومرسلة جعفر الآتينين حيث انهما يتعارضان مع هذه الروايات بالعموم من وجه و يرجحان عليها بموافقة الكتاب الموجب للتيمم على المريض والباقي للعسر و الحرج والناهى عن التعرض عن التهلكة .

اقول : من المستبعد جدا ان يكون مراد الهداية والمفيد وجوب الغسل و ان تلف — كما نسبه اليهما المستند — اما لوقيل بذلك كالقول الآخر بالوجوب الا فى صورة تلف النفس فهما بعيد جدا عن يسر الشريعة ، وان المؤمن فى اوسع مما بين السماء والأرض وغيرهما مما تقدم بعضها .

اما مقتضى الصناعة فالمرفوعتين ساقطتان عن الحجية لكونهما مرفوعة و اعراض المشهور عنهما ، ويبقى الصحيحان معارضين مع روايات المشهور التي

لكن لما ذكر بعض العلماء وجوب الغسل في الصورة المفروضة وان كان مضرا فالأولى الجمع بينه وبين التيمم بل الأولى مع ذلك إعادة الغسل والصلاة

ذكرناها ، فاللازم اما التسايط والرجوع الى الأدلة العامة ، مثل : ما جعل عليكم في الدين من حرج ونحوه .

واما الترجيح وهو مع روايات المشهور لأنها مما اخذها الأصحاب وغيرها شاذ نادر يجب ان يدعه الفقيه .

لا يقال : رواية السكوني واسحاق لا دلالة فيهما على مورد الكلام ؟ .

لأنه يقال : يكفي المناط فيهما للأدلة خصوصا قول النبي صلى الله عليه وآله

لأبي ذر يكفيك الصعيد عشر سنين .

ولعل هذه الروايات انما وردت في مقابل من يستهين بالغسل كما هو كذلك عند العوام الى الحال الحاضرة ، ولا بعد لذلك ، فان الأئمة عليهم السلام قد كانوا يشددون لأجل التعديل كما ورد في امر النبي صلى الله عليه وآله إعادة صلاة من لم يبسل في اول وضوئه وكبه لقدر لحم حمار ، مع ان البسمة مستحبة ولحم الحمار مكروه ، الى غيرهما من الموارد ، ولو لم يتم هذا الاحتمال ولم يكن للتقية فيه مجال ، ولم نجد محملا معقولا آخر كان لا بد من رد علم هذه الروايات الى اهلها صلوات الله عليهم .

وكيف كان فقد عرفت وجه ما اشار اليه المصنف بقوله : (لكن لما ذكر بعض العلماء وجوب الغسل في الصورة المفروضة وان كان مضرا) وعرفت ما فيه . ومعه لا مجال لقول المصنف : (فالأولى الجمع بينه وبين التيمم) فانه كيف يكون أولى مع خوف تلف النفس ، او تلف العضو او ايثار مرض لا يتحمل ، فانه لا يمكن القول بذلك لأجل هذه الروايات التي عرفت ما فيها من الاشكالات . ومنه يظهر الاشكال في قوله : (بل الأولى مع ذلك إعادة الغسل والصلاة

بعد زوال العذر .

مسألة - ٢١ - لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت ابطال وضوئه بالحدث الأصغر اذا لم يتمكن من الوضوء بعده

بعد زوال العذر) لأنه ان كان تكليفه الغسل او التيمم فلماذا الاعادة بعد ان فعل تكليفه ، وان كان نظر المصنف الى خبر عبد الله بن سنان ، عن الصادق عليه السلام ، عن رجل اصابته جنابة في ليلة باردة يخاف على نفسه التلف ان اغتسل ؟ قال : يتيمم فاذا امن من البرد اغتسل واعد الصلاة .

ومرسل جعفر بن بشير ، عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن رجل اصابته جنابة في ليلة باردة يخاف على نفسه التلف ان اغتسل ؟ قال عليه السلام : يتيمم ويصل ، فاذا امن البرد اغتسل واعد الصلاة .

ففيه : ان الخبرين في مورد ان تيمم فقط ، لا ان تيمم واغتسل كما هو مفروض كلام المصنف . الا ان يقال ان اطلاقهما يقتضى ذلك ، فانه اعم من ان اغتسل مع التيمم ام لا ؟ ولا يخفى ما فيه او يقال ان هذا الشخص كان تكليفه الطهارة المائية ، فلما اجنب نفسه اكتفى منه بالترايبية للضرورة وبعض الملاك للاعادة باق فاللازم ان يعيد بعد التمكن ، وان اغتسل لا ينفع ، لأن غسله حيث انه مضر لا يقوم مقام الطهارة المائية للمختار فتأمل .

(مسألة - ٢١ - لا يجوز للمتطهر بعد دخول الوقت ابطال وضوئه بالحدث الأصغر اذا لم يتمكن من الوضوء بعده) لما سبق ، والمراد به ان يفعل ما يوجب حدثه بدون ان يتمكن ان يفعل بعد ذلك ما يوجب الطهارة ، فلا فرق بين ان يكون متوضيا او مغتسلا غسل الجنابة ثم يبطل ايها بالحدث الأصغر كالبول او بالأكبر كمس الميت عند من يراه ناقضا ، لأن الدليل والمناط في الكل واحد .

لكن يجوز له الجماع مع عدم امكان الغسل

(لكن يجوز له الجماع مع عدم امكان الغسل) اجماعا ، كما ادعاه غير واحد ، ويدل على ذلك ما تقدم في المسألة السابقة من رواية السكوني وصحيح اسحاق ، فان ظاهرهما جواز الجماع ، فان النبي صلى الله عليه وآله ردع اباذر عن اعتقاد الهلاك ، بل قرره على عمله بحيث اذا شاء في المستقبل ذلك فاعله ، وكذلك بالنسبة الى دلالة الصحيحة ، واطلاقهما يشمل ما كان داخل الوقت او خارجه ، وما كان حين العمل متطهرا ام لا ؟ بل ربما يدل على استحباب ذلك ما رواه الكافي بعد صحيح اسحاق المتقدم وقوله عليه السلام : ((هو حلال)) قلت : فانه يروى عن النبي صلى الله عليه وآله ان ابا ذر سأله من هذا ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله : ائت اهلك تؤجر . فقال : يا رسول الله صلى الله عليه وآله اتيتهم فاوجر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : كما انك اذا اتيت الحرام ازرت فكذاك اذا اتيت الحلال اجرت . فقال ابو عبد الله عليه السلام : الا ترى انه اذا خاف على نفسه فأتى الحلال أجر .
اقول : لا دلالة لذيل الخبر على الاضطرار لوضوح اطلاق كلام النبي صلى الله عليه وآله ، وكأن الامام اراد رفع استغراب السائل فقيده بالخوف .
وعن الدعائم ، عن علي عليه السلام انه قال : لا بأس ان يجامع الرجل امرأته في السفر وليس معه ماء ويتيمم ويصلى ، وسأل رسول الله صلى الله عليه وآله عن مثل هذا فقال ائتيت اهلك وتيمم وصل تؤجر ، ومن الاطلاقات يعلم انه لا فرق بين الرجل والمرأة في هذا الحكم ، كما ان الأصل اعم من الدائم والمنقطع وملك اليمين والمحلل .
ثم هل الحكم كذلك اذا لم يتمكن من التيمم ايضا ؟ احتملان : من ان ظاهر النص والفتوى صورة امكان التيمم ، ومن دلالة النص على جواز الجماع ،

والفارق وجود النص في الجماع ، ومع ذلك الأحوط تركه ايضا .
 الرابع : الحرج في تحصيل الماء او في استعماله ، وان لم يكن ضرر أو
 خوفه .

ويأتى بعده بما هو تكليفه من الصلاة مع فقد الطهورين — كما هو المختار بالنسبة
 الى فاقد الطهورين — ومنه يعلم حكم ما اذا كان متيمما وجامع فيما لم يكن له
 قدرة التيمم ثانيا .

(والفارق وجود النص في الجماع ، ومع ذلك الأحوط تركه أيضا)
 للمناقشة في اطلاق الأخبار المذكورة بحيث تشمل صورة ما كان قد دخل الوقت
 وكان متطهرا ، لكن هذا الاحتياط ضعيف ، ثم هل الاستمناء بالزوجة حكمه
 ذلك ؟ لا يبعد للمناط .

(الرابع : الحرج في تحصيل الماء او في استعماله ، وان لم يكن ضرر أو
 خوفه) والمراد بالحرج ما يكون فيه مشقة شديدة على النفس او الجسم ، ويدل
 على سقوط الطهارة المائية بذلك ادلة الحرج مثل قوله تعالى : ((ما جعل
 عليكم في الدين من حرج)) وحيث علم بالنص والاجماع ان التراب بدل الماء
 فاذا سقط الماء جاء التراب مكانه .

ثم ان بين الحرج والضرر عموما من وجه ، ولذا قال وان لم يكن ضررا و
 خوفه ، و هل الحرج على الغير ايضا رافع ، كما اذا كان غسله يوجب ترك اهله في
 الصحراء وهم يخافون خوفا بحد الحرج من ابتعاده عنهم ، لا يبعد ذلك
 للمناط في رفع الاكراه الذي يوجب ضرر الغير المربوط به ، لأن الحرج والضرر
 من واد واحد .

اما اذا رجع حرجهم الى حرجه بنفسه فلا اشكال في رفع المائية .

الخامس : الخوف من استعمال الماء على نفسه

(الخامس : الخوف من استعمال الماء على نفسه) بمختلف اقسام الخوف الآتية فى الفرع اللاحق ، و تجوز ذلك التيمم لا اشكال فيه ولا خلاف ، بل دعوى الاجماع عليه مستفيضة ، وعن الجواهر اجماعا ومحصلا ومنقولا و فى المستند بالاجماع ، ويدل عليه متواتر الروايات كالأخبار الواردة فى النهى عن تعزيز النفس لسبع و للص ، فى طلب الماء فى السفر .

وصحيح ابن سنان ، عن ابي عبد الله عليه السلام ، انه قال فى رجل اصابته جنابة فى السفر وليس معه الا ماء قليل و يخاف ان هو اغتسل ان يعطش ؟ قال عليه السلام : ان خاف عطشا فلا يهريق منه قطرة و ليتيمم بالصعيد ، فان الصعيد احب الىّ .

وصحيح الحلبي ، قلت لأبي عبد الله عليه السلام ، الجنب يكون معه الماء القليل فان هو اغتسل به خاف العطش اغتسل به او يتيمم ؟ فقال عليه السلام : بل يتيمم وكذلك اذا اراد الوضوء .

وموثق سماعة قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام ، عن الرجل يكون معه الماء فى السفر فيخاف قلته ؟ قال عليه السلام : يتيمم بالصعيد ويستبقى الماء فان الله عز وجل جعلهما طهورا الماء والصعيد .

وخبر ابن ابي يعفور قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام ، عن الرجل يجنب و معه من الماء قدر ما يكفيه لشربه ايتيمم او يتوضأ ؟ قال عليه السلام : يتيمم افضل الا ترى انه انما جعل عليه نصف الطهور ((اى فهو طهور و المراد بنصفه الغسلتان ، فان المسح ساقط فى التيمم)) .

وعن الدعائم قالوا عليهم السلام : من لم يكن معه من الماء الا شئ يسير يخاف ان هو توضأ به او تطهر مات عطشا يتيمم ويبقى الماء لنفسه ولا يعين

او على اولاده و عياله او بعض متعلقيه او صديقه فعلا او بعد ذلك من التلف بالعطش او حدوث مرض بل او حرج او مشقة لا تتحمل

على هلاكها ، قال الله عز وجل : ((ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيمًا)) وهذا الأخبار تدل على انه لا فرق في جواز التيمم بين خوف العطش المترقب ، او العطش الحالى ، كما ان ما فيها من لفظ ((الأحب)) و ((الأفضل)) يراد به ((اللازم)) لأن التفضيل قد يستعمل في ذلك ، كما قد يستعمل في ماله فضل على ما سواه فيكون للمفضول ايضا فضل ، قال تعالى : ((افمن يلقى في النار خيرا من يأتي آمنا يوم القيامة)) .

(او) خاف من استعمال الماء (على اولاده و عياله او بعض متعلقيه او صديقه فعلا او بعد ذلك من التلف بالعطش) بلا اشكال ولا خلاف ، وقد صرح بعدم الخلاف فيه مصباح الهدى ، فاشكال المستمسك — في اول كلامه — لا يخلو من منع وان جزم في آخر كلامه بما قاله المشهور .

وكيف كان فيدل على ذلك بالاضافة الى وضوح اهمية النفس المحترمة عن التطهير بالماء ، بل لعله من الضروريات ، و الى ادلة الحرج فيما كان ذلك حرجا عليه بعض الروايات السابقة ، مثل صحيح ابن سنان حيث عبر فيه بالمنكر قال عليه السلام : ((خاف عطشا)) وكذلك موثق سماعة ((فيخاف قلته)) .
ومنه يظهر وجه قوله : (او حدوث مرض بل او حرج او مشقة لا تتحمل) و ذلك لشمول الأدلة السابقة له ، ثم ان كان مراده بالمشقة التي لا تتحمل المرتبة الزائدة من الحرج ، لم يكن وجه لذكره ، ويمكن ان يراد بها المشقة التي لا تسمى حرجا ، كما انه اذا استعمل الماء في تطهيره لزم عليه نزع الماء من البئر لأجل شربه وكان فيه مشقة عليه فتأمل

ولا يعتبر العلم بذلك ، بل ولا الظن ، بل يكفي احتمال يوجب الخوف حتى اذا كان موهوما ، فانه قد يحصل الخوف مع الوهم - اذا كان المطلب عظيما - ، وكذا اذا خاف على دوابه او على نفس محترمة ، وان لم تكن مرتبطة به

(ولا يعتبر العلم بذلك ، بل ولا الظن ، بل يكفي احتمال يوجب الخوف حتى اذا كان موهوما ، فانه قد يحصل الخوف مع الوهم) بل الوهم الضعيف كواحد في عشرة (- اذا كان المطلب عظيما -) وذلك لجعل الخوف و التعزيز بالنفس في الروايات معيارا للتيمم ، والخوف صادق مع الوهم كما هو واضح .

ثم ان الخوف لا يشترط بان يكون المطلب عظيما ، فاذا خاف من اليربوع مثلا ، لم يكن المطلب عظيما ومع ذلك فهو خوف يبرر التيمم وكذلك بالنسبة الى العطش ونحوه .

(وكذا اذا خاف على دوابه) فانه داخل في قوله عليه السلام : ((خاف عطشا)) وقوله عليه السلام : ((فيخاف قلته)) وهذا هو المشهور ، ومنه يعلم انه لا فرق بين كون الدابة ركوبه او معه وان لم تكن ملكا له ، وسواء كانت الدابة للركوب كالخيل او للأكل كالغنم او لكليهما كالبعير او لغيرهما كالثور للحرث مثلا ، واحتمال وجوب ذبحه الحيوان المأكول والانتفاع بلحمه حذرا من موته عطشا الذي لا يجوز ، لا وجه له لأن ذبح الحيوان في صورة عدم الاحتياج اليه اسراف .

نعم اذا احتاج الى اكله بان كان اللازم ان يذبحه لمأكلهم وجب الوضوء و الغسل ان لا مسوغ للتيمم واستحباب اشرا به الماء عند الذبح لا يقاوم وجوب المائية .

(او على نفس محترمة ، وان لم تكن مرتبطة به) بلا اشكال ولا خلاف ، و

واما الخوف على غير المحترم كالحربى والمرتد الفطرى ومن وجب قتله فى الشرع فلا يسوّغ التيمم

ذلك للأدلة السابقة ، من الأهمية والصحيح والموثق ، فاشكال المستمسك فى ذلك لا وجه له .

ثم ان الاحترام قد يكون لأجل الاسلام وقد يكون لأجل الذمة والعهد ، و الظاهر لزوم حفظ الذمى والمعاهد والتيمم للأدلة المذكورة ، بل لعلّ من الواضحات عند المتشرعة ان الشارع لا يرضى بقتل المحترم عطشا ، لأجل مثل الطهارة المائية ، التى لها بدل ، هذا كله ان لم يكن فى موت المحترم غير المسلم حرجا عليه و الا فدليل الحرج ايضا قاض بعدم الطهارة المائية .

(واما الخوف على غير المحترم كالحربى والمرتد الفطرى ومن وجب قتله فى الشرع فلا يسوّغ التيمم) اما بالنسبة الى الحربى الواجب قتله بكل وسيلة فلا اشكال فيما ذكره فى المتن ، ان وجوب قتله بكل وسيلة يمنع عن جواز حفظه حتى اذا لم يحتج الى الماء فى طهارته ، فكيف بما اذا كان التطهير واجبا عليه .

اما غيره فهو على ثلاثة اقسام :

الأول : الحربى العادى الذى يحرم قتله الا لدى الضرورة الملجئة كنساء اهل الحرب واطفالهم ، فانهم كفار غير محترمين ومع ذلك لا يجوز قتلهم .

الثانى : الرجل الحربى العادى الذى يجوز قتله .

الثالث : من يحكم فى الشرع بقتله حدا او قصاصا ، والظاهر فى الأول، والثالث وجوب التيمم وعدم جواز الوضوء ، لأن حال هؤلاء لا يقل عن حال الدابة ، فما دلّ على التيمم فى باب الدابة ، يدل على التيمم هنا ، ويؤيده نهى الاسلام عن قطع الماء ، عن الكفار المحاربين ، ومنح الامام امير المؤمنين

كما ان غير المحترم الذى لا يجب قتله بل يجوز كالكلب العقور والخنزير و الذئب ونحوها ، لا يوجبه

عليه السلام الماء لأصحاب معاوية ، وسقى الامام الحسين عليه السلام الماء للذين جاءوا لقتاله ، وقوله عليه السلام : لكل كبد حراء اجر ، وما اشبه ذلك ، و يضاف فى الثالث ان جواز قتله حدا او قصاصا ، لا يرفع عنه الاحترام ، بل هو كسائر المسلمين له ما لهم وعليه ما عليهم ، فى غير المرتد ((الذى لم يتب)) ولذا لم يجز ايدائه ، واهانته ، وغيبته ، وجرحه ، وبهته ، وغير ذلك ، الا ما كان من لوازم الحدّ والمرتد التائب حاله حال سائر من يجب اجراء الحد عليه .
اما المرتد غير التائب ففيه احتمالان : من زوال احترامه بالارتداد ، و من ان الذى ازيل من احترامه هو بمقدار قتله لا اكثر من ذلك ، والمسألة بحاجة الى التأمل والتتبع .

وكذا الثانى اى الحربى العادى فان نهى الاسلام عن قطع الماء عليهم ، و سقى على عليه السلام والحسين عليه السلام ، وقول الأمام فى عهده الى الاشر الناس صنفان اما اخ لك فى دين او نظير لك فى الخلق ، وكون الموت عطشا خلاف المروءة ، بخلاف القتل كل ذلك يؤيد التيمم ، كما ان عدم احترامه فلا مزاحم لوجوب المائىة يؤيد التطهير بالماء و الله سبحانه العالم .
هذا كله اذا لم يكن موته عطشا حرجا على صاحب الماء ولم يكن فى عدم اسقائه محذور آخر ، كأن يقابله بالمثل فيميتوا اسرى المسلمين عطشا ، ولم يكن فى ذلك شناعة على الاسلام والمسلمين ، والا لزم التيمم بلا اشكال .

(كما ان غير المحترم الذى لا يجب قتله بل يجوز كالكلب العقور) بل المهراش مطلقا (والخنزير والذئب ونحوها) من الحيوانات غير المحترمة (لا يوجبه) لعدم وحب حفظها حتى يجب التيمم .

وان كان الظاهر جوازه ففي بعض صور خوف العطش يجب حفظ الماء و عدم استعماله كخوف تلف النفس او الغير ممن يجب حفظه وكخوف حدوث مرض و نحوه

و ان كان الظاهر جوازه) فعن الذكرى الاشكال فى الوضوء و قتل الحيوان عطشا ، و كأنه للتأمل فى جواز قتله بالعطش و ان جاز قتله بانواع اخرى من القتل ، و المسألة محل اشكال ، ان يتزاحم فيها دليل الطهارة المائية فى صورة القدرة مع قوله عليه السلام : لكل كبد حرى اجر . وما روى ان امرأة دخلت النار فى هرة ، و ان مومسة دخلت الجنة فى كلب لانها سقته .
و ما ورد من ان العصفور كان يشتكى الى الله سبحانه ممن قتله ، و غير ذلك مما يفهم منه ان الشارع و ان اباح قتل هذه الأقسام من الحيوانات ، الا انه لا يرضى بقتلها عطشا ، و المسألة بحاجة الى التأمل و التتبع ، و ان كان الظاهر انه لا يجوز التيمم فيما كان الواجب قتل الحيوان بكل وسيلة ، كالعقور الذى لا يمكن قتله الا بالعطش ، و كان يؤذى الناس و انه لا يجوز الوضوء اذا كان الحيوان محترما كخنزير الكتايبى المؤمن عنده ، و الذئب الذى هو ملكه و نحوه لما سبق من الدليل على حفظ الدابة ، و المسألة بأغلب شقوقها غير منقحة فى كلماتهم — على ما عثرت عليها — و الاحتياط فى بعض الموارد دائر بين محذورين ، و يأتى فى المقام ما ذكرناه فى الفرع السابق من انه اذا كان حرجا موت الحيوان عطشا على صاحب الماء جاز التيمم بلا اشكال .
و مما تقدم يظهر موضع الوفاق و الخلاف فى كلام المصنف : (فى بعض صور خوف العطش يجب حفظ الماء و عدم استعماله كخوف تلف النفس او) نفس (الغير ممن يجب حفظه ، و كخوف حدوث مرض و نحوه) مما كان دفعه واجبا بأن كان ضررا كثيرا ، لا فى المرض القليل الذى يجب تحمله .

وفي بعضها يجوز حفظه ولا يجب مثل تلف النفس المحترمة التي لا يجب حفظها وان كان لا يجوز قتلها ايضا ، وفي بعضها يحرم حفظه ، بل يجب استعماله في الوضوء والغسل ، كما في النفوس التي يجب اتلافها ، ففي الصورة الثالثة لا يجوز التيمم ، وفي الثانية يجوز ، ويجوز الوضوء او الغسل ايضا وفي الأولى يجب ولا يجوز الوضوء او الغسل .

مسألة - ٢٢ - اذا كان معه ماء طاهريكى لطهارته وماء نجس بقدر

(وفي بعضها يجوز حفظه ولا يجب مثل تلف النفس المحترمة التي لا يجب حفظها وان كان لا يجوز قتلها ايضا) وان كان القتل بمنعه عن الماء حتى يموت .

(وفي بعضها يحرم حفظه ، بل يجب استعماله في الوضوء والغسل ، كما في النفوس التي يجب اتلافها) انسانا كان او حيوانا .

(ففي الصورة الثالثة لا يجوز التيمم) الا اذا تيمم بعد ان اتلف الماء باسرا به ذلك الانسان او الحيوان ، حيث يتحقق موضوع عدم الوجدان .

(وفي الثانية يجوز ، ويجوز الوضوء او الغسل ايضا) تخييرا (وفي الأولى يجب ولا يجوز الوضوء او الغسل) ثم الظاهر ان الشجر المحترم حاله حال الانسان المحترم فيما اذا كان تلفه بعدم الماء اسرافا ، او كان ضررا على المالك ، او حرجا على صاحب الماء ، بل وكذا الجوامد التي تحتاج الى الماء ، لأنه اذا لم يسق تفطر وخرب ، كالمآكنات ونحوها ، اذا كان اسرافا او ضررا او حرجا ، فان الاسراف مانع شرعى عن استعمال الماء والمانع الشرعى كالمانع العقلى ، فمثله ليس بواجب للماء .

(مسألة - ٢٢ - اذا كان معه ماء طاهريكى لطهارته وماء نجس بقدر

حاجته الى شربه لا يكفى فى عدم الانتقال الى التيمم لأن وجود الماء النجس حيث أنه يحرم شربه كالعدم فيجب التيمم

حاجته الى شربه (الآن (لا يكفى) الماء الطاهر (فى عدم الانتقال الى التيمم) بل ينتقل اليه (لأن وجود الماء النجس حيث أنه يحرم شربه كالعدم فيجب التيمم) وشرب الماء الطاهر نسيبه فى المدارك الى قطع الأصحاب ، وعللوا ذلك بان الطهارة المائية له بدل ، وشرب الماء النجس لا بدل له ، وكلما دار الأمر بين واجبين احدهما لا بدل له ، والآخوله بدل ، قدم ما لا بدل له ، فى باب التزاحم ، من غير فرق بين ان يكون البديل عرضيا او طوليا .
فالأول : كما اذا دار امره فى اول الوقت بين ان يصى وبين ان يزيد النجاسة ، فان اللازم ان يقدم الازالة ، اذ للصلاة فى اول الوقت بدل هو الصلاة فى وسط الوقت .

اما ازالة النجاسة عن المسجد فهو واجب فورى فلا بدل له ، ولذا يقدم الازالة ويؤخر الصلاة .

والثانى : كما اذا دار بين شرب النجس والطهارة المائية للصلاة وبين شرب الطاهر والطهارة الترايبية للصلاة ، فان اللازم شرب الطاهر ، لأن المائية له بدل وهو التيمم ، اما شرب النجس فلا بدل له .

اقول : الكلية المذكورة تامة فى القسم الأول وهو الافراد العرضية ، وذلك لأنه يمكن الجمع بين امرى المولى ، فان المولى لم يلزم بالصلاة اول الوقت ، فالعبد يتمكن ان يأتى بالصلاة فى وسط الوقت وهو اطاعة كاملة وان يأتى بالازالة فى اول علمه بها وهو اطاعة كاملة ايضا ، بخلاف ما اذا اخر الازالة ، فانه لم يطبق امر الازالة كاملا ، لأنه كان فورا ، ولم يأت به ، ومن الواضح تنفيذ امرين هو مقتضى وجوب اطاعة والامتثال .

اما فى القسم الثانى فقد استدلوا للكلىة المذكورة بان ثبوت البديل الطولى لواجب كاشف نوعى عن كون وجوبه مشروط بالقدرة شرعا فيصير من قبيل تزاحم الواجب المشروط مع الواجب المطلق فيقدم المطلق على المشروط لصلاحيته المطلق لكونه شاغلا مولويا عن المشروط دون العكس .

. وفيه : عدم تمامية الكلىة المذكورة ، فان جعل البديل للواجب لا يجعله من قبيل المشروط ، مضافا الى ان كل مطلق ليس مقدما على المشروط الذى هو من هذا القبيل ، بل اللازم ملاحظة الأهمية ان علمت رالا فالتخير ، لاصالة عدم التعيين بعد اطلاق دليل الواجبين ، وذلك يتضح بملاحظة عالم الثبوت وعالم الاثبات .

اما عالم الثبوت فاذا اوجب المولى ان يبيع العبد صباحا السكر ، وان لم يقدر على السكر النبات وريح السكر عشرة وريح النبات خمسة ، ووجب عليه ان يبيع عصرا الشاى ، فاذا تعارض بيعه الصباحى وبيعه العصرى ، لأنه لا يقدر على الجمع بينهما ، من جهة ضعف فى نفسه او منع الحكومة له او غيرهما ، فانه قد يقدم البيع الصباحى اذا كان ربح الشاى واحدا ، وقد يقدم البيع العصرى اذا كان ربح الشاى احد عشر وقد يتساويان ، كما اذا كان ربح الصبح والعصر بمقدار واحد .

واما عالم الاثبات فلأنه اذا دار الأمر بين حج التمتع - للآفاقى - الذى له بدل وهو الافراد بتقديم الحج على العمرة وبين الاستئلال المحرم الذى ليس له بدل ، فاللازم تقديم التمتع وارتكاب محظور الاستئلال .

والحاصل ان كون الواجب له بدل ام لا ؟ لا يوجب التقديم لما ليس بديل مطلقا ، بل اللازم ملاحظة الأهمية فان علمت قدم الأهم سواء كان ماله البديل ام غير ماله البديل ، وان لم تعلم تخير .

و حفظ الماء الطاهر لشربه ،

اما فى مفروض المتن فلا يبعد تقديم الشرب ، لأن المستفاد من الأدلة ان الانتقال الى التيمم سهل المؤنة لدى الشارع كما فهمه الأصحاب ايضا ، بخلاف شرب النجس فانه يوجب كون المأكل حراما ، وقد رتبت عليه آثار سيئة فى الأخبار .

هذا كله اذا كان دوران الأمر بين ما ذكر حالا ، اما اذا كان دوران الأمر بين ما ذكر استقبالا بان دار امره بين ان يتوضأ بالطاهر ويشرب النجس مستقبلا حيث يعطش بعد ساعات ، وبين ان يتيمم حالا ويشرب الطاهر اذا عطش .
فظاهر كلام المصنف حيث قال فيجب التيمم (و حفظ الماء الطاهر لشربه) ان حاله مثل ما اذا دار بين الأمرين حالا ، وهذا هو المحكى عن المعتمد و المدارك ، لكن اشكل فيه بعض الشراح لأن قدرة العبد على الاطاعة الآن — بلا محذور — توجب عليه الاتيان بالتكليف الكامل فهو مثل ما اذا قدر على صيام اليوم الأول او الثانى ، فان اللازم عليه ان يصوم اليوم الأول اذ شرائط التكليف فيه متوفرة فلا وجه لعدم الصيام و حفظ القدرة لليوم الثانى ، فاذا صام و جاء اليوم الثانى ولم يقدر فهو تارك للصوم عن عذر ، وكذلك المقام ، فانه الآن قادر على التوضى بلا مزاحم ، ثم اذا عطش بعد ذلك كان معذورا فى شرب الماء النجس .

نعم يلزم حفظ القدرة فيما اذا علم اهمية اللاحق ، وليس المقام منه كما انه اذا علم من الخارج استواء الأمرين عند المولى تخير ، كما اذا علم العبد ان المولى يريد اكرام زيد الذى اتى ، و اكرام عمرو الذى يأتى بالضيافة ، ولم يقدر الا على ضيافة احدهما ، و علم تساوى الأمر عند المولى فانه يتخير فى اكرام ايهما شاء .

نعم لو كان الخوف على دابته لا على نفسه يجب عليه الوضوء او الغسل و
 صرف الماء النجس في حفظ دابته ، بل وكذا اذا خاف على طفل من العطش
 فأنه لا دليل على حرمة اشرا به الماء المتنجس ، واما لو فرض شرب الطفل بنفسه
 فالأمر أسهل، فيستعمل الماء الطاهر في الوضوء مثلا ، ويحفظ الماء النجس

(نعم لو كان الخوف على دابته لا على نفسه يجب عليه الوضوء او الغسل
 و صرف الماء النجس في حفظ دابته) لأن شرب الدابة النجس ليس حراما فلا
 يدور الأمر بين محذورين .

اما اذا كان مائه النجس ضارا بدابته او كان محوما اشرابها اياه لكونه مزيجا
 بالخمير ، جاء الكلام السابق وهو وجوب التيمم وحفظ الماء الطاهر لدابته .
 (بل وكذا اذا خاف على طفل من العطش) فان اللازم الوضوء والغسل
 وحفظ الماء النجس للطفل (فأنه لا دليل على حرمة اشرا به الماء المتنجس)
 الذي ليس بضار ولا مزيجا بعين محرمة كالخمير والأصل يقتضى الجواز ، و قد
 تقدم هذا المبحث سابقا فراجعه .

(واما لو فرض شرب الطفل بنفسه) بان دار بين التيمم وبين الوضوء و
 شرب الطفل الماء النجس (فالأمر أسهل) ان لا دليل على لزوم منع الطفل
 عن كل حرام في نفسه لم يعلم ان الشارع يريد به حتى من غير المكلف ، بل بعض
 المحرمات ليس حراما في حق الطفل كما في لبس الذهب ، فقد ورد لبس
 بعض اولاد الأئمة عليهم السلام له ، والقول بان كل حرام ضار وفيه مفسدة و
 كل ما فيه مفسدة او ضرر يجب منع غير البالغ عنه غير تام ، ان لا دليل على ان
 كل حرام في نفسه المفسدة ، بل لعل المفسدة في ارتكاب المكلف له ، وكذا
 بالنسبة الى الواجبات ولذا لا تلزم على الطفل .

(فيستعمل الماء الطاهر في الوضوء مثلا ، ويحفظ الماء النجس

ليشربه الطفل ، بل يمكن ان يقال : اذا خاف على رفيقه ايضا يجوز التوضى و ابقاء الماء النجس لشربه فانه لا دليل على وجوب رفع اضطرار الغير من شرب النجس ، نعم لو كان رفيقه عطشاناً فعلاً لا يجوز اعطائه الماء النجس ليشرب مع وجود الطاهر ، كما انه لو باشر الشرب بنفسه لا يجب منعه .

ليشربه الطفل) الا اذا كان ضاراً او مزيجاً بالمحرم على الطفل ايضا كالخمر، اذا لا يجوز اضرار الغير ولا اسقاء الخمر ، بل ولا ترك المولى عليه يتضرر او يستعمل الخمر ، فانه لا ضرر ولا ضرار ، وقد دلّ الدليل على حرمة اسقاء الدابة و الطفل الخمر وترك الخمر حتى يشربها ايضا نوع من الاسقاء .

(بل يمكن ان يقال : اذا خاف على رفيقه ايضا يجوز التوضى و ابقاء الماء النجس لشربه فانه لا دليل على وجوب رفع اضطرار الغير من شرب النجس) و الفرق بين الاشراب و ترك الماء ليشرب هو واضح ، فان الاشراب تسبب الى الحرام بخلاف الترك حتى يشرب هو فهما كما اذا نجس انسان المصلى فانه حرام بخلاف ما اذا نجس المصلى نفسه و لم يقل الانسان للمصلى انه تنجس ، و الظاهر انه لا فرق فى ذلك الفارق الذى ذكرناه بين عطش الصديق حالا او استقبالا - بناء على مختار المصنف ، من عدم الفرق بين الحال و الاستقبال - .

فقوله : (نعم لو كان رفيقه عطشاناً فعلاً لا يجوز اعطائه الماء النجس ليشرب مع وجود الطاهر) غير تام على ما يظهر من مبناه لا فى اول المسألة ((حيث لم يفرق بين الحال و الاستقبال)) .

نعم هو تام على ما اخترناه من الفرق بين الشرب الحالى ، فيقدم التيمم ، و الشرب الاستقبال فيقدم الوضوء ، اذ لو عطش رفيقه فى المستقبل ، لم يكن صاحب الماء متعلق حكم - من ناحية صديقه الآن - فدليل الوضوء لا مزاحم له . (كما انه لو باشر الشرب بنفسه) فى الحال (لا يجب منعه) فيتوضأ

السادس : اذا عارض استعمال الماء فى الوضوء او الغسل واجب اهم .

بالماء الطاهر لعدم مزاحمة شئ لدليل الوضوء .
والحاصل انه قد يكون عطشاننا الان ، وقد يكون يعطش فى المستقبل ، و
بالنسبة الى عطش صديقه فصديقه قد يكون الآن عطشاننا ، وقد يعطش فى
المستقبل ، وعلى كلا التقديرين قد يشرب هو بنفسه الماء النجس وقد يشربه
صاحب الماء ، وفى صورة عطش نفسه الآن ، وعطش صديقه الآن ، مع انه
يشربه يقدم التيمم وفى سائر الصور يقدم الوضوء ، هذا كله مع قطع النظر عن
بعض الملابس الخارجية التى توجب تغيير الحكم ، كما اذا كان الماء النجس
ضارا او مزيجا بالخر - مثلا - او اوجب شربه النجس فى المستقبل ابتلائه
بالنجاسة الخبيثة فى لباسه و بدنه لأجل طوافه و صلاته الى غير ذلك ، و الا لزم
ملاحظة الأهمية ، وقد تقدم فى احكام النجاسات فى مسألة بيع الدهن الفتنجس
وغيرها ما له نفع فى المقام فراجع .

(السادس :) من مسوغات التيمم ما (اذا عارض استعمال الماء فى
الوضوء او الغسل واجب اهم) والأهمية لا بد وان تعرف من ضرورة او اجماع
اونص خاص ، اما الموازين التى ذكروها للأهمية فكلتيهما مخدوشة ، مثلا
ذكروا اهمية ما لا يدل له مما له بدل ، و اهمية ما كان فى طول الآخر بحسب
الزمان ، و اهمية واجبين على واجب و حرامين على حرام ، و اهمية ما ملاكـه
اقوى الى غير ذلك ، وفى الكل نظر ، ان ربما يكون ماله بدل اهم مما ليس
له بدل - كما سبق فى بعض المسوغات - .

وربما يكون المتأخر زمانا اهم مما يجب حفظ القدرة له كما اذا غرق عبد
المولى ، وبعد لحظة يغرق ابنه مما لو صرف قدرته فى نجاته العبد لم يتمكن
من انقاذ الابن وهو يعلم ان المولى يحب ابنه حبا كبيرا ، و ربما يكون

كما اذا كان بدنه او ثوبه نجسا ولم يكن عنده من الماء الا بقدر احد الأمرين من رفع الحدث او الخبث ، ففي هذه الصورة يجب استعماله في رفع الخبث والانتقال الى التيمم

الواجب الواحد اهم من واجبين ، كما اذا دار الأمر بين ترك الصلاة ، او ترك جواب سلامين ،

واما الملاك فانه راجع الى ما ذكرناه من العلم بالأهمية بضرورة او نص او اجماع .

وكيف كان فان علم الأهمية لزم مراعاتها ، والا كان التخيير للتزاحم بين الأمرين بعد وجود الاطلاق في كلا الدليلين .

ثم ان مراد المصنف بالواجب الأهم اعم مما كان فعله واجبا ، او تركه واجبا ، بان دار الأمر بين الترابية والحرام مثلا اذا اغتسلت في النهر عرف الشبان من صوت اغتسالها فجاءوا ينظرون الى جسدها ، فان الأمر دائر بين الترابية وعدم نظرهم الى جسدها ، وبين المائية والنظر الى جسدها .

ثم انه علم مما تقدم امكان تساوى الأمرين فيتخير بين المائية والترابية وذلك فيما اذا علم التساوى او لم يعلم الأهمية ، اما احتمال الأهمية فالظاهر انه غير كاف للترجيح ، اذ لا دليل على ترجيح الاحتمال ، والقول بأنه من باب دووان الأمر بين التعيين والتخيير فيقدم التعيين محل نظر ، اذ لا دليل على تقديم محتمل التعيين ، يل البراءة قاضية بعدم التعيين كما ذكرناه في الأصول

(كما اذا كان بدنه او ثوبه نجسا ولم يكن عنده من الماء الا بقدر احد الأمرين من رفع الحدث او الخبث) وكذا اذا خيره المالك بين احدهما ، او لم يكن له من المال الا بقدر اشتراء الماء بقدر احدهما ، الى غير ذلك من الأمثلة .

(ففي هذه الصورة يجب استعماله في رفع الخبث والانتقال الى التيمم)

لأن الوضوء له بدل وهو التيمم ، بخلاف رفع الخبث مع انه منصوص فى بعض صوره

بلا اشكال ولا خلاف ، بل اجماعا عن المعبر والمنتهى والتذكرة والذخيرة وحاشية الارشاد والمستند ، ولولا ذلك لم يكن دليل واضح على التقديم كما صرح بذلك الأخير .

فان ما ذكره المصنف بقوله : (لأن الوضوء له بدل وهو التيمم ، بخلاف رفع الخبث) لا دلالة فيه ، كما عرفت من عدم استقامة للكلية المذكورة .
 اما استدلاله الثانى بقوله : (مع انه منصوص فى بعض صوره) فنظره فى ذلك الى خبر ابي عبيدة ، عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن المرأة ترى الطهر فى السفر وليس معها ما يكفيها لغسلها وحضرت الصلاة ؟ قال : اذا كان معها بقدر ما تغتسل فرجها فتغسله ثم تتييم وتصلى .

وجه الدلالة ان تقديم الامام عليه السلام ازالة الخبث بالماء الذى معها على الوضوء دليل على تقديم ازالة الخبث على ازالة الحدث ، لكن يرد عليه اولا انه لا دليل على كفاية ما معها للوضوء .

وثانيا : انه لا دليل على وجوب الوضوء مع غسل الحيض او تيممه ، بل قد عرفت ان ظاهر الأدلة كفاية الغسل عن الوضوء .

وثالثا : لا دليل على تأثير الوضوء بدون الغسل فلعلهما يكمل احدهما الآخر حتى انه لو لم يمكن احدهما لم ينفع الآخر .

ورابعا : لعل دم الحيض له اهمية خاصة كما هو المشهور بين الفقهاء فلا يقاس عليه اى نجاسة اخرى ، خصوصا اذا كان من قبيل المتنجس ، ثم ان الاتفاق المذكور يחדش فيه بانه محتمل الاستناد ، لأن المدعين للاجماع علّوه بدليل البدلية ونحوه كما يظهر لمن راجع المعبر والمنتهى وغيرهما .

والأولى ان يرفع الخبث اولاً ، ثم يتيمم ليتحقق كونه فاقداً للماء حال التيمم، و
اذا توضأ او اغتسل والحال هذا بطل لأنه مأمور بالتيمم ولا امر بالوضوء والغسل

نعم لا شك في انه احوط لبعض ما تقدم مما يصلح ان يكون تأييد او سبب
استيناس ، ولعله لذا قال المصنف : (والأولى ان يرفع الخبث اولاً ، ثم
يتيمم ليتحقق كونه فاقداً للماء حال التيمم) فقد اعقليا ، بالاضافة الى الفقد
الشرعى الذى عرفت انه مقتضى الاجماع المدعى .

هذا ولكن لو لم نقل بمقالة المشهور فى تعيين التيمم ، نقول بالتخيير لعدم
دليل على الترجيح ، فلا فرق بين ان يقدم التيمم او ازالة الخبث .

(واذا توضأ او اغتسل والحال هذا) الأمر دائريين رفع الحدث و رفع
الخبث (بطل) كما عن جامع المقاصد ومجمع البرهان والجواهر والمستند و
غيرهم ، وذلك لأنه لا امر بالمائية بعد كونها مشروطة بالتمكن ، وهذا لا يمكن
له ، اذ الشارع امر بصرف الماء فى شئ آخر ، واذ لا امر فلا ملاك ، اذ
الملاك انما ينكشف بالأمر او بدليل آخر وكلاهما مفقودان فى المقام .

اما عدم الأمر فواضح ، واما عدم الملاك ، فلأن اشتراط التكليف بالقدرة
الشرعية ينفى الملاك مع عدمها كما لا ملاك فى الحج الاسلامى اذا لم يقدر
عليه قدرة شرعية ، وانما يبقى الملاك اذا انتفت القدرة العقلية بالتراحم .

هذا والمحكى عن النهاية والموجز الحاوى الصحة وتبعهما المستمسك
قائلاً لأن المقام من صغريات مسألة الضدّ فيمكن الالتزام فيه بالأمر بالوضوء على
نحو الترتب مضافا الى ان صحة الوضوء يكفى فيها وجود ملاك وان لم يكن مأمورا
به عقلاً ، وقد عرفت ان ملاك الوضوء غير مشروط بالوجدان ولا بغيره ، انتهى
لكن الظاهر الأول : (لأنه مأمور بالتيمم ولا امر بالوضوء او الغسل) لا

مطلقاً كما هو واضح ، ولا على نحو الترتب لما عرفت من عدم العلم بوجود

نعم لو لم يكن عنده ما يتيمم به أيضا يتعين صرفه في رفع الحدث لأن الأمر يدور بين الصلاة مع نجاسة البدن او الثوب ، او مع الحدث وقد الطهورين فمراعاة رفع الحدث اهمّ ، مع ان الأقوى بطلان صلاة فاقد الطهورين فلا ينفعه

الملاك بعد سقوط شرط الواجب المشروط بوجود الواجب المطلق فحاله مثل ما اذا دار الأمر بين الحج المشروط بالزاد والراحلة وبين واجب مطلق كطلب العلم المحتاج الى الزاد والراحلة ، فان الواجب المطلق حيث ينفي الشرط يسقط الواجب المشروط ، فلا امر ولا ملك .

ومما ذكرنا يظهر سقوط القول الثالث في المسألة وهو التفصيل المحكى عن التذكرة وكشف الالتباس بين احتمال وجود المزيل في الوقت بالاجزاء ، و عدم احتمال وجود المزيل في الوقت فعدم الاجزاء ، ووجهه غير ظاهر وان قيل في وجهه ما لا يكون فارقا .

(نعم لو لم يكن عنده ما يتيمم به ايضا) كما لو حبس في غرفة خشبية وهو محدث بالأصغرا والأكبر وعنده الماء بقدر ازالة الحدث او الخبث فقط .

(يتعين صرفه في رفع الحدث) لأنه لا يدل لأحد الأمرين (لأن الأمر يدور بين الصلاة مع نجاسة البدن او الثوب) اذا توضأ او اغتسل (او مع الحدث وفقد الطهورين) اذا غسل ثوبه او بدنه (فمراعاة رفع الحدث اهمّ) لما يستفاد من الأدلة الواردة في هذا الباب ، كقوله عليه السلام : اما يخاف الذي يصلى من غير طهور ان يخسف الله به الأرض ، وهذا هو

المركوز في اذهان المتشعبة ايضا ، هذا ان قلنا بصحة صلاة فاقد الطهورين - كما لم نستبعده في موضعه .

(مع ان الأقوى) كما هو المشهور (بطلان صلاة فاقد الطهورين فلا ينفعه

رفع الخبث حينئذ .

مسألة - ٢٣ - اذا كان معه ما يكفيه لوضوءه او غسل بعض مواضع النجس من بدنه او ثوبه بحيث لو تيمم ايضا يلزم الصلاة مع النجاسة ، ففي تقديم رفع الخبث حينئذ على رفع الحدث اشكال ، بل لا يبعد تقديم الثاني

رفع الخبث حينئذ) وحيث لا ينفع رفع الخبث فلا امر به ، وحيث لا امر برفع الخبث يبقى الأمر بالطهارة والصلاة بلا مزاحم .

(مسألة - ٢٣ - اذا كان معه ما يكفيه لوضوءه او غسل بعض مواضع النجس من بدنه او ثوبه بحيث لو تيمم ايضا يلزم الصلاة مع النجاسة) لأن الماء لا يكفي لرفع كل النجاسة .

(ففي تقديم رفع الخبث حينئذ على رفع الحدث اشكال) لأن نتيجة الأمر انه يصلى بالتيمم ومع النجاسة .

(بل لا يبعد تقديم الثاني) لأنه قد صلى بالطهارة مع الخبث ، لا دليل على انه لوتزاحم الحدث وزيادة الخبث قدم رفع زيادة الخبث على رفع الحدث هذا ولكن حيث لا دليل على تقديم رفع الحدث ايضا فلا يبعد التخيير فان هنا دليلين احدهما يقول : ارفع الحدث ، والآخر يقول : ارفع الخبث ، ولا يمكن الجمع بينهما ، كما لا يمكن ازالة كل الخبث فيدور الأمر بين ازالة كل الحدث او ازالة بعض الخبث ولا دليل على تقديم هذا او ذاك فالمرجع التخيير ، ولا فرق في ان يتمكن من ازاله بعض خبث واحد ، كما اذا كان في ثوبه مواضع من الدم وامكن ازالة بعضها ، او يتمكن من ازالة احد خبثين في ثوبه ، كما اذا كان في ثوبه منى ودم وتمكن من ازالة احدهما .

نعم اذا قيل بان الصلاة مع الخبث لا يفرق فيها الخبث القليل والكثير و نوع واحد او انواع كان اللازم الوضوء ، اذ رفع بعض الخبث كلا رفعه لا يؤثر

نعم لو كان بدنه وثوبه كلاهما نجسا وكان معه من الماء ما يكفي لأحد الأمور من الوضوء أو تطهير البدن أو الثوب ربما يقال : بتقديم تطهير البدن والتيمم والصلاة مع نجاسة الثوب ، أو عريانا على اختلاف القولين ولا يخلو ما ذكره من وجه

أصلا ، وعلى هذا فالأحوط ما ذكره المتن ، ومنه يعرف وجه الاحتياط فيما إذا تمكن من رفع مرتبة من الخبث ، كما إذا كان ثوبه نجسا بالبول وكان الماء يكفي لمرتبة واحدة من المرتبتين ، وأولى منه بالاحتياط إذا تمكن رفع شدة الدم الكائن في ثوبه حتى يكون دما خفيفا ، إذ لا دليل على طهارة الثوب ولو بمرتبة في البول ولا دليل على مطلوبة تخفيف لون الدم في الدم ، إلى غير ذلك من الأمثلة .

(نعم لو كان بدنه وثوبه كلاهما نجسا وكان معه من الماء ما يكفي لأحد الأمور من الوضوء أو تطهير البدن أو الثوب ربما يقال : بتقديم تطهير البدن والتيمم والصلاة مع نجاسة الثوب) فيمن يرى فقد الوصف أولى من فقد الأصل كما نسب إلى المشهور .

(أو عريانا) كما يراه بعض الفقهاء (على اختلاف القولين ولا يخلو ما ذكره من وجه) إذ طهارة البدن المأمور بها ليس لها بدل ، والوضوء له بدل وقد تقدم أن بنائهم تقديم ما لا يدل له على ما له بدل .

لكن يرد عليه أولا : أنه لا دليل على تقديم رفع خبث البدن على خبث الثوب ، في صورة الدوران بينهما فمقتضى القاعدة التخيير .

وثانيا : قد عرفت الأشكال في الكلية المذكورة ، إذ لا دليل على أن ما لا يدل له مقدم على ما له بدل ، فمقتضى القاعدة التخيير بين رفع الخبث عن الثوب ، أو عن البدن ، وبين رفع الحدث ، لكن الاحتياط في رفع

مسألة - ٢٤ - اذا دار امره بين ترك الصلاة فى الوقت او شرب الماء النجس كما اذا كان معه ما يكفى لوضوءه من الماء الطاهر وكان معه ماء نجس بمقدار حاجته لشربه ، ومع ذلك لم يكن معه ما يتيمم به بحيث لو شرب الماء الطاهر بقى فاقد الطهورين ففى تقديم ايهما اشكال

الحدث ، لما تقدم من انه لا دليل على رفع بعض الخبث فانه كلا رفعه ، ولا فرق فى بعض الخبث بين ان يكون كله فى الثوب ، او كله فى البدن ، او كان موزعا بعضه فى الثوب وبعضه فى البدن .

ثم ان مما تقدم يظهر حال ما اذا كان له ثوبان يضطر اليهما وكانا كلاهما نجسين وكان الماء يكفى لرفع الخبث عن احدهما فانه لا دليل على تقديم ايهما على الآخر سواء كانا غير ساترين ، او ساترين ، او احدهما ساترا والآخر غير ساتر .

(مسألة - ٢٤ - اذا دار امره بين ترك الصلاة فى الوقت او شرب الماء النجس كما اذا كان معه ما يكفى لوضوءه من الماء الطاهر وكان معه ماء نجس بمقدار حاجته لشربه ، ومع ذلك لم يكن معه ما يتيمم به بحيث لو شرب الماء الطاهر بقى فاقد الطهورين ففى تقديم ايهما اشكال) والظاهر عندنا حيث نرى وجوب الصلاة على فاقد الطهورين التخيير لأنه لم يعلم اهمية شرب النجس على الصلاة بدون طهورين .

اما المشهور الذين يرون ان فاقد الطهورين يترك الصلاة فاللازم عندهم القول بتقديم الصلاة وشرب النجس ، لأن الصلاة لها اهمية متزايدة فى الشريعة وليس لشرب الماء النجس هذه الأهمية ، فيشرب الماء النجس ويصلى بطهور نعم اذا كان عنده ماء طاهر وخمر واضطر الى شرب احدهما فاذا شرب الماء لم يصل واذا شرب الخمر صلى بطهور ، ففى المقام يمكن القول بالتخيير

مسألة - ٢٥ - اذا كان معه ما كان يمكن تحصيل احد الأمرين من ماء الوضوء او الساتر لا يبعد ترجيح الساتر والانتقال الى التيمم ، لكن لا يخلو عن اشكال ، والأولى صرفه فى تحصيل الساتر اولا ليتحقق كونه فاقد الماء ثم يتيمم ، واذا دار الأمر بين تحصيل الماء او القبلة ففى تقديم ايهما اشكال

لأن كلا من ترك الصلاة وشرب الخمر له اهمية كبيرة فى نظر الشارع فتأمل .
(مسألة - ٢٥ - اذا كان معه ما كان يمكن تحصيل احد الأمرين من ماء الوضوء او الساتر) كما اذا كان سرق ملابسه وكان له درهم يتمكن منه من شراء الماء للطهور او من شراء الساتر (لا يبعد ترجيح الساتر والانتقال الى التيمم) لأن الطهور له بدل ، والساتر لا بدل له ، فان الصلاة بدون الساتر ليس بدلا عن الصلاة مع الساتر ، بل يسقط شرط الساتر بتعذره ، وقد تقدم ان بناء جملة من الفقهاء تقديم ما ليس له بدل على ما له بدل ، فى صورة التزام .
(لكن لا يخلو عن اشكال) لعدم الدليل على الكلية المذكورة كما عرفت ، و

عليه فالظاهر التخيير بين صرفه فى الساتر او فى ماء الوضوء .
(و) اذا اراد الاحتياط بتقديم الساتر على الطهور ف (الأولى صرفه فى تحصيل الساتر اولا ليتحقق كونه فاقد الماء ثم يتيمم) وذلك لاحتمال ان يكون تكليفه صرفه فى الماء فاذا كان عنده المال فهو واجد للماء بوجود ان ثمنه - مثلا - فيبطل تيممه .

(واذا دار الأمر بين تحصيل الماء او القبلة) كما اذا كان فى بويه وعنده مال يكفى لشراء الماء او ارسال شخص الى المدينة للتحقيق عن القبلة - مثلا -
(ففى تقديم ايهما اشكال) فيما اذا لم يقدر الا على صلاة واحدة ، لأنهم يعلم اهمية احدهما على الآخر ، وقد عرفت ان كلية تقديم ما لا بدل له على ما له بدل ، غير تامة فبناء على هذا يتخير بين الأمرين .

السابع : ضيق الوقت عن استعمال الماء

اما اذا قدر على الصلاة الى اربع جوانب ، لم يبعد تقديم الماء ، لأنه يقدر على احراز كلا الشرطين بالطهور وتكرار الصلاة ، كما انه لو انعكس بأن قدر على تمييز القبلة او اللباس الطاهر في بين اللباسين – فيما لم يقدر الا على صلاة واحدة صرف قدرته في تمييز القبلة واحتاط بالصلاة في لباسين وبذلك يدرك كلا الشرطين .

(السابع :) من مسوغات التيمم (ضيق الوقت عن استعمال الماء) بلا اشكال ولا خلاف اذا كان الضيق بدون الاختيار ، كما اذا بلغ الصبي اوافق المجنون او صحا المغمى عليه او طهرت الحائض او ما اشبه ذلك فانه يتيمم و يصلى ، وذلك لاطلاقات ادلة الصلاة بضميمة ما دلّ على قيام التراب مقام الماء .
اما اذا كان الضيق عن تفريط ، ففي المسألة اقوال :

الأول : التيمم والصلاة كما عن المنتهى والتذكرة والمختلف والروضة وغيرهم ، بل عن الرياض نسبتبه الى الأشهر .

الثانى : عدم مشروعية التيمم حينئذ ، بل الواجب عليه الصلاة خارج الوقت مع الطهارة المائية كما عن المحقق فى المعتبر ، قال فى المستند : واستظهره فى المدارك وهو الظاهر من البيان وجعله فى شرح القواعد مقتضى مذهب الشيخ فى مسألة المخلّ بالطلب .

الثالث : التفصيل بين من كان الماء موجودا عنده بحيث يخرج الوقت باستعماله وبين من كان بعيدا عنه بحيث خرج بالسعى اليه فلم يجوز التيمم و اوجب المائية فى الأول دون الثانى ، وهذا هو مختار المستند ، والأقوى هو الأول لما استدل له فى الجواهر وغير الجواهر من امور :

الأول : ما دل على عموم بدلية التيمم عن الوضوء ، مثل قوله عليه السلام :

هو بمنزلة الماء ورب الماء هورب الصعيد وان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا .

الثانى : وحدة المناط فى التأخير الاضطرارى ، اذ لافرق بين الاختيارى والاضطرارى من هذه الجهة .

الثالث : ان اصل مشروعية التيمم انما هو لأجل المحافظة على الوقت - فى مثل المقام - اذ لولا قصد المحافظة كان يؤخر الصلاة خارج الوقت ليصلى بالماء ولا فرق فى لزوم المحافظة على الوقت بين التأخير الاختيارى والاضطرارى .

الرابع : اشعار خوف الزحام فى جمعة وعرفة المسوغة للتيمم على أن كل خوف من فوات الصلاة يوجب التيمم لا دراك الصلاة .

الخامس : الاتفاق على مشروعيته لصلاة الجنازة مع خوف فوتها مع انه لا فرق بينها وبين اليومية الا بوجود الطهارة فى اليومية واستحبابها فى صلاة الجنازة ، ومجرد ذلك لا يوجب الفرق .

السادس : استحباب وجوب الصلاة عليه قبل ضيق الوقت ولا تصح الا بالطهور .

السابع : ان معنى الآية الكريمة ((وان لم تتمكنوا من الطهارة المائية و الصلاة بعدها فتيموا)) وانما كان هذا معنى الآية ، لأن صدرها يدل على ان الطهارة لأجل الصلاة ، فاذا لم يتمكن من الماء لأجل الصلاة اتى بالتراب لأجل الصلاة ، فيستفاد منها ان ضيق الوقت كسائر الأعذار مسوغ للتيمم، وان كان الضيق ناشئا عن سوء اختياره ، ولا يخفى ان هذه الأدلة كافية لهذا القول وان اشكل فى بعضها المستمسك ، ومنه يظهر انه لا وجه لقول المعتبر، اذ لو لم تجب الصلاة لم يكن وجه للطهارة الترابية فى الآية المباركة ، وادعاء ان المنصرف من الآية صورة الضيق الاضطرارى لا وجه له بعد وضوح ان الناس يكثر

بحيث لزم من الوضوء او الغسل خروج وقت الصلاة ولو كان لوقوع جزء منها خارج الوقت وربما يقال : ان المناط عدم ادراك ركعة منها فى الوقت ، فلو دار الأمر بين التيمم وادراك تمام الوقت او الوضوء وادراك ركعة او ازيد قدم الثانى لأن من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت، لكن الأقوى ما ذكرنا، والقاعدة مختصة بما اذا لم يبق من الوقت فعلا الا مقدار ركعة فلا تشمل ما اذا بقى بمقدار تمام

فيهم التأخير الاختيارى ، كما لا وجه لقول جامع المقاصد بالتفصيل ، و ان استند الى ذلك انتفاء صدق عدم الوجدان فى الأول و صدقه فى الثانى ، اذ فيه صدق الوجدان فى الصورتين .

وعلى هذا فاذا ضاق الوقت عن استعمال الماء (بحيث لزم من الوضوء او الغسل خروج وقت الصلاة) تيمم وصلى ، ثم انهم اختلفوا فى انه لو تعارض بعض الوقت مع الطهارة المائية ، بان لو توفراً خرج بعض اجزاء الصلاة عن الوقت ولو تيمم ادرك كل الصلاة فى الوقت فهل يقدم الوقت او الصلاة ؟ فالمصنف على لزوم ادراك كل الوقت ولذا قال : (ولو كان لوقوع جزء منها خارج الوقت) وهذا هو المحكى عن غير واحد من المتأخرين ، والمحكى عن التذكرة والروضة على تقديم الطهور .

واليه اشار بقوله : (وربما يقال : ان المناط عدم ادراك ركعة منها فى الوقت ، فلو دار الأمر بين التيمم وادراك تمام الوقت او الوضوء) والغسل (وادراك ركعة او ازيد قدم الثانى) فتوضاً وان فاته بعض الوقت (لأن من ادرك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت) كما فى الحديث .

(لكن الأقوى ما ذكرنا ، والقاعدة مختصة بما اذا لم يبق من الوقت فعلا الا مقدار ركعة) فتدل على ان صلاته اداءً (فلا تشمل ما اذا بقى بمقدار تمام

الصلاة ويؤخرها الى ان يبقى مقدار ركعة ، فالمسألة من باب الدوران بين مراعاة الوقت ومراعاة الطهارة المائية ، والأول اهم ، ومن المعلوم ان الوقت معتبر في تمام اجزاء الصلاة ، فمع استلزام الطهارة المائية وقوع جزء من اجزائها خارج الوقت لا يجوز تحصيلها ، بل ينتقل الى التيمم

الصلاة ويؤخرها الى ان يبقى مقدار ركعة) فان القاعدة في مقام بيان غاية ما يدرك من الصلاة في الوقت ، فلا اطلاق لها بالنسبة الى المقام كما لا اطلاق لها بالنسبة الى جواز التأخير عمدا .

(فالمسألة من باب الدوران بين مراعاة الوقت ومراعاة الطهارة المائية ، والأول اهم) لمسبق من ان الشارع قد اسقط الاجزاء والشرائط لادراك الوقت (ومن المعلوم ان الوقت معتبر في تمام اجزاء الصلاة) كما ان الستر و القبلة وسائر الشرائط معتبرة في تمام اجزاء الصلاة .

(فمع استلزام الطهارة المائية وقوع جزء من اجزائها خارج الوقت لا يجوز تحصيلها ، بل ينتقل الى التيمم) فانه لا فرق بين الجزء الأخير وسائر الأجزاء في وجوب ايقاعها في الوقت .

هذا ولكن الظاهر التخيير ، اذ يدور الأمر بين فقد كل الصلاة للمائية و بين فقد بعضها للوقت ، والدليل انما دلّ على ان الوقت يقدم اذا تعارض مع شرط او جزء اذا دار الأمر بين ان يأتي بالصلاة خارج الوقت ، لأجل ان يأتي بذلك الجزء او الشرط ، و بين ان يأتي بالصلاة داخل الوقت بدون ذلك الجزء او الشرط ، وهذا لا يفهم منه اهمية بعض الوقت كذلك ايضا .

أما حديث ان المائية لها بدل ، والوقت ليس له بدل ، وما لا بدله يقدم على ما له بدل - في مقام التزاحم - فقد سبق الاشكال عليه وانه لا دليل لهذه الكلية ، ولا يرد على كلام المصنف ما في المستمسك من ان كلا الواجبين

لكن الأحوط القضاء مع ذلك ، خصوصا اذا استلزم وقوع جزء من الركعة خارج الوقت .

مسألة - ٢٦ - اذا كان واجدا للماء واخر الصلاة عمدا الى ان ضاق الوقت عصى

له بدل ، اذ فعل الصلاة بتمامها فى الوقت له بدل هو ادراك مقدار ركعة ، لأن فيه ان ظاهر ((من ادرك)) ان عدم ادراك بعض الصلاة فى الوقت لا يوجب سقوطها رأسا داخل الوقت ، فمعناه وجوب ادراك بعض الشرط اذا لم يدرك كل الشرط لا ان معناه ان ادراك البعض قائم مقام ادراك الكل ، حتى انه لو لم يكن حديث ((من ادرك)) لكننا نقول به من باب الميسور وما لا يدرك كله ، كما هو كذلك فى سائر الشرائط والاجزاء ، فاذا لم يتمكن من كون كل صلاته على القبلة او بالساتر او بالطهارة - فى السلس - او لم يتمكن من قراءة كل الحمد ، مثلا كان اللازم ان يأتى بما تيسر من الشرط والجزء ، و مما تيسر ليس بدلا ، بل هو بعض الواجب المكلف به .

هذا و (لكن الأحوط القضاء مع ذلك) لاحتمال ان الواجب الاتيان بها بالطهارة المائية كما عن العلامة والشهيد ، فما أتى به لم يكن مأمورا به ، فيأتى بالقضاء لتحقق موضوع الفوت .

(خصوصا اذا استلزم وقوع جزء من الركعة خارج الوقت) فانه لم يدرك ركعة من الوقت ليقال انه اتى بالبدل ، فكأنه ادرك تمام الوقت ، ومقتضى ما ذكرنا من التخيير فى الفرع السابق - وهو ادراك ركعة كاملة - هو التخيير هنا ايضا ، اى فيما يدرك بعض الركعة .

(مسألة - ٢٦ - اذا كان واجدا للماء) اى متمكنا من استعماله بلا محذور عقلى او شرعى (واخر الصلاة عمدا الى ان ضاق الوقت عصى) لأنه خالف التكليف الذى كان قادرا عليه ، وبدلية التيمم بدلية اضطرارية ، ومن المعلوم

ولكن يجب عليه التيمم والصلاة ، ولا يلزم القضاء ، وان كان الأحوط احتياطاً شديداً .

ان البدل الاضطرارى ليس مثل تعدد الموضوع فى ان يكون الخيار بيد المكلف فى اخراج نفسه من موضوع وادخاله فى موضوع آخر .
(ولكن يجب عليه التيمم والصلاة) اما الصلاة فلأنها لا تترك بحال واما التيمم ، فلأن الصلاة مشروطة بالطهارة ، وقد تقدم فى المسألة السابقة وجه التيمم ، وقلنا هناك ان الظاهر التخيير اذا كان يدرك بالطهارة المائية ركعة .

نعم اذا لم يدرك الصلاة اصلا او يدرك بعض الركعة تيمم ، لأن الوقت مقدم على سائر الأجزاء والشرائط ، وادراك اقل من ركعة لا دليل على كفايته الا فى صورة عدم الامكان ، لدليل الميسور ونحوه ، والمفروض امكان ادراك الركعة فى المقام بالترايبية .
(ولا يلزم القضاء) لأنه اذا اتى بالصلاة لم يتحقق موضوع الفوت الذى هو المعيار فى وجوب القضاء حسب الدليل .

(وان كان الأحوط احتياطاً شديداً) لأنه لا شك فى فوت بعض المصلحة فاذا اتى بالقضاء برء يقينا من التبعة الممكنة واذا لم يأت به لم يتيقن البرائة ، والشغل اليقيني يحتاج الى البرائة اليقينية ، او يقال للعلم الاجمالى بأن الواجب عليه اما ادراك تمام الصلاة فى الوقت بالترايبية او ادراك بعضها بالمائية ، وحيث اتى باحدهما فى الوقت يلزم ان يأتى بالآخر فى خارج الوقت للعلم الاجمالى ، لكن فى كلا الوجهين نظر ، ان لا يعلم بفوت مقدار من المصلحة يمكن تداركها ، فلا اشتغال يقينى فى المقام كما ان مقتضى القاعدة التخيير كما عرفت فلا مجال للعلم الاجمالى .

مسألة - ٢٧ - اذا شك فى ضيق الوقت وسعته بنى على البقاء وتوضاً او اغتسل ، واما اذا علم ضيقه وشك فى كفايته لتحصيل الطهارة والصلاة وعدمها وخاف الفوت اذا حصلها فلا يبعد الانتقال الى التيمم

(مسألة - ٢٧ - اذا شك فى ضيق الوقت وسعته بنى على البقاء وتوضاً او اغتسل) للاستصحاب الجارى فى الوقت حتى بالنسبة الى الأزمنة المستقبلية . لا يقال : استصحاب بقاء الوقت لا يثبت كون الصلاة فيه الا بالأصل الميث لأنه يقال : مرجع ظرفية الزمان للزمانيات ليس الا بمعنى وجود الزمانيات حال الزمان ، ولذا اجروا استصحاب النهار واستصحاب رمضان لاثبات وجوب الصوم ، ولا يخفى ان الامد الموهوم ليس ظرفاً للوقت والا لزم التسلسل كما حَقَّق فى الفلسفة فما ذكره المستمسك محل اشكال ، وربما يقرر ما فى المتن بانه كان يجب عليه ا طهارة والصلاة فاذا شك فى الوقت يشك فى سقوط الطهارة الى بدل فالأصل بقاءها ، او يقال ان الشك فى القدرة تقتضى الاتيان بماشك فيه لبناء العقلاء عليه ، وفى كليهما نظر ، اذ لا مجال لهذين الأمرين بعد امكان الاستصحاب .

(واما اذا علم ضيقه وشك فى كفايته لتحصيل الطهارة والصلاة وعدمها وخاف الفوت اذا حصلها فلا يبعد الانتقال الى التيمم) لأنه لا مجال لاستصحاب الوقت ، اذ تحصيل المائية والصلاة فى مقدار ((ربع ساعة)) : الذى يعلم به ، ويشك فى كفايته للطهارة المائية والصلاة - لم يكن له حالة سابقة حتى يستصحب ، وعليه فلا استصحاب للوقت فتجب المبادرة لقاعدة وجوب المبادرة الى الموقت عند خوف فوته ، وهى قاعدة عقلائية تسالم عليها الفقهاء - كما فى المستمسك - بمعنى ان الشارع لم يردع عنها، لكن الظاهر صحة جريان استصحاب وجوب المائية والصلاة بعدها بعد سقوط استصحاب

والفرق بين الصورتين ان فى الأولى يحتمل سعة الوقت ، و فى الثانية يعلم ضيقه ، فيصدق خوف الفوت فيها دون الأولى ، والحاصل ان المجوز للانتقال الى التيمم خوف الفوت الصادق فى الصورة الثانية

الوقت ، ولا يرد عليه اختلاف الموضوع كما ذكره مصباح الهدى بتقريب ان المتيقن هو تحصيل وجوب الطهارة والصلاة فيما قبل هذا الوقت المعلوم - اى ربع ساعة فى المثال - وحيث ان هذا الوقت صار متعينا بالعلم بمقداره ومتخصصا بكونه ربع ساعة فلا يمكن انسحاب حكم ما قبله اليه بالاستصحاب ، وانما لا يرد عليه ذلك ، لأن هذا المقدار من الاختلاف لا يوجب اختلاف الموضوع ، و الا جرى مثله فى استصحاب بقاء رمضان ، وبقاء النهار ، مع ان بناءهم جريان الاستصحاب فى امثالهما ، وعلى هذا فاللازم الطهارة المائية فى هذه الصورة كالصورة السابقة .

(و) اما ما ذكره قوله : (الفرق بين الصورتين ان فى الأولى يحتمل سعة الوقت) وفى الثانية يعلم ضيقه ، فيصدق خوف الفوت فيها دون الأولى (لأن الوقت فى الصورة الأولى يتردد بين القصير والطويل فيمكن جريان الاستصحاب فيه ، وفى الصورة الثانية لا تردد فى ذلك لأنه يعلم مقدار الوقت لكن حيث لا يعلم مقدار ما يستوعب الطهارة المائية والصلاة فانه يخاف فوت الوقت اذا توضأ وصلى فلا بد من الرجوع الى قاعدة خوف الفوت ، فيرد عليه ان خوف الفوت محقق فيهما ، كما ان الاستصحاب جار فيهما .

(و الحاصل ان المجوز للانتقال الى التيمم) غير موجود اذ (خوف الفوت الصادق فى الصورة الثانية) بعينه موجود فى الصورة الأولى ، فلو كان هو المعيار لزم التيمم فى كليهما ، والاستصحاب الموجب للوضوء والصلاة معه موجود فيهما فلو كان هو المعيار لزم الوضوء فيهما ، ولا شئ يستند اليه فى

دون الأولى •

مسألة - ٢٨ - اذا لم يكن عنده الماء وضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه بحيث استلزم خروج الوقت ولو في بعض اجزاء الصلاة انتقل ايضا الى التيمم ، وهذه الصورة اقل اشكالا من الصورة السابقة ، وهى ضيقه عن استعماله مع وجوده لصدق عدم الوجدان فى هذه الصورة ، بخلاف الصورة السابقة

حكم الأولى ((دون الثانية)) ليكون فارقا ، ولذا اشكل فى الفارق المذكور السادة ابن العم والبروجردى والحكيم •

(مسألة - ٢٨ - اذا لم يكن عنده الماء وضاق الوقت عن تحصيله مع قدرته عليه بحيث استلزم خروج الوقت ولو فى بعض اجزاء الصلاة انتقل ايضا الى التيمم) بناء على تقديم الوقت على الطهارة المائية عند الدوران بينهما ، كما اختاره المصنف سابقا ، لكذلك قد عرفت انه لا حجة للتقديم ، بل التخيير هو مقتضى القاعدة وعليه يجوز له ان يتيمم ويأتى بالصلاة كاملة فى الوقت كما يجوز له ان يحصل الماء ويأتى ببعض الصلاة - واقبله ركعة - فى الوقت - •

(وهذه الصورة اقل اشكالا من الصورة السابقة ، وهى ضيقه عن استعماله مع وجوده) حيث ذكر المصنف هناك ايضا انه ينتقل الى التيمم (لصدق عدم الوجدان فى هذه الصورة) لأن الماء ليس بموجود عنده •

(بخلاف الصورة السابقة) حيث ان الماء موجود عنده لكنه لا يقدر على استعماله من جهة ضيق الوقت ، لكن يرد عليه بالاضافة الى ما ذكرناه ان ((لم تجدوا)) ليس معناه فقدان الخارجى بل معناه ((عدم القدرة)) و القدرة حاصلة فى كلتا صورتين ، ولذا اعترف المستند بان القدرة حاصلة فيهما ، خلافا لجامع المقاصد - فى ما تقدم من كلامه من انه فصل هذا التفصيل الذى

بل يمكن ان يقال : بعدم الاشكال اصلا فلا حاجة الى الاحتياط بالقضاء

هنا .

مسألة - ٢٩ - من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت عن استعمال الماء اذا خالف وتوضأ او اغتسل بطل ، لأنه ليس مأمورا بالوضوء لأجل تلك الصلاة ،

ذكره المصنف .

لكن المستند مع اعترافه بحصول القدرة فيهما قال بالتفصيل اعتماد اعلی

مرسل حسين العامري عن سألته عليه السلام ، عن رجل اجنب فلم يقدر على الماء ومحضرت الصلاة فتيمم بالصعيد ثم مرّ بالماء ولم يغتسل وانتظر ماء آخر ورا ذلك فدخل وقت الصلاة الأخرى ولم ينته الى الماء وخاف فوت الصلاة ؟ قال عليه السلام : يتيمم ويصلى لكن مع ارساله يشكل العمل به .

(بل يمكن ان يقال : بعدم الاشكال هنا اصلا فلا حاجة الى الاحتياط بالقضاء هنا) وحيث قد عرفت عدم القضاء هناك ، فلا فرق في المقامين من هذه الجهة ايضا .

(مسألة - ٢٩ - من كانت وظيفته التيمم من جهة ضيق الوقت عن استعمال الماء اذا خالف وتوضأ او اغتسل بطل ، لأنه ليس مأمورا بالوضوء لأجل تلك الصلاة) فان الشارع لم يأمر بالوضوء لأجل هذه الصلاة ، فالوضوء لأجل هذه الصلاة لا يصح حيث انه لا امر به ، والوضوء لأجل غاية اخرى مأمور به من اجلها ، ايضا لا يصح لأنه لم ينوه ، ومن المعلوم ان العبادية المعتبرة في صحة العبادة لا بد فيها من وقوع الفعل بداعي امره ، فاذا صام بقصد انه رمضان ، ولم يكن وكان عليه قضاء رمضان سابق او نحوه لم يصح صومه لرمضان لعدم الموضوع ، ولا للقضاء لعدم قصده .

هذا اذا قصد الوضوء لأجل تلك الصلاة ، واما اذا توطأ بقصد غاية اخرى من غاياته او بقصد الكون على الطهارة صحّ على ما هو الأقوى من ان الأمر بالشئ لا يقتضى النهى عن ضده ، ولو كان جاهلا بالضيق وانّ وظيفته التيمم فتوطأ فالظاهر انه كذلك ، فيصح ان كان قاصدا لأحدى الغايات الأخرى .

(هذا اذا قصد الوضوء لأجل تلك الصلاة) لا يقال : بأنه وان لم يكن امر لكن الملاك موجود .

قلت : من اين يعلم وجود الملاك ولا امر ولا قرينة اخرى دالة عليه ، وقد سبق الاشكال فى الملاك بما ذكرنا هنا فى بعض المسائل السابقة .

(واما اذا توطأ بقصد غاية اخرى من غاياته) كالوضوء للزيارة مثلا (او بقصد الكون على الطهارة) او بقصد القرية القابلة الانطباق على ما يصح فعله — بأن لا يكون على نحو التقييد — (صحّ) الوضوء (على ما هو الأقوى من انّ الأمر بالشئ لا يقتضى النهى عن ضده) فان عدم الأمر بهذا الوضوء من باب التراحم ، وتقدم ملاك غيره عليه مع وجود ملاك هذا الوضوء فى نفسه ، ومثله يكفى فى الصحة كما فى كل مكان يأتى بالضد المهم وقد سقط الأمر عنه لوجود الضد الأهم كالصلاة فى المسجد حال وجود النجاسة فيه الموجب للازالة ، بل يمكن القول بالأمر على نحو الترتب لمن يرى صحة الترتب ، وان اشكل عليه بأن امر المهم وان لم يصل الى مرتبة الأهم ، لكن وصول امر الأهم الى مرتبة المهم يوجب اجتماع الأمرين و ذلك مستحيل ، وتفصيله مذكور فى الأصول .

(ولو كان جاهلا بالضيق وانّ وظيفته التيمم فتوطأ فالظاهر انه كذلك) و جهله لا يسبب اختلاف الحكم .

(فيصح ان كان قاصدا لأحدى الغايات الأخرى) او جاء به بقصد القرية

ويبطل ان قصد الأمر المتوجه اليه من قبل تلك الصلاة .
 مسألة - ٣٠ - التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح الا الصلاة
 التى ضاق وقتها ، فلا ينفع لصلاة أخرى غير تلك الصلاة ، ولو صار فاقدا للماء
 حينها، بل لو فقد الماء فى اثناء الصلاة الأولى ايضا لا تكفى لصلاة أخرى

(ويبطل ان قصد الأمر المتوجه اليه من قبل تلك الصلاة) ثم انه اذا صلى
 مع بطلان الوضوء فان علم فى الأثناء ترك الصلاة وتيمم واتى بها و لو ادرك
 مقدار التكبير فى الوقت ، وان لم يدرك شيئا منها فى الوقت أتى بها قضاء
 لتحقق موضوع الفوت الذى يحقق القضاء .

ثم انه قد ظهر مما سبق انه لو لم يعلم الضيق و لم يتبين للأخير انه كان فى
 الضيق الموجب لبطلان الوضوء والصلاة صح للاستصحاب .

(مسألة - ٣٠ -) حيث قد عرفت سابقا ان التيمم بدل اضطرارى فاعلم
 ان (التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح الا الصلاة التى ضاق وقتها)
 لأنها هى الصلاة المضطر اليها ، دون ما سواها من الصلوات ، او الأعمال
 المشروطة بالطهارة - كما سيأتى تفصيله فى المسألة التالية - .

(فلا ينفع لصلاة أخرى غير تلك الصلاة ، ولو صار فاقدا للماء حينها) اى
 حين الصلاة الأخرى ، فاذا ضاق وقت الظهرين فتيمم لاجلها ، لم يصح ان
 يأتى بهذا التيمم المغربين ، اذ المفروض انه كان واجدا للماء بعد الظهرين
 وبوجدانه الماء بطل تيممه لأن وجود الماء - اى مكان استعماله يبطل التيمم -
 فاذا فقد الماء بعد وجدانه ، لم يكن ذلك الفقدان مصححا للتيمم الذى بطل
 بوجدان الماء ، فاذا فقد الماء بعد الظهرين ، لزم تيمم آخر للمغربين .

(بل لو فقد الماء فى اثناء الصلاة الأولى) اى الصلاة التى تيمم لأجلها ،
 كالظهرين مثلا (ايضا لا تكفى لصلاة أخرى) لأن وجدانه للماء بالنسبة الى

بل لا بدّ من تجديد التيمّم لها وان كان يحتمل الكفاية فى هذه الصورة .

الثانية كاف فى بطلان تيممه بالنسبة الى الثانية ، ان الضيق الذى اوجب التيمم انما كان بالنسبة الى الأولى ، ولم يكن ضيق بالنسبة الى الثانية ، فهو واجد للماء ولا ضيق .

(بل لا بدّ من تجديد التيمّم لها) حيث يتحقق بعد الصلاة الأولى ، فقد الماء بالنسبة الى الصلاة الثانية .

(وان كان يحتمل الكفاية فى هذه الصورة) بل هو الأقوى حيث انه حين وجود الماء فى اثناء الصلاة الأولى لم يكن متمكنا من استعماله للطهارة ، لأنّ الوضوء او الغسل مناف مع هيئة الصلاة ، وبعد ان تمكن من استعمال الماء لم يكن واجدا له ، فهو بين عدم تمكن شرعى - حين الصلاة - وبين عدم تمكن عقلى - بعد الصلاة - ولذا فاللازم كفاية التيمم للصلاة الأولى ، لأن يأتى به الصلاة الثانية ، . وان كان فقد الماء فى اثناء الصلاة الأولى ، ومثله فى الكفاية ما اذا فقد الماء بعد الأولى لكن كان زمان وجوده بعد الصلاة الأولى لا يسع لاستعماله فى الطهارة ، فان الماء المبطل للتيمم هو الماء الذى يتمكن من استعماله ، اذ بدون التمكن يصدق ((لم تجدوا)) .

هذا ثم انه اذا تمكن فى اثناء الصلاة الأولى من الوضوء بحيث لا يخل بالهيئة الصلواتية ولم يكن فعلا ما حيا لصورتها ، ولم يأت به للصلاة الثانية ، لزم تجديد التيمم للثانية لأنه كان قادر من الماء للثانية فلم يفعل ، بل يمكن ان يقال بوجوده لنفس هذه الصلاة الأولى المقدار المعتدّر هو اول الصلاة فيجوز له التيمم .

اما بقية الصلاة فانه يتمكن من الطهارة المائية لها فيكون حاله حال السلس

الذى يجب له الوضوء فى اثناء الصلاة .

مسألة - ٣١ - لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلاة من الغايات الأخر حتى في حال الصلاة ، فلا يجوز له مس كتابة القرآن في حال الصلاة و كذا لا يجوز له قراءة العزائم ان كان بدلا عن الغسل

(مسألة - ٣١ - لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلاة من الغايات الأخر حتى في حال الصلاة) اما بعد الصلاة فلأن وجدانه الماء يوجب نقض تيممه فلا يصح مباشرة ما يشترط بالطهارة ، والحال انه بدون طهارة مائة و لا ترابية .

واما في اثناء الصلاة فلأن التيمم انما قد اباح الصلاة ، لأنها قد ضاق وقتها ، ولم يبح غيرها ، لعدم ضيق وقت تلك الأمور .

(فلا يجوز له مس كتابة القرآن في حال الصلاة و كذا لا يجوز له قراءة العزائم ان كان) التيمم (بدلا عن الغسل) وهذا هو الذى اختاره الجواهر وتبعه الماتن وغيره ، بل في المستمسك من غير خلاف ظاهر ولا ما يوجب توهم الخلاف الا ما طفحت به عباراتهم ، وحكى عليه الاتفاق ونفى الخلاف من انه يستباح بالتيمم لغاية ما يستبيحه المتطهر من سائر الغايات ، انتهى .

لكن الاقوى ما اختاره الفقيه الهمداني من انه يصح له سائر الغايات ، وذلك لأن التيمم محصل للطهارة ، للأدلة الدالة على ذلك .

كقوله سبحانه : ((ولكن يريد ليظهركم)) .

وقوله عليه السلام : هو بمنزلة الماء .

وقوله عليه السلام : ان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا .

وقوله صلى الله عليه وآله : و ترابها طهورا .

و اذا حصلت الطهارة جاز بها كل غاية ، لأن الغايات متوقفة على الطهارة والقول بأن الطهارة الحاصلة نسبية ، اى انها تحصل بالنسبة الى الصلاة التى

فصحته واستباحته مقصورة على خصوص تلك الصلاة

ضاق وقتها دون غيرها ، مردود بأنه خلاف اطلاق محصلية التيمم للطهارة، بل قد عرفت انه المستفاد من كلمات الفقهاء ، فما طفحت به عباراتهم — كما اعترف به السيد الحكيم وغيره — هو مرادهم ، حملا لكلامهم على ظاهره ، و تأويل كلامهم بان مرادهم عدم الاحتياج في فعل كل غاية الى ايقاع التيمم لها و تجديده عند فعلها لا انه اذا شرع لغاية— لصدق عدم الوجدان بالنسبة اليها — يستباح به كل غاية ، وان لم يصدق عدم الوجدان بالاضافة اليها لوجه له .
وعلى هذا فيمكن ان يقال ان المشهور هو الكفاية ، حسب ما يظهر من اطلاقاتهم .

فان قلت : فعلى هذا اذا تيمم عند الضيق يلزم اباحة سائر الغايات، ولو عصى وترك الصلاة التي ضاق وقتها وهو معلوم البطلان ؟
قلت : صحة اتيان سائر الغايات مشروطه بالتيمم المشروط باتيان الصلاة بعده على نحو الشرط المتأخر ، فاذا لم يأت بالصلاة بعده لم يصح تيممه فلا يجوز الاتيان بسائر الغايات المشروطة بالطهارة ، كذا اجاب في مصباح الهدى .

لكن فيه : ان قول المستشكل ((وهو معلوم البطلان)) اول الكلام فمن اين هذا الادعاء .

والحاصل انه اذا تيمم للضيق جاز له ان يأتي بسائر الغايات سواء صلى ام لم يصل ، وذلك لاطلاق النص الدال على طهورية التراب مثل طهورية الماء ولاطلاق الفتوى — كما عرفت — .

وعلى هذا (ف) القول بأن صحته واستباحته مقصورة على خصوص تلك الصلاة (لا وجه له ، وكأنه لذا علق السيد الجمال على قوله : ((مقصورة))

مسألة - ٣٢ - يشترط في الانتقال الى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلاة فقط ، فلو كان كافيا لها دون المستحبات وجب الوضوء والاقتصار عليها .

بقوله على الأحوط ، وان سكت على المتن السادة البروجردى وابن العم و الاصطهباناتى و آيداه المستمسك ومصباح الهدى .
وعلى ما ذكرناه فاذا تيمم بدل غسل الجنابة جاز له ان يدخل المسجد و يصلى فيه .

ثم انه ربما قيل بأنه وان قلنا بمقالة المصنف لكن يجوز له المس فيما كان التيمم لصلاة الفريضة ، وذلك لصدق عدم الوجدان بالنسبة الى المس ايضا لأن الأمر بالمبادرة الى التيمم والصلاة موجب للعجز عن استعمال الماء بالاضافة الى المس فيصدق عدم الوجدان بالاضافة اليه ، ومنه يظهر انه كذلك بالنسبة الى قراءة العزيمة ودخول المسجد فى حالة الجنابة وغيرها .
وفيه : انه لو قيل بمقالة المصنف لم يكن وجه لذلك لأن العجز الشرعى فى مدة الصلاة لا يوجب صدق عدم الوجدان عرفا ، والا لزم ان يجوز التيمم لمن نذر ان يجلس فى مكان خاص ((لم يكن فيه ماء)) حين انه شرعا ملزم بجلوسه فى ذلك المكان .

وفيه : لا يقدر على الماء فيتيمم ويأتى بكل مشروط بالطهارة وهو معلوم البطلان ، والكلام حول المسألة طويل من اراد تفصيله فليرجع الى المفصّلات .
(مسألة - ٣٢ - يشترط في الانتقال الى التيمم ضيق الوقت عن واجبات الصلاة فقط ، فلو كان) الوقت (كافيا لها دون المستحبات وجب الوضوء و الاقتصار عليها) وذلك لأن الترايبية انما سوّغها ضيق الوقت ، ولا ضيق فى الوقت عند امكان الاتيان بكل الواجبات مع الوضوء فلا يصدق ((لم تجدوا)) فان معناه - على ما سبق - لم تتمكنوا من الصلاة الكاملة مع الضوء ، وهذا

بل لو يكف لقراءة السورة تركها و توضع لسقوط وجوبها في ضيق الوقت .
مسألة - ٣٣ - في جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات المؤقتة اشكال

• يتمكن من الصلاة الكاملة مع الضوء .

(بل لو يكف لقراءة السورة) على القول بوجوبها (تركها و توضع لسقوط وجوبها في ضيق الوقت) فاذا ضاق الوقت عن احد الأمرين ((المائية)) او ((السورة)) قدم الأولى ، لأنه واجب مطلق ، بخلاف الثانية فانه واجب مشروط .

وفي صحيح الحلبي : لا بأس بأن يقرأ الرجل في الفريضة بفاتحة الكتاب في الركعتين الأولىين اذا ما عوجلت به حاجة او تخوف شيئاً ونحوه غيره فان ((الطهارة المائية)) حاجة بلا اشكال ، لكن ربما يقال ان المقام من قبيل التزاحم المقتضى للتخيير ، اذ التنزل من المائية الى بدلها حكم اضطرارى ، و الترك للسورة حكم اضطرارى ايضا ، ولم يعلم اهمية احدهما من الشارع فاللازم القول بالتخيير بين الأمرين فتأمل .

(مسألة - ٣٣ - في جواز التيمم لضيق الوقت عن المستحبات المؤقتة اشكال) من انه يصدق ((لم تجدوا)) ومن ان اهمية الوقت في الواجب المؤقت لا تقتضى اهميته في المستحب المؤقت ، و ظاهر المستمسك التفصيل حيث قال : نعم يمكن الاشكال في النوافل المؤقتة التي تقضى بأن الوقت قيد استحبابي واستحبابه لا يمنع من صدق الوجدان انتهى .

لكن الظاهر القول الأول كما اختاره ابن العم ومصباح الهدى وغيرهما فان عموم بدلية التيمم عن الطهارة المائية ناص و فتوى قاض بأنه قائم مقام في كل واجب

فلو ضاق وقت صلاة الليل مع وجود الماء والتمكن من استعماله يشكّل الانتقال الى التيمم .

مسألة - ٣٤ - اذا توضأ باعتقاد سعة القوت فبان ضيقه فقد مرّ انه اذا كان وضوؤه بقصد الأمر المتوجّه اليه من قبل تلك الصلاة بطل لعدم الأمر به ، و اذا أتى به بقصد غاية أخرى او الكون على الطهارة صحّ ، وكذا اذا قصد المجموع من الغايات التي يكون مأموراً بالوضوء فعلا لأجلها

(فلو ضاق وقت صلاة الليل مع وجود الماء والتمكن من استعماله) يصح له التيمم ، كما انه اذا ضاق وقت زيارة عرفه للحسين عليه السلام عن الماء تيمم و ادركها و صلى بذلك التيمم حيث ان المستحب اتيان صلاة الزيارة بعد الزيارة مباشرة ، الا اذا قدر على الوضوء لأجل الصلاة في الحرم بما لا ينافي استحباب المباشرة ولم يوجب ذهاب الوقت .

فقول المصنف : (يشكّل الانتقال الى التيمم) منظور فيه وان سكت عليه السادة البروجردى والجمال وغيرهما من بعض المعلقين .

(مسألة - ٣٤ - اذا توضأ باعتقاد سعة الوقت فبان ضيقه فقد مرّ انه اذا كان وضوؤه بقصد الأمر المتوجّه اليه من قبل تلك الصلاة) فأتى بالوضوء المقيد (بطل لعدم الأمر به) ولا ملاك ، فان ما أتى به لا يصح وما يصح لم يأت به (و اذا أتى به بقصد غاية أخرى او الكون على الطهارة صحّ) وذلك لأن الأمر بالشئ لا يقتضى النهى عن ضده كما سبق تفصيله .

(وكذا اذا قصد المجموع من الغايات التي يكون مأموراً بالوضوء فعلا لأجلها) فالمدار في صحة الوضوء على كونه مأموراً به سواء أتى به لغاية او عدة غايات ، ولو أتى به لغايات متعدّدة مأموراً ببعضها وليس بمأمور ببعضها ، فان كل على وجه التقييد بطل ، وان كان على وجه الداعي - ولو في الغاية

وَأَمَّا لَو تيمم باعتقاد الضيق فبان سعته بعد الصلاة فالظاهر وجوب اعادةتها وان تبين قبل الشروع فيها وكان الوقت واسعا تَوْضُحاً وجوباً ، وان لم يكن واسعا فعلا معد ما كان واسعا أولاً وجب اعادة التيمم

التي ليس مأموراً بها — صح لما حَقَّق في محله من ان تخلف الداعي لا يوجب البطلان .

(واما لو تيمم باعتقاد الضيق فبان سعته بعد الصلاة فالظاهر وجوب اعادةتها اداءً في الوقت وقضاءً في خارجه وذلك لأنه لم يكن مأموراً بالتيمم ، والجهل لا يوجب تبدل الحكم ، لكن الفتوى بذلك مشككة ، لأنه مع اعتقاده ضيق الوقت لا يقدر على الماء شرعاً ((لأنه تجرء)) وعقلاً لأنه يلزمه المبادرة الى الصلاة ، امثالاً لأمر المولى ، واذا تحقَّق ((لم تجدوا)) صحَّ تيممه وصلاته بل يصدق عليه قوله عليه السلام في صحيح زرارة ((فاذا خاف ان يفوته الوقت فليتيمم)) .

ومن المعلوم ان الخوف لا يطابق دائماً للواقع ، ويؤيده مرسل العامري المتقدم بناءً على ظهوره في الحكم الواقعي ، ويظهر من المستمسك الميل الى هذا الاحتمال ، وان كان صريح مصباح الهدى وسكوت السادة ابن العم و البروجردى والجمال موافقة للمصنّف ، وعليه فالاعادة احتياط .

(وان تبين قبل الشروع فيها وكان الوقت واسعا تَوْضُحاً وجوباً) لوضوح عدم صدق ((لم تجدوا)) بل لو كان تيممه صحيحاً بطل بوجود ان الماء ، فظلاً عما اذا قلنا ان تيممه لم يكن صحيحاً من الأول ، ويظهر من جزم المصنف هنا ، واستظهاره هناك ، ان عنده نوع من التردد في الفرع السابق .

(وان لم يكن واسعا فعلا بعد ما كان واسعا أولاً وجب اعادة التيمم) بناءً

على بطلان تيممه الأول ، لكونه واجداً للماء .

الثامن : عدم امكان استعمال الماء لمانع شرعى ، كما اذا كان الماء فى آنية الذهب او الفضة ، وكان الظرف منحصرا فيها بحيث لا يتمكن من تفرغته فى ظرف اخر ، او كان فى اناء مغصوب كذلك فانه ينتقل الى التيمم ،

اما بناء على ما لم نستبعده فى الفرع السابق تكون اعادة التيمم احتياطا و
الله العالم .

(الثامن : عدم امكان استعمال الماء لمانع شرعى) غير الموانع السابقة ، فان الشارع قد يمنع استعمال الماء ، لحرمة فى المقدمة المتقدمة زمانا ، كما اذا كان الماء فى مكان طريقه محظور ، وقد يمنع لأجل اتحاد الاستعمال مع عنوان محرم ، كما اذا كان ضروريا وقد يمنع لحرمة المقدمة المقارنة مع الاستعمال ، كما اذا كان الماء فى آنية مغصوبة لا يمكن تفرغته فان الاغتراف مقدمة محرمة لكنها مقارنة مع الاستعمال .

(كما اذا كان الماء فى آنية الذهب او الفضة ، وكان الظرف منحصرا فيهما بحيث لا يتمكن من تفرغته فى ظرف آخر ، او كان فى اناء مغصوب كذلك فانه) يحرم الوضوء والغسل حينئذ .

(وينتقل الى التيمم) اهمية اجتماع الوجوب والحرمة ، فتقدم الحرمة اذ لم يحرز اهمية للوجوب توجب تقديم الوجوب فيكون سقوط المائية موجبا للانتقال الى بدله ، مع فارق بين الأمثلة التى ذكرناها وهى انه اذا كان الحرام فى المقدمة المتقدمة ، او ارتكبه صح وضوءه وغسله ، لأن الحرام قد انقضى فلا مانع من شمول دليل الوجوب له .

اما اذا كان الوضوء مجمع العنوانين او كانت المقدمة مقارنة زمانا لم يصح الوضوء على كل حال .

وكذا اذا كان محرّم الاستعمال من جهة اخرى .
 مسألة - ٣٥ - اذا كان جنبا ولم يكن عنده ماء وكان موجودا في المسجد
 فان امكنه اخذ الماء بالمرور وجب ولم ينتقل الى التيمم ، وان لم يكن له آنية
 لأخذ الماء او كان عنده ولم يمكن اخذ الماء الا بالمكث ، فان امكنه الاغتسال
 فيه بالمرور وجب ذلك ، وان لم يمكن ذلك ايضا او كان الماء في احد
 المسجدين اي المسجد الحرام او مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فالظاهر
 وجوب التيمم لأجل الدخول في المسجد ، واخذ الماء

(وكذا اذا كان محرّم الاستعمال من جهة اخرى) كما اذا كان استعمال

الماء ضروريا كما عرفت .

ثم انه قد تقدم في مبحث اواني الذهب والفضة ما اذا كان بإمكانه تفرغها
 في آنية محلله وجب الوضوء ، الى غير ذلك من المسائل الكثيرة التي تقدمت
 هناك .

(مسألة - ٣٥ - اذا كان جنبا ولم يكن عنده ماء وكان موجودا في المسجد

فان امكنه اخذ الماء بالمرور وجب) لجواز المرور في المسجد (ولم ينتقل الى
 التيمم) لأنه واجد للماء .

(وان لم يكن له آنية لأخذ الماء او كان عنده ولم يمكن اخذ الماء الا بالمكث
 فان امكنه الاغتسال فيه بالمرور وجب ذلك) ومنه ما اذا كان في وسط المسجد
 حوض فامكن ان يرمى فيه بنفسه ويقصد الارتماس ، حيث انه لم يكن مكث في
 المسجد جنبا .

(وان لم يمكن ذلك ايضا او كان الماء في احد المسجدين اي المسجد

الحرام او مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حيث لا يجوز دخولها ، وان
 لم يمكن فيهما (فالظاهر وجوب التيمم لأجل الدخول في المسجد ، واخذ الماء

او الاغتسال فيه ، وهذا التيمم انما يبيح خصوص هذا الفعل اى الدخول و
الأخذ او الدخول والاعتسال ، ولا يرد الاشكال بأنه يلزم من صحته بطلانه ،
حيث يلزم منه كونه واجدا للماء فيبطل كما لا يخفى

او الاغتسال فيه) لما تقدم من الدليل على ذلك فى المسألة الثامنة من فصل ما
يحرم على الجنب .

(وهذا التيمم انما يبيح خصوص هذا الفعل اى الدخول والأخذ) للماء
(او الدخول والاعتسال) اذا امكنه الاعتسال هناك ، والظاهر انه يلاحظ
اقل قدر ممكن من المكث ، فاذا كان اخذ الماء والخروج اقل وقتا اخذ وخرج
ولم يغتسل هناك ، واذا كان الغسل هناك اقل وقتا اغتسل هناك ، لأن
الضرورات تقدر بقدرها .

(ولا يرد الاشكال بأنه يلزم من صحته) اى صحة التيمم (بطلانه ، حيث
يلزم منه كونه واجدا للماء فيبطل) لأن ما يلزم من وجوده عدمه باطل (كما لا يخفى)
اذ الوجدان الاتى من قبل التيمم معلول له ومعلول الشئ لا يعقل ان يكون علة
لعدمه ، فان الوجدان المترتب على التيمم لا يبطل التيمم من اصله ، بل من
حين الوجدان اى ان التيمم صحيح الى ان يجد الماء ، او يقال ان الجمع بين
دليل حرمة المكث والدخول فى المسجدين و بين دليل بطلان التيمم لوجدان
الماء ، و بين دليل التيمم لدخول المسجدين والمكث فى سائر المساجد لأجل
الغسل ، يقتضى ان هذا التيمم لا يبطل بوجدان الماء ، كسائر التيممات ، و
عدم بطلانه لدليل الاقتضاء ، فان صحة الأدلة الثلاثة المذكورة تقتضى ذلك .

نعم يمكن ان يكون المكث او الدخول ليس بحرام فى المورد ، وذلك ايضا
وجه جمع آخر بأن يكون هذا التيمم ((وان بطل بالوجدان)) كافيا فى المكث
والدخول ، الا ان قوة ادلة حرمة المكث والدخول بالنسبة الى دليل بطلان

مسألة - ٣٦ - لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء الا في موضعين احدهما لصلاة الجنازة مع التمكن من الوضوء او الغسل على المشهور مطلقاً لكن القدر المتيقن صورة خوف فوت الصلاة منه لو اراد ان

التيمم لو اوجد الماء تقتضى الالتزام بالثانى فى وجه الجمع دون الاول فتأمل .
 (مسألة - ٣٦ - لا يجوز التيمم مع التمكن من استعمال الماء الا فى موضعين احدهما لصلاة الجنازة) لا شك فى صحة التيمم لصلاة الجنازة ، مع عدم وجدان الماء - باى قسم من اقسام عدم الوجدان ، سواء عدم الوجدان حقيقة او الضرر فى استعماله ، او غير ذلك من مسوغات - التيمم - فان اطلاقات ادلة التيمم تقتضى جوازه لكل واجب ومستحب ، كما تقدم الكلام فى ذلك .
 اما (مع التمكن من الوضوء او الغسل) فانه يصح التيمم (على المشهور مطلقاً) بل عن الذكرى نسبته الى الأصحاب ، وعن الخلاف و التذكرة والمنتهى الاجماع عليه ، ويدل عليه موثق سماعة قال : سألته عليه السلام ، عن رجل مرّ به جنازة وهو على غير وضوء كيف يصنع ؟ قال : يضرب بيده على الحائط اللبن يتيمم .

ومرسل حريز ، عن الصادق عليه السلام والجنب يتيمم ويصلى .
 ومرسل الصدوق قال : وفى خبر آخر انه يتيمم ان اجنب .
 والرضوى : وان كنت جنبا وتقدمت الصلاة عليها تيمم او توضأ و صل عليها .

واطلاق هذه الروايات كاف فى الحكم المذكور وضعف سندها لا يضر بعد عمل المشهور ، بل ادعاء الاجماع ممن عرفت كيف وفى باب المستحبات يكفى اقل من ذلك .

(لكن القدر المتيقن) من هذا (صورة خوف فوت الصلاة منه لو اراد ان

يتوضأ او يغتسل ، نعم لما كان الحكم استحبابيا

يتوضأ او يغتسل) ولذا حكى عن المرتضى والتهذيب والمبسوط والنهاية و
الاقتصار ، وعن ابي على وسلاو والدروس والبيان اعتبار خوف الفوت ، ومال
اليه المعتبر والمدارك ، واستدلوا لذلك بالأصل بعد ضعف سند الروايات
المتقدمة ، وتأيد بعض الروايات لتخصيصها التيمم بصورة خوف الفوت .
كصحيح الحلبي ، عن الصادق عليه السلام ، عن رجل تدركه الجنازة وهو
على غير وضوء فان ذهب يتوضأ فاتته الصلاة عليها ؟ قال عليه السلام : يتيمم و
يصلى .

وخبر الدعائم ، عن الصادق عليه السلام ، انه سأل عن الرجل يحضر
الجنازة وهو على غير وضوء ولا يجد الماء ؟ قال : يتيمم ويصلى عليها اذا خاف
ان تفوته .

لكن لا يخفى ما في هذا التقييد ، فان المستحبات لا يقيد بعضها ببعض ،
وقول من عرف غير ضار بالشهرة المحققة المؤيدة للسند ، ويؤيد حمل هذه
الأخبار على المستحب في المستحب ان في الصلاة على الميت اربع طوائف من
الروايات : طائفة تقول الطهارة فيها ، وطائفة تقول حتى في حال الاضرار
لا تصلى عليها من غير طهر .

كخبر عبد الحميد ، قلت لأبي الحسن عليه السلام ، الجنازة يخرج بها و
لست على وضوء فان ذهبت اتوضأ فاتتني الصلاة ايجزيني ان اصلى عليها وانما
على غير وضوء ؟ قال : تكون على طهر أحب اليّ .

وطائفة تجوز الصلاة بالتيمم اذا خاف الفوت ، وطائفة تجوزها بالتيمم مطلقا
فقول المشهور هو الأقوى .

ولا مجال بعد هذا القول المصنف : (نعم لما كان الحكم استحبابيا

يجوز ان يتيمّم مع عدم خوف الفوت ايضا ، لكن برجاء المطلوبة لا بقصد الورد
و المشروعية .

الثانى : للنوم فانه يجوز ان يتيمم مع امكان الوضوء او الغسل على المشهور
ايضا مطلقا .

يجوز ان يتيمّم مع عدم خوف الفوت ايضا ، لكن برجاء المطلوبة لا بقصد الورد
و المشروعية) بل يمكن التعدى عن مورد هذه الروايات الى صورة ما اذا كانت
حائضا او مستحاضة او نفساء فتتيمم وتصلى على الجنابة ، وذلك المناط و ان
كان التيمم هنا برجاء المطلوبة اولى .

(الثانى : للنوم فانه يجوز ان يتيمم مع امكان الوضوء او الغسل على المشهور
ايضا مطلقا) بل عن الحدائق استظهر عدم الخلاف فيه ، قال فى مصباح الفقيه
وكفى به دليلا لاستحبابه بعد البناء على المسامحة ، ويدل عليه ما رواه الشيخ
والصدوق ، عن الصادق عليه السلام : من تطهر ثم اوى الى فراشه بات و
فراشه كمسجده ، فان ذكرانه على غير وضوء تيمم من دثاره كائنا ما كان فان
فعل ذلك لم يزل فى صلاة و ذكر الله .

واشكلى عليه بضعف السند ، وعدم الدلالة على الاطلاق ، وانه ليس التيمم
المتعارف لانه ليس على وجه الأرض، وانه معارض لما دلّ على عدم صحة التيمم
مع وجود الماء ، وفى الكل ما لا يخفى ، ان ضعف السند منجبر بالشهرة المحققة ،
والاطلاق يستفاد منه عرفا بالمناط ، ان اذا جاز التيمم وهو فى داخل الفراش جاز
قبل ان يدخل فى الفراش ، ومن هذا الحديث يظهر ان الشارع توسع فى التيمم
فى هذا المكان فاباحة على غير التراب تسهيلا ، كما شرع اصله تسهيلا ، و
لا بأس بذلك ، فان المقصود من التيمم نوع خضوع و اشارة الى الازعان
بالمبدي ، كما نرى ان الأديان الاخر تؤشر اشارات ((كاشارة عقد الصليب على

ولكن القدر الميتمن من هذا ايضا صورة خاصة ، وهى ما اذا اوى الى فراشه فتذكر انه ليس على وضوء فيتيمم من دثاره ، لا ان يتيمم قبل دخوله فى فراشه متعمدا مع امكان الوضوء ، نعم هنا ايضا لا بأس به لا بعنوان الورود ، بل برجاء المطلوبة ، حيث ان الحكم استحبابى

الجبهة والصدر فى المسيحية)) دليلا على الخضوع للمبدء ، ومنه يظهر
الجواب عن الاشكال الرابع ايضا .

وبهذا يتبين ما فى قول المصنف : (ولكن القدر الميتمن من هذا ايضا صورة خاصة ، وهى ما اذا اوى الى فراشه فتذكر انه ليس على وضوء فتيمم من دثاره ، لا ان يتيمم قبل دخوله فى فراشه متعمدا مع امكان الوضوء) او الغسل (نعم هنا ايضا لا بأس به لا بعنوان الورود ، بل برجاء المطلوبة ، حيث ان الحكم استحبابى) ثم انه لا اشكال فى استحباب التيمم المعهود فيمن لم يجد الماء عند المنام ، لاطلاق ادلة البدلية بعد استحباب الطهارة عند المنام كما تقدم ، ويدل عليه بالخصوص ما عن امير المؤمنين عليه السلام قال : لا ينام المسلم وهو جنب ولا ينام الا على طهور فان لم يجد الماء فليتيمم بالصعيد فان روح المؤمن تروح الى الله عز وجل فيلقاها ويبارك عليها ، فان كان اجلها قد حضر جعلها فى مكنون رحمته ، وان لم يكن اجلها قد حضر بعث بها مع امنائه من الملائكة فيردها فى جسدها .

هذا والظاهر ان التيمم على الدثار من باب الكفاية فيجوز ان يتيمم بالتراب سواء قام من مكانه للتيمم بالتراب ام تيمم وهو فى فراشه ، فاذا قام وامكنه الماء تخير بين الوضوء والتيمم ، كما ان الظاهر ان الدثار لا خصوصية له ، بل هو من باب المثال فالتيمم على الوطاء او المخدة او ما اشبه ايضا مستحب كالتيمم على الدثار فيتخير فى التيمم بين ايها شاء ، ولا يبعد استحباب التيمم فى

و ذكر بعضهم موضعا ثالثا وهو ما لو احتلم في احد المسجدين فانه يجب ان يتيمم للخروج وان امكنه الغسل ، لكنه مشكل ، بل المدار على اقلية زمان التيمم ، او زمان الغسل او زمان الخروج ، حيث ان الكون في المسجدين جنبا حرام ، فلا بد من اختيار ما هو اقلّ زمانا من الأمور الثلاثة فاذا كان زمان التيمم اقل من زمان الغسل يدخل

اثناء الليل اذا قام من نومه ، كما يستحب التيمم هذا اذا اراد ان ينام صباحا او عصرا فلا يختص بالليل لاطلاق دليله ، وهذا التيمم لا يختص بالرجل بل يشمل المرأة ايضا ، لأدلة الاشتراك في التكليف ، وهل يصح على اى شئ كما اذا كان حائطه من خوص مثلا - كالمضائف فاراد ان يتيمم على حائطه بدل فراشه لا يبعد ذلك فهم العرف التوسعة من الدليل لا ان للدثار خصوصية .
اما كيفية التيمم هذا فهو مثل سائر التيممات لظاهر النص والفتوى ، وهل يختص ذلك بمن يريد النوم او يشمل من يعلم بانه لا يأخذه النوم كالمريض المبتلى بالسهر؟ لا يبعد الاطلاق ، فان الانصراف الى من يريد النوم بدوى ولا يخص الاستحباب بمن يتمدد ، بل من ينام جالسا او متكئا قائما يستحب له ذلك ، كما اذا كان مريضا لا يقدر على النوم ، او كان معدبا شدا واقفا او غيرهما .

(و ذكر بعضهم موضعا ثالثا وهو ما لو احتلم في احد المسجدين) وكذا اذا اجنب عمدا او سهوا (فانه يجب ان يتيمم للخروج وان امكنه الغسل) فيما لم يقم التراب مقام الماء لمرض ونحوه .

(لكنه مشكل ، بل المدار على اقلية زمان التيمم ، او زمان الغسل او زمان الخروج ، حيث ان الكون في المسجدين جنبا حرام ، فلا بد من اختيار ما هو اقلّ زمانا من الأمور الثلاثة فاذا كان زمان التيمم اقل من زمان الغسل يدخل

تحت ما ذكرنا من مسوغات التيمم من ان من موارد ما اذا كان هناك مانع شرعى من استعمال الماء ، فان زيادة الكون فى المسجدين جنبا مانع شرعى من استعمال الماء .

مسألة - ٣٧ - اذا كان عنده من الماء ما لا يكفيه لوضوءه او غسله و امكن تنميته بخلط شئ من الماء المضاف الذى لا يخرججه عن الاطلاق ، لا يبعد وجوبه

تحت ما ذكرنا من مسوغات التيمم من ان من موارد ما اذا كان هناك مانع شرعى من استعمال الماء ، فان زيادة الكون فى المسجدين جنبا مانع شرعى من استعمال الماء) وحيث تقدم الكلام حول هذه المسألة مستوفى فى المسألة الأولى من فصل ما يحرم على الجنب فى باب غسل الجنابة ، نكلها الى هناك والله العالم .

(مسألة - ٣٧ - اذا كان عنده من الماء ما لا يكفيه لوضوءه او غسله و امكن تنميته بخلط شئ من الماء المضاف الذى لا يخرججه عن الاطلاق ، لا يبعد وجوبه) لعدم صدق ((لم تجدوا)) عليه بعد قدرته على الماء ، ولأن الواجب المطلق يجب تحصيل مقدماته ، و الاشكال فى ذلك بأنه غير واجد الان فيصدق عليه ((لم يجدوا)) الذى هو موضوع التيمم ، غير تام لأن موضوع التيمم هو العجز الذى ليس بمحقق ، ولذا قد تقدم انه لو امكنه قلب الهواء ماءً وجب ، لأنه ليس بعاجز عن تنفيذ امر المولى ، وقد فصل مصباح الفقيه تفصيلا طويلا حول ما اذا كان الماء ممزوجا فعلا حيث يجب الوضوء ، وبين ما اذا لم يكن ممزوجا فعلا حيث لا يجب بل يتيمم ، ونظره بما اذا كانت الحنطة ممزوجة بغيرها ، مما يتسامح بمثله عرفا ، فانه يصح تسليمه الى الفقير فى باب الزكاة بخلاف ما اذا كانت خالصة و اراد مزجها ، فانه لا يكفى وان كان الخليط

وبعد الخلط يجب الوضوء او الغسل ، وان قلنا بعدم وجوب الخلط
لصدق وجدان الماء حينئذ

مستهلكا .

وفيه اولا : ما عرفت من كون المعيار التمكن والعجز ، وهذا متمكن و
ليس بعاجز .

وثانيا : انا لا نسلم الفرق بين كون الحنطة مخلوطة من الأول وبين خلطها
حين ارادة اعطاء الفرق ، فان الخليط ان كان مستهلكا بحيث صدق عرفا كان
ذلك في كلا الحالين ، وان لم كان الخليط يوجب رفع الاسم لم يكف في كلا
الحالين ، وكل مكان كان الموضوع متعلق للحكم الشرعي يكون حكمه كذلك فاذا
كان الماء خليطا بالطين او بالملح كماء الفرات او ماء البحر جاز الوضوء والغسل
به ويكون كذلك الحكم اذا خلطه بنفسه عمدا بعد ان كان صافيا عذبا ، لانه
ان صار بسبب الخليط مضافا لم يجز في كلا الحالين ، وان لم يصرمضافا جاز
في كلا الحالين ، وكذا في باب تسليم المتاع الى المشتري بوزنه الخاص ،
فانه اذا خلطه بما يستهلك وان سبب زيادته مقدار مئثال جاز ، كما اذا كان
مستهلكا من اول الأمر - اللهم الا اذا صدق الغش ونحوه - وان خلطه بما
لم يستهلك لم يجز ، كما اذا كان مخلوطا من اول الأمر .

(وبعد الخلط يجب الوضوء او الغسل ، وان قلنا بعدم وجوب الخلط)
وانما يجب (لصدق وجدان الماء حينئذ) واذا تحقق الموضوع ثبت الحكم ، و
ان كان قبل التحقق لم يكن حكم ، والله سبحانه العالم .

فصل

فى بيان ما يصح التيمم به

يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى ، سواء كان ترابا او رملا او حجرا او مدرا او غير ذلك ، وان كان حجر الجصّ والنورة قبل الاحراق .

(فصل : فى بيان ما يصح التيمم به) فقد اختلفوا فى تعميمه وتخصيصه

بما يلزم توضيحه .

(يجوز التيمم على مطلق وجه الأرض على الأقوى ، سواء كان ترابا او رملا او

حجرا او مدرا او غير ذلك ، وان كان حجر الجصّ والنورة قبل الاحراق) لا

يجوز التيمم على ما عدا التراب كالنبات ونحوه بلا اشكال ولا خلاف ، بل

اجمعا ، لأن المأمور به هو التيمم على الصعيد والنبات ليس بصعيد كما لا

اشكال ولا خلاف فى جواز التيمم على التراب ، بل عليه الاجماع المستفيض فى

المستند وغيره ، بل بالضرورة فان التيمم اما خاص به او اعم منه ومن سائر وجه

الصعيد فهو داخل على اى حال ، وانما الكلام فى انه هل يجوز التيمم على

غير التراب من سائر وجه الأرض كما ذكره المصنف ام لا الأكثر على الجواز بل

هو المشهور بل عن التذكرة والمنتهى الاجماع عليه ، وهذا هو الأقوى خلافا

لآخرين حيث خصصوا التيمم بالتراب .

استدل للأول : بالكتاب والسنة والاجماع ، اما الاجماع فقد عرفت .

واما الكتاب : فقوله تعالى ((صعيدا)) والمنصرف منه مطلق وجه الأرض

ويؤيده استعماله في ذلك في مقامات آخر ، كقوله تعالى : ((فيصبح صعيدا زلقا)) وقوله تعالى : ((صعيدا جززا)) .
 وقول الشاعر : ((ملقى على وجه الصعيد مجردا)) وقوله : ((يمم صعيدا ان اردت نظافة)) .

ويؤيده من السنة : قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يحشر الناس حفاة عراة على صعيد واحد .

فان ظاهره على ارض واحدة ، ولذا كان المنقول عن جماعة من اللغويين تفسير الصعيد بمطلق وجه الأرض منهم صاحب العين والمحيط والاساس و الخلاص وتغلب وابن الاعرابي والراغب والسامى والزجاج مدعيا عدم الخلاف في ذلك بين اهل اللغة .

واما السنة : فقد ورد فيها روايات تفيد بعد الجمع بينها كون المراد هو مطلق وجه ارض فانها على طوائف الاولى ، ما وقع التعبير فيها بلفظ الصعيد .

مثل صحيحة ابن ابي يعفور وعنبسة ، عن الصادق عليه السلام : فان رب الماء هو رب الصعيد .

وصحيحة الحلبي : يتيمم والصعيد .

وخبر ابي بصير : انما هو الماء والصعيد .

وخبر ابن مسلم : ان رب الماء هو رب الصعيد .

وخبره الآخر : ان رب الماء رب الصعيد .

الثانية : ما وقع التعبير فيها بلفظ الأرض ، كصحيح ابن سنان : فليمسح من الأرض .

وخبر ابن بكير : ان فاته الماء لم تفته الأرض .

وخبر ابن مسلم ، لم تفتك الأرض .
وعنه صلى الله عليه وآله وسلم : ووجد الأرض فقد جعلت له مسجدا و
طهورا .

والأخبار الواردة في كيفية التيمم بضرب كفيه على الأرض .
الثالثة : ما دلّ على جواز التيمم على غير التراب ، كالمروى عن الراوندى ،
عن على عليه السلام قال : يجوز التيمم بالحصص والنورة ولا يجوز بالرماد لأنه لم
يخرج من الأرض فقبل له التيمم بالصفة العالية على وجه الأرض ؟ قال عليه السلام
نعم والصفة جمع صفوانة وهى الحجارة الملساء التى لا خشونة فيها .
وخبر السكونى ، عن الصادق عليه السلام ، عن أبيه عن آبائه عليهم السلام
عن على عليه السلام ، انه سأل عن التيمم بالحصص ؟ فقال : نعم . فقبل :
بالنورة ؟ قال : نعم ؛ فقبل : بالرماد ؟ فقال : لا انه ليس يخرج من
الأرض انما يخرج من الشجر .

الرابعة وقع التعبير فيها باللفظ التراب ، كصحيحة ابن حمران : ان الله
جعل التراب طهورا كما جعله الماء .

وصحيحة ابن ميسرة : رب الماء هو رب التراب .
وفى رواية الخصال : جعلت لك ولأمتك الأرض مسجدا و ترابها طهورا .
وفى حديث على عليه السلام ، عنه صلى الله عليه وآله وسلم : جعل لى
التراب طهورا .

وخبر رفاعة : ان كان الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر اجف
موضع تجده فتييم منه .

وخبر الدعائم : يتيمم على الغبار اذا لم يجد ترابا .
والأمر فى هذه الروايات دائر بين ارادة التراب من الصعيد و الأرض

باستعمال الامام و ارادة الخاص و بين العكس باستعمال التراب و ارادة الأعم منه و من سائر وجه الأرض لكن الثانى متعين ، لأن المثبتين لا يقيد احدهما الآخر ، الا اذا كانت هناك قرينة على الترافع و لا قرينة فى المقام ، و لقرينة رواية السكونى و الراوندى على جواز التيمم بغير التراب ، و حيث ان المشهور افتوا بذلك فهما مجبوران سندا صريحان دلالة ، و لأسناد الاجماع المحكى عن العلامة لارادة الأعم من التراب للأخص من الأرض و الصعيد ، و لأن كثيرا من الأراضى لا تراب فيها كالأراضى الرملية و نحوها فعدم التيمم بما يحتاج الى التنبيه المفقود فى المقام ، و لأن العموم يناسب مقام الامتتان الظاهر من جملة من الروايات ، و لأنه الظاهر من الأحاديث الواردة فى جعل الأرض مسجدا و طهورا فانها كما هى مسجد عامة كذلك هى طهور عامة — الا ما خرج — كمكان العشب حيث انه مسجد و ليس بطهور .

ففى الكافى ، عن الصادق عليه السلام فى حديث : و جعل له الأرض مسجدا و طهورا .
 و فى الخصال ، عنه صلى الله عليه وآله و سلم : جعلت لى الأرض مسجدا و طهورا .

و فى رواية اخرى فى الخصال عنه صلى الله عليه وآله و سلم مثله .
 اما ما ورد من و ترابها طهورا ، فلا بد و ان يراد به مقابل الأعشاب و نحوها حيث انه مسجد و ليس بطهور .

استدل للقول الثانى : بالكتاب و السنة و الأصل .

اما الكتاب : فبالآية المتقدمة بدعى ان الصعيد عبارة عن التراب ، كما عن الصحاح و المعجم و المفصل و المقائيس و شمس العلوم و الديوان و نظام الغريب و الزينة لأبى حاتم و الجماهرة ، و نقل عن ابن عباس ر الأصمعى و أبى عبيدة ،

وربما استظهر من القاموس ومجمع البحرين والكنز الميلى اليه ، وعن بعض العلماء نسبه الى كثير من فقهاءنا .

واما السنة : فلروايات المتقدمة بعد لزوم تخصيص العام بالخاص ، كما هي القاعدة المتبعة ، ورواية الراوندى والسكونى لا حجّة فيهما لضعف سندهما .
واما الأصل فهو قاعدة الاشتغال للعلم بشغل الذمة بالطهارة الترابية ، فاذا تطهر بالتراب كفى قطعاً ، واذا تطهر بغير التراب لم يعلم كفايته فالأصل عدم الطهارة .

ويردّ على الأول : ما تقدم من انصراف الصعيد الى مطلق وجه الأرض .
وما نقل عن اللّغويين فى تفسيره بالتراب يرد عليه اولاً : انه معارض بالأشهر عند اللّغويين والفقهاء - كما عرفت - والأشهر يقدم على غير الأشهر فى مقام التعارض ، ولوقيل بالتساقط فالمرجع الانصراف الذى ذكرناه .
نعم لا يأتى هذا الكلام عند من يكون لفظ الصعيد عنده مجملاً ، لكن بعد التساقط واجمال اللفظ يسقط استدلاله بالآية .

وثانياً : انه لو بنى على عدم ترجيح بعض اللّغويين على بعض ، لا بدّ من القول بالتخيير ، كما بيّناه فى مقام تعارض الحجج واختاره غير واحد من الفقهاء منهم الماتن ، فى المجلد الثانى من العروة ، واذا كان الأمر تخييراً جاز الأخذ بقول المطلقين .

وثالثاً : لو لم نقل بالتخيير لكن ذلك فيما لم تكن قرينة من الخارج ، وقد عرفت ان القرائن الداخلية والخارجية تؤيد مطلق وجه الأرض ، لا خصوص التراب .

ويرد على الثانى : ان المشتين لا يقيد احدهما الآخر خصوصاً وان اللّغويين انما يذكرون موارد الاستعمال فقول انه التراب لا ينفى كونه اعم من

واما بعده فلا يجوز على الأقوى

ذلك ، بل لا يبعد ان يكون مراد مفسره بالتراب ، فى مقابل الماء ونحوه ، لا فى مقابل الرمل والحجر ، فان التراب له اطلاقان اطلاق يراد به مقابل الماء والشجر ، واطلاق يراد به مقابل الرمل والحجر ، بل هذا هو الذى لم استبعده للانصراف القوى فى الصعيد الى مطلق وجه الأرض ، بل لا يصح سلب الصعيد عن الرمل ونحوه حتى انه لو قال قائل يكذب الشاعر حين يقول : ((ملقى على وجه الصعيد مجردا)) لأنه عليه السلام وقع على الرمل لا على التراب، كان مثار الاستهزاء .

واما الأصل فواضح انه لا موقع له بعد وجود الدليل الاجتهادى ، و قد اطال بعض الفقهاء الكلام حول هذه المسألة تحقيقا للحال بأبلغ بيان فمن شاء الاطلاع فليرجع الى المفصلات .

ولذا الذى ذكرناه من وجه الاستدلال ذهب مشهور المعاصرين و من قارب عصرنا ، شهرة شذ خلافا ، الى صحة التيمم على مطلق وجه الأرض كما ذكره المصنف ((ره)) .

ثم ان ارض الجص و النورة قبل الاحراق لا اشكال بالتيمم بها بناء على ما اخترناه ، بل ينبغى عدم الاشكال فى التيمم بهما بناء على غير المشهور ايضا ، لأن ارضهما تراب بلا شك قبل الاحراق ، بل الجواز هو المشهور عند الكل ، بل عن مجمع البرهان لا ينبغى النزاع فيه ، لكن عن السرائر المنع عنه فى النورة وعن النهاية اشتراط الجواز فيهما بفقد التراب ، وليس لهما وجه ظاهر —

(واما بعده فلا يجوز على الأقوى) عند المصنف تبعا لغير واحد من الفقهاء ، بل نسب الأكثر خلافا للمحكى عن المصباح والمعتبر و التذكرة و مجمع البرهان وغيرهم فأجازوه بعد الاحراق ايضا .

كما انّ الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر ، وان كان مسحوقا كالتراب ، ولا يجوز على المعادن كالمح والزرنيخ والذهب والفضة والعقيق ونحوها

استدل للأول : بانه بعد الاحراق يخرج من اسم التراب والأرض والصعيد ونحوها ، وبالمنع عنها في خبر الدعائم عنهم عليهم السلام ، لكن الأقوى الثاني لخبر الراوندى والسكونى الراجحين على خبر الدعائم ، وقد عرفت ان ضعفهما منجبر بالشهرة ، ولأن الطبخ لا يغير الحقيقة عرفا فهو هو ، كما في سائر المطبوخات ، الا فيما خرج بالدليل ، وهذا مرجعه الى استحباب الصدق او استحباب جواز التيمم ، ويؤيده جواز السجود على الجص كما دلّ عليه النص واخترناه في محله ، كذا اخترناه جواز المشى عليه في التطهير ، وجواز كونه مطهرا في التعفير ، ومنه يظهر صحة التيمم على الآجر المطبوخ .

فقوله : (كما ان الأقوى عدم الجواز بالطين المطبوخ كالخزف والآجر ، و ان كان مسحوقا كالتراب) لا يخلو عن منع ، وكأن وجه الفرق بين المسحوق وغيره توهم صدق التراب على المسحوق دون غيره ، لكن الظاهر الاطلاق عند كل من المجوز والمانع ، اذ السحق لا يغير الاسم ، سواء كان اسم الأرض او اسم غير الأرض .

(ولا يجوز على المعادن كالمح والزرنيخ والذهب والفضة والعقيق ونحوها) كما هو المشهور ، بل عن الغنية والخلاف والمنتهى الاجماع عليه . نعم حكى عن ابى عجيل جوازه ، ويدلّ على المشهور صحة سلب اسم الأرض عن المعادن حقيقة ، فانها لا تسمى ارضا مع اشتراط التيمم بأن يكون على الأرض .

استدل لابن ابى عجيل بان اغلب الأرض معادن ، فان كل مكان من الأرض

معدن لشيء . قال تعالى : ((وفي الأرض قطع متجاورات)) فلو منع على المعدن لمنع على اكثر الأرض ، وبأنه كما تصح الصلاة على مطلق وجه الأرض ولو كان معدنا كذلك يصح التيمم ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : جعلت لى الأرض مسجدا وطهورا . ولأن العقيق ونحوه نوع من الحجر فكما يصح التيمم على سائر الأحجار كذلك يصح عليه ، ولمنع صحّة السلب ، فانه اذا وقع الانسان من فرسه على ارض الملح يقال انه وقع على الأرض ، وكذلك اذا مشى فيه يقول ضربنا فى الأرض ، وللتعليل فى خبر السكونى والراوندى المتقدمين . ويردّ على الأول : باننا انما نمنع عن ما لا يسمى ارضا لا عن كل ما يسمى معدنا و فرق بين الأمرين .

وعلى الثانى : بأنه فرق بين الصلاة ، وبين التيمم فانها فى قبال عدم صحّة صلاة اهل الكتاب الا فى الكنائس ونحوها ، فالصلاة عامة ، بخلاف التيمم فهو مقيد بصدق الأرض ، كما فى مرفوعة على بن ابراهيم فى تفسير قوله تعالى : ((يضع عنهم اثمهم والأغلال التى كانت عليهم)) يعنى الثقل الذى كان على بنى اسرائيل ، وهو انه فرض الله عليهم الغسل والوضوء بالماء ولم يحل لهم التيمم ولا يحل لهم الصلاة الا فى البيع والكنائس والمحاريب ، وكان الرجل اذا اذنب خرج نفسه منتنا فيعلم انه اذنب واذا اصاب شئ من بدنه البول قطعوه ولم يحل لهم المغنم فرفع ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أمته .

اقول : الظاهر ان ((قطعوه)) بمعنى فركوه فركا شديدا ، فانّ القطع ربما يستعمل فى ذلك ، كما ان ((قتله)) يستعمل فى ضربه ضربا مبرحا ، وما فى بعض الأحاديث ((قرضوه بالمقاريض)) تأكيد كانه لشدة الفرك يشبه القرض بالمقراض ، والآن يقول احدهم ((اقطعك قطعة قطعة)) يريد التأكيد فى

ومع فقد ما ذكر من وجه الأرض يتيمم بغبار الثوب او اللبد أو عرف الدابة
او نحوها مما فيه غبار

نكاله .

وعلى الثالث : بأن اطلاق الحجر على العقيق فيه نوع من التوسع .
وعلى الرابع : بأن الوقوع والمشى قرينتان على ارادة الأعم ، ولذا يصدقان
حتى اذا حدثا على الاعشاب .

وعلى الخامس : بأن مفهومهما مقيد بما يصدق عليه اسم الأرض والا جاز
التيمم على الشجر ايضا .

وكيف كان فقد عرفت ان صدق اسم المعدن لا يضر ، اذ لا دليل على
المنع عنه وانما الضار سلب اسم الأرض ونحوه عنه فالجص والنورة وحجر
الرحى ونحوها لا يضر في صحّة التيمم عليها لتسميتها بالمعدن .

(ومع فقد ما ذكر من وجه الأرض يتيمم بغبار الثوب او اللبد او عرف الدابة
او نحوها مما فيه غبار) بلا اشكال ولا خلاف ، بل عن المعبر والتذكرة و
غيرهما دعوى الاجماع عليه ، ويدل عليه بالاضافة الى دليل الميسور خبر رفاة ،
عن الصادق عليه السلام اذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر
اجف موضع تجده فتيمم به فان ذلك توسيع من الله عز وجل قال فان كان في
ثلج فلينظر لبد سرجه فليتيمم من غباره او شئ مغبر وان كان في حال لا يجد
شيئا الا الطين فلا بأس ان يتيمم منه .

وخبر ابي بصير عنه قال : اذا كنت في حال لا تقدر الا على الطين فتيمم
به فان الله اولي بالعدر اذا لم يكن معك ثوب جاف او لبد تقدر ان تنفذه
وتتيمم به .

وصحيح زرارة ، عن الباقر عليه السلام : ان كان اصابه الثلج فلينظر لبد

ان لم يكن جمعه ترابا بالنفض والا وجب ودخل في القسم الأول

سرجه فيتيمم به من غباره او من شئ مغبر معه ، وان كان في حال لا يجد الآ الطين فلا بأس ان يتيمم منه .

ثم انه لا خصوصية للبد ونحوه مما ذكر بالنص في الروايات ، بل المعيار اى شئ فيه غبار للمناطق ولوضوح المثالية من ما ذكر ولخبرى رفاة وزرارة ، ولا ترتيب بين عرف الدابة واللبد والثوب ، خلافا للشيخ حيث رتب و للحلى حيث عكس ترتيب الشيخ ولم يظهر لهما دليل ، وربما استدل للشيخ بأن الغبار في العرف اكثر من اللبد ، وفيه اكثر من الثوب ، وفيه اولا : عدم الاطراد . وثانيا : عدم الدليل على تقديم الأكثر غبارا .

(ان لم يكن جمعه ترابا بالنفض والا وجب ودخل في القسم الأول) لأن التيمم بالغبار ضرورة والضرورات تقدر بقدرها ، فاذا امكن جمعه ترابا كان ممن حصل عنده التراب و اطلاق التيمم بالغبار منزل على الغالب ، ولذا صرح في خبر ابي بصير بالنفض ان امكن ، وبهذا ظهر ما في كلام السيد من مساوات الغبار للتراب ، وقواه في المنتهى بعد ان جعل الوجه الاشتراط بفقد التراب ، وعن ارشاد الجعفرية الميل اليه ، فان الغبار غير التراب ، وان كان ربما يطلق الثانى على الأول توسعا .

ثم هل يشترط اثاره للغبار ثم التيمم عليه ام لا ؟ قيل بعدم الاشتراط لاطلاق النص و الفتوى .

نعم لو كان الغبار داخلا الثوب ونحوه بحيث لا يصدق التيمم بالغبار الا بعد الاثارة فالأحوط بلا الاقرب الاثارة حتى يصدق انه تيمم على الغبار ، لكن ظاهر بعض الروايات وجوب الاثارة ، كخبر ابي بصير السابق .

وفي رواية الجعفريات ، عن على عليه السلام : فلينفذ سرجه او اكافه

والأحوط اختيار ما غباره أكثر ، ومع فقد الغبار يتيمم بالطين

- فيتيمم بغباره وان كان راجلا فلينفض ثوبه او صفة سرجه .
- وفى رواية الدعائم ، عن على عليه السلام : فلينفض لبدنه ويتيمم بغباره .
- وفى روايته عن الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام : لينفض ثوبه او لبدنه او اكافه اذا لم يجد ترابا رطبا ، وعلى هذا فالاقرب وجوب النفض .
- (والاحوط اختيار ما غباره اكثر) لأنه اقرب الى التراب فدليل الميسور حاكم فى المقام ، وربما يقال بالعدم لاطلاق النص والفتوى وهذا اقرب وان كان القول الأول احوط .
- ثم ان من الواضح اشتراط الغبار بان يكون من التراب فلا يصح التيمم بغيره الدقيق ونحوه ، بل هو من الواضحات لانصراف النص والفتوى اليه ، بل يمكن منع تسمية غبار غير التراب بالغبار ، الا توسعا ومجازا .
- (ومع فقد الغبار يتيمم بالطين) كما هو المشهور لظهور الروايات المتقدمة فى ذلك ، خلافا لما عن المذهب حيث اشترط فقد الوصل فى جواز التيمم بالغبار ، وذلك لدليل الميسور ، فان الرجل اقرب الى التراب من الغبار .
- ولخبر زارة ، عن احدهما عليهما السلام ، فيمن دخل احجة ليس فيها ماء وفيها طين ؟ قال عليه السلام : يتيمم فانه الصعيد .
- قلت : فانه راكب ولا يمكنه النزول من خوف ، وليس هو على وضوء ؟ قال عليه السلام : ان خاف على نفسه من سبع او غيره و خاف فوت الوقت فليتيمم يضرب بيده على اللبد او البرذعة ويتيمم ويصلى .
- لكن الروايات السابقة اكثر واشهر واقتوى .

ان لم يمكن تجفيفه ، والآ واجب ودخل فى القسم الأول ، فما يتيمم به له مراتب ثلاث : الأولى : الأرض مطلقا ، غير المعادن .
الثانية : الغبار .
الثالثة : الطين ، ومع فقد الجميع يكون فاقد الطهورين ، والأقوى

فيه

ان لم يمكن تجفيفه (، والآ واجب ودخل فى القسم الأول) لأن الواجب المطلق يجب تحصيل مقدماته كما سبق مكررا ، وحينذاك يقدم على الغبار الذى هو اضطرارى وادعى المدارك القطع به ، بل عن الرياض ليس محل خلاف .

ان قلت : انه يصدق عليه ((لا يجد الا الطين ؟)) .

قلت : لا نسلم الصدق لانصرافه الى ما لا يقدر على التجفيف كما هو الغالب ويؤيده قوله عليه السلام فى صحيح ابى بصير : فالله اولى بالعدر . ولا ينافيه قوله عليه السلام : انه الصعيد . ان المراد صعيد يصح التيمم به فى هذا الحال ، والا فلو كان صعيدا جاز التيمم به مطلقا لجاز التيمم به ، ولو فى حال الاختيار وهو واضح العدم .

(فما يتيمم به له مراتب ثلاث : الأولى : الأرض مطلقا) بجميع اقسامها

— كما سبق — .

(غير المعادن) المسلوب عنها اسم الأرض — كما عرفت — .

(الثانية : الغبار) فيمن لم يقدر على الأرض .

(الثالثة : الطين) ولا يبعد تقدم القوى منه على الوحل — كما سيأتى — .

(ومع فقد الجميع يكون فاقد الطهورين ، والأقوى فيه) وجوب الاداء ،

كما عن جد المرتضى وعدم القضاء ، وفى المسألة اقوال .

سقوط الاداء وجوب القضاء

ثانيها (سقوط الاداء وجوب القضاء) كما هو المشهور، بل سقوط الاداء ظاهر مذهب اصحابنا كما عن جامع المقاصد ومذهب الأصحاب لا نعلم فيه مخالفا صريحا كما عن المدارك ولا نعلم فيه مخالفا كما عن الروض .

ثالثها : التخيير بين الصلاة في الوقت ثم الاعادة وبين الاتيان بها خارج الوقت ، كما عن المبسوط .

رابعها : وجوب الاداء بلا طهارة والقضاء مع الطهارة معا ، كما عن القاضى وغيره .

خامسها : سقوط الصلاة رأسا اداءا وقضاءا ، كما عن المحقق فى الشرائع .

سادسها : عليه ان يذكر الله تعالى فى اوقات الصلاة كما عن المفيد ، و يدل على ما ذكرناه اطلاقات ادلة الصلاة ، خصوصا مع التشديد فيها المؤيد بانها لا تسقط بحال ، الا فى حال الحيض والنفس فقط حتى فى حال المرض والغرق والسقوط فى الوحل ، بضميمة ما دل على سقوط كل الشرائط والأجزاء عند التعذر والتعسر فانه مؤيد قوى لكون الصلاة مرادة الشارع على اى حال وباية كيفية ممكنة ، وقد اشتهر فى كتب الفتوى ((الصلاة لا تسقط بحال)) وفى صحيح زارة ، عن ابي جعفر عليه السلام الواردة فى النفساء قال عليه السلام : ولا تدع الصلاة على حال فان النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : الصلاة عماد دينكم ، فان العلة المذكورة تدل على عموم الصدر ولا خصوصية له بحال النفساء .

هذا بالاضافة الى دليل الميسور ، وقد اشكل عليه بأمور :

الأول : انه لا يعلم ان الصلاة بلا طهور ميسور الصلاة التامة .

الثانى : انه يحتاج الى العمل ولا عمل فى المقام .
الثالث : ان دليل الظهور وارد على دليل الميسور ، وفى الكل ما لا يخفى .

اذ يرد على الأول : ان المراد بالميسور ، الميسور العرفى ، و الا لم يكن مورد للقاعدة ، فانه فى كل مورد للقائل ان يقول انه لا يعلم ان الناقص ميسور للتام شرعا ، فهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : فأتوا منه ما استطعتم . اى قدر المستطاع ، ولا يشكل عليه انه لم يعلم ان المقدور هو المطلوب الشرعى ، ومثلها ما لا يدرك كله لا يترك كله .

ويرد على الثانى : انه لا وجه لاحتياج القاعدة الى العمل ، بل هو خلاف مبنى الفقهاء فان كل فقيه متأخر يتمسك بالميسور فى كثير من الموارد مما يذكره المتقدمون عليه ، اذ وجه الاحتياج الى العمل ، اما من جهة سنده * و واضح انه حجة ولو من جهة مسلميته عند كافة الفقهاء قديما وحديثا ، و اما من جهة ان بعض الأشياء واضح انه ميسور المأمور به ، وبعض الأشياء واضح انه ليس ميسور المأمور به ، وبعض الأشياء يشك فى انه ميسور ام لا ؟ و فى هذا القسم الثالث يكون العمل دليلا على انه ميسور ، كما ان ترك العمل دليل على انه ليس بميسور .

وفيه : انه اذا كان المراد ((بالميسور)) العرفى لم يكن مجال لهذا الكلام ، والا جرى ذلك فى كل قاعدة فيقال - مثلا - ((العقد)) يحتاج الى العمل لأن بعض الأشياء يشك فى انه عقد ام لا ((كالعقد بالفارسية)) وكذلك يقال ((التجارة)) تحتاج الى العمل ، لأن بعض الأشياء يشك فى انه تجارة ام لا ؟ مثل الاتجار بالتأمين ، وكذلك يقال ((الحق)) يحتاج الى العمل لأن بعض الأشياء يشك فى انه حق ام لا ؟ مثل ((حق الطبع)) فلا

يمكن التمسك باوفوا بالعقود ، و تجارة عن تراض ، ولا يتوى حق امرئ مسلم .
الى غير ذلك .

والحاصل : انه كلما كان ميسورا عرفا ، وعقدا عرفا ، و تجارة عرفا ،
وحقا عرفا ، شمله الحكم ، وكلما شك من جهة شك العرف كان مرجعه
الأصول .

ويرد على الثالث : ان دليل الميسور وارد على كل الاجزاء والشرائط
كما هو واضح فى جميع مقامات ادلة الميسور ، اذ لسانه ان الشئ المأمور به
باجزائه وشرائطه - اذا تعذرت فأت منه بالميسور ، فما ذكره مصباح الهدى و
غيره من الاشكال على هذه القاعدة لتصحيح فتوى المشهور ممنوع .

اما القول بالسقوط للاجماع الذى ادعى فيه بعد ان عرفت الخلاف مما
يبطل صغرى الاجماع ، ان الاجماع محتمل الاستناد بل مقطوعه ، ومثله ليس
بحجة ، وحيث عرفت وجوب الاداء على فاقد الطهورين فلا قضاء عليه لعدم
تحقق موضوع الفوت ، فحال فاقد الطهارة حال فاقد القبلة والسترو سائر
الأجزاء والشرائط ، مع امره بالصلاة حيث لا قضاء عليه ، وبما ذكرنا ظهر
الجواب عن دليل قول المشهور من ان الطهارة شرط والمشروط عدم عند عدم
شرطه ، وحيث لم يأت بالصلاة فى وقتها فقد فاتت ، و تحقق موضوع الفوت
الموجب للقضاء .

ودليل القول الثالث : من تدافع دليل الشرط ، ودليل الميسور فى
الوقت مما يوجب التخيير ، ثم انه وان صلى لا يعلم ادراك الملاك ، فاللازم
القضاء حتى يدرك الملاك .

ودليل القول الرابع : للميسور فى الوقت ولأنه لم يعلم ادراك الملاك
فاللازم القضاء خارج الوقت .

وان كان الأحوط الاداء ايضا .

و دليل القول الخامس : من ان المشروط عدم عند عدم شرطه فلا أداء ، و
حيث لا أداء لا فوت فلا قضاء .

و دليل القول السادس : من ان الصلاة ذكر و هيئة ، قال تعالى : ((اقم
الصلاة لذكرى)) فاذا سقطت الهيئة لانها بلا شرط بقى الذكر ، و الجواب
عن الكل واضح فلا حاجة الى التفصيل .

ثم انه اذا فقد الطهورين فى الوقت كان استصحاب بقاء الوجوب محكما ، و
الاشكال فى الاستصحاب بأنه غير جارى للشك فى بقاء الموضوع ممنوع ، لأن
المعيار هو الموضوع العرفى و هو باق فى نظرهم ، و اذا تحقّق وجوبها فى هذا
الحال يلزم القول بوجوبها فيما اذا صار فاقدا لهما قبل الوقت لعدم القول
بالفصل .

ثم انه ربما يؤيد وجوب الصلاة على فاقد الطهورين انه لولاه لزم سقوط الصلاة
عن حبس فى مكان ليس فيه ماء و لا تراب ، الى آخر عمره ، و عن كان مرضه
يمنعه عن استعمال الماء و التراب - كما رأيت انا هذا الانسان حيث ان
الأطباء منعه عن استعمال الماء و التراب ، لحساسية فى جسمه ، و امره
بأن ينظف جسمه ببعض المحاليل الطيبة فيما يحتاج الى التنظيف - و عن فقد
التراب و ضره الماء ، و عن كان عكسه ، طول عمره ، و كل ذلك بعيدة غاية
البعد ، و كأنه لما ذكرناه فى وجه وجوب الاداء .

قال المصنف : (وان كان الأحوط الاداء ايضا) وقد اشكل السيد
الجمال على المتن فأوجب الاداء ، و ان سكت عليه السادة ابن العم و
البروجردى و الاضطهباناتى و أيده المستمسك و مصباح الهدى .

و اذا وجد فاقد الطهورين ثلجا او جمدا ، قال بعض العلماء بوجوب مسحه على اعضاء الوضوء او الغسل وان لم يجز

(و اذا وجد فاقد الطهورين ثلجا او جمدا ، قال بعض العلماء) كما عن المقنعة والمبسوط والوسيلة ونهاية الأحكام وابن سعيد والحدائق و كاشف اللثام وغيرهما (بوجوب مسحه على اعضاء الوضوء او الغسل وان لم يجز) لبعض النصوص ، كخبر معاوية بن شريح قال : سئل رجل ابا عبد الله عليه السلام وانا عنده فقال يصيبنا الدهق ((الريح الثلجية)) والثلج ونريد ان نتوضأ و لا نجد الا ماء جامدا فكيف اتوضأ ادلك به جلدى ؟ قال عليه السلام : نعم ، وفصل فى المنتهى فقال ان بلغت الندوة حدا يجرى على العضو المغسول بحيث يسمى غسلا فليغسل الجزء من الماء على جزء من البدن ، الى آخر ما وجب عليه وكان مقدما على التراب ، وان لم يكن فالأقرب ما قاله الشيخ من استعمال الثلج ، انتهى .

وظاهره ان كفاية استعمال الثلج انما هو فيما اذا لم يمكن الغسل ، وانت خبير بأن هذا هو ما نقله عن الشيخ ، اذ يستبعد ان يكتفى الشيخ بعدم الغسل اذا امكن الغسل بالثلج ، وهناك احتمال ثالث بعدم الغسل بالثلج وان جرى الماء ، واستدل لذلك بلزوم استعمال الماء الذى كان ماء قبل الاستعمال فلا يشمل ما كان ماء بالاستعمال ، وفيه نظر واضح ، اذ لو سلم الانصراف فلا شك انه بدوى .

وكيف كان فصور الثلج أربع :

الأولى : ان يذيب الثلج ويجعله ماء ويغتسل او يتوضأ به ، وهذا لا اشكال فى وجوبه الا عند من يرى ان ايجاد الماء ليس بواجب - كما تقدم عن بعضهم وقد عرفت الاشكال فيه .

الثانية : ان يغتسل بالثلج مع جريانه على الأعضاء حين الاستعمال ، و هذا ايضا لا ينبغي الاشكال فى وجوبه ويدل عليه قاعدة الميسور ، و المطلقات كقوله عليه السلام : اذا مس جلدك الماء فحسبك .

والأخبار الخاصة ، كخبر معاوية ، و صحيح محمد بن مسلم ، سألت ابا عبد الله عليه السلام ، عن الرجل يجنب فى السفر لا يجد الا الثلج؟ قال عليه السلام : يغتسل بالثلج او ماء النهر .

و صحيح على بن جعفر عليه السلام ، عن اخيه عليه السلام قال : سألته عن الرجل الجنب و على غير وضوء لا يكون معه ماء و هو يصيب ثلجا و صعيدا ايهما افضل ايتيمم ام يمسح بالثلج وجهه ؟ قال عليه السلام : الثلج اذا بل رأسه و جسده افضل فان لم يقدر على ان يغتسل به فليتيمم . و نحوه خبره الآخر . و مارواه الحلبي ، عن ابي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن الرجل يجنب فى الأرض فلا يجد الا ماء جامدا و لا يخلص الى الصعيد ؟ قال : يصلى بالمسح ثم لا يعود الى تلك الأرض التى يوبق فيها دينه .

فان ظاهر ((لا يخلص)) ان المراد بالمسح مسح الثلج على جسمه .
الثالثة : ان يغتسل بالثلج بدون ان يجرى الماء على اعضائه ، بل تتبلل اعضائه بدون الجريان ، فهل يجب المسح وحده ام التيمم وحده او الاحتياط بالجمع؟ احتمالات : من ان بعض ادلة الوضوء صادق ، مثل روايات الدهن ورواية مس الجلد ، و من ان الجمع بين دليل الغسل و بين دليل الدهن و مس الجلد يقتضى حصول اقل قدر من الجريان فلا يكفى الغسل و الوضوء اذا كان بدون الجريان ، و من العلم الاجمالي بوجوب احدهما ، و حيث لا وضوح فى احد الدليلين فلا بدّ من الجمع بين الأمرين .

الرابعة : ان يمسح الثلج على اعضائه بدون حصول شئ من البلل ، وفيه :

ومع عدم امكانه حكم بوجوب التيمم بهما

الاحتمالات المتقدمة فالمسح لاطلاق روايتى معاوية والحلبى والتيمم لأنه ليس بغسل مع اعتبار الغسل ، والرواية مقيدة بالصحيح والجمع للعلم الاجمالى ، والاقرب فى الصورتين التيمم لكون المطلق يقيد بالمقيد ، وقوله عليه السلام: افضل منسلخ عن التفضيل بقريئة كون التيمم رتبته بعد الغسل والوضوء ، وقد سبق انه كثيرا ما يستعمل التفضيل فى اصل الفعل ، كقوله تعالى ((افمن يلقى فى النار خيرا)) وقوله عليه السلام : ((اللهم ابدلهم شرا بى)) الى غير ذلك . نعم لا شك فى ان الأحوط ضم المسح اليه خصوصا فى صورة تبلل العضو بالمسح .

(ومع عدم امكانه حكم بوجوب التيمم بهما) لا اشكال فى انه اذا لم يمكن الغسل والمسح بالجمد ، وامكن التيمم بالصعيد وجب التيمم بالصعيد ، لا مجال لاحتمال وجوب التيمم على الجمد والثلج ، اذ ليس ذلك غسلا و لا تيمما بالصعيد .

اما اذا لم يمكن التيمم بالصعيد كما اذا كان فى بحر من الثلج ، فهل يجب التيمم على الثلج ام لا ؟ بل يكون من مصاديق فاقد الطهورين ، ظاهر جماعة من الفقهاء الأول كما عن المصباح والاصباح والكاتب والقواعد والمراسم و البيان والموجز الهادى ومفتاح الكرامة ، واستدل لذلك بقاعدة الميسور فان التراب شرط فاذا لم يمكن الشرط سقط وبالاستصحاب حيث كان يجب التيمم فاذا لم يمكن على التراب استصحاب وجوبه على ما قدر عليه .

وبصحيح ابن مسلم فى رجل اجنب فى سفر ولم يجد الا الثلج او ماء جامدا فقال عليه السلام : هو بمنزلة الضرورة يتيمم ولا ارى ان يعود الى هذه الأرض التى توبق دينه .

اذ ظاهر قوله : ((ولم يجد)) انه لا تراب ، كما ان ظاهر قوله :
 ((توبق)) انه لا يقدر على التيمم بالتراب ، والا لم يكن موبقة لدينه ، وذ هب
 غير واحد من الفقهاء الى الثانى لأنه لا تراب له وهو شرط فى التيمم مقوم له .
 ورد استدلالات الأولين بأن قاعدة الميسور لا تجرى هنا لأن التيمم على
 الثلج ليس ميسورا عن التيمم على الأرض بل هو مثل التيمم على الخشب ونحوه ،
 والاستصحاب لا مجال له لأن الموضوع متبدل ، والرواية مجعلة اذ لعل المراد
 بها التيمم على الأرض ، وقوله : ((لم يجد)) مراده عدم وجدان الماء . وقوله
 ((توبق)) يمكن ان يراد به فوات الطهارة الخيشية ، او الطهارة المائية ، و
 المراد نقص الدين ، لا حرمة ، لورود مثله فى التيمم بالأرض ايضا كما رواه
 التهذيب ، عن احدهما عليهما السلام ، انه سأل عن الرجل يقيم فى البلاد
 الأشهر ليس فيها ماء من اجل المراعى وصلاح الابل ؟ قال عليه السلام : لا .
 وما رواه فى كتاب المعاش ، عن الباقر عليه السلام انه قال : لا تطلب

التجارة فى ارض لا تستطيع ان تصلى الا على الثلج .

وعليه فقوله عليه السلام هو بمنزلة الضرورة يراد به الضرورة للتيمم ، وعلى هذا
 فالمرجع البرائة عن التيمم بالثلج ، اللهم الا عند من يرى عدم الاداء لفاقد
 الطهورين وجوب القضاء حيث يعلم اجمالا بان الواجب عليه اما الصلاة بالتيمم
 على الثلج فى الوقت ، او الصلاة بالطهارة المائية خارج الوقت فاللازم اتيانهما
 للعلم الاجمالي .

وفيه انه بعد اجمال الرواية لا علم بوجود شئ داخل الوقت فالأصل البرائة
 اما عندنا فالواجب ان يصلى ولو بدون الطهارة فى الوقت — كما سبق —

ولا قضاء — .

نعم لا شك فى ان الاحتياط التيمم بالثلج ثم الصلاة .

ومراعاة هذا القول احوط فالأقوى لفاقد الطهورين كفاية القضاء ، والاحوط ضم
الاداء ايضا ، واحوط من ذلك مع وجود الثلج المسح به ايضا ، هذا كله
اذا لم يمكن اذابة الثلج ، او مسحه على وجه يجرى ، والا تعين الوضوء او
الغسل

و كأنه لذا قال المصنف : (ومراعاة هذا القول احوط فالأقوى) عندنا
(لفاقد الطهورين كفاية) الاداء وعدم وجوب (القضاء ، والاحوط ضم)
القضاء الى (الاداء ايضا) خروجاً عن خلاف من اوجب .

(واحوط من ذلك مع وجود الثلج المسح به ايضا) لما عرفت ، اما اذا
لم يتمكن من الثلج ايضا فلم اجد من قال بالتييم على ما وجد من خشب او رماد
او غيرهما وان كان مقتضى بعض استدلالاتهم كدليل الميسور - الوجوب هنا
ايضا .

(هذا كله اذا لم يمكن اذابة الثلج) والغسل والوضوء بالماء .
(او مسحه على وجه يجرى ، والا تعين الوضوء او الغسل) لأنه مقتضى
الأدلة الأولية .

وفي رواية الشيخ المفيد ، عن امير المؤمنين عليه السلام قال : ثلاثة يضحك
الله اليهم يوم القيامة رجل يكون على فراشه مع زوجته وهو يحبها فيتوضأ ويدخل
المسجد فيصلى ويناجى ربه ، ورجل اصابته جنابة ولم يصب ماء فقام الى
الثلج فكسره ثم دخل فيه ، ورجل لقي عدوا وهو مع اصحابه وجائهم مقاتل
فقاتل حتى قتل .

اقول : المراد بالضحك ((كمال الثواب)) كما ان المراد بالغضب ((كمال
العقاب)) فقد قالوا في الله سبحانه ((خذ الغايات واترك المبادئ)) .

ولا يجوز معه التيمم ايضا .

مسألة - ١ - وان كان الأقوى كما عرفت جواز التيمم بمطلق وجه الأرض الا ان الاحوط مع وجود التراب عدم التعدى عنه ، من غير فرق فيه بين اقسام من الأبيض والأسود والأصفر والأحمر ، كما لا فرق فى الحجر والمدر ايضا بين اقسامهما ، ومع فقد التراب الأحوط الرمل ثم المدر

(ولا يجوز معه التيمم ايضا) ان لا يشرع التيمم فى مقام وجدان الماء .
(مسألة - ١ - وان كان الأقوى كما عرفت جواز التيمم بمطلق وجه الأرض)
كما سبق (الا ان الاحوط مع وجود التراب عدم التعدى عنه) خروجاً من خلاف من عيّن - كما عرفت - .
وقد ذكر بعض الفقهاء تفاصيل اشبه بالاستحسانات كما هو واضح لمن راجع المفصّلات .

(من غير فرق فيه) اى فى التراب (بين اقسامه) باجماع العلماء كما عن التذكرة لاطلاق التراب - كذا فى المستمسك - .
(من الأبيض والأسود والأصفر والأحمر) وسائر الألوان ، ولو لَوّن التراب فان كان اللون حاجزاً لم يصح التيمم به لأنه ليس تيمماً على التراب وان لم يكن اللون حاجزاً جاز التيمم به ، ان لا دليل على منع اللون ، كما انه لا فرق بين التراب الخشن والناعم للأطلاق .
(كما لا فرق فى الحجر والمدر ايضا بين اقسامهما) سواء عند من يمنع عن التيمم بهما ، او عند من يرى جواز التيمم بهما ، لأن الملاك فى الكل واحد ، على كلا القولين .

(ومع فقد التراب الأحوط الرمل) لا يشبهه فيشملة التراب ، ولو بنحو من التوسع (ثم المدر) لأنه تراب قد خلطه الماء فتبيس .

ثم الحجر .

مسألة - ٢ - لا يجوز في حال الاختيار التيمم على الجص المطبوخ والآجر والخزف والرماد وان كان من الأرض

(ثم الحجر) لأنه أبعد من التراب ، من كلا الآخرين ، لكن الظاهر أنه لا وجه لهذا الاحتياط لوحدة الصدق في الجميع ، وحيث أن الحكم بالمراتب شبه استحسان اختلف الفقهاء في المراتب ، فالمصنف على ما عرفت و صاحب المفاتيح على تقديم التراب، ثم الغبار في الثوب ونحوه، ثم الجص و النورة ، ثم الطين ، ثم الحجر والخزف .

وكاشف الغطاء على تقديم التراب ثم الأرض من الحجر و المدر و الحصى والرمل و الجص و النورة ، ثم غبار الثوب ، ثم غبار الأرض مما يعد ترابا كالجص والنورة ثم مسحوق المطبوخ من الجص والنورة ثم الرمل ثم المركب من هذه الاشياء ، وقد راعى الترتيب بين المركبات بما يطول ذكره ، و الشيخ المرتضى على تقديم التراب ثم الأرض ثم الرمل ثم الحجر ، ثم الغبار وجعل آخر المراتب الطين و بعده الجص و اللبنة و مصباح الهدى على تقديم التراب ثم الأرض ثم الحجر ثم المدر ثم الرمل ثم الغبار ثم الوحل ، الى غيرها من التفصيلات الناشئة من قرب كل لاحق لسابقه في الصدق في ذهن المفصل ، و الأقوى كما عرفت عدم الفرق بين جميع اقسام الأرض ((غير الغبار و الطين)) حيث مرتبتهما متأخرة بالنص .

(مسألة - ٢ - لا يجوز في حال الاختيار) عند المصنف (التيمم على الجص المطبوخ والآجر والخزف والرماد) لكن الظاهر عندنا جواز التيمم بالكل ما عدا الرماد ، وقال في المستمسك : قد عرفت امكان دعوى الجواز في غير الرماد (وان كان) الرماد (من الأرض) فانه على قسمين رماد اصله الشجر و نحوه ورماد اصله الأرض فان الأرض اذا احترقت اصبحت رمادا وذلك لعدم

لكن فى حال الضرورة بمعنى عدم وجدان التراب و المدر و الحجر ، الأحوط
الجمع بين التيمم بأحد المذكورات ما عدا رماد الحطب و نحوه و بالمرتبة
المتأخرة من الغبار و الطين ، و مع عدم الغبار و الطين الأحوط التيمم بأحد
المذكورات و الصلاة ثم اعادتها او قضائها .

مسألة - ٣ - يجوز التيمم - حال الاختيار - على الحائط المبنى و الطين

و اللبن و الآجر

صدق الأرض و التراب و الصعيد على الرماد على كلا قسميه ، لكن عن نهاية
الأحكام الأقرب جواز التيمم برماد التراب بخلاف رماد الشجر ، و كأنها عمد على
التعليل فى خبر السكونى المتقدم ، لكن عرفت سابقا الاشكال فى دلالة .

(لكن فى حال الضرورة بمعنى عدم وجدان التراب و المدر و الحجر) و
غيرها من اقسام الأرض ، او كانت موجودة لكن يمنع استعمالها شرعا لمرض او
غصب او نحوهما ، او عقلا لحائل عن الاستعمال .

(الأحوط الجمع بين التيمم بأحد المذكورات) الجص و الآجر و الخزف
(ما عدا رماد الحطب و نحوه و بالمرتبة المتأخرة من الغبار و الطين) و وجه
الاحتياط اشكال المصنف فى صدق الأرض على المذكورات ، لكن حيث عرفت
عدم الاشكال فالاحتياط استحبابى .

(و مع عدم الغبار و الطين الأحوط التيمم بأحد المذكورات و الصلاة ثم
اعادتها او قضائها) و الاحتياط عندى استحبابى لعدم الدليل على القضاء ، اما
الاعادة فهى تابعة لجواز البدار و عدمه .

(مسألة - ٣ - يجوز التيمم - حال الاختيار -) بلا الاضطرار (على
الحائط المبنى ، بالطين و اللبن و الآجر) و الخزف و غيرها مما يصح التيمم على
الأرض ، اذ لا مانع من كون الشئ الميمم عليه مفروشا او فى الحائط او فى

اذا طلى بالطين .

مسألة - ٤ - يجوز التيمم بطين الرأس وان لم يسحق ، وكذا بحجر الرحي وحجر النار وحجر السن ونحو ذلك لعدم كونها من المعادن الخارجة عن صدق الأرض ، وكذا يجوز التيمم بطين الأرمني

السقف ، او غيرها ، لأطلاق الأدلة والانصراف الى المفروش بدوى كما هو واضح .

نعم من يرى المراتب كالمصنف لا بد له ان يخص الآجر ونحوه بما (اذا طلى بالطين) ثم ان السمئت ايضا نوع من الأرض لأنه مسحوق الحجر والرمل والحصى .

نعم اذا خلوط بماء سلبه الاسم بان لم يستهلك الخليط فيه لم يصح التيمم عليه ، لعدم الصدق حينئذ ، وما ذكرناه من تأخر الطين انما هو فى الرطب لا اليابس ، فالطين واللبن اليابسين فى عرض سائر اقسام الأرض .

(مسألة - ٤ - يجوز التيمم بطين الرأس وان لم يسحق ، وكذا بحجر الرحي وحجر النار) الذى تخرج منه النار عند القدح (وحجر السن) الذى يستخرج من سراديب النجف الأشرف عند تعميقها كثيرا ، وقال بعض الشراح المراد منه الحجر الذى يشحذ به السكين (ونحو ذلك) من سائر الأحجار لصدق الصعيد والأرض على الكل وكونها من المعادن لا يضر (لعدم كونها من المعادن الخارجة عن صدق الأرض) وقد سبق ان المعدن اذا لم يسم أرضا لم يصح التيمم به والا صح ، لعدم دليل على اخراج المعدن .

(وكذا يجوز التيمم بطين الأرمني) المستعمل فى الدواء ، وكذا بطين الخاوة وطين البصرة وغيرها ، لصدق الأرض على الجميع والاستفادة منها فى امور خاصة لا تضر بعد الصدق .

مسألة - ٥ - يجوز التيمم على الأرض السبخة اذا صدق كونها ارضا بأن لم يكن علاها الملح .

مسألة - ٦ - اذا تيمّم بالطين فلقق بيده يجب ازالته أولاً ثم المسح بها وفي جواز ازالته بالغسل اشكال

(مسألة - ٥ - يجوز التيمم على الأرض السبخة اذا صدق كونها ارضا بأن لم يكن علاها الملح) لصدق الأرض ونحوها عليها .

نعم اذا علاها الملح لم يصح لأن الملح ليس يصدق عليه الأرض الصعيد و التراب ، وقد تقدم ان التعليل في خبر السكوني لا يصح العمل به .
نعم يكره لما يأتي في المسألة العاشرة من الفصل اللاحق .

(مسألة - ٦ - اذا تيمّم بالطين فلقق بيده يجب ازالته أولاً ثم المسح بها) وذلك لظهور ادلة التيمم في لزوم المباشرة وعدم الحائل والطين حائل ومن قول آخر بعدم لزوم الازالة لأن الحائل الأجنبي ضار اما ما يتيمم به فلا دليل على اعتبار عدم حيلولته بل يمكن القول باعتبار وجوده في الجملة عند من يشترط العلق ، واختار كلا من القولين بعض الشراح والمعلقين ، والظاهر ان الطين اليسير المتعارف لصوقه لا يلزم ازالته ، لاطلاق الأدلة مع عدم التفات الناس الى هذه الجهة ، فلو كان لازماً لزم التنبيه عليه في الرواية .

اما الطين الكثير غير المتعارف لصوقه فاللازم ازالته (وفي جواز ازالته بالغسل اشكال) لأن الظاهر من الدليل لزوم الأثر في اليد وهو يزول بالماء ، الا اذا لم يذهب الأثر بلكه ، ونحوه اذا مسحه بمنديل ونحوه ، وكذلك في باب الضرب على الأرض يشكل غسله ، ولا اطلاق في الأدلة ، فقول المستمسك انه مناف للاطلاق محل نظر .

مسألة - ٧ - لا يجوز التيمم على التراب الممزوج بغيره من التبن او الرماد او نحو ذلك وكذا على الطين الممزوج بالتبن فيشترط فيما يتيمم به عدم كونه مخلوطا بما لا يجوز التيمم به الا اذا كان ذلك الغير مستهلكا .

(مسألة - ٧ - لا يجوز التيمم على التراب الممزوج بغيره من التبن والرماد او نحو ذلك) لأن ظاهر الأدلة الضرب على التراب الخالص ، وهذا هو الذى اختاره غير واحد ، كما عن المبسوط والشرائع والذكري وجامع المقاصد وغيرهم ، من غير فرق فى ذلك بين ان يكون الخليط مميز كالتبن المخلوط بالتراب او غير ظاهر كالرماد المخلوط بالتراب .

ومنه يظهر وجه قوله : (وكذا على الطين الممزوج بالتبن فيشترط فيما يتيمم به عدم كونه مخلوطا بما لا يجوز التيمم به) ثم انه لا فرق فيما لا يجوز ان يكون لا يجوز اصلا كالرماد ، او فى حال المكان الرتبة المتقدمة كامتزاج التراب بالطين فى غير حال الضرورة (الا اذا كان ذلك الغير مستهلكا) لأن الجزء المستهلك لا يمنع الصدق ، وهذا هو الذى اختاره غير واحد ، خلافا لما حكى عن الخلاف والغنية ، ولعله الانصراف التراب الى الخالص منه ، وفيه نظر ، وحكى عن العلامة فى بعض كتبه كفاية الغلبة فى التراب قال لبقاء الاسم ولتعذر التراب الخالص فى بعض المواضع ، وفيها نظر ، اذ بقاء الاسم مجاز ، والكلام فى صورة الامكان لا فى صورة التعذر .

نعم ربما يستدل لكفاية ما غالبه التراب بان الاستيعاب غير لازم فالخليط لا يضر شيئا ، ويدل على عدم لزوم الاستيعاب صحيح زرارة ، عن الباقر عليه السلام فلما ان وضع الوضوء عن لم يجد الماء اثبت بعض الغسل مسحا ، لأنه قال تعالى : ((بوجوهكم)) ثم وصل بها ((وايدىكم منه)) اى من ذلك التيمم ، لأن علم ان ذلك اجمع لم يجز على الوجه لأنه يعلق من ذلك الصعيد

- مسألة - ٨ - اذا لم يكن عنده الا الثلج او الجمد و امكن اذابته وجب كما مرّ كما انه اذا لم يكن الاّ الطين و امكنه تجفيفه وجب .
- مسألة - ٩ - اذا لم يكن عنده ما يتيمّم به وجب تحصيله ولو بالشراء ونحوه
- مسألة - ١٠ - اذا كان وظيفته التيمّم بالغبار يقدم ما غباره ازيد كما مرّ

ببعض الكف ولا يعلق ببعضها .

اقول : فى دلالة الصحيحة على موضع الكلام نظر فالأقرب ما عليه المشهور

من لزوم الخلو او كون الخليط مستهلكا .

(مسألة - ٨ - اذا لم يكن عنده الا الثلج او الجمد و امكن اذابته وجب كما مرّ) لوجوب تحصيله مقدمة الواجب المطلق (كما انه اذا لم يكن الاّ الطين و امكنه تجفيفه وجب) لتقدم الجاف على الرطب كما فى النص والفتوى ، وحيث ان الطين مقدّم على التراب الممزوج بالماء ، فاذا كان ممزوجا و امكنه جعله طينا .

لزم لما تقدم من وجوب تحصيل مقدمة الواجب المطلق .

(مسألة - ٩ - اذا لم يكن عنده ما يتيمّم به وجب تحصيله ولو بالشراء و نحوه) كالمصالحة ، وذلك لوجوب تحصيل مقدمة الواجب المطلق ، ولو اراد بذلك مال كثير يورث الحرج والضرر ، فالظاهر عدم الوجوب واحتمال الوجوب فى صورة الضرر ، للمناط فى دليل شراء ماء الوضوء ، ولقوله عليه السلام فى بعض رواياته ((وما يشتري به مال كثير)) مناقش فيه ، ان لا علم بالمناط بعد احتمال كون الوضوء اهم ، والحكمة لا اطراد لها ، وان كان الأحوط الاشتراء ، ولو كان شراء كل من الماء والتراب حرجيا او ضرريا مرفوعيا ، فالظاهر انه يتخير بين الاشتراء للماء او التراب ، ان لا ملزم على المائية - وهذا ايضا من موارد التخيير بين المائية والترابية - .

(مسألة - ١٠ - اذا كان وظيفته التيمّم بالغبار يقدم ما غباره ازيد كما مرّ)

- مسألة - ١١ - يجوز التيمم اختياراً على الأرض الندية والتراب الندى ، و
ان كان الأحوط مع وجود اليابسة تقديمها .
- مسألة - ١٢ - اذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه بطل ، وان
صلّى به بطلت ، ووجب الاعادة او القضاء .

الكلام فيه ، ومّر الاشكال فى لزوم التقديم ، وان حسن الاحتياط ولو دار امره
بين الطين الأكثر ماءً والأقل ماءً فالظاهر التخيير لاطلاق الأدلة و ان كان
الأحوط تقديم الأقل ماءً ، لما يأتى فى المسألة التالية ، ولو اضطر الى التيمم على
المخلوط قدم الأقل خلطاً ، لأنه ضرورة والضرورات تقدر بقدرها .

(مسألة - ١١ - يجوز التيمم اختياراً على الأرض الندية والتراب الندى)
كما هو المشهور ، بل عن التذكرة الاجماع عليه وذلك لاطلاق الأدلة ، لكن
يظهر من الحدائق الميل الى اشتراط اليابوسة مع الامكان ، لصحيحة رفاة عن
الصادق عليه السلام : اذا كانت الأرض مبتلة ليس فيها تراب ولا ماء فانظر
اجف موضع تجده فتييم به فان ذلك توسع من الله عز وجل ، وفيه ان ظاهر
الصحيحة الطين الأجف ، فيما صار كل الأرض طينا ، لا التراب الأجف كما
هو موضع الكلام (وان كان الأحوط مع وجود اليابسة تقديمها) لاحتمال المناط
فى الصحيحة وخروجاً من خلاف من اوجب .

(مسألة - ١٢ - اذا تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه بطل ، وان
صلّى به بطلت ، ووجب الاعادة او القضاء) وذلك لأن حكم دائر مدار الواقع
لا مدار الاعتقاد ، ومنه يظهر عكس المسألة بأن تيمم بما يعتقد عدم كونه تراباً ،
مع تمشى قصد القرية منه ، وكان فى الواقع تراباً صحّ وصحّت صلاته ، ولو تيمم
بما يشك كونه تراباً ، لم يكف للزوم احراز الشرط فى حصول الطهارة ، ولو شكّ
بعد الفراغ فى انه هل كان تراباً ام لا ؟ صح لقاعدة الفراغ :

وكذا لو اعتقد انه من المرتبة المتقدمة فبان انه من المتأخرة مع كون المتقدمة وظيفته .

مسألة - ١٣ - المناط في الطين الذي من المرتبة الثالثة كونه على وجه يلصق باليد ، ولذا عبر بعضهم عنه بالوحد فمع عدم لصوقه يكون من المرتبة الأولى ظاهرا وان كان الأحوط تقديم اليابس والتدى عليه .

(وكذا لو اعتقد انه من المرتبة المتقدمة فبان انه من المتأخرة مع كون المتقدمة وظيفته) لنفس الدليل السابق ، ويأتى هنا سائر الفروع المذكورة هناك ايضا ولا فرق في البطلان بين ان يكون خلافه لجهله بالموضوع ، او بالحكم اونسيانه او غفلته او غير ذلك .

(مسألة - ١٣ - المناط في الطين الذي من المرتبة الثالثة) بعد التراب و الغبار (كونه على وجه يلصق باليد ، ولذا عبر بعضهم عنه بالوحد) لان الوحد هو ذلك ، بخلاف الطين فانه اعم منه ، ومنه يعلم انه لا وجه لهذا التخصيص بعد كون روايات الطين مطلقة ، و فرق بين كون الأرض ندية ، وبين الطين فانه مرتبة متأخرة عن ندى الأرض .

ومنه يظهر ما في تفريعه بقوله : (فمع عدم لصوقه يكون من المرتبة الأولى ظاهرا) التي يتيمم به اختيارا ، ولذا الذي ذكرنا من الاشكال في المتن ، اختار الجواهر ومصباح الهدى وغيرهما كون الطين مطلقا من المرتبة الثانية . وكأنه لذا قال : (وان كان الأحوط تقديم اليابس والتدى عليه) بل هو الأقوى ، اما اليابس والتدى فقد عرفت انهما في مرتبة واحدة ، وان كان الأحسن تقديم اليابس على التدى ، والله سبحانه العالم .

فصل

يشترط فيما يتيمّم به أن يكون طاهرا

فلو كان نجسا بطل ، وان كان جاهلا بنجاسته او ناسيا ،

(فصل : يشترط فيما يتيمّم به ان يكون طاهرا) بلا اشكال ولا خلاف ، بل عن الناصريات والغنية والمنتهى والتذكرة وارشاد الجعفرية وجامع المقاصد وغيرها الاجماع عليه ، واستدل له بالكتاب والسنة .
اما الكتاب : فقوله تعالى : ((صعيدا طيبا)) فان المنصرف من الطيب الطاهر ، كما نسب الى مختار مفسرى الأصحاب ، ولا يحتمل ان يراد بالطيب الحلال ، كما فى ((حلالا طيبا)) اذ هو خلاف الظاهر فإنه شئ غير اصل الحلية ، ولا ان يراد به ما ينبت كما فى ((والبلد الطيب)) اذ الانبات و عدم الانبات لا يناسب التيمم ، ولأنه يلزم عليه خروج الحجر والرمل وما اشبه مما لا ينبت وهو خلاف الظاهر ، ولا ان يراد طيب النفس ، فى مقابل خبيث النفس اذ لا مناسبة له فى المقام .
واما السنة : فهى الأخبار المشتملة على لفظ ((الطهور)) فان المراد به الطاهر لنفسه المطهر لغيره كما مرّ وجهه ، فى الألفاظ الواردة فى كون الماء ((طهورا)) وربما استدل لذلك ايضا بما فى جامع المقاصد من ان النجس لا يعقل ان يكون مطهرا ، ومثل هذا الارتكاز صالح لانصراف الأدلة الى الطاهر فتأمل .

(فلو كان نجسا بطل ، وان كان جاهلا بنجاسته او ناسيا) سواء كان

وان لم يكن عنده من المرتبة المتقدمة الا النجس ينتقل الى اللاحقة ، وان لم يكن من اللاحقة ايضا الا النجس كان فاقد الطهورين ، ويلحقه حكمه ، ويشترط ايضا عدم خلطه بما لا يجوز التيمم به كما مر ، ويشترط ايضا اباحته

ذلك بالنسبة الى الموضوع او الحكم ، وذلك لأن ظاهر الشرط والجزء الواقعية الا اذا دلّ دليل على كونهما ذكريا ، واذا كان شئ واقعيًا ، لم يؤثر فيه العلم والجهل والذكر والنسيان ، لا طلاق ادلته .

(وان لم يكن عنده من المرتبة المتقدمة الا النجس ينتقل الى اللاحقة) و ذلك لأن اطلاق دليله يقتضى عدم كفايته مطلقا .

(و) عليه ف (ان لم يكن من اللاحقة ايضا الا النجس كان فاقد الطهورين) فحكم التراب النجس حكم الماء النجس فى عدم كفايته ، (ويلحقه حكمه) كما تقدم ، وقد عرفت انه يصلى بتلك الحال ويكفى عن القضاء .

(ويشترط ايضا عدم خلطه بما لا يجوز التيمم به كما مر) الا اذا كان مستهلكا ، واذا كان غير مستهلك وانحصر فلا يبعد جواز التيمم به لأنه ميسور من الخالص ، بخلاف النجس فانه ليس بميسور .

(ويشترط ايضا اباحته) بلا اشكال ولا خلاف ، بل عن المنتهى و التذكرة الاجماع عليه ، وذلك للنهى المقتضى للفساد فى باب العبادة كما حقق فى الأصول من انّ النهى فى العبادة يدل على الفساد ، وربما يشكل فى هذا الشرط بان التصرف فى المغصوب ، وان كان حراما الا ان الضرب ليس جزءا من التيمم ، بل التيمم عبارة عن المسح فقط ، فاذا ضرب فعل حراما لكن يصح تيممه وان علق بيده شئ اذا مرار هذا العلق لا يسمى تصرفا حتى يكون حراما .

واباحة مكانه ، والفضاء الذى يتيمم فيه ، و مكان التيمم ، فيبطل مع غصبية احد هذه مع العلم والعمد ، نعم لا يبطل مع الجهل والنسيان .

وفيه : انه سيأتى ان الضرب اول جزء من التيمم ، هذا ولوقيل بأنه ليس جزءاً ولا شرطاً فاللازم القول بسقوط التيمم اذا كان التراب منحصراً فيه لأن الشارع لا يأمر بالضرب الذى ينهى عنه فيكون تكليفه مثل فاقد الطهورين . نعم لو ضرب على هذا القول ولو عسياناً صح تيممه ويكون مثل من اغترف من الاناء المغصوب ما يكفى وضوءه فانه يكلف بالوضوء بعد الاغتراف ويصح وضوءه وان عصى بالاغتراف .

(و اباحة مكانه ، والفضاء الذى يتيمم فيه) لأن الضرب تصرف فى المكان وحركة اليد تصرف فى الفضاء ، فاذا حرماً حرماً الضرب والحركة وما استثناه المستمسك من حرمة المكان بما لو كان التراب فى ظرف عميق مملو منه محل نظر . (و مكان التيمم) كأنه لأن الجلوس فى المكان يسرى الى التيمم لكن فيه نظر واضح لأنه لا يربط بين جلوس التيمم وبين فعل التيمم ولذا اشكل على الماتن السادة ابن العم والبروجردى والحكيم والجمال والاصطهباناتى و شيخ مصباح الهدى .

نعم اذا اورثت حركة التيمم حركة الجسم فى المكان الغصبي بما كان تصرفاً عرفاً فيه كان مبطلاً .

(فيبطل مع غصبية احد هذه مع العلم والعمد) فان كان التيمم منحصراً صار من فاقد الطهورين .

(نعم لا يبطل مع الجهل والنسيان) فان الجهل والنسيان عذران عقليّان ، ومع العذر عقلاً ، لا مبعديّة ، فلا مانع من التقرب - كما مرّ مثله فى باب الوضوء - ومنه يظهر لزوم كون النسيان فى غير الغاصب غير المبالي ،

- مسألة - ١ - اذا كان التراب او نحوه فى آنية الذهب او الفضة فتيمم به مع العلم والعمد بطل لأنه يعدّ استعمالا لهما عرفا .
- مسألة - ٢ - اذا كان عنده ترابان مثلا احدهما نجس يتيمم بهما

لأن نسيانه ليس بعذر ، كما ان الجاهل القاصر بالحكم ايضا له عذر .
 (مسألة - ١ - اذا كان التراب او نحوه فى آنية الذهب او الفضة فتيمم به مع العلم والعمد بطل لانه يعدّ استعمالا لهما عرفا) والكلام فى ذلك هو الكلام فى المغصوب من جهة ان البطلان مستند الى كون الضرب جزء التيمم ، ومن جهة ان الاستعمال اذا كان حراما كانت العبادة باطلة ، ومن جهة انه يعتبر فى البطلان العلم والعمد فلو كان عن جهل او نسيان للموضوع لم يبطل .
 وكذا اذا كان عن جهل بالحكم لكن عن قصور و يبطل اذا كان عن نسيان بلا مبالاة بأن كان يستعمل الآيتين دائما بدون مراعاة لحرمتها ، وذلك لانصراف ادلة النسيان عن غير المبالي ، وفيه كلام ذكرناه فى هذا الشرح فى مكان آخر .
 (مسألة - ٢ - اذا كان عنده ترابان مثلا احدهما نجس يتيمم بهما) وذلك للعلم الاجمالى المقتضى للاحتياط ، ومن الواضح ان التيمم بالنجس ليس حراما ذاتا وانما الطهارة شرط فى الصحة فلا مانع من التيمم بهما ، ولا يقاس المقام بالمائين المشتبهين اللازم اراقتهم ، اذ ذلك للنص الخاص الموجب لتخصيص قاعدة العلم الاجمالى ، بالاضافة الى انه لو اراق المائين كان له التراب الذى يتطهر به ، اما اذا افنى الترابين او نجسهما لم يكن له شئ آخر يتطهر به للصلاة .

ثم اذا تمكن من تراب طاهر ، فهل الواجب التيمم به ولا يكفى بالتيمم بها الظاهر كفاية التيمم بهما لاداء التكليف بذلك ولا محذور فيه .
 نعم من يرى عدم صحة الاكتفاء بالامثال الاجمالى فى مقام امكان الامثال

كما انه اذا اشتبه التراب بغيره يتيم بهما ، و اما اذا اشتبه المباح بالمغصوب اجتنب عنهما

التفصيلي يرى عدم صحة التيمم بهما ، و تنقيح المسألة في الأصول .
 (كما انه اذا اشتبه التراب بغيره يتيم بهما) لعين الدليل السابق ، بل لعل الأمر هنا اهون من جهة عدم سراية النجاسة الى جبهته و يده فلا يحتاج الى النفث او نحوه فهو من قبيل اشتباه المضاف بالمطلق ، و لا يخفى ان في جواز التيمم بالترابين الطاهر و النجس انما هو فيما اذا لم يوجب نجاسته ، كما اذا كانت يده او جبهته عرقة مما يوجب التيمم بالنجس نجاستهما ، و الا فان لم يكن التراب منحصرا فيهما تيمم بتراب طاهر تعيينا ، او اذا تمكن من تحصيل العلم بالطاهر منهما حصل العلم بذلك ، و ان لم يتمكن فالظاهر انه يتخير بين التيمم بهما و الصلاة مع نجاسة البدن و بين ترك الطهور تحفظا على طهارة البدن و الصلاة بلا طهور ، ان لا دليل على تقديم الخبيثة على الحديثة و لا العكس ، و لا يأتي هنا ما تقدم منهم من تقديم ما ليس له بدل على ما له بدل (و اما اذا اشتبه المباح بالمغصوب اجتنب عنهما) و ذلك للعلم الاجمالي بحرمة التصرف فيها ، و هذا هو المشهور بينهم هنا و في سائر الأماكن ، و لكن قد يرد عليه ان اجتناب الانسان عن مال نفسه لأجل اشتباهه بمال غيره لا وجه له ، فان العلم الاجمالي لا ينطبق الى الأموال ، لقاعدة لا ضرر و نحوه فاللازم في مثل المقام ان يتخير في التيمم بأيهما ، و قد ذكرنا طرفا من الكلام في ذلك في كتاب الخمس من هذا الشرح .

ولو كان احد الترابين مباحا تعارض دليل حرمة التصرف في الغصب مع دليل اباحة المباح له و لا ترجيح لأحدهما على الآخر ، ان الاباحة في نفسه اقتضائية كالحرمة ، فلا يقال بتقديم دليل الحرمة من جهة انه اقتضائي و دليل

ومع الانحصار انتقل الى المرتبة اللاحقة ومع فقدتها يكون فاقد الطهورين
كما اذا انحصر في المغصوب المعين .

مسألة - ٣ - اذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصية احدهما لا يجوز

الوضوء ولا التيمم

الاباحة لا اقتضائي ، وعليه فلا فرق بين ان يكون التراب الطاهر ملكا له او
مباحا له بالاباحة الأصلية ، او بالاباحة العرضية ، كما اذا اباحه مالكه له ، في
انه يتخير في التيمم بأيهما ، ومنه يعرف الحال في كل مورد كان من هذا
القبيل ، وان لم يكن ورائه واجب كما اذا كان في الحوض سمكتان احديهما
مباحة ، والأخرى لانسان ولم يميز بينهما ويحق ان يأخذ احديهما ، فان دليل
حرمة التصرف في مال الغيو اذا تعارض مع دليل اباحة المباحات الأصلية كان
المرجع التخيير

(ومع الانحصار) في صورة حرمة التصرف ، فرضا ، او مشكلته بالتنجس في

صورة تنجسه اذا تيمم بهما ، كما في الفرع السابق .

(انتقل الى المرتبة اللاحقة) كالغبار (ومع فقدتها يكون فاقد الطهورين)

فيكون حاله (كما اذا انحصر في المغصوب المعين) او في النجس المعين ، و

مما تقدم تعلم صورة ما اذا انحصر في انائين احدهما ذهب او فضة ، او كان

احدهما ضارا لكن في هذه الصورة لا يتيمم لحصول الخوف الذي هو موضوع

العدول عن الماء الى التيمم فليس العلم الاجمالي هنا ، كالعلم الاجمالي في

باب النجس ونحوه .

(مسألة - ٣ - اذا كان عنده ماء و تراب و علم بغصية احدهما لا يجوز

الوضوء ولا التيمم) من جهة العلم الاجمالي ، فحال المقام حال ما اذا علم

غصية احد المائين او احد الترابين ، هكذا ذكروا لكن الظاهر التفصيل في

ومع الانحصار يكون فاقد الطهورين

المسألة ، وهو انه اذا كان التراب محل ابتلائه حتى من غير جهة التيمم كان العلم الاجمالي نافذا .

واما اذا لم يكن التراب محل ابتلائه الا من جهة التيمم ، كما اذا كان للغير ولم يجوز له الا التيمم به لم يكن العلم الاجمالي نافذا وانما يجب عليه الوضوء او الغسل ، وذلك لأن اصالة الحلّ في الماء توجب الوضوء به ويخرج التراب عن كونه محل ابتلائه ، اذ لا يصح التيمم حال وجدان الماء ، فلا يكون التراب مجرى لاصالة الحلّ كي تعارض اصالة الحلّ في الماء ، هذا كله بناءً على مبنى المشهور من عدم جواز التصرف في المالين الذين احدهما مغصوب . اما على ما ذكرناه من الجواز ، فربما يحتمل لزوم الوضوء ان كان تصرفه في الماء لا يزيد على نصف قيمة المجموع ، ولزوم التيمم ان كان تصرفه في الماء يزيد على نصف قيمة المجموع ، وذلك لأن في صورة اشتباه مال نفسه بمال غيره ، اذا كانا مختلفي القيمة ، يكون له بقدر نصف القيمة لأنه مقتضى قاعدة العدل والانصاف ، ويحتمل ان يكون الواجب عليه الوضوء ان كان يتصرف في نصف الماء فقط ، اذ مقتضى قاعدة العدل ان يكون لكل منهما نصف الماء و نصف التراب ، والا بأن كان تصرفه في اكثر من نصف الماء ، وجب عليه التيمم ان كان تصرفه في نصف التراب ، و الا كان فاقد الطهورين ، لأن له نصف الماء و نصف التراب ، ولا يقدر ان يتوضأ او يتيمم بهذا النصف المملوك له ، وهذا الاحتمال الثاني اقرب ، اذ لا وجه للرجوع الى القيمة في حال امكان تصنيف المالين المراددين بين نفرين بأن يكون لكل واحد منهما احدهما . (ومع الانحصار يكون فاقد الطهورين) على مذاق المصنف ، اما على ما ذكرناه فهو فيما اذا لم يتمكن الوضوء ، او التيمم بنصف الماء او التراب .

واما لو علم بنجاسة احدهما

(واما لو علم بنجاسة احدهما) ففيه التفصيل السابق ، فان كان كلاهما محل ابتلاؤه وجب عليه الجمع بينهما ، لأن اصل الطهارة فى هذا معارض بأصل الطهارة فى ذلك ، فالعلم الاجمالى بوجوب احدهما نافذ ، ولذا يجب الجمع بينهما ، وان لم يكن التراب محل ابتلاؤه الا من جهة التيمم فالواجب عليه الوضوء فقط ، لأن اصالة الطهارة فى الماء بلا معارض ، اذ لا تجرى اصالة الطهارة فى التراب ، لأن الأصل لا يجرى فى ما لا ابتلاء به ، وحيث يجرى اصل الطهارة فى التراب بلا معارض يكون واجدا للماء فيجب عليه الوضوء ثم لو فرض العلم الاجمالى بنجاسة احدهما فيما كان كلاهما محل ابتلاؤه فالأحوط الاولى ان يتيمم اولاً ويصلى ثم يتوضأ ثانياً ، ويصلى صلاة اخرى ، حذراً من وقوع صلاته - اذا جمعتهما اولاً وصلى صلاة واحدة - بنجاسة الأعضاء ، فيما اذا كان الماء نجساً واقعاً .

ثم اذا كان تكليفه الجمع بين الوضوء والتيمم فهل يلزم عليه تقديم التيمم او الوضوء ؟ او يخير بين الأمرين ؟ احتمالات : اما تقديم التيمم لأنه اذا توضأ اولاً يعلم بعدم صحة التيمم بعده اما النجاسة اعضائه ((ان كان الماء نجساً)) فان طهارة الأعضاء شرط فى صحة التيمم .

واما لنجاسة التراب الملازمة لصحة الوضوء وعدم مشروعية التيمم ، وفيه : انه هذا العلم لا ينجز ان لو فرض نجاسة الماء واقعاً وتنجست اعضائه جاز التيمم للاضطرار ، هذا بالاضافة الى ان بناءهم ان ملاقى طرف العلم الاجمالى ليس فى حكم الملاقى ((بالفتح)) .

واما تقديم الوضوء فلاحتمال انه واجد ومع الوجدان لا يصح التيمم ، وفيه : ان احتمال الوجدان لا يكفى فى وجوب الوضوء ، بل العلم به والفرض انه شك

او كون احدهما مضافا يجب عليه مع الانحصار الجمع بين الوضوء والتيمم و
صحت صلاته .

مسألة - ٤ - التراب المشكوك كونه نجسا يجوز التيمم به الأمع كون حالته
السابقة النجاسة .

مسألة - ٥ - : لا يجوز التيمم بما يشك في كونه ترابا او غيره مما لا يتيمم
به كما مر

واما التخيير فلأنه مكلف بكلا الأمرين ولا دليل على تقديم احدهما على
الآخر ، وهذا هو الأقرب ، وان كان في المسألة بحث طويل .

(او) علم (كون احدهما مضافا) بأن علم اما التراب مخلوط بما لا يصح
التيمم به او الماء مضاف (يجب عليه مع الانحصار الجمع بين الوضوء والتيمم)
للعلم الاجمالي (وصحت صلاته) ولا يلزم تقديم أيهما على الآخر .

نعم لو كان هناك ماء مطلق لم ينفع الجمع بينهما ، اذ لعل المضاف هو
الماء ، والمضاف لا ينفع والتيمم لا مجال له مع وجود الماء المطلق .

(مسألة - ٤ - التراب المشكوك كونه نجسا يجوز التيمم به) لأصل
الطهارة (الأمع كون حالته السابقة النجاسة) فانه لا مجال لاصالة الطهارة
مع استصحاب النجاسة ، كما انه لو كان سابقا طاهرا لم تجر اصالة الطهارة بل
استصحابها ، ولو كان سابقه النجاسة وقال المالك انه طاهر كفى لحكومة اليد
على الأصل .

(مسألة - ٥ - لا يجوز التيمم بما يشك في كونه ترابا او غيره مما لا يتيمم به
كما مر) فاذا شك في انه تراب او رماد لم يصح التيمم به للزوم احراز التراب في
صحة التيمم ، فان الاشتغال اليقيني يحتاج الى البرائة اليقينية .

نعم اذا كان سابقا ترابا واحتمل تحوله جرى الاستصحاب اذا لم يمكن

.....
 فينتقل الى المرتبة اللاحقة ان كانت والا فالأحوط الجمع بين التيمم به و
 الصلاة ثم القضاء خارج الوقت ايضا .

مسألة - ٦ - المحبوس في مكان مغصوب يجوز ان يتيمم فيه

الفحص او لم ينته الفحص الى نتيجة ، لما تكرر منا من لزوم الفحص في الشبهات
 الموضوعية .

(فينتقل الى المرتبة اللاحقة ان كانت) المرتبة اللاحقة موجودة ، هذا و
 لكن الظاهر وجوب الجمع بين السابقة ((لاحتمال كونه ترابا)) و اللاحقة
 ((لاحتمال عدم كون السابقة ترابا) واصالة عدم وجود التراب لا ينفع اذا التيمم
 بالتراب واجب مطلق ((بعد الماء)) فاذا علم به اتى به ، وان علم اجمالا
 بوجوده او وجوب المرتبة اللاحقة لزم الجمع بينها احتياطا ، فحال المقام حال
 ما اذا كان عنده سائل لا يعلم انه ماء ام لا ؟ حيث يجب الجمع بين الوضوء و
 التيمم ، واذا لم يكن عنده التراب او اللاحقة وجب الوضوء والياتيان بالصلاة و لا
 قضاء لأنه ان كان ماء وترابا ، فقد ادى التكليف ، وان لم يكن ماء او ترابا ، كان
 من فاقد الطهورين الذي علمت سابقا وجوب الصلاة عليه وكفايتها عن القضاء .

نعم من يرى وجوب القضاء لزم عليه القضاء ايضا للعلم الاجمالي بوجوب احد
 الأمرين عليه اما الصلاة داخل الوقت ((ان كان ماء او ترابا)) .

واما الصلاة خارج الوقت ، ان لم يكن ماء و ترابا، ولذا قال : (والا فالأحوط
 الجمع بين التيمم به و الصلاة ثم القضاء خارج الوقت ايضا) والاقوال في قضاء
 فاقد الطهورين تؤثر احكاما مختلفة في المقام لكن لاحاجة الى اطالة الكلام حولها
 بعد ما عرفت من الاشكال فيها - سابقا .

(مسألة - ٦ - المحبوس في مكان مغصوب يجوز ان يتيمم فيه) لأنه مضطر
 الى الغضب الموجب لرفع التكليف عنه و هو على اى حال يشغل القضاء والأرض

على اشكال لأن هذا المقدار لا يعدّ تصرفاً زائداً ، بل لو توضع بالماء الذى فيه وكان ممّا لا قيمة له يمكن ان يقال بجوازه ، و الاشكال فيه اشد

بأية كيفية كان اذا لم يزد عن تصرفات سجين ((كأن ينهدم السجن او يحفر أرضه او ما اشبه ذلك)) ومن المعلوم انه لا فرق بين ان يضع يده على الأرض او على الحائط او يحفظها فى الهواء .

وقوله : (على اشكال) وجهه ان الضرب تصرف زائد ، اذ ليس من المضطر اليه الضرب ، وانما التصرف فى الفضاء ، وعليه فهو فاقد للطهورين وفيه نظر واضح ، اذ لو لزم عليه ان لا يتصرف ازيد من مقدار الضرورة كان عليه ان لا يتكرر ان يقف على قدم واحدة وان لا يحرك يده ، وان لا يتنفس الا بمقدار الضرورة ، لأنه تصرف فى هواء الناس ، الى غير ذلك ، وعليه فاللازم على المضطر الى ارض الغصب سجيناً كان او غيره ان لا يتصرف ازيد من القدر المضطر اليه عرفاً ، لا المضطر اليه عقلاً وذلك لما ذكرناه بقوله : (لأن هذا المقدار لا يعدّ تصرفاً زائداً) على المقدار المضطر اليه فهو مثل الصلاة والنوم والتمدد جائز ، وان استلزم الصلاة الركوع والسجود ، واستلزم النوم و التمدد املاء الأرض ، بالاضافة الى الفضاء .

(بل لو توضع بالماء الذى فيه وكان ممّا لا قيمة له يمكن ان يقال بجوازه) اذ لا يعدّ ذلك تصرفاً زائداً عرفاً الذى هو المناط فى فهم قدر التصرف المحرم ، حيث انه القى اليه النهى عن التصرف فى حقوق الناس و اموالهم ، حيث قال عليه السلام : ((لا يجوز لأحد ان يتصرف فى مال غيره)) . وقال عليه السلام : ((لا يحل دم امرء مسلم ولا ماله الا بطيبة نفسه)) . وقال عليه السلام : ((لا يتوى حقّ امرء مسلم)) الى غيرها من الروايات .

(و الاشكال فيه اشد) لأنه تصرف فى حقّ الغير ، حتّى اذا لم يكن له

والاحوط الجمع فيه بين الوضوء والتيمم ، والصلاة ثم اعادتها او قضائها بعد ذلك .

مسألة - ٧ - اذا لم يكن عنده من التراب او غيره مما يتيمم به ما يكفي لكفيه معا يكرر الضرب حتى يتحقق الضرب بتمام الكفين عليه ، وان لم يمكن يكتفى بما يمكن ويأتي بالمرتبة المتأخرة ايضا ان كانت ، ويصلى ، وان لم تكن فيكتفى به قيمة (والاحوط) لو لم يكن اقرب للتيمم والصلاة .

اما احتياط المصنف ب (الجمع فيه بين الوضوء والتيمم) فهو خلاف الاحتياط من جهة انه تصرف في مال الغير .

(و) لا يلزم ان يأتي ب (الصلاة ثم اعادتها او قضائها بعد ذلك) بل يكفي الاتيان بالصلاة ، لأن تكليفه الصلاة بالتيمم فقط كما عرفت ، بل لا وجه للقضاء اصلا ، لأن تكليفه ان كان الوضوء فقد توشأ وان كان التيمم فقد تيمم ، اللهم الا ان يكون نظره الى انه فاقد الطهورين فيلزم عليه الاداء والقضاء .

(مسألة - ٧ - اذا لم يكن عنده من التراب او غيره مما يتيمم به ما يكفي لكفيه معا يكرر الضرب حتى يتحقق الضرب بتمام الكفين عليه) وذلك لقاعدة الميسور فان الضرب المتعاقب ميسور الضرب دفعة واحدة ، بالاضافة الى المناط حتى اذا لم تكن قاعدة الميسور .

(وان لم يمكن) ضرب تمام الكفين ولو دفعات ، كما اذا كان التراب مقدار اصبع وكان الوقت ضيقا عن الضرب المكرر (يكتفى بما يمكن ويأتي بالمرتبة المتأخرة ايضا ان كانت) كالغبار .

(ويصلى) فيكون التيمم مرگبا من المرتبتين ، وليس ذلك من قبيل الماء والتراب لا يأتي المركب فيهما للاجماع على عدم المركب فيهما بخلاف المقام .
(وان لم تكن) المرتبة المتأخرة (فيكتفى به) لأنه ميسور الجميع ، لكن

ويحتاط بالاعادة والقضاء ايضا .

مسألة - ٨ - يستحب ان يكون على ما يتيمم به غبار يعلق باليد

فيه ان بنائهم ان قاعدة الميسور لا تجرى فى الطهارات ، وانها لا تبعض ، و لذا لا يتبعض الغسل والوضوء ، وقد تقدم الدليل على عدم تبعيض الغسل وعدم تبعيض الوضوء .

(ويحتاط بالاعادة والقضاء ايضا) من باب انه كفاقد الطهورين ، لكن قد عرفت سابقا ان فاقد الطهورين يأتى بالصلاة فى الوقت ويكتفى بها فلا اعادة ولا قضاء .

(مسألة - ٨ - يستحب ان يكون على ما يتيمم به غبار يعلق باليد) كما هو المشهور ، بل فى الجواهر ولا يعتبر العلق فى المشهور بين الأصحاب نقلا مستفيضا وتحصيلا ، بل عن جملة من الفقهاء دعوى الاجماع عليه ، خلافا لابن الجنيد والسيد وجماعة من المتأخرين كالوحيد والنراقى والحدائق والسبزواري والبهائى والده والكاشانى ، فوجبوا العلق ، بل حكى عن اكثر الطبقة الثالثة ، والاقوى ما عليه المشهور لاصالة عدم الاعتبار بعد عدم الدليل عليه ولا دلة النفض الظاهرة فى عدم اعتبار العلق لان النفض يزيل العلق ، فان العلق ليس بشرط لنفسه وانما اذا كان شرطا فهو شرط للمسح به والنفض يزيله ، فليل النفض يدل على اعتبار العلق ، ولما تقدم من كفاية التيمم على مطلق الصعيد ولولم يكن فيه غبار ، وذلك ينافى اشتراط العلق فاطلاق الأدلة يدل على عدم اعتبار العلق .

ان قلت : الغالب وجود العلق ؟

قلت : بعد نزول الأمطار على الأحجار لا يبقى عليها علق ، وهذا ايضا

كثير ، قال تعالى : ((فتركه صلدا)) .

استدل القائلون باعتبار العلق بالكتاب والسنة ووجوه آخر .
 اما الكتاب : فقوله تعالى : ((فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه)) فان ظاهر
 ((من)) التبويض اى يكون المسح من ذلك التراب .

واما السنة : فقول الباقر فى صحيح زرارة - حيث قال عليه السلام فى
 تفسير الآيه - فلما ان وضع الوضوء عن لم يجد الماء اثبت بعض الغسل مسحا
 لأنه قال بوجوهكم ثم وصل بها وايديكم منه اى من ذلك التيمم ، لأنه علم ان ذلك
 اجمع لا يجرى على الوجه لأنه يعلق من ذلك الصعيد على بعض الكف ولا يعلق
 ببعضها .

واما سائر الوجوه فهى اصل الاشتغال المقتضى للمباراة اليقينية التى لا
 تحصل الا بالعلق ، وان العبادة توقيفية فلا خروج عن عهدها الا بصنع شئ
 يعلم بالخروج ، وذلك الشئ هو العلق ، ولقاعدة البدلية فان الماء يجب
 امراره على الأعضاء فالتراب يجب امراره ايضا والآل لم يكن بدلا فى كل شئ ، وانه
 لولا العلق لم تكن فائدة فى ضرب اليد على الأرض ، وقد اكثر الفقهاء الكلام
 حول الاستدلال والايراد والحل والنقض فى المقام .

والحاصل من جميعها ان الأدلة المذكورة لا تكفى للدلالة .
 اما الآيه المباركة فلا دلالة فيها ، اذ ظاهرها ان ((من)) للابتداء، اى
 فامسحوا بوجوهكم وايديكم مسحا ابتداء من الضرب على الأرض ، اذ لولا ذلك
 المعنى ، كان اللازم فى معنى الآيه ان يؤخذ من الأرض شئ ويمسح به مواضع
 او يمسح مواضعه بالأرض كما فهم عمار فتمسك كما يتمسك الحمار ، وحتى ان
 مشروط العلق لا يقول بذلك حيث لا يرى وجوب استيعاب المواضع بامرار
 العلق عليها .

واما الصحيحة فلولا تكن ظاهرة فى عدم العلق - ولذا قال الشهيد فى

الذكرى : وفي هذا اشارة الى ان العلق غير معتبر - لم تكن ظاهرة فى العلق - كما قاله الحدائق حيث ادعى انها ظاهرة فى اشتراط العلق - وذلك لأن الرواية مجملة هل هى بصدد بيان كون الممسوح بعض الوجه و اليدين ، او بصدد بيان اشتراط العلق ، بل الأول اظهر حيث انه فى ذيل استدلال الامام عليه السلام للمسح ببعض الرأس والرجلين ، فيكون معنى الحديث هكذا : فلما ان وضع الوضوء عن لم يجد الماء ، او ثبت بعض الغسل ((فى الوضوء ، لأنه تمام الوجه واليدين)) مسحا ((لأنه لبعض الوجه واليدين)) لأنه قال بوجوهكم ((فأراد بعض الوجه)) ثم وصل بها و ايدىكم منه ((فكان المسح لبعض اليد ايضا . حيث ان اليد جاءت ردفاللوجه فيسرى الى اليد التبعض ايضا)) اى ((المسح يكون)) من ذلك التيمم ((الذى هو الضرب على الأرض فيمسح وجهه بعد ان ضرب بيده على الأرض وانما لا يمسح وجهه على الأرض ، او لا يمسح قطعة من الأرض على وجهه)) لأنه علم ان ذلك ((الصعيد)) اجمع لا يجرى على الوجه لأنه يعلق من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا يعلق ببعضها فسقط اعتبار مسح تمام الوجه . والحاصل : انه لما لم يمكن مسح تمام الوجه بالتراب ((لأنه سواء مسح الوجه بالتراب او مسح التراب بالوجه ، او مسح اليد المضروبة على التراب على الوجه)) كان اللازم المسح بعض الوجه .

اما سائر ادلتهم فلاشتغال محكوم باصالة عدم اشتراط العلق و التوقيفية تقتضى ان لا يقال بالعلق بعد عدم دلالة دليل عليه ، والبدلية بهذا المعنى مقطوع العدم ، اذ لا يقول باعتبار مسح تمام الجبهة بالتراب حتى القائل بالعلق ، وفائدة التيمم بدون العلق ، انه نوع تواضع لله سبحانه و اشارة الى ان وجهه و يديه خاضعة له سبحانه خضوع التراب ((كما يقال انا تراب قدم فلان)) بالاضافة

ويستحب ايضا نفضها بعد الضرب

الى انه ثبت فى العلم الحديث ان الأرض تحمل انواعا من الجراثيم المجهرية التى تسبب النظافة وهى تعلق باليد بمجرد المعاسة وكانت لارض لا ترا ب فيها ابدا ((كما فى كتاب المطهرات فى الاسلام)) هذا لكن لا يحصر عن القول باستحباب العلق للفتاوى ، بل ظهور بعض الروايات فيه ، كما يأتى من خبر الدعائم فى المسألة التالية ، ولو بمعونة الفهم العرفى ، فقول السيد الحكيم : يشكل الحكم باستحبابه الا بناء على قاعدة التسامح والاكتفاء فيها بفتوى الفقيه فلا حظ وتأمل . لا يخلو عن تأمل .

(ويستحب ايضا نفضها بعد الضرب) بلا اشكال ولا خلاف ، بل عن المختلف والمنتهى والمدارك وغيرها الاجماع عليه ، والمراد بالنفض عمل حركة شديدة يوجب ذهاب الغبار العالق باليد ، كما يقال نفض الثوب ونحوه ، والظاهر ان ذلك يتحقق بضرب احدهما بالأخرى ، وتحريك كل واحد منهما على حدة ، وضرب احدهما على شئ صلد يوجب الاطاحة بغبارها ، وان كان الأفضل الأول ، ففى صحيح زرارة تضرب بيدك مرتين ثم تنفضهما مرة للوجه ومرة لليدين .

وصحيحه الآخر : تضرب بكفك على الأرض مرتين ثم تنفضهما وتمسح بهما .
وخبره : تضرب بكفك الأرض ثم تنفضهما .

وفى خبر زرارة ، عن الباقر الحاكى لتيم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففرض ببيديه على الأرض ثم ضرب احدهما على الاخرى ، فان التأسى يقتضى الاقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم حتى فى الكيفية .

ثم ان المشهور بل المجمع عليه الا عن ((قيل)) استحباب النفض وكفى به دليل صارفا لظاهر الروايات .

مسألة - ٩ - يستحب ان يكون ما يتيم به من ربي الأرض وعواليها لبعدها
عن النجاسة .

اما قول القيل فمستنده في وجوب النفض ظاهر الروايات ، لكن الاجماع لا
يترك مجالا لذلك ، وذهب ابن الجنيد الى وجوب المسح بالتواب العالق ،
وكأنه لظاهر ((منه)) في الآيه والرواية .
لكن قد عرفت الاشكال في الظهور بالاضافة الى ان ظاهر الادلة الدالة
على النفض يدفعه .

ثم الظاهر ان استحباب النفض انما هو فيما اذا تيم بما علق بيده ، لأنه
المنصرف من ادلة النفض ، لا ما اذا تيم بما لا يعلق ، والظاهر استحباب
النفض اذا تيمم بالغبار والطين اذا علقا وكان معرضا للزوال بالنفض ، فان
المنصرف من النفض ما اذا كان معرضا للزوال ، كما هو واضح ، وربما حكى
عن الشيخ في النهاية والمبسوط استحباب مسح احدى اليدين زائدا على
النفض ، وكأنه مستفاد من خارجية النفض ، فان الضارب احدى يديه على
الأخرى يتم الضرب بجزأهما على الأخرى ، ولا بأس به .
ثم الظاهر ان مسح اليد بثوب ونحوه لا يؤدي استحباب النفض ، اذ لعل
في النفض خصوصية .

اما الغسل بالماء قبل مسح الجبهة فهو مشكل كما تقدم ، والظاهر
استحباب النفض ولو لم يضربهما ، بل وضعهما على الأرض لمحدور شرعى او
عقلى في ضربهما للمناط - كما هو المستفاد عرفا - .

(مسألة - ٩ - يستحب ان يكون ما يتيم به من ربي الأرض وعواليها هي
اعم من الربي (لبعدها عن التجاسة) دون السوافل التي تسمى بالغائط ، بلا
خلاف ولا اشكال بل عن الخلاف والمعتبر والتذكرة وجامع المقاصد الاجماع عليه :

مسألة - ١٠ - يكره التيمم بالأرض السبخة اذا لم يكن يعلوها الملح، والا

فلا يجوز

يستدل لذلك بظاهر الآية ، فان ((الصعيد)) من ((صعد)) باعتبار اول وضعه و العمدة الاجماع .

و رواية معانى الأخبار ، عن الصادق عليه السلام قال : الصعيد المرتفع من الأرض والطيب الذى ينحدر منه الماء .

ومثله ما عن الفقه الرضوى ، وما عن الدعائم عنهم عليهم السلام : و يتيمم بالصفا النبات فى الأرض اذا كان عليه غبار وان كان مبلولا لم يتيمم به .

(مسألة - ١٠ - يكره التيمم بالأرض السبخة اذا لم يكن يعلوها الملح ، و الا فلا يجوز) اما عدم جواز التيمم على الملح فقد تقدم وجهه بانه ليس بأرض بل هو معدن خارج اسم الأرض ولا خلاف فى عدم جوازه ولا اشكال .

واما كراهة السبخة فهو المشهور ، بل المجمع عليه الا عن ابن الجنيّد الذى منع عنه ، ويدل على الكراهة امور :

الأول : خفاء صدق ((الطيب)) عليه ، ويؤيده قوله تعالى : ((والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذى خبث لا يخرج الا نكرا)) فانه وان كان صادقا - كما تقدم فى معنى الطيب - الا ان الخفاء يوجب تأخّره عن غيره .

الثانى : فتوى الفقهاء بضعيمة التسامح .

الثالث : خروجنا عن خلاف من حرم .

الرابع : ما تقدم فى المسألة السابقة من استحباب التيمم بالاعلى التى ينحدر منها ماء المطر ، فان السبخة خلاف ذلك ، ففى تلك الأدلة ايماء على كراهة ذلك ، وان لم نقل بتلازم الاستحباب والكراهة .

الخامس : ما رواه فى الكافى والتهذيب ، عن محمد بن الحسين ان

وكذا يكره بالرمل ، وكذا بمهابط الأرض ، وكذا بتراب يوطأ و بتراب

الطريق

بعض اصحابنا كتب الى ابي الحسن الماضى عليه السلام يسأله عن الصلاة على الزجاج قال : فلما نفذ كتابى اليه تفكرت ، وقلت : هو مما انبتت الأرض وما لى ان اسأله عنه ؟ فكتب : الى لا تصل على الزجاج وان حدثتكَ نفسك انه مما انبتت الأرض ولكنه من الملح والرمل وهما ممسوخان .

فان كون الملح ممسوخا يقتضى ان يكون الذى فى طريقه الى الملح مثله بالفهم العرفى ، ولذا استند اليه صاحب الحدائق ، بل يؤيده الرواية الأخرى التى رواها الحميرى عن محمد بن الحسين ((الى ان قال)) فانه من الرمل والملح، والملح سبخ .

(وكذا يكره بالرمل) بلا اشكال عندهم ويكفى به دليلا بعد التسامح ، و يؤيده الخبر المتقدم بعد اجماع جامع المقاصد وغيره على جوازه مما يوجب حمله على الكراهة .

(وكذا بمهابط الأرض) بلا خلاف ولا اشكال بل عن الخلاف والمعتبر والتذكرة وجامع المقاصد الاجماع عليه ، وكفى به دليلا بضميمة التسامح ، بل بنفسه ويؤيده فهم العرف كراهة ذلك من استحباب التيمم بالأعلى - كما تقدم - وللنمط فى اثر الطريق كما يأتى .

(وكذا بتراب يوطأ) بلا اشكال عندهم لخبر غياث قال امير المؤمنين عليه السلام : لا وضوء من موطأ . قال النوفلى ((يعنى ما تطأ عليه برجلك)) والوضوء هو التيمم او الأعم من كل الطهارات فيشمل التيمم ؛ ويؤيده ما تقدم من استحباب العوالى ، وما يأتى .

(و بتراب الطريق) بلا اشكال عندهم لما تقدم من استحباب الأعلى ، و

• خبر غياث

وما رواه في الكافي والتهذيب ، عن غياث عن ابي عبد الله عليه السلام قال :
 نهى امير المؤمنين عليه السلام ان يتيم الرجل بتراب من اثر الطريق •
 ثم الظاهر انه يستحب السواك قبل التيمم والبسمة ، لدليل البدلية عن
 الوضوء ، كما يستحب تفريج الأصابع عند الضرب كل ذلك لنص الأصحاب
 عليها فالتسامح يشملها ، ويكره رفع اليد عن الممسوح حتى يكمل مسحه كما يكره
 تكرار المسح لنصهم على كراهتهما بضميمة التسامح ، وان كان في كل ذلك
 تأمل حيث انهم عللوا بما يظهر منها انها مستنبطة لا منصوصة ، فاذا اراد ان
 يأتي بهذه الخمسة فعلا او تركا فالأولى ان يفعلها بقصد الرجاء ، والله سبحانه
 العالم المستعان •

فصل

فى كيفية التيمم

ويجب فيه امور : الأول : ضرب باطن اليدين معا دفعة على الأرض ،
فلا يكفى الوضع بدون الضرب

(فصل : فى كيفية التيمم ، ويجب فيه امور : الأول : ضرب باطن
اليدين معا دفعة على الأرض ، فلا يكفى الوضع بدون الضرب) كما لا يكفى
مسح اليد بالتواب كيف كان بأن يطرح التراب فى كفّه او يمسح التراب بكفّه .
اما عدم كفاية ذلك فهو المشهور ، بل ادعى عليه الاجماع وذلك للنصوص
المستفيضة الآتية ، خلافا للمحكى عن النهاية من كفاية وضع التواب على اليد ،
بل قال بأنه لو حصل بهبوب الرياح وطرح التراب فى اليد كفى حملا للنصوص
على الغالب ، وان المراد ان تترب الكف وهو حاصل كيفما كان . وفيه :
انه خلاف لظاهر النص والفتوى ، والمناط غير معلوم .

لا يقال : اذ العرف لا يستفيد ذلك من الافرض تترب اليد . لأنه يقال
كلا لأن فى الوضع على الأرض نوع من التواضع ليس فى وضع التراب على اليد .
ثم الظاهر انه لا فرق فى الضرب بين ان يكون على الأرض او على السقف
عكسا او على الحائط وذلك للمناط المستفاد من رواية التيمم على الحائط .
اما لزوم الضرب وعدم كفاية الوضع ، فعن كشف اللثام انه المشهور ، وعن
المصابيح شهرة مقارنة للاجماع ، وعن الذكري نسبتته الى معظم عبارات الأصحاب

ولا الضرب باحدهما

لكن فى الشرائع وغيره التعبير بالوضع والسرفى ذلك اختلاف عبارات الروايات ، ففى جملة منها التعبير بالضرب وفى جملة اخرى - اقل عددا من الجملة الأولى - التعبير بالوضع .

استدل الأولون بأن الوضع اعم من الضرب فالجمع بين المطلق و المقيد يقتضى حمل المطلق على المقيد ، خصوصا وان المقيد اكثر عددا واكثر عاملا .

واستدل الآخرون بأن مفهوم الضرب غير مفهوم الوضع ، ولذا من صفع انسانا لا يصدق عليه انه وضع يده على وجهه ، ومن وضع يده على شئ بدون دفع لا يسمى ضرب ، وحيث ورد التعبير بهما فى الروايات لا بد من التخيير والأكثرية عددا وعاملا لا يوجب ترجيح بعد صحة روايات الطائفة الثانية ، و

العامل بها امثال المحقق والعلامة والشهيد والكركى وغيرهم من اعظم العلماء ، فالقول بالتخيير هو الأقوى ، وان كان الاقتصار على الضرب أحوط . (ولا الضرب باحدهما) بلا اشكال ولا خلاف بل فى الجواهر اجماعا

محصلا ومنقولا ونصوا انتهى . وقد مرّ بعض النصوص الناصة على اليدين لكن عن التذكرة والنهية احتمال الاجتزاء بكف واحدة . وعن الأردبيلى استظهار الاجتزاء بضرب واحدة ، ولعله لاحتمال ان الضرب ليس من حقيقة التيمم ، وانما المقصود مسح الجبهة وهو يحصل بالكف الواحدة ، ولظاهر

موثق زرارة : سألت من ابى جعفر عليه السلام عن التيمم ؟ ف ضرب بيده على الأرض ثم رفعها فنفضها ثم مسح بها جبينه وكفيه مرة واحدة .

وفى رواية الخراز : فوضع يده عليه السلام على المسح .

لكن يرد على الاحتمال انه خلاف ظاهر النص والفتوى ولو كان كذلك كفى

ان يمسح وجهه بدون ان يضرب حتى كفا واحدة والرواية انما اريد بها الجنس

ولا بهما على التعاقب ، ولا الضرب بظاهريهما في حال الاختيار .

بقريئة ، ذيل الرواية الأولى .

ثم لو لم يقدر على ضرب اليدين وانما تمكن من ضرب يد واحدة لمكان ضعفه

الموجب الاتكاء على يد مثلا .

فالظاهر انه لا فرق بين اليمنى واليسرى لعدم الدليل على تقديم احديهما

على الأخرى .

(ولا بهما على التعاقب) وفي الحدائق نسبتها الى الأصحاب و ظاهر

الأخبار .

و استدل له بصحيفة زرارة : ثم اهوى بيديه فوضعهما على الصعيد .

وحسنة الكاهلي : فضرب بيديه على البساط .

وصحيفة اخرى لزرارة : فوضع الباقر كفيه في الأرض . وفي موثقه : تضرب

بكفك على الأرض :

لكن الجواهر ناقش في استفادة الشرطية من الأخبار قائلًا : ان الدفعة و

ان كانت منساقة من قوله اضرب بكفك ونحوه لكنه انسيق اظهرية لا شرطية ، و

الا فالصدق حاصل بالتعاقب انتهى .

وتبعه المستمسك فقال : ان الوحدة العرفية انما هي بملاحظة الدفعة

فان المراد من الوحدة ما يقابل التعدد لا ما يقابل التعاقب ايضا فتأمل .

اقول : الظاهر من الأخبار كلا الأمرين وكون المنط حاصل في التعاقب

غير ظاهر لأن الشارع يريد المزاي بالاضافة الى اصل الموضوع ، مثلا انه يريد

الحمد قبل السورة بالاضافة الى اصل القراءة وهكذا ، و اذا جاء هذا الاحتمال

في المقام كفى في عدم القطع بالمنط .

(و لا الضرب بظاهريهما في حال الاختيار) كما عن المفيد والمرضى و

نعم حال الاضطرار يكفى الوضع ، ومع تعذر ضرب احدهما يضعها ويضرب
بالأخرى ومع تعذر الباطن فيهما او فى احدهما ينتقل الى الظاهر فيهما او فى
احدهما

الحلى والذكرى والمدارك وغيرهم ، بل بعض المحققين انه وفاقى وعليه عمل
المسلمين فى الأعصار والأمصار من دون شك ، وذلك لانصراف النصوص اليه
ولا وجه لمنع المستند ، بل يمكن ان يقال انه لو قال المولى لعبده اضرب كفيك
على الأرض فهم منه الباطن حتى انه لو ضرب الظاهر عدّ مخالفا للكلام المولى ، و
هذا الانصراف لا ينافى اطلاق الكف على مجموع الظاهر والباطن ، اذ قرينة
الضرب كافية فى الانصراف فحاله حال ما اذا قال خسر كفه نعم لو قال قطع
كفه انصرف الى الكل من الزند .

(نعم حال الاضطرار يكفى الوضع) بلا اشكال ولا خلاف بل ظاهر غير
واحد الاجماع عليه وذلك لقاعدة الميسور . هذا كله عند من يرى وجوب
الضرب فى حال الاختيار ولا وجه لمنع القاعدة ، وجعل المستند الاجماع كما
فى المستمسك ، ولا يخفى ان المسح حاله حال الوضع اذا لم يقدر على الوضع
بل وضع التراب فى اليد او مسح الحجر على اليد ايضا جائز فى حال الاضطرار
للميسور والمناط ، ولا منافاة بين فهم المناط هنا ، دون حال الاختيار كما
يفهم ذلك من الواقف اذا تعذر صرف الوقف فى المصرف المعين حيث يصرف
فى الأقرب بدعوى فهم ذلك من ارتكاز الواقف ، وان لم يصح ذلك فى حال
الاختيار .

(ومع تعذر ضرب احدهما يضعها) اى التى يتعذر ضربها (ويضرب
بالأخرى) للميسور والمناط (ومع تعذر الباطن فيهما او فى احدهما ينتقل
الى الظاهر فيهما او فى احدهما) وذلك لقاعدة الميسور والمناط المذكور،

ونجاسة الباطن لا تعدّ عذرا فلا ينتقل معها الى الظاهر

قال في المستند : ولو تعدّر الباطن من احدهما ففي الاجتزاء بباطن الأخرى اوضح ظاهر الأول اليه او كفاية الظاهر منهما حينئذ اوجه ، اوجهها احد الأخيرين للاطلاق المذكور انتهى .

لكن في المقام احتمال آخر وهو التخيير بين ظاهر الكف المتعذرة وباطن ما يقرب الكف من باطن الذراع ، وذلك لكون كليهما ميسور بباطن الكف عرفا ، والمناط موجود فيهما والاطلاق الذي تمسك به غير مسلم ، وهذا هو الأقرب وما دام للمتعدّر ميسور لم يكن وجه للاكتفاء بباطن السلمية فقط .

(ونجاسة الباطن لا تعدّ عذرا فلا ينتقل معها الى الظاهر) نجاسة الباطن قد لا يلزم منها محذور وقد تسرى الى التراب ، وقد تسرى الى الجبهة وظاهر الكفين ، وقد تكون حائلا كما اذا جمد الدم على الكف ، وحيث ان ظاهر الأدلة لزوم طهارة التراب - كما عرفت - وطهارة الكفّ والجبهة ، وظاهر الكف مما ينافي نجاسة احدهما سواء قبل التيمم او معه - بأن لا يصير نجسا بواسطة التيمم - كما ان ظاهر الأدلة وجوب مسح نفس الماسح على نفس الممسوح ، لا ان يكون حائل على الماسح ولا على الممسوح ، فاللازم تجنب النجاسة مهما امكن ، والا فتقليلها لأن الضرورات تقدر بقدرها .

ولو دار الأمر بين محذورين يقدم الأهم ولو كان ، والا فالتخيير .
ففي الصورة الأولى : يتخيّر بين المسح بالكفّ النجسة او يضرب ظاهرها او الذراع ، اذ الباطن وان كان اولى من جهة انصراف النص ، الا ان الظاهر والذراع اولى من جهة عدم النجاسة ، ولا فرق في ذلك بين كون كل الباطن نجسا او بعضه ، وان كانت نجاسة البعض تقتضى اولوية الباطن على الظاهر .

الثانى : مسح الجبهة بتمامها .

وفى الصورة الثانية : يقدم الظاهر او الذراع ، اذ سراية النجاسة الى التراب توجب سقوط التراب عن المطهرية ، لما تقدم من اشتراط طهارة التراب ، ولا فرق فى ذلك بين نجاسة كل الباطن او بعضه .

وفى الصورة الثالثة : يقدم الظاهر او الذراع ، لما ذكر فى الصورة الثانية وفى الصورة الرابعة : يتخير بين ضرب الباطن وضرب الظاهر لأن دليلى عدم الحائل ، ولزوم الباطن متكافئان فاللازم الحكم بالتخير ، وان كان الاولى فى صورة كون الحائل قليلا تقديم الباطن ، لأقوائية دليل الميسور هنا عن الدليل المذكور بالنسبة الى الذراع والظاهر ، وللمسألة فروع كثيرة وتفاصيل نكتفى منها بهذا القدر ، وسيأتى وجه اشتراط طهارة الجبهة والظاهر ، ووجه عدم الحائل ، فى الشرائط الآتية ، انشاء الله تعالى .

(الثانى :) من الأمور المربوطة بكيفية التيمم (مسح الجبهة بتمامها) بلا اشكال ولا خلاف و اجماعا محصلا ومنقولا ومستفيضا بل متواترا كما فى الجواهر وهو محل الوفاق بين المسلمين بل هو ضرورى الدين كما فى المستند ، بل عن كشف : ان الحسن ادعى تواتر الأخبار بانه حين علم عمارا مسح بهما جبهته . وقد اختلف فى المسألة الى ثلاثة اقوال — بعد اتفاقهم على مسح الجبهة .

- الأول : هو القول المشهور من مسح البعض وهو الجبهة فقط .
- الثانى : قول والد الصدوق من وجوب مسح كل الوجه .
- الثالث : قول المعتمر من التخيير بين مسح الجبهة فقط او مسح الوجه كله .

والأقوى هو الأول بل لم يعلم خلاف الصدوق لاحتمال انه عبر بلفظ الرواية المشتمة على الوجه ، وسيأتى ان الجمع بين الروايات يقتضى ارادة البعض

من الوجه ، فهو مثل قول القائل رأيت وجهه ، وقد رأى بعض الوجه ، بل خلاف المعتبر مرهون بذهاب صاحبه الى المشهور في مكان آخر .
وكيف كان فيدل على المشهور الكتاب و السنة و الاجماع اما الاجماع فقد عرفته .

و اما الكتاب فهو الظاهر من ((الباء)) من قوله تعالى ((بوجوهكم)) على ما استدل به الامام عليه السلام في مسح الرأس في الوضوء و مسح الوجه في التيمم بل هو الظاهر حتى بدون استدلال الامام للصدق عرفا اذا مسح ببعض الشيء ، الا ترى انه لو قال : امسح رأس اليتيم بيدك . او امسح يدك برأس اليتيم او ما اشبه ذلك لم يفهم منه الا البعض .

و اما السنة فقد ورد اربع طوائف من الأخبار ((الجبين)) مفردا و تثنيه و الجبهة و الوجه ، لكن المراد من الجبين تثنيه هو الجبين مفردا ، اذا استعمال المفرد في التثنيه حيث يراد بالمفرد الجنس شائع مثل ، عيني و اذنه و حاجبه ، وهكذا حيث يراد به الجنس الشامل لا تثين ، لا المفرد منهما و المراد بالجبين الجبهة ، لأنها المراد به حيث يطلق مثل قوله ((تعفير الجبين)) وقوله عرق جبينه ، فان كلا من الجبهة و الجبين اذا اطلق وحده اريد به المجموع من الجبهة و الجبينين ، و اذا ذكرا اريد بكل واحد منهما ما يقابل الآخر ، كما صرح بذلك الفقيه الهمداني في مصباح الفقيه وغيره في غيره .

اذا فالجمع بين الطوائف الثلاثة يقتضى وجوب مسح الجبهة و الجبينين ، و اللازم حمل الطائفة الرابعة و هى الوجه على ذلك من باب حمل المطلق على المقيد ان لو اريد الكل لم يصح التعبير عنه بالبعض ، بخلاف ما اذا اريد البعض فانه يصح التعبير عنه بالكل كما ذكرناه في مثل قوله : رأيت وجهه و قد رأى جبهته .

وعليه فلا مجال لقول والد الصدوق - ان اراد ظاهره - كما لا وجه للتخيير وان ذكر في وجهه انه للجمع بين اخبار الوجه وبين اخبار الجبهة اذ الجمع بالتخيير انما هو في المتباينين ، لا في المطلق والمقيد .

اما الطوائف الأربعة فمن الأولى : صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام : ثم مسح جبينه بأصابعه .

وخبر عمرو بن ابي المقدم عن الصادق عليه السلام : ثم مسح على جبينه .

وموثق زرارة عن الباقر عليه السلام : ثم مسح بها جبينه .

ومن الثانية : ما رواه السرائر عن زرارة عن الباقر عليه السلام : ثم مسح

بجبينه .

وكذا رواية الفقيه عن زرارة عن الباقر في احدى نسخته : ثم مسح بجبينه

بأصابعه .

والرضوى : وقد روى انه يمسح الرجل على جبينه .

ومن الثالثة : رواية زرارة في مكان التهذيب بلفظ الجبهة وقد تقدم

ادعاء الحسن تواتر الأخبار بذلك ، والاشكال على الحسن بأنه لم يوجد رواية

بهذا اللفظ غير موثق زرارة ، فغير وارد ان قريبو العهد بالأخبار اعرف بها

خصوصا وقد ضاع كثير من كتب الأخبار كمدينة العلم وغيره .

ومن الرابعة : ورواية الخزاز عن الصادق عليه السلام : فمسح وجهه و

مثله صحيح داود . وصحيح زرارة وحسن الكاهلي : فمسح بهما بوجهه .

وخبر زرارة وتمسح وجهك . وصحيح الكندي ضربة للوجه .

وصحيح ابن مسلم عن احدى مرتين مرتين للوجه واليدين .

وخبر ليث تمسح بهما وجهك . وموثق سماعة فمسح بها وجهه . وصحيح

محمد ثم مسح بها وجهه . الى غيرها .

اما رواية الدعائم عن الصادق عليه السلام : ثم مسح باطراف اصابعه وجهه من فوق الحاجب الى اسفل الوجه مرة واحدة اصاب ما اصاب وبقى ما بقى فلا بد ان يرد علمه الى اهله صلوات الله عليهم .

ومثله الرضوى : ثم تسمع بها وجهك من حد الحاجبين الى الذقن .

بالاضافة الى انه معارض بما عن نفس الرضوى - كما فى كتب الفقه - تسمع بهما وجهك موضع السجود من مقام الشعر الى طرف الأنف الاعلى .

(و الجبينين) كما هو المشهور ، وذلك لاشتمال الروايات عليها ، ولا ينافيها سائر الروايات ، لما عرفت من اطلاق الجبهة - لدى افرادها - عليهما ، كما ان الوجه يطلق عليها وحيث قام الاجماع على انه لا يكفى مسح الجبينين فقط ، بل هو ظاهر روايات الجبهة وغيرها فاللازم القول بوجوب مسح الجميع الجبينين وما فى وسطهما ، وربما نسب الى جماعة عدم وجوب مسحهما لكنه خال عن الدليل ، الا الأصل الذى لا مجال له فى قبال الدليل .

والآية الكريمة الدالة على البعض المحقق بالوسط فقط .

والروايات المشتملة على الوجه الشامل للوسط من الجبهة ، بعد وضوح عدم ارادة الجميع وكفاية البعض ، وفيهما ان روايات الجبين تقيّد المطلقات ثم لا يخفى ان ((الجبهة)) هى من طرف طول الوجه من قصاص الشعر الى الطرف الأعلى من الأنف اى ما بين العينين الا على المشرف على الشارب ، ومن طرف ارض الوجه محددة بما ينتهى كل من الحاجبين من الداخل .

و ((الجبين)) من طرف طول الوجه من قصاص الشعر الى الحاجب ومن طرف عرض الوجه من الجبهة الى الصدغ ، والصدغ ما يقرب من الأذن الى ان ينتهى الا الأذن ، والحاجب ليس من الجبهة ولا من الجبين ولا من

بهما من قصاص الشعر الى طرف الأنف الأعلى

الصدغ (بهما) اى بالكفين كما هو المشهور ، بل فى الجواهر لعنّه مجمع عليه ، لكن عن التذكرة و النهاية احتمال الاجتزاء بواحدة ، وعن الأردبيلى استظهاره .

و الأقوى ما هو المشهور للروايات مثل قوله : ((تمسح بها وجهك)) و غيره .

استدل للاحتمال الآخر بأفراد اليد فى جملة من الروايات ، و بالأصل ، و بأن المناط مسح الجبهة و ذلك يحصل باليد الواحدة ، و فى الكل ما لا يخفى ان اليد مطلقة فلا بدّ من تقييدها بما صرح فيه باليدين ، و الأصل لا مجال له مع الدليل ، و المناط غير قطعى ، و قد تقدّم الكلام حوله (من قصاص الشعر الى طرف الأنف الأعلى) كما عن الصدوق و الشيخين و الحلّى و الحلبي و ابن حمزة و الفاضلين و الشهيدين و غيرهم ، بل هو المشهور شهرة عظيمة و عن الانتصار و الغنية و الروضة و الروض وغيرها الاجماع عليه و عن امالى الصدوق انه من دين الامامية .

نعم لم يقيد فى بعض الكتب طرف الأنف ((بالأعلى)) و يدلّ عليه بالاضافة الى الاجماع المذكور ، الرضوى : تضرب بيدك الأرض ضربة واحدة تمسح بها و جهك موضع السجود من مقام الشعر الى طرف الأنف الأعلى . كذا وجدته فى كتب الفتوى ، بل و ما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام فى نقل قصة عمار : ثم مسح من بين عينيه الى اسفل حاجبيه . فان ظاهره انه وضع يديه بحيث كان اخير الكف على الحاجبين ثم جرهما بحيث كان المسح من الأعلى الى الأسفل . و ربما استدل لذلك بأمر آخر : كقاعدة الاشتغال . و بظهور التيممات البيانية فى ذلك لأنه لو كان على خلاف المتعارف نقل الينا فعدم النقل دليل

والى الحاجيين ، والأحوط مسحهما ايضا

العدم . و بعموم المنزلة فكما انه اذا قال ((ماء الورد)) يقوم مقام الماء فى الوضوء لم يفهم منه الا وجوب الابتداء بالأعلى ، كذلك اذا قال التراب يقوم مقام الماء ، ولا يخفى ما فى الكل اذ لا مجال للأصل فى مورد الاطلاق ، ولا نسلم الظهور و اللازم المذكور غير لازم ، والا لكفى ان ننظر الى العرف فى كيفية تيميمهم ولم نحتج الى الاستدلال ، والمنزلة فى الجملة لا فى كل شئ ، ولذا لا يشترطون فى التيميم ما يشترطون فى الوضوء .

ثم انما نقول ((بطرف الأنف الأعلى لأن النص الوارد فى الجبهة والجبين يدل على عدم اكثر من ذلك ، وبقيّة الأنف خارجة عن الجبهة والجبين ، بل عن السرائر الازدراء ببعض المتفقهة حيث ظن انه الأسفل .
وفى المستمسك قال : وهو كذلك لعدم ظهور وجهه لا من النص ولا من الفتوى .

ثم انه احتمل بعض الفقهاء استحباب مسح تمام الوجه لاطلاقات ادلة الوجه و ادلة الجبهة والجبين لا تدل على عدم استحباب غيرها ، ويؤيده ما تقدم من روايتى الدعائم والرضوى لكن يشكل العمل بهما حيث انها جعلتا المبدء من الحاجب فتأمل .

(والى الحاجيين ، والأحوط مسحهما ايضا) لفتوى جماعة به كما عن الصدوق فى الفقيه ، ونفى عنه البأس فى الذكرى ؛ واختاره جامع المقاصد بل هو ظاهر المنتهى حيث قال : لا يجب مسح ما تحت شعر الحاجيين بل ظاهره كالماء ، بل نقل عن شرح المفاتيح ايضا ، بل ونقل عن الصدوق ان به رواية . لكن المشهور عدم الوجوب لأن الحاجيين ليسا من الجبين والجبهة ، و لم تثبت صحة الرواية التى نقلها الصدوق بل يحتمل ان يكون مراده رواية الدعائم او الرضوى وقد عرفت ضعف كليتها سنداً ودلالة .

ويعتبر كون المسح بمجموع الكفّين على المجموع فلا يكفي المسح ببعض كل من اليدين ، ولا مسح بعض الجبهة والجبينين ، نعم يجزى التوزيع فلا يجب المسح بكلّ من اليدين على تمام اجزاء

نعم فى موضع آخر من الرضوى روى انه يمسح الرجل على جبينيه وحاجبيه .
نعم ذكر بعض الفقهاء وجوب مسح بعضها مقدمة ، وفيه نظر لأن الاستفادة من ادلة التيمم العرفية لا الدقية - كما سيأتى - ومعه لا وجه لوجوب المقدمة لحصول العرفية ولو بدون ذلك ، اما بين العينين من الفراغ فهل يجب مسحه ؟ قيل : نعم ؛ لأنه من الجبهة والجبين وهو الذى يظهر من الفقهاء حيث قالوا طرف الأنف الأعلى ، وقيل : لا ، لأن عدم دخول الحاجب يقتضى عدم دخوله وللشك فى انه من الجبهة فالأصل عدم وجوب مسحه ، وحيث قد عرفت ان الواجب العرفية ، فالظاهر عدم الوجوب ، وان كان هناك روايات فى باب السجود تدل على دخول ما بين الحاجبين فى الجبهة فراجع .
ثم ان ما ذكرناه من عدم وجوب مسح الحاجبين لا فرق فيه بين خفتها بحيث يظهر ما بينها وبين كثافتها ، كما لا فرق فى عدم وجوب مسح ما بينهما ما بين عدم الشعر عليه او كون الشعر عليه .

اما الاغم وعريض الحاجب ، فالظاهر ان الواجب عليه مسح نفس الشعر دون ما تحته لاطلاق قوله عليه السلام : ((ما احاط به الشعر فليس للعباد ان يطلبوه)) كما تقدم فى باب الوضوء وقد ذكرنا هناك اطلاق الحديث .
(ويعتبر كون المسح بمجموع الكفّين على المجموع) من الجبهة (فلا يكفي المسح ببعض كل من اليدين) على المجموع من الجبهة (ولا مسح بعض الجبهة والجبينين) ولو بمجموع الكفّين .
(نعم يجزى التوزيع فلا يجب المسح بكلّ من اليدين على تمام اجزاء)

الممسوح

(الممسوح) لا يخفى ان الصور المقصودة في المسألة خمسة :

الأول : امرار كل جزء من الماسح على كل جزء من المسحوق ، وهذا لا يجب قطعاً لأنه بالاضافة الى كونه متعذراً او متعسراً خلاف ظاهر النص و الفتوى والسيرة وما دل على امرار اليد مرة واحدة .

الثاني : ان يمر بعض الماسح على بعض المسحوق كيفما اتفق وهذا لا يكفي قطعاً لأنه خلاف ظاهر النص و الفتوى والسيرة فلا يكفي ان يمر اصبعاً واحدة من كل كف على مكان اصبع واحدة من الجبهة مثلاً ، كما يقال بذلك في مثل المسح في الوضوء خصوصاً بالنسبة الى الرأس .

الثالث : ان يمر بعض الماسح على كل المسحوق بان يمر الاصبعين مثلاً على كل الجبهة ، وهذا لا يكفي ايضاً لأنه خلاف الثلاثة .

الرابع : ان يمر كل الماسح على بعض المسحوق بان يمر كلتا الكفين مجموعاً على بعض الجبهة ، وهذا لا يكفي ايضاً لأنه خلاف الثلاثة .

الخامس : ان يقع مسح تمام المسحوق بتمام الكفين على سبيل التوزيع بأن يمر تمام باطن الكفين على تمام المسحوق ، ولو لم يمر تمام كل جزء من الماسح على كل جزء من المسحوق ، وهذا هو الظاهر من النص و الفتوى وعليه السيرة هو مقتضى كفاية امرار مرة كما في النص ، هذا ، ولكن الظاهر من النص عدم لزوم امرار باطن كل الكفين لصراحة صحيحة زرارة : بأنه مسح جبينه بأصابعه . وفي رواية الدعائم عن الصادق عليه السلام : ثم مسح بأطراف اصابعه وجهه .

وفي الرضوى : ثم تمسح بأطراف اصابعك وجهك .

وعلى هذا يصح المسح ببعض الماسح .

الثالث : مسح تمام ظاهر الكفّ اليمنى بباطن اليسرى ثم مسح تمام ظاهر اليسرى بباطن اليمنى من الزند الى اطراف الأصابع

اما احتمال كفاية بعض الممسوح لمكان ((الباء)) كمكان الباء فى آية الوضوء ، ففيه ان البعض هنا باعتبار بعض الوجه و هو الجبهة لا بعض الجبهة لتحديد كل الجبهة فى النص و الفتوى و الاجماع كما عرفت سابقا .

(الثالث :) من اعمال التيمم (مسح تمام ظاهر الكفّ اليمنى بباطن اليسرى ثم مسح تمام ظاهر اليسرى بباطن اليمنى من الزند الى اطراف الأصابع) اما اصل وجوب مسحهما فلا اشكال فيه و لا خلاف ، بل عليه الكتاب و النصوص المتواترة و الاجماع المتكررة .

و اما الكيفية المذكورة فهى احد الأقوال فى المسألة و عليه الشهرة المحققة و المستفيضة ، نقلها بل ادعى بعض الاجماع عليه .

و ثانى الأقوال : وجوبه من المرفقين الى اطراف الأصابع ، كما عن والد الصدوق .

و ثالثها : كفاية المسح من اصول الأصابع الى اطرافها كما نقل ابن ادريس عن بعض .

و رابعها : التخيير بين المسح على ظاهر الكفين و المسح على الذراع . و الأقوى ما هو المشهور لتواتر الأخبار بالمسح على الكف الظاهر فى تمامها . اما القول الثانى فقد استدل له : بصحيح ابن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم ؟ ف ضرب بكفيه الى الأرض ثم مسح بهما وجهه ، ثم مسح بشماله الأرض فمسح بها مرفقه الى اطراف الأصابع واحدة على ظهرها و واحدة على بطنها ، ثم ضرب بيمينه الأرض ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه .

و فى صحيح ليث ، عن ابي عبد الله عليه السلام : و تمسح بها وجهك و

ذراعيك .

وفي موطأ سماعة : فمسح بها وجهه وذراعيه .

ومرسلة المقنع قال روى ((الى ان قال)) : فتمسح بها يمينك من المرفق

الى اطراف الأصابع ، ثم تضرب بيمينك الأرض فتمسح بها يسارك من المرفق

الى اطراف الأصابع ، بل ويدل عليه المطلقات الدالة على ان التيمم هما

غسلا الوضوء .

كمرسلة الرضوى قال : ونروى ان جبرئيل عليه السلام نزل على سيدنا رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الوضوء بغسلين ومسحين غسل الوجه واليدين

ومسح الرأس والرجلين ، ثم نزل فى التيمم باسقاط المسحين وجعل مكان

موضع الغسل مسحا . وهذا القول كان من اللازم الذهاب اليه على سبيل

الاستحباب جمعا بينه وبين ادلة المشهور لو لم يكن محمولا على التقية كما صنعه

الشيخ ، لكن بعد ما ذكره فالاستحباب ايضا لا يخلو من تأمل ، خصوصا مع

عدم ذهاب الفقهاء اليه ، والحال ان روايته واردة فى الكتب الأربعة وقد

كانت بمنظر العلماء .

اما اسقاط هذه الروايات بمعارضتها لرواية المشهور ، خصوصا صحيح زرارة

سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ((الى ان قال)) : ومسح وجهه وكفيه ولم

يمسح الذراعين بشئ .

وصحيحه الآخر عنه عليه السلام : ثم مسح جبينه باصابعه وكفيه احدهما

بالأخرى .

ورواية الخزاز ، عن الصادق عليه السلام : فمسح وجهه ويديه فوق الكف

قليل .

ورواية زرارة اثبت بعض الغسل مسحا مما يدل ان المسح فى موضع بعض

و يجب من باب المقدمة ادخال شئ من الأطراف ، وليس ما بين الأصابع
من الظاهر فلا يجب مسحها ، اذ المراد به ما

الغسل لأكل الغسل ، فلا يخفى ما فيه اذ لا منافاة بين الاستحباب وبين عدم
اللزوم الظاهر من هذه الروايات .

واما القول الثالث فقد استدلوا له : بالآية لمكان الباء ، وبصحيح زرارة
اثبت بعض الغسل مسحاً .

ومرسل حماد عن ابي عبد الله عليه السلام فى حديث : فامسح على كفيك
من حيث موضع القطع . بضميمة ان قطع السارق يكون للأصابع فقط ، و يرد
على ما عدا المرسل ان التيممات البيانية توجب حمل المطلقات عليها ، و على
المرسل ان ارساله مانع عن العمل به - ولعل المراد بالقطع قطع الكف تقية .
واستدل للقول الرابع : بالجمع بين دليل الكف و دليل الذراع ، وفيه
ان الجمع يقتضى استحباب الأكثر لا كونه احد الفردين تخييراً ، بالاضافة الى
ما عرفت من كون الأكثر محمول على التقية .

ثم انه حكى عن الفقيه الفتوى بلزوم كون المسح من فوق الكف قليلاً . ولعل
مستنده صحيح ، فمسح وجهه و يديه من فوق الكف قليلاً و نحوه صحيح الخزاز ،
و فيه انه محمول على الاستحباب او على المقدمة العلمية بقريئة سائر الروايات ، و
لعل مراد الصدوق ايضا ذلك .

(و يجب من باب المقدمة ادخال شئ من الأطراف) ليعلم انه قد
استوعب الجميع ، فقول المستمسك : انه ليس من باب المقدمة العلمية لم
يظهر وجهه لكن الظاهر عدم وجوب ذلك لما سيأتى من ان وجوب الاستيعاب
ليس دقياً بل عرفياً .

(و ليس ما بين الأصابع من الظاهر فلا يجب مسحها ، اذ المراد به ما

يماسه ظاهر بشرة الماسح ، بل الظاهر عدم اعتبار التعميق والتدقيق فيه بل
المناطق صدق مسح التمام عرفا

يماسه ظاهر بشرة الماسح (بلا اشكال ، اذ قوله عليه السلام : ظهر الكف ظاهر
فى القدر المماس ، فان ما بين الأصابع ليس ظهرا ، مضافا الى ظهور قوله
عليه السلام : مرة . فى كفاية جرة واحدة بالغما ما بلغ ، ومن المعلوم ان ما
بين الأصابع لا يمسح بالمرة الواحدة ، بل عدم الوجوب منصرف من سائر
النصوص ايضا .

(بل الظاهر عدم اعتبار التعميق) بايصال المسح الى عمق الظاهر فى
مواضع الالتواء كأوساط الأصابع (والتدقيق) بايصال المسح الى كل جزء من
السطح (فيه بل المناطق صدق مسح التمام عرفا) وذلك لأنه الظاهر من المسح
مرة خصوصا ، والمتعارف عدم استيعاب المسح الا بعرات حتى انه لو وجب لزوم
التنبية عليه ، وقد نقل مجمع البرهان من الأصحاب عدم استحباب التخليل
وافتى هو بذلك .

ولم يستبعده المستمسك قال : وما ذكره غير بعيد بملاحظة ان بقاء
الحلل بلا مسح من لوازم المسح مرة غالبا لعدم التسطیح الحقيقى فى السطح
الماسح والممسوح، ومنه يظهر ان تأمل الجواهر فى ذلك لا وجه له ، و ان
استدل له بالاجماع على الاستيعاب ، اذ الاستيعاب يراد به العرفى لا
الحقيقى ، ولذا سكت على المتن السادة ابن العم والبروجردى والاصطهباناتى
والجمال ، وان اشكل عليه شيخ مصباح الهدى ، ومنه يعلم ان احتياط
بعض بلوى الأصابع حتى يستوعب المسح التواءات الأصابع او مسح ما بين
الابهام والسبابة ثانيا لا وجه له ، كما انه يعلم منه ايضا عدم لزوم جعل اليد
من فوق الزند قليلا وجرها الى رؤس الأصابع قليلا من باب المقدمة العلمية .

واما شرائطه فهي ايضا امور : الأول : النية مقارنة لضرب اليدين

نعم لا يبعد استحباب الأول لمكان الرواية السابقة ، ثم انه يكفي ان يضع يده على جبهته ويجرها وكذلك في الكفين ، فلا يلزم ان يضع قرب الزند على قصاص الشعر حتى يمر كل الماسح على كل الممسوح ، وكذلك لا يلزم ان يضع طرف الكف على الزند .

(واما شرائطه فهي ايضا امور) وان كان في شرطية بعضها اشكال كما سيأتي .

(الأول : النية) بلا اشكال ولا خلاف ، بل عن المعتبر والتذكرة وجامع المقاصد والروض دعوى الاجماع عليه ، ويدل عليه ما استدللنا به على عبادية الوضوء والغسل من الآيه والرواية ، وكونه من مرتكزات المشرعة اجمع ، مما يدل على انهم تناهوا كذلك عن الشارع (مقارنة لضرب اليدين) وقد اختلفوا في ذلك ، فالمشهور ان الضرب من حقيقة التيمم وانه اول افعاله ، وذهب العلامة في النهاية والجامع والمفاتيح الى وجوب مقارنتها لمسح الجبهة ، وعليه فالضرب حاله حال الاغتراف في الوضوء ليس من حقيقته وتظهر الثمرة فيما لو نوى في حال مسح الجبهة ، وفيما لو احدث بين الضرب وبين المسح ، وفيما لو ضرب يديه في حال الجنون والصغر والنوم ومسح في حال اليقظة والافاقة و الكبر الى غيرها .

فعلى القول الأول يبطل التيمم .

وعلى القول الثاني : يصح .

والأقوى ما هو المشهور لدلالة جملة من الروايات على ان الضرب من التيمم مثل صحيحة داود : فقلنا له فكيف التيمم ؟ فوضع يديه على الأرض ثم رفعهما فمسح وجهه ويديه .

وصحيحة الخزاز فقلت له : كيف التيمم ؟ فوضع يده على المسح .
 وخبر الدعائم : فاذا اراد المتيمم ان يتيمم ضرب بكفيه الى الأرض ضربة
 واحدة .

وصحيح زرارة : كيف التيمم ؟ قال : هو ضرب واحد .
 وموثق سماعة سألته كيف التيمم ؟ فوضع يده على الأرض . الى غيرها من
 الروايات الظاهرة في ان الضرب من التيمم .
 اما القول الثاني فقد استدل له : بظاهر الآية الشريفة بتقريب ان تفرع
 مسح الوجه على قوله تعالى : فتيمموا . ظاهر في كون اول افعال التيمم هو
 المسح ، اذ لو كان اول افعاله هو الضرب لكان اللازم الابتداء به ، و بظاهر
 رواية زرارة : من خاف على نفسه من سجع او غيره وخاف فوات الوقت فليتيمم
 يضرب يده على اللبد او البردعة ويتيمم ويصلى ، فان قوله عليه السلام : و
 يتيمم بعد قوله : يضرب كاشف عن ان الضرب ليس من التيمم ، وبالأصل في
 الشك في الجزء الزائد ، وبأنه لو كان اول اجزاء التيمم الضرب لزم كون التراب
 في حكم المستعمل مع انهم اجمعوا على انه ليس كالمستعمل فيجوز التيمم عليه
 مكررا ، وفي الكل ما لا يخفى .

اما الآية فان المراد بالتيمم فيها ان كان الضرب - كما قال بعض - فالجزئة
 ظاهرها ، وان كان المراد به القصد ، فلم يذكر الضرب مع انه لازم اما جزءا
 او شرطا او مقدمة ، فلا دلالة في الآية على الاثبات ولا على النفي ، كما انها لا
 دلالة فيها على سائر الخصوصيات .

واما الرواية فان قوله عليه السلام : فليتيمم ((اول)) كاشف عن ان بعده
 من الضرب وغيره هو التيمم ، واما ذكر التيمم ثانيا فلا بد وان يراد اتمام
 التيمم ، غاية الأمر ان الظهورين يتدافعان فتكون الرواية مجملة .

على الوجه الذى مرّ فى الوضوء ولا يعتبر فيها قصد رفع الحدث ، بل ولا

الاستباحة .

واما الأصل فلا مجال له بعد تلك الظواهر التى استدلت بها المشهور .
واما عدم صيرورة التراب مستعملا ، فان اريد انه ليس كماء الغسل فى عدم
جواز غسل آخر معه ، فان ذلك لا يلزم كون الضرب ليس اول الأجزاء ، لأنه
لا دليل على تلازم حكم الماء والتراب ، وان اريد شئ آخر فذلك ليس بيّنا
ولا مبينا ، وعليه فقول المشهور هو الأقرب ، وان كان ربما يقال ان المنسب
الى الذهن ان الضرب كالاعتراف فى الوضوء والغسل ، الا ان فيه انه قياس
مع الفارق ، اذ الوضوء يتحقّق بدون الاعتراف كما اخذ وجهه تحت الماء
النازل والتيمم لا يتحقّق بمسح التراب على الوجه كيفما كان بلا اشكال ولا خلاف
ثم ان ما ذكرناه من اشتراط التيمم بالنية يأتى فيه ما تقدم فى نية الوضوء و
الغسل من قصد الفعل والقربة والاخلاص الى غير ذلك ، ولذا قال : (على
الوجه الذى مرّ فى الوضوء) من المزايا والخصوصيات (ولا يعتبر فيها قصد
رفع الحدث ، بل ولا الاستباحة) الأقوى ان التيمم يرفع الحدث - كالوضوء
والغسل - وان كان التيمم فى طولهما - وسيأتى الكلام فى ذلك - .
وكيف كان فلا يلزم قصد ما يتأتى منه من الرفع او الاباحة ، لعدم الدليل
على القصد المذكور ، والأصل عدمه ، وذهب بعض الفقهاء الى وجوب القصد
المذكور ، اذ اللزوم فى مقام الامتثال للأمر التعبدى قصد المأمور به على ما هو
عليه فى الواقع من الأوصاف ، حتى يكون متعلق ارادة الفاعل هو الذى تعلق
به ارادة الأمر ، فتحصل الاطاعة والامتثال ، وفيه ان رفع الحدث والاستباحة
ليس من اوصاف المأمور به وعناوينه حتى يلزم قصدهما ، بل هما من الآثار
المرتبة على فعل المأمور به فعدم قصدهما لا يضرّ بانطباق المأتمى به للمأمور به

الثانى : المباشرة حال الاختيار

كما هو واضح .

(الثانى : المباشرة حال الاختيار) بلا اشكال ولا خلاف ، وعن المدارك نفي الريب عنه ، وعن المنتهى نفي الخلاف فيه ، وعن كشف اللثام الاجماع عليه ، وعليه فاللازم ان يتولى التيمم بنفسه بحيث يسند الفعل اليه مستقلا ، لا الى غيره مستقلا ، ولا الى نفسه والى غيره بالاشتراك ، ويدل عليه بالاضافة الى الاجماع وعدم ظهور خلاف من احد ، انسباق ذلك من الآيه والرواية ، وبما حَقَّق فى محله من اصالة عدم جواز النيابة فى العبارات وان جازت فى غيرها ، لكن ربما يقال بعدم تحقُّق الأصل المذكور ، بل الأصل جواز النيابة الا ما خرج بالدليل ، وفيه ان ظاهر قوله تعالى ((ما خلقت الجن والانس الا ليعبدون)) لزوم ايتان الانسان العبادة بنفسه .

وكيف كان فالاجماع والانسباق كافيان فى اثبات هذه الشرط لا يقال الانسباق ، وان كان مسلما لكن ما دلَّ على خلافه من النصوص صارف له ، ففى مرسله ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام قال يؤمُّ المجدور والكسير اذا اصابتهما الجنابة .

وفى رواية محمد بن مسكين ، عن ابي عبد الله عليه السلام : قيل له : ان فلانا اصابته جنابة وهو مجدور فغسلوه فمات ؟ فقال عليه السلام : قتلوه الا سألوا الا ييمموه ان شفاء العى السؤال .

ومرسله الفقيه قال الصادق عليه السلام الميطون والكسير يؤمان ولا يغسلان . وفيه ان ظاهر هذه الروايات حالة الاضطرار ، ويؤيده قوله فى رواية محمد فغسلوه فلا تعارض الانسباق المذكور ، وقد تكلمنا حول اصالة المباشرة فى العبادات فى مكان آخر من هذا الشرح ، ثم انه لا اشكال فى جواز النيابة فى

الثالث : الموالاة وان كان بدلا عن الغسل .

حال الاضطرار لقاعدة الميسور وللروايات السابقة ولغيرهما من الأدلة .
 (الثالث : الموالاة) بلا اشكال ولا خلاف ، بل عن المدارك قطع
 الأصحاب باعتبارها واجمعا ، كما عن الغنية ، والمنتهى ، والتذكرة ، و
 جامع المقاصد والروض والحدائق وغيرها وهى شرط مطلقا (وان كان بدلا
 عن الغسل) خلافا لما عن الدروس فتوى وعن نهاية الأحكام احتمالا من عدم
 وجوبها فيه لعدم وجوبها فى البدل الذى هو الغسل .
 وكيف كان فيدل على اشتراط الموالاة مطلقا انسباقها من الآيه و الرواية ،
 حتى ان احدا لو فعل التيمم بفصل طويل روى ان ذلك مخالف للظاهر منهما ،
 ويؤيده الاجماع المستفيض نقله ، وكونه المركز فى اذهان المشرعة ارتكازا
 يدل على انه متلقى من الشارع .

اما الاستدلال لذلك بقاعدة المنزلة فى الوضوء فيتعدى الى ما هو بدل
 الغسل بالاجماع المركب ، وبظهور كلمة الفاء فى قوله فتيمموا لأنه لترتيب بلا
 مهملة وكذلك الفاء فى فامسحوا ، وبدلالة الأخبار الحاكية للتيممات البيانية
 لأنهم عليهم السلام جئوا بالأجزاء متتالية ، ففى الكل ما لا يخفى ، ان يرد على
 القاعدة انه لا دليل على التنزيل فى كل الشرائط والاجزاء ، بالاضافة الى
 امكان قلب الدليل باثبات عدم اعتبارها فى ما هو بدل الغسل ، ويتعدى عنه
 الى ما هو بدل الوضوء بالاجماع المركب ، وعلى دلالة الفاء بأن الفاء الأول
 لا موالاة فيه قطعا ان القيام الى الصلاة ، لا يلزم تعقيبه بالتيمم ، وبأن الفاء
 الثانى لا دلالة فيه ان الآيه مجملة فلا يعلم ان المراد بالتيمم القصد او الضرب ،
 فان كان الأول فلا موالاة قطعا وعلى دلالة الأخبار الحاكية بأن الحكاية
 للافادة فالتوالى نشأ من اقتضاء البيان لا من جهة اعتباره فى الميم ، لكن لا

والمناط فيها عدم الفصل المخل بهيئته عرفا بحيث تمحو صورته .

الرابع : الترتيب على الوجه المذكور

يبعد دلالة الأخبار الحاكية ، ان اللازم الأخذ بما عمل الامام ، الا فيما علم بعدم لزومه .

ثم الظاهر من شرطية الموالة كونها كسائر الشرائط يبطل التيمم باخلالها ، فالقول بأنه واجب تعبدى فاذا اخل بها اثم وصح تيممه لا وجه له وان ذهب اليه بعض كبار الفقهاء .

(و المناط فيها عدم الفصل المخل بهيئته عرفا بحيث تمحو صورته) فاللازم المتابعة العرفية بالقدر المركز في الأذهان المستفاد من التيممات البيانية ، و ذلك لأن الدليل دلّ على هذا المقدار ، فلا تكفى الموالة الاوسع ، ولا تلزم الموالة الا ضيق لكن عن الشهيد في الدروس انه فسرها بالموالة التقديرى ، و انه لو كان الماء بديل الصعيد لم يجب الماء ، وفيه انه خلاف المستفاد من الموالة فى التيممات البيانية ، ولا دليل على اشتراك التيمم مع الوضوء فى جميع الخصوصيات كما عرفت ، وكذلك لا وجه لما فى الجواهر من ان اللازم فى الموالة عدم التفريق بين افعاله بحيث يزول صورته وتمحى هيئته فلا يضترك المتابعة العرفية ما لم ينتف مسماه و صورته ان يرد عليه ان المستفاد من الأدلة المتابعة العرفية فتركها الى معنى اوسع من ذلك خلاف الدليل ، ثم ان كان مضطر الى ترك الموالة تركها لأن الاجزاء والشرائط تسقط بالاضطرار لدليل الميسور .

(الرابع : الترتيب على الوجه المذكور) بان يقدم الضرب ثم الوجه ثم اليمنى

ثم اليسرى ، بلا اشكال ولا خلاف ، بل عن الغنية والمنتهى وارشاد الجعفرية والمدارك والمفاتيح والتذكرة والذكرى وغيرها ، الاجماع عليه و يدل عليه الترتيب فى الآيه وفى التيممات البيانية والسيرة القطعية والارتكاز

المتلقى من الشارع ، فقد ورد العطف في بعضها بالفاء ، وفي بعضها بـثم ، وفي بعضها بالواو ، لكن الواو أيضا يدل على الترتيب في امثال المقام كما تقدم وجهه في آية الوضوء ففي مستطرفات السرائر عن الصادق عليه السلام في حكاية اتيمم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : فـضرب بيديه على الأرض ثم ضرب احدهما على الأخرى ثم مسح جبينه ثم مسح بكفيه كل واحدة على ظهر الأخرى ثم مسح اليسرى على اليمنى واليمنى على اليسرى .

وكذا في صحيحة محمد بن مسلم ، وصحيحة الخزاز ، وصحيحة زرارة ، ورواية الكاهلي وغيرها ، دلالة على الترتيب .

وفي الرضوى صفة التيمم : ان تضرب بيديك على الأرض ثم تسمح بها وجهك موضع السجود من مقام الشعر الى طرف الأنف ثم تضرب أخرى فتمسح بها اليمنى الى حد الزند وروى من اصول الأصابع تمسح باليسرى اليمنى وباليمنى اليسرى .

وفي الدعائم عن الصادق عليه السلام : ثم مسح بأطراف اصابعه وجهه ((الى ان قال)) ثم وضع اصابعه اليسرى على اصابع اليمنى ((الى ان قال)) ثم وضع اصابعه اليمنى على اليسرى .

وفي رواية المقنع فتمسح بهما وجهك ثم تضرب بيسارك الأرض فتمسح بها يمينك ((الى ان قال)) ثم تضرب بيمينك الأرض فتمسح بها يسارك .

ومن هذا كله يظهر ان ما عن السيد المرتضى من الفرق بين الوضوء والتيمم في وجوب الترتيب خلاف النص والفتوى ، ولذا قال بعض الفقهاء انه خرق للاجماع ، كما ان اشكال المستمسك تبعا لبعض اخر ، من ان مجرد وقوع الترتيب بين الأفعال لا يدل على وجوبه لأنه من ضروريات الأفعال التي لا يمكن الجمع بينها ، وان العطف بـثم او الفاء بين الضرب والمسح او بين الوجه و

الخامس : الابتداء بالأعلى ومنه الى الأسفل في الجبهة واليدين

اليدين لا يدل على الوجوب ، ففيه ما لا يخفى اذ الظاهر من الفعل في المركب العبادي وجوبه على الأسلوب المأتي به والا لزم البيان ، والا جرى ذلك في الحج والصيام وغيرهما ، والغطف حتى بالواو يدل على ما عرفت فكيف بالفاء وثم .

وعلى هذا فلو نكس او اتى باليسرى قبل اليمنى مثلا وجب ان يعيد على ما يحصل معه الترتيب قبل فوات الموالاة ، وان فات الموالاة اعاده من رأس .
(الخامس : الابتداء بالأعلى) فالأعلى ، وهذا ما اراده بقوله : (ومنه الى الأسفل في) كل من (الجبهة واليدين) كما هو المشهور ، وادعى الشهرة على ذلك الكفاية والحدائق .

وعن شرح المفاتيح نسبته الى ظاهر الأصحاب .
وعن التذكرة والنهاية والذكري و الدروس و جامع المقاصد الاجماع عليه .
لكن عن الأردبيلي ان القول بعدم وجوبه اوفق بالاطلاق وجعله في محكى الهدارك احوط ، وفي كشف اللثام ان الأصل العدم .
واستدل للمشهور بالرضوى : تمسح بها وجهك موضع السجود من مقام الشعر الى طرف الأنف ، فان ظاهره انه تحديد للمسح لا للمسوح والاخرج لفظ ((من والى)) من افادة الأبتدائية والأنتهائية اللتين هما حقيقتاها عند ذكرهما معا ان لا ابتداء حينئذ ولا انتهاء بل يكونان طرفين للمحدود - كذا في المستند - وكذا اشتملت رواية الدعائم على ((من والى)) .

اما ((من والى)) بالنسبة الى الكفين فقد ورد في جملة من الروايات و لعل هذا القدر بضميمة الاجماع المدعى متواترا في كلماتهم ، والارتكاز والسيرة كافية في القول بالوجوب ، ولا اقل من الاحتياط ، وكيف يمكن رفع اليد عن

السادس : عدم الحائل بين الماسح و الممسوح .

السابع : طهارة الماسح و الممسوح

ذلك ، و ظاهرهم انه لم يخالفا فى ذلك الا فى زمان الاردبيلى و قد نسب الامالى ذلك الى دين الامامية ، و بعد هذا لا حاجة الى وجوه آخر استدل بها لهذا القول ، مثل اصالة الاشتغال ، وعموم المنزلة ، مع ان الضوء يجب فيه الابتداء ، و الانسباق الى الذهن من التيممات البيانية ، كما انه كذلك فى الوضوءات البيانية ، و انه لو وقع فى التيممات البيانية ابتداءً بغير الأعلى لنقله السائل الى غير ذلك ، و ذلك لأنها كلها غير تامة ، و ان استدل بها جماعة من الأعظم كالجواهر و غيره .

و مما تقدم تعرف دليل القول الثانى ، و هو الاطلاق ، و الأصل ، بعد منع كل الأدلة المذكورة لأن عمدتها الاجماع و هو محتمل الاستناد و الرضى و المقنع و الدعائم و هى ضعيفات ، و كأنه لذا استشكل المستند فى الوجه ، و المستمسك و مصباح الهدى فى المسألة ، و ان سكت على المتن السادة البروجردى و ابن العم و الجمال و الاصطهباناتى .

(السادس : عدم الحائل بين الماسح و الممسوح) كما هو المشهور بل ادعى عليه الاجماع ، و ذلك لانصراف الأدلة اليه بالاضافة الى السيرة و الأرتكاز - كما سبق - و منه يعلم وجوب ازالة الحائل لو كان ، ولو كان على بعض الماسح او بعض الممسوح .

(السابع : طهارة الماسح و الممسوح) كما هو المشهور بل عن شرح المفاتيح نسبه الى الفقهاء و عن جامع المقاصد القطع به ، و عن حاشية الشهيد على القواعد الاجماع عليه ، لكن عن ابن فهد و السيد العميدى العدم ، و مال اليه مجمع البرهان و الحدائق على ما حكى عنهم ، و فى الجواهر لم اعثر على

حال الاختيار .

مسألة - ١ - اذا بقى من الممسوح ما لم يمسح عليه ولو كان جزءا يسيرا

بطل

مصرح بشئ منه من قدما الأ أصحاب ، استدل للزوم الطهارة بالاجماع المتقدم ،
وبدليل المنزلة ، وبالارتكاز في اذهان المتشعبة حيث انهم يرون ان نجاسة
اعضاء المسح ماسحا او ممسوحا لا يناسب استعمال الطهور الذى وجب لرفع
القذارة ، وبالأصل لان المقام من العنوان والمحصل كما فى سائر الطهارات .
واستدل القائل بالعدم بالأصل واطلاق الأدلة ، واشكل فى أدلة المشهور
بأن الاجماع غير ثابت ، والمنزلة ليست كلية والارتكاز مستند الى فتوى المشهور
ولا نسلم ان الطهارات من العنوان والمحصل ، فالأصل البرائة لا الاشتغال .
اقول: الظاهر : لزوم الاحتياط فى المسألة حيث انه المنسب من الادلة
خصوصا قوله تعالى ((طيبا)) لرؤية العرف التلازم ، الا ترى انه لو قال : اغسل
يدك بالماء الطاهر ، رأى العرف ارادة المولى نظافة يده مما ينافى ابقائه
النجاسة على يده ، والارتكازات من الدليل لا من الفتوى ، وهذا ان لم
يوجب الفتوى فلا اقل من الاحتياط ، وقد تقدم الكلام فى النجاسة المسرية
والمتجددة والحائلة فى اول فصل كيفية التيمم فى البحث من ضرب اليد على
الأرض (حال الاختيار) .

اما حال الاضطرار فلا يشترط لقاعدة الميسور ، والقول بسقوط التيمم لأنه
كالماء النجس يسقط الوضوء به ليس بشئ ، لأنه قياس لوجود الدليل هناك
بخلاف المقام فدليل الميسور هنا بلا مانع .

مسألة - ١ - اذا بقى من الممسوح ما لم يمسح عليه ولو كان جزءا يسيرا

بطل (وذلك لعدم الاتيان بالمأمور به الموجب لبطلانه اذا فاتت الموالاة ،

عمدا كان اوسهوا اوجهلا لكن قد مرّ انه لا يلزم المداقة والتعميق .
 مسألة - ٢ - اذا كان فى محل المسح لحم زائد يجب مسحه ايضا ، واذا
 كانت يد زائدة فالحكم فيها كما مرّ فى الوضوء

والا رجع واتى به (عمدا كان اوسهوا اوجهلا) لأن التكاليف الواقعية تدور
 الأمر فيها مدار الواقع فلا مدخلة للجهل ونحوه فى تغيير موضوعها . (لكن قد
 مرّ انه لا يلزم المداقة والتعميق) فالمراد بقاء شئ من الممسوح ، بقاء ما وجب
 مسحه عرفا ، لا كل ما على سطح الممسوح ، ومنه يعلم ان ما تقدم من ابطال
 الحائل هو الحائل المنافى للعرفى لا للحائل الدقى ، كما ان وجود ذرات غير
 التراب فى التراب انما يبطل التيمم اذا لم يكن بقدر ما يبقى من الفراغ فى ثنايا
 الرمل ونحوه ، والا لم يضر ذلك .

والحاصل ان كلما ذكرناه فى التراب والماسح والممسوح من الطهارة وعدم
 الحائل انما يضر عدمه اذا كان منافيا للعرفى لا ما اذا كان منافيا للدقى مع عدم
 منافاته للعرفى .

(مسألة - ٢ - اذا كان فى محل المسح لحم زائد يجب مسحه ايضا) فيما

اذ عدّ جزءا منه وذلك لأنه جزء من الممسوح فيشمله دليل وجوب المسح .
 اما اذا لم يعد جزءا فالظاهر عدم وجوب مسحه لانصراف الأدلة عن مثله ،
 فاطلاق المصنف وجملة من الشراح والمعلقين الساكتين عليه لا يخلو من اشكال .
 (واذا كانت يد زائدة فالحكم فيها كما مرّ فى الوضوء) ان كانت فوق الزند
 واشتبهت بالأصلى مسحهما للعلم الاجمالى ، وان لم تشبه لم تمسح لعدم
 شمول الدليل عليها ، وان كانت دون الزند وعدت جزءا مسحت ، لاطلاق
 دليل مسح ما دون الزند فتأمل . وان لم تعد جزءا لم تمسح لعدم شمول
 الدليل له والأصل عدمه هذا كله بالنسبة الى الممسوح .

مسألة — ٣ — اذا كان على محلّ المسح شعريكىفى المسح عليه ، وان كان

فى الجبهة بأن يكون منبته فيها

اما بالنسبة الى الماسح فاليد الزائدة من فوق الزند المشتبه بها يمسح بهما وغير المشتبه بها لا يحتاج الى المسح بها ، بل يمسح بالأصلية ، واذا كانت زائدة بعد الزند فان عدت جزءا يمسح بها وبالمزيدة عليها ، ولم تعد جزءا لا يمسح بها والاصبع الزائدة المشتبه بها يمسح بها وعليها ، وغير المشتبه بها ان لم تعد جزءا فلا اشكال فى انه لا يمسح بها ولا عليها ، وان عدت جزءا فاللازم المسح بها وعليها على تأمل .

(مسألة — ٣ — اذا كان على محلّ المسح شعريكىفى المسح عليه) وبه —

كما اذا كان تكليفه ان يضرب ظهر يده على الأرض — هذا اذا كان الشعر فى محل ينبت منه الشعر عادة كظهر الكف ، ولا فرق فى ذلك بين ان يكون خفيفا او كثيفا بل وان كان غير متعارف لاطلاق الأدلة كتابا، وسنة ، بل واطلاق الفتوى ، والظاهر انه يشمله قوله عليه السلام : ما احاط به الشعر فليس للعباد ان يطلبوه — كما سبق — بل الحكم كذلك .

(وان كان فى الجبهة بأن يكون منبته فيها) على غير تعارف ، و ذلك للأدلة السابقة واحتمال وجوب أزالته لأنه كالحائل ، والأدلة المنصرفه عنه منظور فيه ، لأن الانصراف ليس ناشيا عن الشك فى صدق المطلق على افراده بل هو ناش عن ندرة وجوده ، وانس الذهن بالافراد المتعارفة ومثل هذا الانصراف لا يوجب صرف المطلق عن اطلاقه ، ومنه يعرف حال الاغم وحال عريض الحواجب .

اما اذا كان الشعر فى الكف على غير العادة ففى كفاية المسح به اشكال للشك فى شمول الأدلة له فان لم يكن حلقه حرجا ، حلقه احتياطا ومسح

واما اذا كان واقعا عليها من الرأس فيجب رفعه ، لأنه من الحائل .
مسألة - ٤ - اذا كان على الماسح او الممسوح جبيرة يكفى المسح بها او
عليها .

بالكف والا مسح بالشعر للحرج .

(واما اذا كان) الشعر (واقعا عليها من الرأس) او من الذراع (فيجب
رفعه ، لأنه من الحائل) وقد تقدم سابقا عدم صحة المسح على الحائل كما لا
يصح المسح بالحائل .

(مسألة - ٤ - اذا كان على الماسح او الممسوح جبيرة يكفى المسح بها او
عليها) كما هو المشهور وبلا خلاف يعرف كما فى الجواهر ، وعن بعض دعوى
الاتفاق عليه ، وذلك لقاعدة الميسور ، والعلة فى رواية عيد الأعلى حيث
يفهم منها ان المسح على المرارة من مراتب المسح على البشرة ، فاذا كان
المسح على البشرة حرجيا نابت الجبيرة منابها ، ومنه يعرف ان اشكال بعض
فى المسح عليها او بها ، لاصالة وجوب المسح على البشرة وبالبشرة ، فاذا
لم يقدر كان من فاقد الطهورين ، واسقاط دلالة القاعدة والرواية ، ان لم
يعلم ان الجبيرة ميسور البشرة ، بل هما متباينان والرواية دلت على نفي جزئية
ما هو حرجى لا وجوب الباقي . منظور فيه ان لا مجال للأصل بعد الدليل ،
والميسور يراد به العرفى الموجود فى المقام ، والرواية تدل على وجوب الباقي
بالتقريب الذى عرفت ، ومنه يظهر ان احتياط الجواهر بالاداء جبيرة وبقضاء
مع الوضوء او التيمم الكامل غير لازم .

ثم الظاهر انه لا فرق بين استيعاب الجبيرة للماسح او الممسوح او كليهما
وبين عدم استيعابها فانه اذا كان مستوعب الجبيرة من فاقد الطهورين فقد
عرفت ان تكليفه ايضا الاداء ، وان كان الاحتياط بالقضاء لا بأس به .

- مسألة - ٥ - : اذا خالف الترتيب بطل وان كان لجهل او نسيان .
 مسألة - ٦ - : يجوز الاستنابة عند عدم امكان المباشرة فيضرب النائب
 بيد المنوب عنه

(مسألة - ٥ - اذا خالف الترتيب بطل وان كان لجهل او نسيان) كما هو الشأن في الشرائط الواقعية ، وذلك لاطلاق دليل اعتباره من غير مقيد له بحال الذكر والعلم والمراد بالبطلان ، البطلان ما لم يتدارك ، اما اذا تدارك باتيان المتقدم بعد المتأخر ثانيا بدون فوت الموالاة فلاشك في صحته .
 (مسألة - ٦ - يجوز الاستنابة عند عدم امكان المباشرة) بلا اشكال ، و في الجواهر عدم الخلاف فيه ، وعن المدارك نسبتته الى علمائنا ، ويدل عليه قاعدة الميسور وروايات ابن مسكين وابن ابي عمير ، والصدوق في الفقيه ، كما تقدم والمراد بالجواز في مقابل الخطر فهو واجب الا اذا كان عسر عسرا موجبا للرخصة ، فيجوز كل من المباشرة والاستنابة ، وقد تقدم وجهه في مسائل التخيير بين الوضوء والتيمم (فيضرب النائب بيد المنوب عنه) كما عن الذكري وجامع المقاصد والمدارك ، بل في الجواهر انه لم يطلع على قائل بالثاني مع امكان ضرب الصعيد بيد التيمم ، وعن المكاسب انه يضرب بيد الصحيح ، ثم يضرب بيد العليل ، وربما احتتمل كفاية يد المتولى ، والاقوى الأول لقاعدة الميسور .
 استدلل للثاني : بقاعدة الاحتياط ، وفيه انه لا وجه له بعد وجود الدليل وللثالث بان الظاهر من النصوص كقوله عليه السلام : الايمموه ، وقوله عليه السلام : ييمم وقوله عليه السلام : يؤممان ، ولما ورد من امر الصادق عليه السلام غلمته بالليل البارد بان يغسلوه ، وبقاعدة البرائة عن يدي التيمم .

ويرد على الأول : ان ظاهره مباشرة المتولى ما لا يقدر عليه التيمم .
 وعلى الثاني : بانه لم يظهر ماذا فعله الغلمة من المباشرة او فعل مقدمات

ويمسح بها وجهه ويديه ، وان لم يكن الضرب بيده فيضرب بيده نفسه

الغسل ، ثم الفعل لا دلالة فيه ، فلعل الامام كان بحيث لا يقدر على
المباشرة ولا شبهة في جواز فعل الغير .

وعلى الثالث : بأن البرائة لا مجال لها مع وجود الدليل الذى عرفت ، و
منه يعرف وجه قوله : (ويمسح بها وجهه ويديه) ان تمكن هو فعل ، و الا
فالنائب يجزئ المريض على وجهه كما انه يفعل المتولى كلما لا يقدر عليه النائب
ولو بعضها .

(وان لم يمكن الضرب بيده) اى يد المريض (فيضرب بيده نفسه) لأنه
المقدور من تيممه فيشمله دليل الميسور ، ولو تمكن من ضرب يد واحدة فهل
يكتفى بها او يضم اليها يد النائب احتمالان ، ولا يبعد الكفاية لأنه الميسور
عرفا ، وان كان الاحتياط فى الجمع بين الأمرين ، ولولم يمكن ضرب يد
المريض ، فهى يضرب النائب يد نفسه ثم يمسخ بها يد المريض ويمسح المريض
وجهه ويديه ، او يضرب النائب يد نفسه ثم يمسخ بيد النائب وجه المريض و
يديه ، او يمسخ بيد المريض من التراب بدون ضرب ؟ الأقرب الى الذهن
الثالث ، فانه اقرب الميسورات الى الأصل ، ومن المعلوم انه يفهم من دليل
الميسور تقديم اقرب الميسورات اذا كان كل واحد منها يعد ميسورا للأصل .
ولولم يمكن مسح جبهة المريض او يديه ، فالظاهر سقوط التيمم ان مسح
جبهة انسان آخر لا يعد ميسورا بخلاف ضرب انسان آخر يده ،

ولو امكن مسح الوجه فقط او اليد فقط فلا يبعد سقوط التيمم ، لما دلّ
من ان الطهارات لا تبعض .

نعم اذا كان مقطوع اليد مسح على جبهته فقط لأنه ميسور ، ولا دليل على
عدم التبعض فى هذا الحال ، فهو كمقطوع اليد فى باب الوضوء والغسل

حيث لا يسقطان بانتفاء جزئهما .

اما النية فالظاهر وجوبها على المريض لأن التيمم فعله ، والنائب حاله حال معطى المال من قبل من عليه الخمس او الزكاة ، آلة محضة .
نعم فى باب الخمس ونحوه يمكن النيابة ، كما ان فى باب الحج وقضاء الصلاة والصيام لا يمكن الآلة ، وعلى هذا فالنية على ثلاثة اقسام قد تكون من النائب وحده كما فى باب الحج ونحوه ، وقد تكون من الأصل وحده كما فى باب توضيه وتغسيه وتيممه ، وقد يكون من هذا او من هذا كما فى باب الخمس ، فيصح ان يعطيه مالا ، ولا يعلم النائب ما هو ويقصد المالك الخمس عند اعطاء النائب المال ، كما يصح ان يوكله فى تجارته وفى كل حق شرعى عليه ، وان لم يعلم المالك المسألة فيؤدى النائب الخمس ويقصد هو بنفسه لا المالك ، ومنه يظهر انه لا وجه للاحتياط فى المقام بنيتهما معا ، كما فى الجواهر وعن جامع المقاصد جعله اولى ، كما لا وجه لنية النائب دون المريض .

نعم فيما كان الأصيل غير شاعر كالطفل الذى يحج به اذا قلنا بوجوب توضيه ، وان لم يبلغ مبلغ التميز فلا اشكال فى نية الولى فى وضوئه وغسله وتيممه ، ثم الظاهر انه فى صورة الآلة لا يشترط فيه الاسلام فضلا عن الايمان فيصح ان يباشر تيممه الكافر والمخالف والصغير بل وآلة جمادية او حيوان .

نعم فى الكافر حيث يده نجسة يشكل مسحه بيده جبهة المريض اما ضربه يد المريض على الأرض فلا بأس به ، كما ان مسحه وجهه فى الكتابى على القول بظنهارته لا بأس به .

ومما تقدم ظهر انه لو نوى النائب الخلاف لم يضر ، كما اذا ضرب يده على الأرض بقصد اللعب وكان المريض قاصدا على التيمم ، ان بعد كون المع تبر

مسألة ٧ - اذا كان باطن اليدين نجسا وجب تطهيره ان امكن ، و الا سقط اعتبار طهارته ، ولا ينتقل الى الظاهر ، الا اذا كانت نجاسته مسربة الى ما يتيمم به ولم يمكن تجفيفه .

مسألة ٨ - الأقطع باحدى اليدين

نية المريض لا تضر نية غيره ، ثم لو توقف تولى الغير على بذل اجرة وجب لوجوب تحصيل المقدمات للواجب المطلق ، ولو دار الأمر بين وضوء الغير اياه وتيممه بنفسه ، قدم الأول لأن المقدم باصله وميسوره مقدم على المؤخر لان ميسوره من مراتبه فدليل تقديمه على المؤخر يشمل .

(مسألة ٧ - اذا كان باطن اليدين نجسا وجب تطهيره ان امكن) لما تقدم من اعتبار طهارة الماسح والممسوح (والأ سقط اعتبار طهارته ، ولا ينتقل الى الظاهر) لأن نجسه ميسوره وما دام للمرتبة السابقة ميسورا لا تصلى النوبة الى المرتبة اللاحقة - كما تقدم في المسألة السابقة - .

(الا اذا كانت نجاسته مسربة الى ما يتيمم به) او الى الوجه وظاهر اليدين (ولم يمكن تجفيفه) فيضرب ظاهر اليدين وقد تقدم الكلام في هذه المسألة فراجع .

(مسألة ٨ - الأقطع باحدى اليدين) ان بقيت من الكف شئ ضرب ما بقى وقام مقام الكف التامة بلا اشكال لقاعدة الميسور ، بل الاستصحاب وجوب ضربها حين لم تكن اقطع وتيمم في الأقطع من الأصل بعدم القول بالفضل ، و كذلك يمسح بها وجهه ويده الأخرى ، ويمسح باليد الصحيحة ظهر الباقي من المقطوعة وان لم تبق من الكف شئ ، فالظاهر انه لا يسقط التيمم وان احتمل بحجة ان التيمم لا يبيح ، كما ان الظاهر انه لا يسقط مسح ظهر اليد الصحيحة رأسا ، كما عن الروضة بحجة ان الواجب هو مسح ظهر اليد الصحيحة رأسا ، كما

يكتفى بضرب الأخرى ومسح الجبهة بها ، ثم مسح ظهرها بالأرض ، والأحوط الاستنابة لليد المقطوعة فيضرب بيده الموجودة مع يد واحدة للنائب و يمسح بهما جبهته ، و يمسح النائب ظهر يده الموجودة

عن الروضة بحجة ان الواجب هو مسح الظهر بيطن الأخرى فاذا لم يمكن سقط ، ان يرد عليهما ان قاعدة الميسور حاكمة عليهما ، و حينئذ فيدور الأمر بين ثلاثة اشياء .

الأول : ان تقوم الذراع مقام الكف اذا كان له ذراع - .
الثاني : الاكتفاء بضرب الصحيحة والمسح بها وجهه ثم مسح ظاهر الصحيحة على الأرض .

الثالث : الاستنابة لليد المقطوعة بضم يد النائب مقام اليد المقطوعة ، و الأقرب من هذه الاحتمالات هو الأوسط ، كما قال المصنف : (يكتفى بضرب الأخرى ومسح الجبهة بها ، ثم مسح ظهرها بالأرض) و ذلك لأنه الميسور فتشمله القاعدة .

اما قيام الذراع مقام الكف فهو كالأجنبي و ان كان ربما يقربه ما ورد فى الوضوء من غسل العضد بدل الذراع لمن قطعت ذراعه لكنهم لم يعملوا بها .
واما الاستنابة ، فهى انما تكون فى مقام تعذر الأصل و ميسوره فاذا امكن الميسور لم تصل النوبة اليها .

(و) ان كان (الاحوط) استحبابا (الاستنابة لليد المقطوعة فيضرب بيده الموجودة مع يد واحدة) تناسب المقطوعة فى المماثلة كونها يمينا او شمالا (للنائب و يمسح بهما جبهته ، و يمسح النائب ظهر يده الموجودة) لكن هذا الاحتياط موهون جدا لأنه معسور بالنسبة الى الأقطع ان يصنع فى كل صلاة هكذا .

والأحوط مسح ظهرها على الأرض أيضا ، وأما اقطع اليدين فيمسح
بجبهته على الأرض والأحوط مع الامكان الجمع بينه وبين ضرب ذراعيه
المسح بهما وعليهما

(والأحوط مسح ظهرها على الأرض أيضا) بل هذا اللازم — كما عرفت
— اما اذا وضع يدا عارية مكان يده المقطوعة ، فالظاهر انه لا احتياط ان
يمسح بها وعليها لأنها شئ اجنبى ، وان كان فى الظاهر كالكف ، الا ان
يقال انه ميسور فحاله حال الجبيرة بالتقريب الذى ذكرناه فى رواية عبد الأعلى .
(وأما اقطع اليدين فيمسح بجبهته على الأرض) لقاعدة الميسور .
اما الاحتمالات الأخرى من سقوط التيمم رأسا لأن التيمم لا يبعث ، ومن
قيام الذراعين مقام الكثير ، او قيام ذراع واحدة اذا كانت له ذراعان او ذراع
واحدة ، ومن الاستنابة فقد عرفت ما فيها فى الفرع السابق .
واما قوله : (والأحوط مع الامكان الجمع بينه وبين ضرب ذراعيه و
المسح بهما وعليهما) فيرد عليه انه لم يذكره فى الفرع السابق ، كما لم يذكر
هنا ما احتاطه فى الفرع السابق مع ان المقامين من باب واحد ، ثم انه لم يذكر
المصنف قيام العضدين مقام الذراعين فيما اذا كان مقطوعا من المرفق ، لأنه لا
يعد ميسورا للكفين عرفا ، اللهم الا اذا قيل بكون المسح من المرفقين ولو
استحبابا حيث يثبت الحكم فى جوارهما بالميسور ، ولو لم يكن مقطوع اليد لكنه
لا يقدر وعلى اعمال يده لغسل او كسرا وشلل او ما اشبه ، كان الحكم كالسابق
لوحة الدليل فى المكانيين ، ولو لم يقدر على البدئة من الزند او الأعلى فى
الوجه ، مسح كيف تمكن لقاعدة الميسور ولو قدر على مسح بعض الوجه او اليد ،
كما اذا كان سجيناً معلقاً لا يقدر على مسح كل جبهته بالحائط مثلا ، فهل
يمسح الباقي لأنه ميسور اولا ، لأن التيمم لا يبعث احتمالان : والاحتياط

- مسألة - ٩ - اذا كان على الباطن نجاسة لها جرم يعد حائلا ولم يمكن ازالتها فالأحوط الجمع بين الضرب به والمسح به والضرب بالظاهر والمسح به
- مسألة - ١٠ - الخاتم حائل فيجب نزعه حال التيمم .
- مسألة - ١١ - لا يجب

الأول لعدم دليل في عدم التبويض في باب التيمم الا عموم المنزلة وقد عرفت ما فيه سابقا .

(مسألة - ٩ - اذا كان على الباطن نجاسة لها جرم يعد حائلا ولم يمكن ازالتها فالأحوط الجمع بين الضرب به والمسح به والضرب بالظاهر والمسح به) للعلم الاجمالي ، وان كان الأقوى كفاية ضرب الباطن لانه الميسور فحاله حال الجبيرة ، وما دام ميسور المقدم جارلا تصل النوبة الى ميسور المأخر، او يقال ان كون الباطن ذى الحائل ميسور الأقرب من كون الظاهر ميسورا ، وقد تقدم انه اذا دار الأمر بين ميسورين قدم ما يعد عرفا اقرب الميسورين ، ومما ذكرنا تعرف ما اذا كان على الباطن حائل غير نجس كما اذا لصق به قير ونحوه مما يتعذر او يتعسر ازالته ، وقد دخل هذا الفرع في مسألة الجبيرة التي تقدم الكلام حولها .

(مسألة - ١٠ - الخاتم حائل فيجب نزعه حال التيمم) لما تقدم من وجوب

الاستناب العرفى الذى ينافيه كون الخاتم فى الأصح .

نعم اذا كان لا يصل مكان الخاتم الى الأرض حال الضرب ، او كان لا يمر

الماسح عليه حال المسح ، لا يجب نزعه فى حال الضرب ، او حال المسح .

(مسألة - ١١ - لا يجب) فى التيمم قصد البدلية مطلقا سواء كان بدلا

عن الوضوء او عن الغسل ، وسواء تعدد ما فى ذمته كما اذا كان عليه جنابة و

مس ميت ام لا ، بل كان ما عليه واحدا ، كما ذهب اليه اصحاب المدارك و

تعيين المبدل منه مع اتحاد ما عليه واما مع التعدد كالحائض والنفساء فيجب تعيينه ولو بالاجمال

الذخيرة وكاشف اللثام وغيرهم ، بل نسب الى جماعة من المحققين والى اكثر المتأخرين ، وذلك لعدم الدليل على هذا القصد فان عنوان البدلية لم يؤخذ في ماهية التيمم بحيث يكون من مقوماته لا عقلا ولا شرعا ، بل هذا العنوان امر انتزاعي يترتب على افعال التيمم سواء قصد الفاعل ام لا ، لا يقال هذا انما يصح اذا لم يكن عليه تيممان كفا اذا كان محدثا بالأصغر وبالأكبر ، حيث ان اللازم تعيين انه بدل عن ايهما يخرج عن الاجمال ، وبدونه لم يكن امثالا ، لأنه يقال خروجه عن الاجمال ليس منحصرا بقصد البدلية ، بل يمكن ذلك بقصد بأحدهما رفع الحدث الأكبر والآخرفع الأصغر ، او يقصد بالأول رفع الحدث الذي احده اولاً ، و بالآخر رفع الحدث الذي احده ثانياً .

وان لم يعلم ان ايهما الأكبر وايهما الأصغر فان الاجمال يرتفع بذلك وان لم يقصد البدلية ، هذا كله ان لم نقل باختلاف كفيتهما ، والا يأتى باحدهما بضربة فيكون عما يصح له و بالآخر بضربتين فيكون عما يصح له هذا ، وفي المسألة قول بوجوب قصد البدلية مطلق ، وقول بوجوبه لدى تعدد ما عليه ، و قول لوجوبه اذا قلنا باختلاف بدل الغسل وبدل الوضوء في الكيفية .
وفي الكل ما لا يخفى كما ظهر مما سبق هذا كله في وجوب قصد البدلية و عدمه ، اما اذا قلنا بالوجوب فهل اللازم تعيين المبدل منه ام لا ، ام يفصل احتمالات :

فالمصنف على انه لا يجب (تعيين المبدل منه مع اتحاد ما عليه واما مع التعدد كالحائض والنفساء فيجب تعيينه ولو بالاجمال) اما عدم الوجوب مع الاتحاد فلأنه لا اختلاف في حقيقة المبدل منه ، فيكفي تعيين ما عليه اجمالا، و

مسألة - ١٢ - مع اتحاد الغاية لا يجب تعيينها ومع التعدد يجوز قصد الجميع

يكون ذلك امثالا فلا يحتاج الى تعيين المبدل منه ، واما الوجوب مع الاختلاف فلاختلاف حقيقة التيمم باختلاف المبدل منه نظير اختلاف صيام قضاء رمضان و صيام النافلة و المال المعطى خمسا او زكاة ، فبدون التعيين لا يكون امثالا فلا يخرج من عهدة التكليف ، لكن الأقرب اطلاق القول بلزوم التعيين حتى فى صورة الاتحاد و ذلك لأن البدلية من المفاهيم الاضافية ، فلا يمكن قصد البدلية بدون قصد المبدل منه ولو اجمالا ، ففي صورة اتحاد ما عليه يقصد بدلية التيمم عما عليه اجمالا ، و فى صورة تعدد ما عليه يقصد المبدل منه تفصيلا كان يقصد انه بدل الوضوء او اجمالا كان يقصد بدليته عما وجب عليه اولا .

اما احتمال عدم لزوم قصد المبدل منه مطلقا - على القول بلزوم قصد البدلية - فكأنه اريد به عدم لزوم قصده تفصيلا ، والا فلم يظهر وجه لهذا القول على تقدير القائل به .

ثم انه لو قيل بكفاية التعيين الاجمالى وقصد الحدث الأول ، ولم يعلم انه جنابة او بول ، لزم ان يأتى بضربتين لو قلنا باختلاف الكيفية لانه لو اتى بضربة وقد كان حدثه الجنابة لم يقع تيمما اصلا - كما هو واضح - وقد اشار الى ذلك السيد الجمال فى تعليقه ، كما اطلق القول بوجوب تعيين المبدل منه السيد البروجردى و شيخ مصباح الهدى .

(مسألة - ١٢ -) هل يجب ان يقصد التيمم الغاية ، كان يقصد انه يتيمم لأجل الصلاة ام لا ؟ الظاهر لا و سياتى الكلام حوله فى الفصل الآتى فى المسألة التاسعة انشاء الله تعالى ، وعلى تقدير وجوب قصد الغاية ف (مع اتحاد الغاية لا يجب تعيينها) اذ لا تعدد حتى يجب التعيين (و مع التعدد يجوز قصد الجميع) تفصيلا كان يتيمم لصلاة الظهر والعصر .

- ويجوز قصد ما فى الذمة كما انه يجوز قصد واحدة منها فيجزي عن الجميع .
 مسألة - ١٣ - اذا قصد غاية فتبين عدمها بطل ، وان تبين غيرها صح له
 اذا كان الاشتباه فى التطبيق وبطل ان كان على وجه التقييد .

(ويجوز قصد ما فى الذمة) اجمالا بأن يقصد الذى فى ذمته فانه ينطبق على الجميع ، وفى كلتا صورتين يكون التيمم بقصده هذا امتثالا للجميع (كما انه يجوز قصد واحدة منها فيجزي عن الجميع) لأنه حيث قصد الواحدة ترتب الأثر ، وهو الطهارة ، واذا ترتب الأثر صح ان يأتى به سائر الغايات ، كما هو كذلك فى باب الوضوء والغسل .
 نعم اذا قصد غاية واحدة بشرط لا لم يصح اطلاقا ، لعدم مشروعية مثل ذلك .

(مسألة - ١٣ - اذا قصد غاية) خاصة (فتبين عدمها بطل) اذ الغاية المقصودة لم تكن ، والمفروض انه لا غاية اخرى ، اللهم الا ان يقال انه لا فرض لهذه المسألة ، اذ الكون على الطهارة من الغايات ، وهو موجودة على كل حال - كما ذكره مصباح الهدى - الا ان فيه امكان فرض ذلك بأن تيمم قبل لحظة مثلا فحصل الكون على الطهارة ، ولا دليل على تكرر التيمم مع عدم الفصل .

(وان تبين غيرها صح له) اى لذلك الغير - المراد به الغاية - (اذا كان الاشتباه فى التطبيق) لأنه قصد الواقع الذى عليه وان اشتبه فظنه شيئاً آخر ، وقد تقدم مثل هذا الكلام فى موارد من هذا الشرح . (وبطل ان كان على وجه التقييد) لأن ما قصده لم يكن وما كان لم يقصده ، فلا يكون امتثالا لما كان - كما هو واضح - .

مسألة - ١٤ - اذا اعتقد كونه محدثا بالأصغر فقصد البدلية عن الوضوء فتبين كونه محدثا بالأكبر فان كان على وجه التقييد بطل ، وان كان من باب الاشتباه في التطبيق او قصد ما في الذمة صح ، وكذا اذا اعتقد كونه جنباً فبان عدمه وانه ماس للميت .

مسألة - ١٥ - في مسح الجبهة واليدين يجب امرار المسح على الممسوح فلا يكفي جر الممسوح تحت الماسح

(مسألة - ١٤ - اذا اعتقد كونه محدثا بالأصغر فقصد البدلية عن الوضوء فتبين كونه محدثا بالأكبر فان كان على وجه التقييد) بأن نوى الأمر الموجه اليه من ناحية الأكبر دون سواه (بطل) لأن ما قصده لم يكن وما كان لم يقصده فلا امتثال - كما تقدم - .

(وان كان من باب الاشتباه في التطبيق) بان قصد الأمر الواقع لكنه ظنه امر آخر خلاف الواقع (او قصد ما في الذمة) الظاهر انه عطف على قوله ((فقصد البدلية)) لا قوله ((وان كان)) (صح) لأنه قصد الواقع .
(وكذا اذا اعتقد كونه جنباً فبان عدمه وانه ماس للميت) فان كان على وجه التقييد بطل ، وان كان على وجه الخطأ في التطبيق صح .

(مسألة - ١٥ - في مسح الجبهة واليدين يجب امرار الماسح على الممسوح) حتى يصدق انه مسح اليد على الجبهة واليدين (فلا يكفي جرّ الممسوح تحت الماسح) لكن قد تقدم في باب مسح الوضوء انه لا يفرق في الصدق جر الماسح على الممسوح او جر الممسوح من تحت الماسح ، فاذا قال : امسح رأسك باليد المدهنة ، لا فرق بين ان يجر اليد او الرأس او كليهما فاللازم ان الموتر يدخل عليه الباء ، سواء جره على الممسوح او جر الممسوح تحته ، ولذا قال في المستمسك يصح قولنا مسحت يدي بالجدار او بالأرض بلا عناية ولا تجوز

- نعم لا تضر الحركة اليسيرة في الممسوح اذا صدق كونه ممسوحا .
 مسألة - ١٦ - اذا رفع يده في اثناء المسح ثم وضعها بلا فصل و اتم
 فالظاهر كفايته وان كان الأحوط الاعادة .
 مسألة - ١٧ - اذا لم يعلم انه محدث بالأصغرا أو الأكبر وعلم باحدهما

اذا المصحح لدخول الباء على آلة المسح ليس هو مرورها على الممسوح مع سكونه بل المصحح كون الآلة غير مقصودة بالاصالة ، فاذا كانت الأرض قدرة صح قولنا امسح الأرض بيديك ، ولا يصح قولنا امسح يدك بالأرض ، واذا كانت اليد قدرة كان الأمر بالعكس الى آخر كلامه وهو متين جدا .

(نعم) على رأى الماتن (لا تضر الحركة اليسيرة في الممسوح اذا صدق كونه ممسوحا) لتحقيق الامثال بالصدق العرفي المذكور ، هذا كله في الحركة الاختيارية ، اما الاضطرارية كحركة المرتعش فلا يضر بلا اشكال وان كانت كثيرة .

(مسألة - ١٦ - اذا رفع يده في اثناء المسح ثم وضعها بلا فصل و اتم فالظاهر كفايته) لشمول ادلة التيمم له ، وقوله بلا فصل لأنه اذا كان مع الفصل يشكل حيث ان ظاهر الأدلة خصوصا التيممات البيانية ، كون المسح وجودا واحدا ، والفصل يضر بوحده (وان كان الأحوط الاعادة) لاحتمال لزوم الوحدة الحقيقية التي ينافيها الرفع ، ولو كان آنا ما ، ثم الظاهر ان تعدد الضرب لا يضر لكن لا بقصد التشريع ، والا كان تشريعا محرما ، وكذلك تعدد المسح ولا استحباب في المقام للتعدد لعدم الدليل ، وقد تقدم ان دليل المنزلة لا يدل على التنزيل في كل شئ .

(مسألة - ١٧ - اذا لم يعلم انه محدث بالأصغرا أو الأكبر وعلم باحدهما

اجمالا يكفيه تيمم واحد بقصد ما فى الذمة .

مسألة - ١٨ - المشهور على انه يكفى فيما هو بدل عن الوضوء ضربة واحدة للوجه واليدين ويجب التعدد فيما هو بدل عن الغسل ، والأقوى كفاية الواحدة فيما هو بدل الغسل ايضا وان كان الأحوط ما ذكره واحوط منه التعدد فيما هو بدل الوضوء ايضا

اجمالا يكفيه تيمم واحد بقصد ما فى الذمة) لما تقدم من عدم اعتبار التعيين ، ثم ان قلنا ان كيفية التيمم واحدة فلا اشكال ، وان قلنا ان كيفية بدل الوضوء غير كيفية بدل الغسل ، كان اللازم ان يأتى بضربة ثانية بقصد ما فى الذمة ، كما انه يجوز له ان يأتى بتيممين للعلم الاجمالي احتياطا ، ولو اضره الماء غسلا ولم يضره وضوءا وعلم ان عليه اما الأصغر او الأكبر ، تيمم بدل الغسل و توضأ للعلم الاجمالي الموجب للاحتياط .

(مسألة - ١٨ - المشهور على انه يكفى فيما هو بدل عن الوضوء ضربة واحدة للوجه واليدين ويجب التعدد فيما هو بدل عن الغسل) بل فى الجواهر انه المشهور شهرة عظيمة بين المتقدمين والمتأخرين كادت تكون اجماعا (و) لكن (الأقوى كفاية الواحدة فيما هو بدل الغسل ايضا) اختاره المستند وقال وفاقا للاسكافى والعمانى والمفيد فى العزية ((نسبة الى عزّ الدولة)) والسيد فى الجمل وشرح الرسالة وظاهر الناصريات والصدوق فى ظاهر المقنع ، والهداية والقاضى والحليين والمعتبر والذكري والمدارك ، وحكته العامة عن على عليه السلام ، وهو مختار معظم الثالثة ، كما فى ((مع)) : اقول : واختاره الحدائق والرياض وغيرهما (وان كان الأحوط ما ذكره) من التفصيل (واحوط منه التعدد فيما هو بدل الوضوء ايضا) بل قد ذهب اليه جمع كالمفيد فى الأركان ، وعلى بن بابويه ، والمنتقى والتبيان و

الذخيرة ، فالأقوال فى المسألة ثلاثة : واقواها كفاية الضربة الواحدة مطلقا ، ويدل عليه الأصل والاطلاقات سواء منها الحاكية لتيمم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى تعليم عمار او غيرها :

كموثق زرارة سألت ابا جعفر عليه السلام عن التيمم ؟ ف ضرب بيده الى الأرض ثم رفعها فنفضها ثم مسح بها جبينه وكفيه مرة واحدة ، ونحوه خبر محمود بن ابى المقدام ، وحسن الكاهلى ، وصحيح ابى ايوب الخزاز ، وخبر زرارة وصحيحة المروى فى الفقيه ، وصحيحة الآخر المروى فى التهذيب وموثقة المروى فى مستطرفات السرائر ، وخبر الداود بن النعمان .

ورواية الدعائم : قالوا صلوات الله عليهم : التيمم يجزيه ضربة واحدة يمسح بها وجهه ويديه . قال فى المستند : وضعه مجبور بالعمل . وفى موضع من الرضوى قال : واروى اذا اردت التيمم اضرب كفيك على الأرض ضربة واحدة ((ثم ذكر مسح الوجه واليدين)) وقال : وهذا هو التيمم ((الى ان قال)) والحائض تتيمم مثل تيمم الصلاة الحديث . استدلال للقول : بوجوب الضريتين مطلقا بقاعدة الاشتغال وبجملة من الأخبار :

كصحيح اسماعيل بن همام ، عن الرضا عليه السلام : التيمم ضربة للوجه وضربة للكفين .

وصحيح محمد بن احمد عن عليهما السلام عن التيمم ؟ فقال عليه السلام : مرتين مرتين للوجه ولليدين ((بأن يكون لفظ)) مرتين ((الثانى تأكيداً للأول)) ويكون المراد بالموتين : مرة للوجه ومرة لليدين ، لا تكرار الضربة مرتين قبل مسح الوجه .

وصحيحه الآخر سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التيمم ؟ ف ضرب بكفيه

الأرض ثم مسح بها وجهه ثم ضرب بشماله الأرض ، فمسح بما مرفقه الى اطراف الأصابع واحدة على ظهرها واحدة على بطنها ، ثم ضرب بيمينه الأرض ، ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه .

وخبرليث تضرب بكفك على الأرض مرتين ثم تنفضهما وتمسح بهما وجهك و ذراعيك .

والرضوى حيث انه قال : فى موضع آخر و صفة التيمم للوضوء و الجنابة و سائر اسباب الغسل واحد ، و هو ان تضرب بيدك على الأرض ضربه واحدة ثم تمسح بها وجهك ((الى ان قال)) ثم تضرب بها اخرى فتمسح بها اليمنى ((الى آخر الحديث)) .

اما القول الثالث المفصل فقد جمع بين الطائفتين بحمل الضربة على بدل الوضوء ، و الضربتين على بدل الغسل بجملة من الروايات الشاهدة للتفصيل ، كالذى رواه المنتهى عن الشيخ فى الصحيح عن الصادق عليه السلام : ان التيمم للوضوء مرة واحدة و من الجنابة مرتان .

وما ارسله السيد المرتضى و ابن زهرة و المعتمر و السرائر من نسبة التفصيل الى رواية اصحابنا ، و صحيح زرارة عن ابى جعفر عليه السلام قال : قلت له كيف التيمم ؟ قال : هو ضرب واحد للوضوء و الغسل من الجنابة تضرب بيدك مرتين ثم تنفضها نفضة للوجه و نفضة لليدين . و بناء على ان ((الواو)) فى ((الغسل استينافه)) لا عاطفيه للغسل على الوضوء ، و على ان ((مرتين)) يراد مرة للوجه و مرة لليدين ، لا مرتين متعاقبتين ، و ربما ايد التفصيل المذكور بما ذكره العلامة : من انه اقرب الى الاعتبار لأن الوضوء اخف استعما لا للماء من الغسل .

لكن يرد على القول بالمرتتين مطلقا امران :

الأول : انه لو سلم الدلالة فى اخباره ، كان لا بد من حمله على الاستحباب كما هو مقتضى القاعدة ، هذا مع الغض عن وجود شواهد التقية فيها مثل كون المسح فيه من المرفق الذى قد تقدم ان الشيخ حمله على التقية ، و ان هذا القول نسب الى المشهور من العامة ، لا يقال مقتضى الجمع بين الطائفتين ان يقال بالمرتين لقاعدة حمل المطلق على المقيد ، لأنه يقال قد عرفت ان روايات المرة وردت فى مقام البيان ، فلا وجه للقول باطلاقها ، بل بعضها لا اطلاق لها مثل قوله عليه السلام ((ضربة واحدة)) فانه نص فى كفاية المرة .

الثانى : عدم ، تمامية الدلالة فى بعض هذه الروايات فان ((مرتين)) فى صحيح محمد ، لا يبعد ان يراد به قبل مسح الوجه ، بل خبر الميت ظاهر فى ذلك ، ولو سلم عدم الدلالة على ذلك ، فلا اقل من اجماله المقتضى لعدم امكان الاستدلال به ، ومنه يظهر سقوط قاعدة الاشتغال ، فانها لا مجال لها بعد وجود الدليل ، ويرد على قول المفصل ان ما ذكره من شواهد الجمع غير تام .

اما رواية المنتهى فقد طعن فيه جماعة منهم السيد فى المدارك بأنه لا وجود له فى كتب الشيخ ولا فى غيرها وانما هو توهم من عبارة الشيخ فى التهذيب ، كما هو واضح لمن راجع التهذيب ، لا يقال لعل العلامة اطلع على ما فى كتب الشيخ ولم يطلع عليه غيره ، لأنه يقال هذا بعيد جدا خصوصا عدم اطلاع امثال المحقق وغيره ممن تقدم على العلامة او تأخر مع دقتهم وتتبعهم ، واما مراسيل الجماعة فهى غير حجة بعد الجهل بالسند ، وقرب احتمال ارادتهم نفس ما استدل به على التفصيل مما لا دلالة له .

واما صحيح زرارة فغاية الأمران ((الواو)) مجمل هل يراد به العطف او الاستيناف ، ومع هذا الاجمال لا يمكن التمسك به للتفصيل .

نعم رواه المحقق في المعتمر هكذا ضربة واحدة للوضوء وللغسل من الجنابة
تضرب بيديك مرتين ثم تنفضهما مرة للوجه ومرة لليدين .
لكن يرد عليه أولا : انفراد المحقق بروايته ،
وثانيا : انه على تقدير تماميته معارض بروايته في كتب الروايات بغير هذا
اللفظ مما يوجب اضطراب الرواية وعدم امكان التمسك به ، هذا بالاضافة الى
ان في بعض الروايات المتقدمة ما يأبى التفصيل المذكور ، كالرضوى في كلا
المكانين .

اما ما ذكره العلامة من المؤيد فهو اشبه بالاستحسان ، وربما يؤيد استواء
التيمم في بدل الغسل و بدل الوضوء ، موثق عمار عن التيمم من الوضوء والجنابة
ومن الحيض للنساء سواء ؟ فقال عليه السلام : نعم .
وعلى هذا فما ذكره المصنف تبعا لجماعة من المحققين اضافة على من تقدم
اسمائهم وتبعه غير واحد من المعاصرين ومن قاربنا عصرهم هو الأقوى ، وقد
اطال جماعة من الفقهاء الكلام حول المسألة فمن شاء التفصيل فليرجع الى
المفصلات .

ثم انه اتضح من موثق عمار وبعض الروايات المتقدمة الآخر استواء التيمم في
كل الاحداث الكبرى والصغرى ، ويدل على استوائه بين الحيض و الجنابة
بالاضافة الى ذلك ، صحيح ابى بصير سألته عن تيمم الحائض والجنب سواء
اذا لم يجد ماء قال عليه السلام : نعم . هذا بالاضافة الى ما ذكرناه في هذا
الشرح مكررا من انه اذا ثبت كيفية لحقيقة فهي جارية في كل الافراد المتشابهة ،
فيما لم يدل دليلا آخر على اختلاف الكيفية بقى امران :

الأول : الظاهر انه لا بأس بالقول باستحباب الضرب مرتين قبل مسح

الوجه لظاهر بعض النصوص المتقدمة خصوصا بضمية دليل التسامح .

والأولى ان يضرب بيديه ويمسح بهما جيّهته ويديه ثم يضرب مرة أخرى و
يمسح بها يديه

الثاني : الظاهر انه اذا اراد ضربة ثانية فهو مخير بين ان يضربها معا
او ان يضرب اليسرى اولا ، ويمسح بها اليمنى ، ثم يضرب اليمنى ويمسح بها
اليسرى ، وهذا هو مختار والد الصدوق والمجالس ، وجوز المحقق العمل
به تخييرا ، وذلك لصحیحة محمد المتقدمة ، ولا وجه لاشكال المستند فيها
بمعارضته مع سائر الروايات مع ندرة العامل بها الموجبة لشذوذها ، اذ لا
معارضة ولا شذوذ بعد عمل بعض تعيينا وعمل بعض تخييرا ، وحيث ان
الحكم بالثانية استحبابي فالأمر سهل .

ثم انه لا يجوز خلاف الترتيب على القول باستحباب الثانية ، لأنه بدعة
فلا يصح ان يقدم المسح على اليسرى ، على المسح على اليمنى ، اذ كما لا
يشرع مخالفة ترتيب الشارع في باب الواجبات ، كذلك لا يشرع مخالفته في
باب المستحبات كما هو واضح ، وهل يشرع المسح على كف دون كف الظاهر
عدمه في مسح ظاهر اليسرى فقط لأنه مرتب على مسح اليمنى .

اما اليمنى فقط ففيه احتمالان من انصراف الارتباطية فلا فهو مثل ركعة من
الصلاة ، ومن احتمال عدم الارتباط لكن الأول اظهر .

(والأولى) فيما اذا اراد الاحتياط بالضربة الثانية (ان يضرب بيديه و
يمسح بهما جيّهته ويديه ثم يضرب مرة أخرى ويمسح بها يديه) وذلك لأنه
اذا ضرب ثانيا لليدين بدون ان يمسح بالضربة الأولى يديه ، احتفل ان يكون
ذلك خلاف الاحتياط بأن يكون الواجب المسح بأثر الضربة الاولى ليديه ، وقد
زال اثر الضربة الأولى بالضربة الثانية ، اذا فالاحتياط ان يمسح بأثر الضربة
الأولى يديه ، ثم يضرب ثانيا ويمسح بهما يديه ، وهذا ما ذكره الشيخ

وربما يقال غاية الاحتياط ان يضرب مع ذلك مرة اخرى يده اليسرى و
يمسح بها ظهر اليمنى ثم يضرب اليمنى ويمسح بها ظهر اليسرى .
مسألة - ١٩ - اذا شك في بعض اجزاء التيمم بعد الفراغ منه لم يعتن به
و بنى على الصحة وكذا اذا شك في شرط من شروطه واذا شك في اثنايه قبل
الفراغ في جزء او شرط فان كان بعد تجاوز محله بنى على الصحة

الموتضى في حاشية نجاه العباد ، لكن اورد عليه بأنه لو كان اللازم المسح
للدين بالضربة الثانية ، كان مسحهما بأثر الضربة الاولى فواتا للموالة ، وفيه
ان هذا القدر لا يؤثر في فوات الموالات كما انك قد عرفت سابقا ان الضرب
المتعدد لا يضر فالولية هذا الذى ذكره المصنف ليس لها وجه واضح .

(وربما يقال غاية الاحتياط ان يضرب مع ذلك مرة اخرى) ثالثة (يده
اليسرى ويمسح بها ظهر اليمنى ثم يضرب اليمنى ويمسح بها ظهر اليسرى) و
ذلك لأن والد الصدوق والمجالس قالا : بأن الضربة الثانية تكون هكذا اذا
اتى بهذه الكيفية وبالضربة الثانية معا - كما فى الكيفية الاولى فقد جمع بين
احتمالى الضربة الثانية ، ومستند القائلين المذكورين صحيح ابن مسلم المتقدم
الدال على التفريق فى الضربة الثانية ، ويرد هنا ايضا اشكال فوات الموالة
الذى تقدم فى الاحتياط الاول كما يأتى جوابه المتقدم وانه لا ينافى الموالة ،
لكن الظاهر ان امثال هذه الاحتياطات خروج عن الطريق المتعارف .

(مسألة - ١٩ - اذا شك فى بعض اجزاء التيمم بعد الفراغ منه لم يعتن
به وبنى على الصحة وكذا اذا شك فى شرط من شروطه) وذلك لقاعدة الفراغ
المسلمة فى العبادات وغيرها ، ولو شك فى الفراغ لم تجر القاعدة للشك فى
تحقق الموضوع (واذا شك فى اثنايه قبل الفراغ فى جزء او شرط فان كان بعد
تجاوز محله بنى على الصحة) وذلك لقاعدة التجاوز التى لها عمومية للطهارات

وان كان قبله اتى به وبما بعده من غير فرق بين ان يكون بدلا عن الوضوء او الغسل لكن الأحوط الاعتناء به مطلقا وان جاز محله او كان بعد الفراغ ما لم يبق عن مكانه او لم ينتقل الى حالة اخرى على ما مر في الوضوء خصوصا فيما هو بدل عنه .

الثلاث حتى الوضوء لولا ان المشهور ، بل ادعى عليه الاجماع من عدم جريانها في الوضوء ، وقد تقدم الكلام حولها في الشك في اثناء الوضوء، وهذا هو الذي اختاره الشيخ وجماعة من المحققين لاطلاق دليل القاعدة ، لكن ذهب آخرون الى عدم جريان القاعدة في الطهارات الثلاث ، ولا في غيرها ، وانما هي خاصة بالصلاة وذلك للشبهة في عموم ادلة القاعدة ، فالأصل عدم الاتيان بالمشكوك حتى يثبت الاتيان به ، وفصل بعض في التيمم بين ان يكون بدل الوضوء فلا تجرى فيه قاعدة التجاوز ، لأنه بدل عن الوضوء الذي لا تجرى فيه القاعدة ، وبين ان يكون بدل الغسل الذي تجرى فيه القاعدة ، وحيث ان القاعدة عامة ، كما يستفاد من النص والفتوى ، فالأقوى ما اختاره المصنف و تبعه غيره كالسادة ابن العم والحكيم والجمال والاصطهباناتي ، خلافا للسيد البروجردى والشيخ الآملى حيث لم يجزوا القاعدة في المقام .

(وان كان قبله اتى به وبما بعده) للاستصحاب الذي لا حاكم عليه (من غير فرق بين ان يكون بدلا عن الوضوء او الغسل) لما عرفت من ان التفصيل بينهما لا وجه له (لكن الأحوط الاعتناء به مطلقا وان جاز محله) خروجاً عن خلاف من قال بعدم اطلاق القاعدة وان الأصل الاعتناء الا في باب الصلاة (او كان بعد الفراغ ما لم يبق عن مكانه او لم ينتقل الى حالة اخرى على ما مر في الوضوء خصوصا فيما هو بدل عنه) لما ذكرناه من القول بأن حكم البدل حكم المبدل منه لعموم المنزلة ، لكن قد سبق ان دليل البدلية لا يوجب انسحاب

مسألة - ٢٠ - اذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود اليه والياتين به وبما بعده مع عدم فوت الموالاة ومع فوت الموالاة وجب الاستيناف ، وان تذكر بعد الصلاة وجب اعادتها او قضائها وكذا اذا ترك شرطا مطلقا ماعدا الاباحة في الماء او التراب فلا يجب الا مع العلم والعمد

احكام الوضوء في المقام وتفصيل الكلام في كل ذلك تقدم في باب الوضوء .
(مسألة - ٢٠ - اذا علم بعد الفراغ ترك جزء يكفيه العود اليه والياتين به وبما بعده مع عدم فوت الموالاة) وذلك لأن عدم فوت الموالاة يبقى مكان الجزء فاذا اتى به كان امثالا ولا دليل على ان مجرد تقديم شئ على الجزء يوجب ابطال العمل ومنه يعلم انه لا فرق في ذلك بين العمد والجهل و السهو والنسيان والاضطرار وغيرها (ومع فوت الموالاة وجب الاستيناف) لبطلان العمل حينئذ الموجب لاعادته .

نعم اذا فاتت الموالاة بالنسبة الى نفس الجزء لا الى سابقه اعاد نفس الجزء ، كما اذا قدم مسح الأصابع على مسح بعض ظاهر الكف بما اوجب فوت الموالاة ، فان مسح وجهه لا يبطل اذ موالاة الأجزاء الجزء اقل من موالاة الأجزاء كما قالوا فيما اذا قدم بعض السورة على بعض فانها يفوت موالاة السورة ، و ان لم يفوت الموالاة بين الخمد والسورة فاللازم اعادة السورة لا اعادة الحمم ايضا .

(وان تذكر بعد الصلاة وجب اعادتها او قضائها) لأنها صلاة بلا ظهور (وكذا اذا ترك شرطا مطلقا) لأن المشروط عدم عند عدم شرطه (ما عدا الاباحة في الماء او التراب فلا يجب الا مع العلم والعمد) لما عرفت سابقا من ان الغصب يبطل اذا كان مع العلم والعمد ، ولا يخفى انه لا يناسب المقام ، ذكر الماء فانه مذكور استنادا ، كما ان اباحة الظرف والفضاء و

.....
نحوهما حالهما حال الماء و التراب فعدم ، ذكره ايضا غير مناسب و
الله الموفق .

فصل

فى أحكام التيمم

مسألة - ١ - لا يجوز التيمم للصلاة قبل دخول وقتها ،

فصل

فى أحكام التيمم

(مسألة - ١ - لا يجوز التيمم للصلاة قبل دخول وقتها) على المشهور ، بل لم يوجد فيه خلاف ، بل عن المعتمر والنهية والتحرير والدروس والتنقيح وجامع المقاصد والروض والذكري والقواعد والمدارك والجواهر والمستند وغيرها الاجماع عليه :

لكن الكلام فى انه هل ان عدم جواز التيمم على وفق القاعدة او على خلاف القاعدة ، وانما ثبت بالاجماع .

الظاهر الثانى : ان الأدلة العقلية والنقلية الدالة على جواز الوضوء و الغسل قبل الوقت آتية فى التيمم ايضا .

اما الأدلة العقلية فان العقل يرى وجوب الاحتفاظ بغرض المولى ، و ان لم يكن امر فكما انه اذا سقط ابن المولى فى البئر ولم يأمر المولى باخراجه ، اوجب العقل اخراجه ، كذلك اذا علم ان المولى يأتى بعد ساعة وهو عطشان بحيث انه اذا لم يهين الماء الآن بقى المولى عطشانا ، اوجب العقل احضار الماء ، ومقام الطهارة كذلك فانه اذا علم ان بعد الوقت لا يحصل على القبلة او

الماء او الساتر ، الزم العقل تحصيل هذه المقدمات ، فيما علم ارادة المولى لغرضه و جاز تحصيل هذه المقدمات ، فيما اذا لم يعلم ارادة المولى تحصيل غرضه .

والحاصل ان تحصيل المقدمة جائز عقلا ، اما ان يكون تحصيلها غير جائز فهو خلاف حكم العقل ، و الطهارة الترايبية من المقدمات ، فحاله حال سائر المقدمات عبادية . كانت كالوضوء او الغسل او غير عبادية كتحصيل الماء واستعلام القبلة .

واما الأدلة النقلية فاطلاق الأدلة كما يدل على جواز المائتة قبل الوقت يدل على جواز الترايبية قبل الوقت ، فما يصح الطهارة المائتة قبل الوقت يصح الترايبية قبله ايضا ، اذ ما يصح المائتة هو استفادة كون الوقت شرط الواجب لا شرط الوجوب ، و استفادة ان الوجوب النفسى مشروط بالوقت لا الوجوب الغيرى ، و استفادة ان الوجوب الغيرى و ان كان مشروطا بالوقت ، الا لكنه على نحو الشرط المتأخر ، و حيث ان الشرط المتأخر موجود فالوجوب الغيرى موجود ، و استفادة اشتراط لحاظ الوجوب النفسى بالوقت لا الوجوب الخارجى ، او استفادة ان المقدمة قبل الوقت واجبة وجوبا تهيئيا لا وجوبا ترشحيا ، و من الواضح ان كل من الوجوه المصححة للمائتة قبل الوقت اتية فى الترايبية قبل الوقت ايضا ، و عليه فالاجماع هو الذى خصص التيمم على خلاف القواعد ، و ربما يفرق بين المائتة و الترايبية بأمرين آخرين :

الأول : ان المائتة مأمور بها قبل الوقت ولو للكون على الطهارة و ليس كذلك الترايبية ، لأنها مبيحة وليست مطهرة ، فلا امر بها ، و فيه عدم تسليم ان التيمم لم يشترط للكون على الطهارة ، اذ اطلاقات ادلة طهورية التراب كالماء تفيد انه مثله حتى فى افادته الطهارة .

نعم لا اشكال فى ان طهارة التراب فى طول طهارة الماء لا فى عرضه كما
تقدم بيانه .

الثانى : ان المستفاد من الأدلة ان التيمم مشروط بفقد الماء فى الوقت ،
فاذا لم يدخل الوقت لم يحصل الشرط ، فالدليل الشرعى دلّ على عدم الترابية
قبل الوقت ، لا ان الاجماع دلّ على ذلك ، وفيه انا لا نسلم دلالة الأدلة
على ذلك فان قوله تعالى : ((فاذا قمتم)) لا يدل على ان القيام لا بد وان
يكون بعد الوقت كما ان اطلاقات ادلة التيمم لمن فقد الماء يشمل قبل الوقت كما
يشمل بعد الوقت .

فتحصل من كل ما تقدم ان محتملات وجه عدم جواز الترابية قبل الوقت ((مع
جواز المائية قبل الوقت)) ثلاثة :

الأول : الاجماع .

الثانى : ان التيمم لا يورث طهارة فلا مجال له قبل الوقت ، بل يورث
اباحة ، ولا اباحة للصلاة قبل الوقت .

الثالث : ان التيمم وان اورث طهارة لكنه مشروط شرعا بفقد الماء فى
الوقت ، فاذا لم يحن الوقت لم يحصل الشرط ، وفى الكل نظر .

اما النظر فى الوجه الثانى والثالث فقد عرفتهما .

واما وجه النظر فى الاجماع ففيه انه محتمل الاستناد لما نجده فى كتب الفقه
من انهم يسندون عدم الجواز الى الوجوه المذكورة هنا او وجوه أخرى ، وقد حقق
فى الأصول ان الاجماع المحتمل الاستناد ليس بحجة ، والذى يؤيد ما ذكرناه
من كون الاستناد الى الوجوه المذكورة ، ان الاجماع فى كلام جماعة مطلق و له
معقد ومع ذلك نرى الفقهاء استثنوا موارد حيث لم يساعد الدليل على عدم
التيمم قبل الوقت ، مثل ايجابهم التيمم فيما اذا صار فاقد الطهورين بعد الوقت

وان كان بعنوان التهيؤ

وايجابهم التيمم للجنب والحائض والنفساء - اذا طهرتا - والمستحاضة قبل فجر رمضان واجازتهم التيمم قبل الوقت لغاية اخرى ، بل فى الجواهر لو تيمم قبل الوقت لذات الوقت لم يكن مشروعا بالنسبة الى ذلك ، لكن قديقال بعدم فساد التيمم فى نفسه بعد فرض استحبابه للكون على الطهارة اذ هو حينئذ كالوضوء لغاية لم يشرع لها ، لأن ملاحظة الغاية امر خارج عنه اللهم الا ان يقال بعدم حصول التقرب فيه لأنه قصد ما لم يشرع له ، وترك ما شرع له فتأمل جيدا انتهى .

لكن فيه انه لوقيل بعدم صحة التيمم قبل الوقت لذات الوقت ، لزم التفصيل بين ما اذا اتى بالتيمم بقصد التقييد بطل ، اذ لا امر فلا امثال ، وان أتى به على نحو الخطاء فى التطبيق صح ، وعلى هذا فالذى ينبغى ان يقال ان حال التيمم حال المائية اذ الأدلة العقلية والشرعية بالنسبة اليهما على حد سواء ، والاجماع لم تتحقق حجيته فلا وجه لرفع اليد عن القواعد الأولية ، وكأنه لذا قال فى المستمسك انه لم يتحقق من الأصحاب اجماع بنحو يخرج به عن القاعدة فالعمل عليها متعين ، ولذا علق ابن العم على قول المصنف (و ان كان بعنوان التهيؤ) بقوله على الأحوط ، وان وافق المتن السادة البروجردى والجمال والاصطهباناتى ومصباح الهدى .

نعم لا اشكال فى ان الاحتياط ان يأتى به بعنوان واجب آخر او مستحب ، ثم الظاهر ان التهيؤ مستحب ، ويدل عليه اطلاقات الأدلة والسيرة و قوله عليه السلام فى ما ارسله الذكرى ما وقر الصلاة من آخر الطهارة لها حتى يدخل وقتها يتصور على ثلاثة اقسام .

الأول : التهيؤ بمعنى كون نفس الطهارة ((الوضوء والغسل والتيمم))

نعم لو تيمم بقصد غاية اخرى واجبة او مندوبة يجوز الصلاة به بعد دخول وقتها

تهيئ من دون ملاحظة الطهارة النورية المترتبة على الغسلات والمسحات و
الغسل .

الثانى : التهيؤ بمعنى انه يأتى بالأعمال الثلاثة لأجل الطهارة النفسية
التي بها يصلح ان يدخل فى الصلاة ، وهذا ما يسمى بالكون على الطهارة .
الثالث : التهيؤ بمعنى كون الغاية نفس الصلاة ، ويظهر الفرق بين
الثلاثة بتنظير الأعمال الثلاثة ، بحمل السلاح لأجل التقوى فى مقاتلة الأعداء
فحامل السلاح قد يقصد منه كونه مسلحا ، وقد يقصد منه كونه قويا وقد يقصد
منه تمكنه من قتل الأعداء فى حالة المواجهة ، فقد يكون قصده الوضوء ، وقد
يكون قصده الطهارة النفسية المترتبة على الوضوء وقد يكون قصده تمكنه من
الصلاة فى الوقت ، ومنه يعلم ان تفسير كاشف اللثام للتأهب بالكون على
الطهارة تفسير لأحد اقسامه .

(نعم لو تيمم بقصد غاية اخرى واجبة او مندوبة) كأن يأتى به بقصد الزيارة
او صلاة مستحب او يأتى به بقصد صلاة القضاء حيث كان وقتها مضيقا (يجوز
الصلاة به بعد دخول وقتها) لما سيأتى فى المسألة السادسة ، كما انه لو علم
بأنه فاقد الطهورين بعد الوقت ، جاز ان يتيمم له ، كما افتى به كاشف
الغطاء وغيره لعموم المنزلة ولشدة الاهتمام بأمر الصلاة ، بل ربما استظهر من
كلامه انه قائل بوجوب التيمم حينئذ ، لأنه مثل مقدمات الحج ولمنع العقل عن
تفويت غرض المولى ، وفيه ما لا يخفى ان فرق بين الحج وبين المقام فان
الحج يجب السير اليه قبل وقته نوا واجماعا . و ظاهر قوله عليه السلام : اذا
دخل الوقت وجبت الصلاة والطهور ، عدم الوجوب قبل دخول الوقت .

كأن يتيمم لصلاة القضاء او للنافلة اذا كان وظيفته التيمم .
 مسألة - ٢ - اذا تيمم بعد دخول وقت فريضة او نافلة يجوز اتيان الصلوات
 التى لم يدخل وقتها بعد دخوله ما لم يحدث او يجد ماء

و اما تفويت غرض المولى ، ففيه انه لم يعلم ان غرض المولى الصلاة بالطهارة
 على كل حال ، بل ظاهر قوله عليه السلام : المتقدم ان غرضه الطهارة بعد الوقت ،
 فالأقرب جواز التيمم قبل لفاقد الطهورين بعده ، لا وجوبه (كأن يتيمم لصلاة
 القضاء او للنافلة اذا كان وظيفته التيمم) و سيأتى الكلام حول التيمم لأجل صلاة
 القضاء .

(مسألة - ٢ - اذا تيمم بعد دخول وقت فريضة او نافلة يجوز اتيان
 الصلوات التى لم يدخل وقتها بعد دخوله ما لم يحدث او يجد ماء) بلا
 اشكال ولا خلاف ، فلا يحتاج الى تجديد التيمم .
 وعن الذخيرة استظهار انه لا خلاف فيه ، وعن الخلاف والمعتبر الاجماع
 عليه .

نعم عن الايضاح انه ذكر وجهها او قولاً بوجوب التجديد ، لكن قال فى
 الجواهر : انه فى غاية الضعف ، ويدل على الجواز بدون التجديد بالاضافة
 الى استصحاب الطهارة المجوز للدخول فى صلاة اخرى جملة من الروايات :
 كصحيح حماد بن عثمان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا
 يجد الماء ايتيمم لكل صلاة ؟ قال عليه السلام : لا هو بمنزلة الماء .
 وصحيح زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام ، فى رجل يتيمم ؟ قال : يجزيه
 ذلك الى ان يجد الماء .

وصحيحه الآخر قلت : لأبى جعفر عليه السلام يصلى الرجل بتيمم واحد
 صلاة الليل والنهار كلها ؟ فقال عليه السلام : نعم ما لم يحدث او يصب

١٤٠

وعن الدعائم عن الصادق عليه السلام انه قال : من تيمم صلى بتيممه ذك ما شاء من الصلوات ما لم يحدث او يجد الماء فانه اذا مر بالماء او وجده انتقض تيممه .

وعن السكونى عن جعفر عليه السلام عن ابيه عن آبائه عليهم السلام قال : لا بأس بأن يصلى صلاة الليل والنهار بتيمم واحد ما لم يحدث او يصب الماء .
والرضوى : وقد يصلى بتيمم واحد خمس صلوات ما لم يحدث حدثا ينقض به الوضوء .

ومفهوم ما رواه ابو ايوب عن الصادق عليه السلام فى حديث قال قلت له : فيصلى بالتيمم صلاة اخرى قال عليه السلام : اذا رأى الماء وكان يقدر عليه انتقض التيمم .

هذا ولكن لا يبعد استحباب الاتيان بكل صلاة بتيمم مستقل لجملة من الروايات :

كرواية ابي همام عن الرضا عليه السلام قال : تيمم لكل صلاة حتى يوجد الماء ورواية السكونى عن ابي عبد الله عليه السلام : لا تقع بالتيمم الا صلاة واحدة ونافلتها .

ورواية الجعفرىات عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن على عليه السلام قال لا يصلى بالتيمم الا صلاة واحدة ونافلتها .

وروايته الأخرى عن الصادق عليه السلام قال : مضت السنة الا يصلى بتيمم الا صلاة واحدة ونافلتها .

وربما حمل الرواية الأول على ارادة التيمم - كالوضوء - لكل صلاة ، لان كل صلاة واحدة تحتاج الى التيمم ، كما حمل سائر الروايات على التقية ، لكن

فلو تيمم لصلاة الصبح يجوز ان يصلى به الظهر وكذا اذا تيمم لغاية اخرى غير الصلاة .

مسألة - ٣ - الأقوى جواز التيمم في سعة الوقت .

الحمل على الاستحباب هو مقتضى الصناعة .

وكيف كان (فلو تيمم لصلاة الصبح يجوز ان يصلى به الظهر وكذا اذا تيمم لغاية اخرى غير الصلاة) جاز أن يأتي بذلك التيمم الصلاة وكذا العكس بأن تيمم للصلاة ، فإنه يجوز ان يأتي به سائر الغايات ، ويدل على العموم مع الغض عن المناط والاجماع مطلقات ان رب الماء هو رب الصعيد ، وان الله جعل التراب طهورا ، كما جعل الماء طهورا ، ويكفيك عشرين ، و ربما يستفاد من الروايات السابقة حكمان آخران بالاشعار :

الأول : صحة اتيان التيمم قبل الوقت كما تقدم للملازمة العرفية بين بقاء التيمم خارج الوقت الى الوقت و حدوثه قبل الوقت ثم بقاءه الى الوقت .
 الثانى : صحة اتيان التيمم فى اول الوقت وان علم بزوال العذر ، وذلك للملازمة العرفية المذكورة ، و اشعار الروايات المذكورة على كلا الحكامين لا يخلو من وجه .

(مسألة - ٣ - الأقوى جواز التيمم فى سعة الوقت) مطلقا وان علم بزوال العذر فى آخر الوقت ، وهذا هو المحكى عن الصدوقين والجعفى والمنتهى والتحرير والبيان والارشاد ومجمع البرهان والمدارك وحاشيتى الارشاد و المدارك ، وفى المستند نسبه الى جمع المتأخرين ، والقول الثانى : المنع مطلقا كما عن الشيخين والسيد والقاضى والحلبى والحلى والديلمى والشهيد الثانى فى الروض ، بل اكثر علمائنا كما فى التذكرة والمنتهى والدروس وشرح القواعد والحبل المتين وغيرها ، بل بالاجماع كما فى الناصريات والانتصار

وان احتمل ارتفاع العذر في آخره بل او ظن به ، نعم مع العلم بالارتفاع

يجب الصبر

والسرائر، وعن الشيخ والغنية واحكام الراوندى والطبرى وشرح جمل السيد للفاضى قال : فى المستند واختاره بعض مشايخنا المحققين وهو الأقوى انتهى .

الثالث : التفصيل بالجواز مع عدم رجاء زوال العذر وبالمنع مع رجاء زوال العذر وهو المحكى عن الاسكافى والعمانى والتذكرة والقواعد وشرح القواعد وفخر المحققين واللمعة والمعتمد ، بل اكثر المتأخرين كما عن شرح القواعد و استجوده فى محكى المعتمد .

(و) المصنف على انه يؤخر (ان احتمل ارتفاع العذر فى آخره بل او ظن به ، نعم مع العلم بالارتفاع يجب الصبر) وتبعه بعض اخر ، و الأقوى هو القول الأول ، لاطلاق قوله تعالى : اذا قمتم الى الصلاة . واطلاقات ان التراب طهور ، كما ان الماء طهور ، وما تقدم من بقاء التيمم عن الصلاة السابقة حيث فيه اشعار بجواز الاتيان باللاحقة فى الوقت الثانى ، وان رجاء زوال العذر ، وجمله من الأخبار الأخر .

كقوله عليه السلام : اذا دخل الوقت وجب الصلاة والطهور . وما دلّ على استحباب فعل الصلاة فى اول وقتها والحث على المحافظة على ذلك ، وكراهة تأخير الصلاة ، والنبوى المعروف فى كتب الفتوى اينما ادركتني الصلاة تيممت وصليت .

وخبر داود الرقى عن الصادق عليه السلام اكون فى السفر وتحضرنى الصلاة وليس معى ماء ويقال ان الماء قريب منا فاطلب الماء وانا فى وقت يمينا وشمالا ؟ قال عليه السلام : لا تطلب ولكن تيمم فانى اخاف عليك التخلف عن اصحابك

فتضل ويأكلك السبع . فان ظاهره الصلاة فى اول الوقت واطلاقه يشمل حتى مع العلم بحصوله الماء فى آخر الوقت .

وخبر ابي عبيدة عن الصادق عليه السلام ، عن المرأة ترى الطهر فى السفر وليس معها ماء يكفيها لغسلها وقد حضرت الصلاة ؟ قال عليه السلام : اذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تتيمم وتصلى . ودلالته على المقصود مثل دلالة الخبر السابق .

والصحيحة فى امام قوم اصابته جنابة وليس معه ما يكفيه للغسل ايتوضأ بعضهم ويصلى بهم ؟ قال : لا ولكن يتيمم الاملم الجنب ويصلى بهم ان الله قد جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا . فان دلالته كالخبرين السابقين ، ويزداد قوة بالعلة فى ذيله ، ويدل على الاطلاق ايضا جملة مما ورد من عدم الاعادة لمن صلى متيمما ثم وجد الماء :

كصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام ، فى الرجل اذا اجنب ولم يجد الماء ؟ قال عليه السلام : يتيمم بالصعيد فاذا وجد ماء فليغتسل وقد اجزئته صلاته التى صلى . ومثله غيره .

وفى بعض الروايات تصريح بعدم وجوب الاعادة فى الوقت :

كصحيحة زرارة قال : قلت لأبى جعفر عليه السلام : فان اصاب الماء وقد صلى بتيمم وهو فى وقت ؟ قال عليه السلام : تمت صلاته ولا اعادة عليه . وخبر على بن سالم عن الصادق عليه السلام قال قلت له اتيمم واصلى ثم اجد الماء وقد بقى على وقت ؟ فقال عليه السلام : لا تعد الصلاة فان رب الماء هو رب الصعيد . الى غيرها من الروايات .

ولا اشكال فى ظهور اكثر المذكورات فى ما اخترناه وانه لا يرد عليها الاشكال التى ذكرها بعض الفقهاء — كما تجده فى المفصلات والعمدة عدم

ورود ادلة القولين الآخرين عليها حتى يتم الاستدلال بها للمختار .
استدل للقول : بالمنع مطلقاً بالأصل ، وفيه انه لا مجال له ما دام
الدليل الاجتهادى موجودا ، وبأن التيمم عذر ، والعذرا لا يصار اليه ما
امكن الاتيان بالفرد غير العذرى ، وفيه انه كذلك لولا الأدلة الخاصة المتقدمة
والا فهم من الجمع بين الأدلة انه فرد عذرى جعله الشارع فى عرض الفرد غير
العذرى ، الذى يؤتى به فى آخر الوقت ، لملاحظة اليسر واهميته اول الوقت
او ما اشبه ذلك ، فالحكم فى الفردين العذرى وغير العذرى مثل الموضوعين
كالسفر والحضرا ن سافرقصر ، وان بقى اتم وهنا ان جاء فى اول الوقت اتى به
بالتيمم وان اخرا تى به بالماء ، ولا مانع من ذلك عقلا او شرعا ، و بوجوه
اخر كلها ضعيفة وبالأخبار - وهى العمدة فى المسألة - :

كصحيحة محمد بن مسلم قال : سمعته يقول : اذا لم تجد الماء و اردت
التيمم فاخّر التيمم الى آخر الوقت فان فاتك الماء لم تفتك الأرض .
وحسنة زرارة عن احدهما عليهم السلام : اذا لم يجد المسافر الماء فليطلب
ما دام الوقت فان خاف ان يفوته الوقت فليتييمم وليصل فى آخر الوقت ولا قضاء
عليه وليتوضأ لما يستقبل .

وموثقة ابن بكير عن الصادق عليه السلام : فاذا تيمم الرجل فليكن ذلك
فى آخر الوقت فان فاته الماء فلن يفوته الأرض .

وموثقة الآخر قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اجنب فلم
يصب الماء ايتيمم ويصلى ؟ قال عليه السلام : لا حتى آخر الوقت فان فاته
الماء لم تفته الأرض .

وخبر محمد بن حموان عنه عليه السلام قال قلت له : رجل تيمم ثم دخل فى
الصلاة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل فى الصلاة ؟

قال : يمضى فى الصلاة و اعلم انه ليس ينبغى لأحد ان يتيمم الا آخر الوقت .
 و خبر الدعائم عنه عليه السلام عن آباءه قال : لا ينبغى ان يتيمم من لا يجد
 الماء الا فى آخر الوقت .

و الرضى عليه السلام قال : وليس للمتيمم ان يتيمم الا فى آخر الوقت او الى
 ان يتخوف خروج وقت الصلاة .

و ربما يؤيد ذلك بالروايات الآمرة بالاعادة فى الوقت عند وجدان الماء .
 كصحيحة يعقوب قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام ، عن رجل تيمم
 فصلّى فأصاب بعد صلاته ماءً ايتوضأ ويعيد الصلاة ام تجوز صلاته ؟ قال عليه
 السلام : اذا وجد الماء قبل ان يمضى الوقت توضأ و اعاد فان مضى الوقت فلا
 اعادة .

و موثق منصور بن حازم ، عن الصادق عليه السلام ، فى رجل تيمم و صلى
 ثم اصاب الماء ؟ فقال عليه السلام : اما انا ان كنت فاعلا انى كنت اتوضأ و
 اعيد .

و خبر ابي بصير قال : سألته عن رجل كان فى سفر و معه ماءً فنسيه و تيمم
 و صلى ثم ذكر ان معه ماءً قبل ان يخرج الوقت ؟ قال عليه السلام : ان يتوضأ و
 يعيد الصلاة .

ولا يخفى عدم مقاومة هذه الأخبار لأخبار القول الأول ، لأن تلك الأخبار
 اقوى دلالة مما لا بد من حمل هذه على الاستحباب خصوصا وشاهد الاستحباب
 موجودة فى هذه الاخبار كقوله عليه السلام : لا ينبغى فى خبر محمد والدعائم
 وقوله عليه السلام : اما انا ، فى موثق منصور .

اما خبر ابي بصير فاجبنى عن المسألة ، ومنه يعلم ان الجمع بين
 الطائفتين بحمل اخبار السعة على صورة اعتقاد الضيق خطأ ، او على

لكن الأحوط التأخير الى آخر الوقت مع احتمال الراجع وان كان موهوما .

صورة وجدان الماء قبل الفراغ من الصلاة التي صلاحها بالتيمم ، او على كون التيمم كان قبل الوقت لغاية اخرى ، فدخل وقت الصلاة فصلاها فى السعة ، او على صورة الجهل بأن الحكم المضايقه ، او اسقاطها بانها مخالفة لدعوى الاجماع مما لا وجه له ، فان كل تلك الأقسام من الجمع خلاف الظاهر كما ان ذهاب اعظم الفقهاء الى التوسعة مانع عن الدعوى المذكورة فلا اجماع فى المسألة فى اى جانبها كما هو واضح .

واما القول بالتفصيل فقد جمع بين الطائفتين ، بحمل الأخبار الناهية

على صورة رجاء الماء ، وحمل الأخبار المجوزة على صورة العلم بعدم الماء .

واستدل لهذا القول : باشتمال جملة من تلك الأخبار بقوله عليه السلام :

ان فاته الماء لم يفته الأرض ، وقوله عليه السلام فى حسنة زارة ((فليطلب)) ان لا طلب الا مع رجاء الوصول وفيها ما لا يخفى اما الجملة الأولى ، فالظاهر منها انها من قبيل ان فاتك اللحم لم يفتك العرق ، وان مات ولدك فلا يفوتك الأجر ، وان لم نقل بظهورها فى ذلك فلا اقل من الاجمال الذى يسقط الاستدلال ، هذا بالاضافة الى ان حمل الأخبار الموسعة خصوصا على صورة العلم بعدم الماء حمل لها على فرد نادر ، اذ الغالب - الذى يندر خلفه - ان لا يعلم الانسان عدم حصوله الماء الى آخر الوقت .

واما الجملة الثانية فهى خلاف الاجماع فلا بد ان تحمل على الاستحباب ،

وقد روى هذا الحديث بلفظ ((فليمسك)) فى ما رواه الشيخ عن الحسين

بن سعيد ، وعلى هذه الرواية فلا دلالة لها فى الاختصاص بصورة الرجاء مطلقاً ، و

مما تقدم يظهر لك ضعف ما اختاره المصنف كما يظهر موضع المناقشة فى قوله

(لكن الأحوط التأخير الى آخر الوقت مع احتمال الراجع وان كان موهوما) وذلك

نعم مع العلم بعدمه وبقاء العذر لا اشكال فى جواز التقديم ، فتحصل انه عالم ببقاء العذر الى آخر الوقت او عالم بارتفاعه قبل الآخراو يحتمل للأمرين فيجوز المبادرة مع العلم بالبقاء ويجب التأخير مع العلم بالارتفاع و مع الاحتمال الاقوى جواز المبادرة خصوصا مع الظن بالبقاء والأحوط التأخير خصوصا مع الظن بالارتفاع

للخروج عن خلاف المانع .

(نعم مع العلم بعدمه وبقاء العذر لا اشكال فى جواز التقديم) وفيه ان الاحتياط ايضا التأخير ، لأن جملة من القائلين بالضييق قالوا بوجوبه حتى فى صورة العلم بالعدم ، ولذا نص فى الجواهر على الاحتياط بالتأخير فى هذه الصورة ايضا ، لكن لا ارى وجها قويا للاحتياط فى المسألتين ، بعد التأكيد على الاتيان بالصلاة فى اول وقتها والكراهة الشديدة فى تأخيرها خصوصا فى صورة العلم بالعدم .

(فتحصل) على رأى المصنف (انه عالم ببقاء العذر الى آخر الوقت او عالم بارتفاعه قبل الآخراو يحتمل للأمرين) سواء كان الاحتمال بالعدم راجحا او مرجوحا (فيجوز المبادرة مع العلم بالبقاء ويجب التأخير مع العلم بالارتفاع و مع الاحتمال) بكلا قسميه (الأقوى جواز المبادرة خصوصا مع الظن بالبقاء والأحوط) مطلقا (التأخير خصوصا مع الظن بالارتفاع) وان كان فى هذه التفصيلات ، خروج عن ظواهر كل النصوص فتأمل . والله سبحانه العالم المستعان .

بقى شئ وهو هل ان سائر ذوى الاعذار حكمهم كذلك ام لا؟ فيه اقوال :
الأول : التوسعة لهم فيجوز ان يأتوا بالصلاة وان علموا بزوال العذر و هذا هو المستظهر من الجواهر حيث قال : وكذا لا تقتضى تلك الأدلة وجوب

مسألة - ٤ - اذا تيمم لصلاة سابقة وصلى ولم ينتقض تيممه حتى دخل وقت صلاة اخرى يجوز الاتيان بها فى اول وقتها ، وان

التأخير فى غير فقد الماء ، من اسباب التيمم كالمريض ونحوه ففضية اطلاق القاعدة او العموم ، الجواز فيه مع السعة حتى على القول بالتضييق انتهى .
ويدل على هذا القول اطلاق الصلاة لمن طلب الماء فلم يجده ، فانه يشمل ما اذا علم حصول الماء فى آخر الوقت فضلا عما اذا احتل ذلك وكذلك اطلاق الصلاة للعرأة ، بالاضافة الى اطلاق ادلة التوسعة فى المقام ، و حيث ان المناط واحد لفهم عدم الخصوصية عرفا يلزم القول بالتوسعة مطلقا ، بل ربما يستدل باطلاق قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة واطلاق ادلة استحباب الصلاة فى اول وقتها ، بل والمناط فى صلاة الخوف والمطاردة ، بعد انه يبعد استيعاب الحرب كل الوقت لعدم تعارف ذلك فى الحروب القديمة الا نادرا
الثانى : التضييق مطلقا ، بل عن الشهيد الثانى فى الروض دعوى الاجماع على عدم الفرق بين عدم وجدان الماء وسائر المسوغات ، و كأن وجهه المناط المستفاد من ادلة تأخير من فقد الماء ، كما تقدم فى ادلة المانعين عن البدار .

الثالث : التفصيل بين رجاء زوال العذر فالتأخير ، وبين عدم الرجاء فالبدار وذلك لوجود ملاك لزوم التأخير - وهو رجاء زوال العذر - فى الجميع ولكون الضرورات تقدر بقدرها .

اقول : ان تم ما ادعاه القائل بالتوسعة من فهم المناط من مختلف روايات ذوى الأعدار فى الموارد المختلفة قلنا به والا كان مقتضى القاعدة القول الثالث .
(مسألة - ٤ - اذا تيمم لصلاة سابقة وصلى ولم ينتقض تيممه) بماء و لا حدث (حتى دخل وقت صلاة اخرى يجوز الاتيان بها فى اول وقتها و ان

احتفل زوال العذر في آخر الوقت على المختار ، بل وعلى القول بوجوب التأخير في الصلاة الأولى عند بعضهم ،

احتفل زوال العذر في آخر الوقت على المختار (عند المصنف ، بل وان علم بزوال العذر على المختار عندنا ، وذلك لوجود طائفتين من الأدلة في المقام الأولى : ما تقدم من اطلاقات جواز التيمم في اول الوقت الشامل لما اذا علم اورجا زوال العذر .

الثانية : ما تقدم مما دل على جواز الاتيان بصلوات متعددة بتيمم واحد الشامل باطلاقها لصورتى العلم بزوال العذر ورجائه .

وفي خبر زرارة عن الباقر عليه السلام قال : قلت لأبي جعفر عليه السلام يصلى الرجل بتيمم واحد صلاة الليل والنهار كلها ؟ فقال عليه السلام : نعم ما لم يحدث او يصب ماء .

وفي خبر آخر لزرارة عن الصادق عليه السلام في رجل تيمم ؟ قال عليه السلام يجزيه ذلك الى ان يجد الماء :

وفي خبر حماد قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام ، عن الرجل لا يجد الماء يتيمم لكل صلاة؟ قال عليه السلام : لا هو بمنزلة الماء .

وفي خبر السكوني عن الصادق عليه السلام عن ابيه عليه السلام عن آباءه قال لا بأس بأن تصلى صلاة الليل والنهار بتيمم واحد ما لم تحدث او تصب الماء .

(بل وعلى القول بوجوب التأخير في الصلاة الأولى عند بعضهم) كما عن المبسوط ، وجماعة آخرين من القائلين بوجوب التأخير في غير التيمم قالوا :

الاختصاص دليل المضايقة بغير التيمم ، اما التيمم فلا يشمل دليل المضايقة بالاضافة الى الروايات السابقة الدالة على جواز الاتيان بصلوات متعددة بتيمم

واحد .

لكن الأحوط التأخير في الصلاة الثانية أيضا ، وان لم يكن مثل الاحتياط السابق بل امره اسهل ، نعم لو علم بزوال العذر يجب التأخير كما في الصلاة السابقة

(لكن الأحوط التأخير في الصلاة الثانية أيضا ، وان لم يكن مثل الاحتياط السابق بل امره اسهل) بل هو قول السيد المرتضى والبيان وجماعة من المتأخرين فقالوا : كما لا يجوز التيمم في السعة كذلك لا يصح الاتيان بالصلاة في السعة ، وان كان فقد تيمم لصلاة سابقة ، وكأنه للمناط فى ادلة المانعين فى باب التيمم اول الوقت ، فانها تدل على عدم جواز الصلاة فى السعة ، سواء كان متيمما قبلا ام لا ، وقاعدة ان الاضطرار يقدر بقدره و فيها ما لا يخفى ، اذ قد عرفت عدم تلك الأدلة المانعة فى موردها ، فكيف بسحبها الى غير موردها ، وقاعدة الاضطرار لا تتم فى المقام لوجود النصوص المطلقة كأخبار زرارة ، وحماد ، والسكونى .

ومنه يظهر ان قول المستمسك : بان ما دل على الاكتفاء بتيمم واحد لصلاة متعددة ، اجنبى عما نحن فيه لظهوره فى عدم الحاجة الى تجديد التيمم لكل صلاة ، ولا تعرض فيه لجواز الصلاة بهذا التيمم فى السعة انتهى . لا يخلو من اشكال اذ لا وجه لمنع اطلاقها ، بل المنصرف عرفا عنها ، ان حال التيمم حال الوضوء فى انه يبقى ويصح ان يصلى به كل صلاة فى اى وقت ، الا اذا احدث او وجد الماء .

وهنا قول ثالث فى المسألة بالاضافة الى قولى المنع مطلقا ، والجواز مطلقا ، وهو التفصيل بين رجاء زوال العذر والتأخير وعدمه فالبدار ، كما فى غير التيمم لوحدة الملاك فى البابين وهذا ما اختاره المصنف ولذا قال : (نعم لو علم بزوال العذر يجب التأخير كما فى الصلاة السابقة) وقد عرفت فى المسألة السابقة وجهه .

مسألة - ٥ - المراد بآخر الوقت الذي يجب التأخير اليه او يكون أحوط
الآخر العرفي فلا تجب المداقة فيه ولا الصبر الى زمان لا يبقى الوقت الا بقدر
الواجبات

وكيف كان فالذى نستظهره من النصوص جواز البدار مطلقا كان متيمعا ام لا
علم بزوال العذر او علم بالعدم اولم يعلم ، ومع وجود الأدلة الاجتهادية لا
مكان للأصل العملى ، كما قرره بعض الفقهاء بناءً منه على عدم شمول النصوص
لبعض صغيريات المسألة .

(مسألة - ٥ - المراد بآخر الوقت الذي يجب التأخير اليه او يكون
أحوط) هل هو بمقدار ركعة لدليل من ادرك ، او ادراك الواجبات المهمة
من الصلاة فقط فتسقط السورة مثلا او ادراك كل الواجبات ، او مع اتيان
المستحبات المتعارفة ، او مطلق المستحبات ، او حتى مع بعض المقدمات
القريبة او (الآخر العرفي) احتمالات ، ولكل وجه تقريبي ، وان كان الأقوى
الأخير ، وهو اعلم حتى من الاحتمال ما قبل الأخير ، وذلك لانصراف
الاطلاقات الدالة على التأخير الى المتعارف عرفا ، كما هو المناط فى سائر
المقامات والتحديدات ، قال تعالى : ((ما ارسلنا من رسول الا بلسان
قومه)) وقال صلى الله عليه وآله وسلم : ((امرنا ان نكلم الناس على قدر
عقولهم)) .

نعم ظاهر صحيح زرارة المعبر بفوت الوقت اضيق من هذه التوسعة العرفية
وان لم يكن والا على الواجبات فقط ايضا ، لأن الفوت ايضا لى العرف
الذى يفهم منه التوسعة ، الا انه قد سبق الاشكال فى العمل بالصحيح المذكور .
وكيف كان (فلا تجب المداقة) العقلية (فيه) اى فى الوقت (ولا الصبر
الى زمان لا يبقى الوقت الا بقدر الواجبات) مطلقا ، او الواجبات المهمة

فيجوز التيمم والاتيان بالصلاة مشتملة على المستحبات ايضا ، بل لاينافى اتيان بعض المقدمات القريبة بعد الاتيان بالتيمم قبل الشروع فى الصلاة بمعنى ابقاء الوقت بهذا المقدار .

مسألة - ٦ - يجوز التيمم لصلاة القضاء والاتيان بها معه .

فقط (فيجوز التيمم والاتيان بالصلاة مشتملة على المستحبات ايضا) وان كان المستحبّ خارجا قبلها ، كالأدعية او بعدها كبعض التعقيبات .
 (بل لا ينافى اتيان بعض المقدمات القريبة بعد الاتيان بالتيمم قبل الشروع فى الصلاة) فيكون المدار على الصلاة المتعارفة بما يكتنفها (بمعنى ابقاء الوقت بهذا المقدار) فانه هو المفهوم عرفا ، ويختلف ذلك حسب اختلاف الأفراد سرعة وبطءا ، بل فى اتيانهم بالمستحبات الكثيرة او القليلة .
 نعم الظاهر ان النافلة ليست منها وان جاز اتياؤها لأنها بمنزلة الهدية - كما ورد فى النص - .

ثم ان المراد بآخر الوقت آخره الاختيارى كالغروب وكنصف الليل ، لأنه المنصرف من الاطلاق كانشراف الاختيارى من كل تحديد ، ولا يلزم تغيير الموضوع فاذا كان حاضرا وامكنه السفر لأنه فى حدّ الترخّص حتى يكون وقت ما يأتى به من صلاة القصر اقل لم يلزم ذلك .

نعم لو فعله كان محكوما بحكم الموضوع الجديد كما هو واضح .

(مسألة - ٦ - يجوز التيمم لصلاة القضاء والاتيان بها معه) فيما اذا كان

القضاء لنفسه ، اما لو كان قضاء بالايجار فالظاهر انه يتبع كيفية الاجارة ، و يحق للمستأجر ان يستأجره لأن يأتى بها بالتيمم لأنه يجوز ذلك فى نظره وونظر مجتهده .

لكن الظاهر عدم جواز مثل ذلك فى الفائتة المتيقنة على الميت ان لا شكّ

ولا يجب التأخير الى زوال العذر

فى ان التيمم اضطرارى ، ولا اضطرار بالنسبة الى الميت ولا يستفاد من المناط فى باب التوسعة - على ما اخترناه - التعدى الى مثل المقام .

نعم اذا صار مضطرا لذلك كان لم يكن اجير آخر جاز من باب تحقّق الاضطرار اما اذا كانت الصلاة على نفسه لانه الولد الأكبر ، فهل يصح ان يأتى هو بها بالتيمم لأنه المكلف او لا ؟ اولا لا مكان استيجار من يأتى بها بصلاة الاختيارية فلا اضطرار ، احتمالان ، وان كان الأول اقرب الى الصناعة ، والثانى الى الاحتياط اما بالنسبة الى قضاء صلاة نفسه فيجوز التيمم لها .

(ولا يجب التأخير الى زوال العذر) كما اختاره غير واحد ، بل فى المستمسك ان فى كلام بعض عدم وجدان الخلاف فيه ، وعن الذكرى انه لو تيمم لفائتة صح التيمم ويؤديها به وغيرها ، ما لم ينتقض تيممه عندنا ، لكن عن البيان عدم لأن وقتها العمر ، فتشملها اخبار التأخير الى آخر الوقت .

اقول : وقد اطال المستند الكلام حول المسألة ويرجع حاصل ما اختاره ، الى انه لو كان القضاء من الموقّات شمله اطلاق اخبار المضايقة ، وانه لو لم يكن من الموقّات جاز البدار اليه بالتيمم ، وعلى هذا فى المسألة اقوال ثلاثة جواز البدار مطلقا ، وعدم جواز البدار مطلقا ، والتفصيل بين انه ان كان من الموقّات ، فاللازم التأخير وان لم يكن من الموقّات جاز البدار ، وهنا قول رابع هو التفصيل بين رجاء زوال العذر فالتأخير وبين عدمه فجواز البدار ، و الأقوى جواز البدار مطلقا ، كما اختاره المصنف ، وذلك لاستفادة حكم هذه المسألة من المسألة السابقة ، فى الفرائض الموقّة التى قد عرفت جواز البدار فيها ، وان رجا او علم زوال العذر لوحدة الملاك عرفا ، ويؤيد هذا الفهم العرفى قوله عليه السلام : من فاتته فريضة فليقضها كما فاتته ، ومما يقوى

نعم مع العلم بزواله عن قريب يشكل الاتيان بها قبله

الاستفادة المذكورة التعليل الذى اشتملت عليه نصوصها فانه صالح للتعدى عن مورده الى ما نحن فيه .

اما المانع مطلقا فقد استدل له : بأن التيمم حكم اضطرارى والضرورات لا يؤتى بها الا فى حال عدم امكان الاتيان بالاختيارى والمفروض ان الاتيان بالاختيارى ممكن فى المقام ، وفيه انه يتم ذلك فيما لم يكن هناك دليل على ان الاضطرارى فى عرض الاختيارى ، بمعنى انه يحق له ان يأتى به فوراً اضطرارياً كما يحق له التأخير حتى يأتى به اختيارياً وقد عرفت ان نصوص الموقت شامل للمقام ملاكاً وتعليلاً وبها يخرج عن القاعدة المذكورة - وقد سبق بيان عرضية الاختيارى والاضطرارى فى المقام فراجع - .

واما المفصل فقد استدل بأنه لو كان القضاء موقّتا كان حاله حال اليومية فى المضايقة ، ولو كان موسعاً ، كان اطلاق ادلة التكليف بالقضاء يقتضى جواز البدار اليه ، وفى كلا قوليه نظر ، اذ لو كان موقّتا كان كاليومية - وقد عرفت جواز البدار فيه - ، ولو لم يكن موقّتا كان اللازم تحكيم دليل عدم جواز الاتيان بالاضطرارى ، ما دام يمكن الاختيارى لأن حكم الضرورات خاص بصورة عدم امكان الاختيارى فتأمل .

واما المفصل بين رجاء زوال العذر وغيره ، فهو يسحب ملاك كلامه فى اليومية الى المقام لأن كلتا المسألتين من واد واحد وقد تقدم الاشكال فى هذا التفضيل فى مسألة اليومية .

اما قول المصنف : (نعم مع العلم بزواله عن قريب يشكل الاتيان بها قبله) فكان وجهه تحكيم ادلة الشرائط والأجزاء على الملاك المستفاد من نصوص مسألة التوسعة فى اليومية ، اذ لعل وجه التوسعة فى اليومية حسب

وكذا يجوز للنوافل الموقته حتى فى سعة وقتها بشرط عدم العلم بزوال العذر فى آخره

الشارع للاتيان بالصلاة فى اول وقتها ، وهذا الوجه ليس موجودا فى القضاء ، لكن الظاهر اطلاق جواز الاتيان مبادرا ، وان علم بزوال العذر عن قريب اذ الملاك المستفاد من اليومية عام خصوصا بقريضة التعليل المذكور فى الروايات . نعم يمكن الاحتياط الاستحبابى بالتأخير والله العالم . (وكذا يجوز) التيمم (للنوافل الموقته حتى فى سعة وقتها) فان الأقوال هنا كالأقوال فى الفرائض الموقته ، جواز التيمم مطلقا ، حتى فى سعة الوقت والعلم بزواله ، وعدم الجواز مطلقا الا فى آخر الوقت وان علم عدم زواله الى آخر الوقت والتفصيل بين رجاء زوال العذر فلا يصح التيمم لها الا فى آخر الوقت وبين العلم بعدم زوال العذر فيتيمم لها فى سعة الوقت .

واقوى الأقوال هو الأول وقد اختاره الجواهر هنا ، كما ان المصنف اختار ما اختاره هناك من التفصيل ولذا قال (بشرط عدم العلم بزوال العذر فى آخره) وما ذكرناه يعلم حال غير الموقته من النوافل ، فيصح التيمم لها حال العذر ، ولو علم بزواله بعده ، وذلك لعدم ما دل على طهوريته التراب ، ولا مخصص له فى المقام ، وان ادعى وجود المخصص فى الفرائض ، ولا فرق فى ذلك بين ذرات الأسباب او النوافل المبتدئة ، ولذا يجوز للجنب الذى يريد الحمام ان يتيمم ويصلى فى الطريق ، فقول المستمسك بعدم صحة التيمم لذلك ، لأنه لا يصدق فيها عدم الوجدان عرفا، محل نظر ، فان استحباب الصلاة فى هذه الحال يكفى فى صدق عدم الوجدان لغير المتمكن من الماء الا فى الحمام ، فإى فرق بين من لا يتمكن من الماء الا عند اذان الصبح - لأن الحمام يفتح عند الأذان - حيث يقول بصحة التيمم له

مسألة - ٧ - إذا اعتقد عدم سعة الوقت فتييم وصلى ثم بان السعة

لأجل صلاة الليل ، وبين من ليس بقدر على الماء في هذه الفترة لبعده الحمام عنه ، وإذا تيمم لصلاة الليل ، فإى فرق بين أن يصلى صلاة الليل أو يصلى صلاة مبتدئة .

ثم انه لا فرق فى مبتدئة بين اتيانها فى الأوقات المكروهة أو غيرهما ، لاطلاق الدليل الذى ذكرناه خلافا للمحكى عن المعتمر والمنتهى والتذكرة ، فلم يجوزوا للتيمم للمبتدئة فى الأوقات المكروهة ، ولعل نظرهم الى أن ادلة كراهتها مانعة عن شمول ادلة مشروعية التيمم لها ، وفيه أن المرجوحية لا تسقط رجحانها ، والا لم تكن عبادة ، وإذا كانت راجحة لم يكن وجه لعدم شمول ادلة التيمم لها .

ومما ذكرناه يظهر وجه صحة التيمم لقضاء النوافل وذلك لشمول العمومات له ، وقد اختاره الجواهر ، خلافا لمصباح الهدى وغيره ، قال فى الجواهر: فمن اراد قضاء فائتة ، ولو قلنا بالتوسعة فى القضاء أو فائتة راتبة مع سعة وقتها ، أو مبتدئة فى الأوقات المكروهة ، أو غيرها أو نحو ذلك ، جاز له التيمم انتهى ، بقى شئ وهو أن المسوغ للتيمم فى المذكورات ليس خاصا بعدم وجدان الماء ، بل آت فى سائر الأعذار ، فإذا كان مريضا لا يجوز له الماء فى اول وقت الموقته ، أو فى الحال ، وأراد الاتيان بنافلة مبتدئة صح له أن يأتى بها مع التيمم لاطلاق ادلة طهور التراب ، فانه يدل انه كلما جازت الصلاة مع الماء ، جازت مع التراب ، إذا كان الماء غير موجود ، أو كان له عذر آخر عن استعمال الماء ، وهذا هو الذى اختاره غير واحد ، وأن اشكل فيه آخرون بدعوى عدم عموم الأدلة .

(مسألة - ٧ - إذا اعتقد عدم سعة الوقت فتييم وصلى ثم بان السعة

فعلى المختار صحت صلاته ويحتاط بالاعادة وعلى القول بوجوب التأخير تجب
الاعادة .

مسألة - ٨ - لا تجب اعادة الصلوات التى صلاها بالتيمم الصحيح بعد
زوال العذر لا فى الوقت ولا فى خارجه مطلقا

فعلى المختار) من جواز التيمم فى السعة (صحت صلاته) اذ صحة الصلاة فى
السعة واقعية ، فهى صحيحة سواء علم بها ام لا (ويحتاط بالاعادة)
استحبابا لما سبق (وعلى القول بوجوب التأخير تجب الاعادة) اذ الاعتقاد
لا يغير الواقع الذى هو عبارة عن عدم صحة الصلاة فى السعة .

اما على قول المفصل بين الرجاء لزوال العذر وعدمه ، فالظاهر انه لا يلزم
الاعادة ، لقوله عليه السلام ، فى حسنة زرارة : فان خاف ان يفوته الوقت
فليتيمم ، فان خوف الفوت متحقق مع ظن الضيق فضلا عن اعتقاده ، بل و مع
احتماله اذا كان احتمالا عقلائيا ، فحيث ان الموضوع ((وهو الخوف)) متحقق
لا تحتاج الى الاعادة .

(مسألة - ٨ - لا تجب اعادة الصلوات التى صلاها بالتيمم الصحيح بعد
زوال العذر لا فى الوقت ولا فى خارجه مطلقا) بلا اشكال كما هو المشهور، اما
عدم وجوب القضاء خارج الوقت فللاجماع المحكى من الخلاف والمعتبر والتحرير
والتذكرة والمنتهى ، بل عن امال الصدوق انه من دين الامامية ، و للأخبار
الآتية ، ولأن القضاء انما يكون للفوت وهو غير حاصل فى المقام ، ولأن القضاء
بأمر جديد وهو غير حاصل فى المقام .

واما عدم وجوب الاداء فى الوقت ثانيا ، فللاجماع ايضا باستثناء ما حكى
من ابن الجنيد وابن ابي عقيل والسيد فى خصوص صلاة الحاضر من لزوم
الاعادة اذا وجد الماء فى الوقت ، ولقاعدة الأجزاء والأخبار :

نعم الأحوط اعادتها

ففى حسنة زرارة عن احدهما عليهم السلام : فاذا خاف ان يفوته الوقت فليتيمم ويصلى فى آخر الوقت فاذا وجد الماء فلا قضاء عليه وليتوضأ لما يستقبل . وصحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام ، فى الرجل اذا اجنب ولم يجد الماء ؟ قال عليه السلام : يتيمم بالصعيد فاذا وجد الماء فليغتسل ولا يعيد الصلاة .

وصحيح زرارة قال : قلت لأبى جعفر عليه السلام فان اصاب الماء وقد صلى بتيمم وهو فى وقت قال عليه السلام : قد مضت صلاته ولا اعادة عليه . ومثل هذه الروايات على عدم القضاء ، او الاطلاق الشامل لعدم القضاء وعدم الاعادة او على عدم الاعادة ، جملة كبيرة من الروايات مثل حسنة الحلبي ، وصحيح العيص ، وموثق على بن اسباط ، وصحيح ابى بصير ، وخبر معاوية بن ميسرة ، وخبر على بن سالم وغيرها ، وبهذه الروايات يحمل ما دلّ على الاعادة فى الوقت على الاستحباب او التقية - كما ذهب الى الجمع بالتقية بعض - ، مثل صحيحة يعقوب بن يقطين قال : سألت ابا الحسن عليه السلام ، عن رجل تيمم فصلّى فأصاب بعد صلاته ماءً ايتوضأ ويعيد الصلاة ، ام تجوز صلاته ؟ قال عليه السلام : اذا وجد الماء قبل ان يمضى الوقت توضأ و اعاد فان مضى الوقت فلا اعادة عليه .

وموثقة منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام ، فى رجل تيمم وصلى ثم اصاب الماء ؟ فقال عليه السلام : اما انا فكنيت اتوضأ و اعيد .

(نعم الأحوط اعادتها) مطلقا كما قيل للخبرين فان مقتضى الصناعة

حملهما على الاستحباب لا التقية ، كما قرّر فى الأصول .

ثم ان عدم الاعادة او القضاء ليس خاصا باليومية ، بل عام لكل ما أتى به

فى موارد : احدها : من تعمد الجنابة مع كونه خائفا من استعمال الماء فانه يتيمم ويصلى لكن الأحوط اعادتها بعد زوال العذر ولو فى خارج الوقت

بالتيمم كصلاة القضاء والمندورة ، والآيات ، والنوافل المرتبة ، وغيرها . و ذلك لاطلاق الأدلة ملاكا اولفظا ، ويؤيده قوله عليه السلام فى تعلييل جملة من تلك الروايات ((ان رب الماء هورب الصعيد ويكفيك عشرين وانه احد الطهورين)) وغيرها . فكما صح الاتيان بالصلاة مع التيمم كفت . وما تقدم تعرف انه كما لا اعادة فيمن صلى بالتيمم لفقد الماء كذلك فيمن صلى بالتيمم لسائر الأعدار المسوغة ، اذ ادلة الأجزاء فى الكل واحدة . ثم انه ذكر جملة من العلماء وجوب الاعادة (فى موارد) خاصة لكن الظاهر استحبابها :

(احدها : من تعمد الجنابة مع كونه خائفا من استعمال الماء فانه يتيمم ويصلى لكن الأحوط اعادتها بعد زوال العذر ولو فى خارج الوقت) اما جواز الجنابة فى هذا الحال فهو مقتضى الأصل ، والحرج فى جملة من موارد ، و العمومات الدالة على اتيان الحرث انى شاء ، والاجماع الذى ادعاه المعبر كما حكى عنه وجملة من الروايات :

مثل ما ورد من قول ابى ذر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : هلكت جامعت على غير ماء ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : يا ابا ذر يكفيك الصعيد عشرين سنين حيث لم يردعه صلى الله عليه وآله وسلم ، بل اقره على عمله .

وخبر اسحاق عن الرجل يكون مع اهله فى السفر فلا يجد الماء يأتى اهله الى ان قال عليه السلام - هو حلال . ومثلها غيرهما فى الدلالة ، وقد تقدم الكلام فى حلية الجماع لمن لا يقدر على الماء ، كما تقدم انه اذا فعل

الثانى : من تيمم لصلاة الجمعة عند خوف فوتها

ذلك تيمم وصح تيممه كما هو المشهور ، خلافا لمن اوجب عليه الغسل مطلقا كالشيخين والوسائل ، اوفى صورة عدم خوف تلف النفس كالمستند .
 واما انه لو تيمم وصلى حينئذ لم يحتج الى الاعادة فى الوقت ، اذا زال عذره وتمكن من الطهارة المائية ، فهو المشهور ، لقاعدة الاجزاء ورواية ابى ذر حيث لم يبين الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا الامام الناقل للقصة وجوب الاعادة مع ان المقام مقام البيان ، وللأخبار المتقدمة الدالة على عدم وجوب القضاء ولا الاعادة فيمن صلى بتيمم مع التعليل بان رب الماء هو رب الصعيد فان اطلاقها شامل لتعمد الجنابة ، خلافا للمحكى عن التهذيب و الاستبصار والنهاية والمبسوط والمهذب والاصباح والروض فقالوا بوجوب الاعادة .

واستدل لذلك بصحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام عن الرجل تصيبه الجنابة فى الليلة الباردة ويخاف على نفسه التلف ان اغتسل ؟ فقال عليه السلام : يتيمم ويصلى فاذا امن البرد اغتسل واعاد الصلاة . وفيه ان ظاهره من لم يتعمد الجنابة لقوله ((تصيبه الجنابة)) الظاهر فى انه لم يتعمدها فالاستدلال للقول المذكور بهذه الرواية ، لا وجه له ولا على عامل بالخبر فى مورده ، هذا مضافا الى انه على تقدير الدلالة ، كان لا بد من خمله على الاستحباب بقريئة الأخبار السابقة الدالة على عدم الاعادة والقضاء فيمن تيمم وصلى ثم وجد الماء ، فانها وان كانت فى فاقد الماء الا ان اشتمالها على نفي تعليل الاعادة بأن رب الماء رب الصعيد ، مانع عن تخصيصه بمورده ، فاللازم حمل الخبر على الاستحباب ، ووجه الاحتياط الخروج عن خلاف من اوجب .
 (الثانى : من تيمم لصلاة الجمعة عند خوف فوتها) ان ذهب وتوضأ او

لأجل الزحام ومنعه

اغتسل (لأجل الزحام ومنعه) اما جواز التيمم لأجل ذلك فهو واضح ، لأنه من موارد التيمم لأجل ضيق الوقت ، اذ الجمعة حال الحضور او عند من يقول بوجوبها التعيينى واجبة وجوبا موقتا .

اما عند من يقول بوجوبها التخييري ، فالظاهر انه لا يصح التيمم على القاعدة فى حال انه قادر على الظهر ، اذ لا يتحقق الاضطرار فيما قدر الانسان على احد الفردين ، وان لم يقدر على الفرد الآخر كاملا - فى الواجب التخييري - كما لا يتحقق الاضطرار اذا كان هناك مكلف يأتى بالواجب الكفائى اذا لم يتمكن مكلف آخر من الاتيان بالتكليف كاملا ، اذ لا ضرورة فى المقامين ، كما هو واضح .

نعم لا بأس باحتياط المكلف بالاتيان بالفردين فى التخييري ، و باحتياطه بالاتيان بالمكلف به ناقصا ، فيما لم يكن قادرا على الاتيان به كاملا - فى الكفائى - ، الا اذا كان هناك محذور خارجى يمنع من الاتيان بالفرد الناقص .

نعم مقتضى النص انه حكم الجمعة مطلقا ، سواء كانت تعيينية او تخيرية ، ويدل على الحكم المذكور موثق سماعة عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن آبائه عن على عليه السلام ، انه سئل عن الرجل يكون وسط الزحام يوم الجمعة او يوم عرفة فاحدث او ذكر انه على غير وضوء ولا يستطيع الخروج من كثرة الزحام؟ قال : يتيمم ويصلى معهم ويعيد اذا هو انصرف .

وخبر السكونى عن الصادق عليه السلام عن آبائه عن على عليه السلام ، انه سئل عن رجل يكون فى وسط الزحام يوم الجمعة او يوم عرفة لا يستطيع الخروج من المسجد من كثرة الناس؟ قال يتيمم ويصلى معهم ويعيد اذا انصرف .

والظاهر ان الخبر لا تقيه فيه - خلافا لغير واحد حيث حملوه على التقية بقريئة قوله - عليه السلام معهم ، وان صلاة الجمعة لم تكن تقام خلف العادل في زمن الأئمة عليهم السلام .

وذلك اولا : ان الظاهر من معهم ، مع المزدحمين لا مع العامة :
وثانيا ظاهرا الحكم كونه واقعيا كسائر احكام الجمعة الواردة عنهم عليهم السلام .

وثالثا : ان الروايتين عن علي عليه السلام وفي خلافته كانت الجمعة تقام خلفه وخلف ولاته .

ثم انهم اختلفوا في وجوب الاعادة وعدمها الى قولين :
ذهب الى الأول النهاية والمبسوط والوسيلة وغيرها ، بل قيل انه المشهور ، وذلك للشك في اجزاء الجمعة المأتى بها بالتيمم وللنص والى الثاني المحقق والعلامة والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم ، بل في الجواهر لعله لا خلاف فيه بينهم ، وذلك لقاعدة الاجزاء ، ولما ورد من ادلة عدم الاعادة معللا بأن رب الماء هورب الصعيد ، لكن الأقرب وجوب الاعادة للنص الخاص قال في المستمسك : لا مجال لجميع ذلك ((الأدلة التي اقاموها لعدم وجوب الاعادة)) بعد ورود الخبرين الحجتين في نفسهما المعول عليهما عند جماعة من الاساطين انتهى .

ثم الظاهر ان الحكم كذلك في عرفة ، اذا وقع في الزحام لتصريح النص بذلك فلا خصوصية للجمعة ، ومنه يعلم انه حكم كل زحام ، والقول بان صلاة العرفة ليست واجبة منطقية فلا وجه لاتيانها بالتيمم مردود ، بان المستند هو النص لا القاعدة ، ثم الظاهر انه اذا جاء عمدا الى الزحام بلا وضوء كان حكمه ايضا ذلك لشمول النص ولو بالمناط له ، وكأن الحكمة في ذلك ان لا ينفرد

الثالث : من ترك طلب الماء عمدا الى آخر الوقت و تيمم و صلى ثم تبين وجود الماء في محل الطلب .

الرابع : من اراق الماء الموجود عنده مع العلم او الظن بعدم وجوده بعد ذلك وكذا اذا كان على طهارة فاجنب مع العلم او الظن بعدم وجود الماء .
الخامس : من احر الصلاة متعمدا الى ان ضاق وقته فتيمم لأجل الضيق .

مسألة - ٩ - اذا تيمم لغاية من الغايات كان بحكم الطاهر

بترك الجماعة الذي يشينه امام الأنظار فتأمل .

(الثالث : من ترك طلب الماء عمدا الى آخر الوقت و تيمم و صلى ثم تبين وجود الماء في محل الطلب) وقد تقدم الكلام حول ذلك وان عمله وان كان حراما الا ان صلاته صحيحة و مجزية خلافا للذكرى و جامع المقاصد والمسالك حيث اوجبوا الاعادة .

(الرابع : من اراق الماء الموجود عنده مع العلم او الظن بعدم وجوده بعد ذلك وكذا اذا كان على طهارة فاجنب مع العلم او الظن بعدم وجود الماء) كما تقدم الكلام حوله ، اما الذين قالوا بوجوب الاعادة فقد ذهبوا الى انصرف نصوص التيمم عن مثله فالصلاة وان كانت واجبة عليه لان الصلاة لا تترك بحال الا انه حيث فرط فيها وجب عليه الاعادة .

الخامس : من احر الصلاة متعمدا الى ان ضاق وقته فتيمم لأجل الضيق) فقد ذهب بعض الفقهاء الى وجوب القضاء ، لأنه فرط في الصلاة فقد فاتته الصلاة الكاملة ، لكن قد تقدم عدم وجوب القضاء فراجع .

(مسألة - ٩ - اذا تيمم لغاية من الغايات كان بحكم الطاهر) الاختيارى وان كان طاهرا في هذا الحال طهارة حقيقة لقوله عليه السلام : ((هو احد الطهورين)) فلا يستشكل عليه بأنه طاهر ، فكيف قال انه بحكم الطاهر .
نعم من قال ان التيمم لا يقيد سوى الاستباحة لا الرفع صح عنده هذا

التعبير ، لكنك قد عرفت سابقا ان التيمم يوجب الطهارة كما يوجبها الماء .
وكيف كان فالمشهور هو ان التيمم يوجب الطهارة فله ان يأتي بكل غاية
وذلك لاطلاق الأدلة المنزلة له منزلة الماء ، كقوله عليه السلام رب الماء ربّ
الصعيد . وغيره ، وفي المقام اقوال آخر :

الأول : ما عن التذكرة من انه لو تيمم الجنب لضرورة ففى جواز قراءة العزائم
اشكال ، وعنه فى موضع آخر انه لو تيمم المحدث لمسّ المصحف او الجنب
لقراءة العزائم استباح ما قصد ، وفى استباحة صلاة الغرض او النفل للشافعى
وجهان انتهى .

وكأن وجهه ان التيمم انما يبيح ما اضطر اليه ، وقراءة العزائم لا اضطرار
اليها ، وان التيمم لمسّ المصحف انما يبيح غايته لا غاية اخرى ، اخذا
بالقدر المتيقن ، وفى كلا الأمرين نظر بعد اطلاق ادلة البدلية .
الثانى : ما عن الفخر حيث انه لم يجوز دخول المسجدين واللبث فى
المساجد ومسّ كتابة القرآن بالتيمم .

واستدل له بقوله تعالى ولا جنبا الا عابرى سبيل حتى تغتسلوا، لأن المراد
من النهى قرب مواضع الصلاة - وهى المساجد - وحيث غيَّاه سبحانه
بالاغتسال فلا يجوز بدون الأغسال .

واما عدم مسّ كتابة القرآن فلأن الأمة لم تفرق بين المسّ واللبث ، وفيه
ان ادلة بدلية التيمم للغسل يجعله بمنزلة الغسل فى اباحته ما اباحه الغسل ،
فان دليل التيمم حاكم على ادلة الغسل والوضوء .

الثالث : ما عن جماعة وتبعهم المصنف من انه لو تيمم لغاية خاصة كالتيمم
لضيق الوقت لا يجوز له مسّ الكتاب ، ودخول المسجدين ، لأنه لا ضرورة
بالنسبة اليهما ، وفيه ان التيمم يورث الطهارة كما تقدم وجهه فيمكن ان يأتي به

ما دام باقيا لم ينتقض وبقى عذره فله ان يأتي بجميع ما يشترط فيه الطهارة الا اذا كان المسوغ للتيمم مختصا بتلك الغاية كالتيمم لضيق الوقت فقد مرّ انه لا يجوز له مس كتابة القرآن ، ولا قراءة العزائم ولا الدخول فى المساجد وكالتيمم لصلاة الميت او للنوم مع وجود الماء .

كل غاية .

نعم اذا انتهت صلاته وجب الخروج عن المسجد فورا ورفع يده عن خط المصحف وترك قراءة العزيمة لبطلان تيممه بانتهاء الصلاة ، وهناك اقوال آخرى يأتى فى المسألة التالية .

وكيف كان فاذا تيمم كان طاهرا (ما دام باقيا لم ينتقض) بالماء او بالحدث (وبقى عذره) فاذا زال عذره ، ولو كان ضيق الوقت - كما تقدم - زال تيممه (فله ان يأتي بجميع ما يشترط فيه الطهارة) ومما ذكرنا تعرف وجه الاشكال فى استثنائه بقوله (الا اذا كان المسوغ للتيمم مختصا بتلك الغاية كالتيمم لضيق الوقت فقد مرّ انه لا يجوز له مس كتابة القرآن ولا قراءة العزائم ولا الدخول فى المساجد) اى اللبث فيها ، او دخول المسجدين ، وذلك لصحة هذه الأمور بالتيمم لأن حاله حال الوضوء اذا تحقّق فالمكلف طاهر يأتى بكل ما يشترط فيه الطهارة .

نعم يصح ما استثناه بقوله (وكالتيمم لصلاة الميت او للنوم مع وجود الماء) لأن اجازة التيمم هنا استثنائية ، فان المستفاد من النص والفتوى ان التيمم المطهر هو ما كان اضطراريا ، وفى المقام لا اضطرار ، وعليه فلا يصح ان يمس المصحف فى حال الصلاة ، او فى حال الكون فى الفراش .

نعم الظاهر انه يصح له ان يصلى صلاة ميت آخر او ينام به نومة أخرى ، كما اذا استيقظ ثم نام والله العالم .

مسألة - ١٠ - جميع غايات الوضوء والغسل غايات للتيمم أيضا فيجب لما يجب لأجله الوضوء او الغسل ويندب لما يندب له احدهما فيصح بدلا عن الأغسال المندوبة والوضوءات المستحبة

(مسألة - ١٠ - جميع غايات الوضوء والغسل غايات للتيمم ايضا) فكما يأتي بالغسل والوضوء لأجلها ، كذلك يأتي بالتيمم لأجلها ، فيما اذا لم يجد الماء او كان معذورا شرعا او عقلا عن استعماله (فيجب) التيمم (لما يجب لأجله الوضوء او الغسل) كالصلاة والطواف الواجبين (ويندب لما يندب له احدهما) كقراءة القرآن وزيارة المشاهد (فيصح بدلا عن الأغسال المندوبة و الوضوءات المستحبة) كغسل الاحرام والوضوء للكون على الطهارة ، وهذا هو المشهور بين الفقهاء قديما وحديثا ، وذلك لاطلاق ادلة البدلية ، فيجوز ان يأتي بالتيمم السائغ الغاية الاضطرارية التي تيمم لها ، وسائر الغايات المشتركة بالطهارة سواء كانت صحة تلك الغايات او جوازها ، او كمالها مشروطه بالطهارة ، فاذا مرض واضطر لأجل اليومية ان يتيمم جاز ان يأتي بتيممه اليومية وصلاة القضاء والنافلة وقراءة القرآن وغيرها ، ومنه يظهر الاشكال فيما عن المنتهى والتذكرة ونهاية الأحكام ، من عدم وجوب التيمم الا للصلاة و الخروج من المسجدين ، وفيما عن القواعد والتحرير والارشاد من عدم وجوبه ، الا للصلاة والخروج من المسجدين والطواف .

وفيما عن الفخر من ان والده لا يجوز التيمم من الحدث الأكبر للطواف ولا مس كتابة القرآن .

وفيما عن المنتهى من عدم مشروعية التيمم لصوم الجنب والحائض و المستحاضة .

وفيما عن الذكرى من الاشكال فى مشروعية التيمم لصوم الجنب ووطوء الحائض

• بعد انقطاع الدم

وفيما عن كشف الغطاء من عدم مشروعية التيمم للجنب لدخول المسجدين واللبث في المساجد ، ومس كتابة القرآن ومس اسماء الله تعالى وقراءة العزائم والوضع في المساجد ونحو ذلك ، الى غير ذلك من كلماتهم التي نقلها الجواهر وغيره .

وكل ذلك مخالف لأدلة عموم البدلية ، كقوله عليه السلام : التيمم بالصعيد لمن لا يجد الماء كمن توطأ من غدیر ماء ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم يكتيك التراب عشرين ((فان ظاهره قيام التراب مقام الماء في كل شئ)) وقوله عليه السلام في صحیحة عماد هو بمنزلة ماء ، وقوله عليه السلام احد الطهورين .

والرضوى : التيمم غسل المضطر ووضوءه الى غيرها من النصوص كما ان بعضها مخالف لأدلة خاصة .

كخبر ابى عبيدة عن الصادق عليه السلام ، في المرأة ترى الطهر في السفر وليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها وقد حضرت الصلاة ؟ قال عليه السلام اذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تيمم وتصلى ، قال : فيأتيها زوجها في تلك الحال ؟ قال عليه السلام : نعم اذا غسلت فرجها وتيممت . وفي خبر آخر عنه عليه السلام ، بعد ان سأل عن المرأة اذا تيممت من الحيض هل يحل لزوجها وطبها ؟ قال عليه السلام : نعم .

ثم الظاهر عدم الاحتياج الى تجديد التيمم لكل وطى كما لا حاجة الى تجديده لكل صلاة ، ولكل صوم وهكذا ، فهذا الحدث اى الوطى لا ينقض التيمم لظهور النص عرفا في ذلك .

ومما تقدم تعرف انه لا وجه للاشكال في بدلية التيمم عن الوضوء الذى لا

حتى وضوء الحائض والوضوء التجديدي مع وجود شرط صحته من فقد الماء و نحوه نعم لا يكون بدلا عن الوضوء التهيئي كما مر

يكون رافعا للحدث ، كوضوء الجنب للاكل والنوم ، ووضوء الحائض للذكر في اوقات صلاتها ، وفي بدلية التيمم عن غسل الجمعة ، وان قيل في وجه الاشكال ان غسلها شرع لأجل رفع راحة الآباط ولايزيلها التيمم ، ولذا قال المصنف : (حتى وضوء الحائض) وان اشكل عليه التحريروالمنتهى وجامع المقاصد لعدم كونه رافعا ولا مبيحا ، وفيه ان عموم ادلة البدلية كاف في قيام تيممها بدل مقام الوضوء (و الوضوء التجديدي) بكلا معنييه اي ان يتيمم بعد التيمم تجديدا او بعد الوضوء تجديدا ، ووجه الاشكال ان الدليل دل على الوضوء التجديدي لا على التيمم فلا يشرع التيمم لذلك ، والجواب عنه هو ما تقدم من عموم ادلة البدلية .

ثم انه يمكن تصور الوضوء التجديدي بعد التيمم بأن لم يكن له ماء فتيمم ، ثم اذن له مالك الماء ان يتوضأ بقصد التجديد فقط ، والظاهر انه حينئذ يكون متوضيا لا متيمما لأنه اذا صح وضوئه ترتب عليه جميع الآثار ، ومنه يعرف حال ما اذا كان جنبا فتيمم لعدم الماء فاذن له صاحب الماء ان يغتسل للجمعة او للاحرام فقط ، فانه يكون في حكم متطهرا بالغسل ، لما دل على ان احد الحقوق يكفي عن الكل ، وان كان الاحوط عدم الاكتفاء به اذا تمكن من الماء . وما ذكرناه من صحة وضوء الحائض والتجديدي ، انما هو (مع وجود شرط صحته من فقد الماء ونحوه) كما هو واضح ، اذ مع امكان استعمال الماء لا يشرع التيمم الا لأجل النوم ، ولأجل صلاة الميت او بزيادة لأجل دخول المسجد لاخذ ماء الغسل - كما تقدم تفصيل الكلام في كل ذلك - .

اما ما ذكره بقوله : (نعم لا يكون بدلا عن الوضوء التهيئي كما مر) فقد

كما ان كونه بدلا عن الوضوء للكون على الطهارة محل اشكال ، نعم اتيانه بوجاء المطلوبة لا مانع منه لكن يشكل الاكتفاء به لما يشترط فيه الطهارة او يستحب اتيانه مع الطهارة

عرفت الكلام فيه فى المسألة الأولى من هذا الفصل (كما ان كونه بدلا عن الوضوء للكون على الطهارة محل اشكال) عند المصنف ، وان كان الظاهر عندنا عدم الاشكال فيه ، وقد تقدم تفصيل الكلام حول ذلك .
(نعم اتيانه بوجاء المطلوبة لا مانع منه) حتى عند المستشكل ، اما عندنا فلا حاجة الى ذلك ، ولقد اجاد المستمسك حيث قال : فاذا كان دليل البدلية حاكما على مثل لا صلاة الا بطهور يكون ايضا حاكما على مثل ان اللمحب التوايين ، ويحب المتطهرين ، فالفرق بين الطهارتين بلا فارق ، وبالجملة الطهارة التى اعتبرت فى صحة الصلاة اعتبرت فى جواز مس المصحف ، وفى رفع حزاة وطى الحائض ، وفى كمال قراءة القرآن وفى حصول الكمال النفسانى المترتب على الوضوء للكون على الطهارة ، ولا فرق فى معنى الطهارة فى الجميع انتهى .

ومنه يظهر وجه النظر فى قوله : (لكن يشكل الاكتفاء به لما يشترط فيه الطهارة) كاليومية (او يستحب اتيانه مع الطهارة) كقراءة القرآن ، وجه النظر ان ادلة البدلية حاكمة على ذلك ، فكما يكفى الوضوء للكون على الطهارة فى شرط اليومية ، وكمال القراءة كذلك ، يكفى التيمم للكون على الطهارة فى شرط اليومية ، وكمال القراءة الى غيرهما .

ثم انه يأتى فى التيمم البدلى كل ما ذكر فى الغسل والوضوء من انه اذا جاء به لغاية خاصة ، او لكل الغايات ، او لما فى الذمة ، او بدون كل ذلك بل بقصد القربة يكفى لكل الغايات ، الا اذا جاء به على وجه التقييد لغاية

مسألة - ١١ - التيمم الذى هو بديل عن غسل الجنابة ، حاله كحاله فى اغتائه عن الوضوء

خاصة دون سواها فانه يبطل لعدم مشروعية مثل هذا التيمم ، و كذا يأتى هنا ما لو اشتبه فى الغاية وانه اذا كان على وجه الخطاء فى التطبيق صح ، و اذا كان على وجه التقييد بطل ، الى غير ذلك من الأحكام و الله العالم .

(مسألة - ١١ - التيمم الذى هو بديل عن غسل الجنابة حاله كحاله فى

اغتائه عن الوضوء) كما هو المشهور ، بل لم ينقل فيه خلاف من احد ، و ذلك لظاهر ادلة البدلية الدالة على قيام التراب مقام الماء ، و قيام التيمم مقام الوضوء و الغسل ، و يدل عليه بالاضافة الى ذلك ، ما رواه الحلبي عن الصادق عليه السلام عن الرجل يجنب و معه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلاة أيتوضأ بالماء او يتيمم ؟ قال عليه السلام : لا بل يتيمم .

فانه يدل على انه لا وضوء مع التيمم عن غسل الجنابة ، ولو كان الوضوء واجبا لأمر الامام عليه السلام بالتيمم و الوضوء معا ، و يدل على انه لا تيمم آخر بديل عن الوضوء مع التيمم عن غسل الجنابة ما ذكرناه من ظاهر ادلة البدلية و الرواية ، بالاضافة الى ظاهر الآية المباركة حيث لم تأمر بتيممين قال سبحانه : فلم تجدوا ماء فتيمموا حيث لم يأمر تعالى الا بالتيمم الظاهر فى الوحدة ، و الى ظاهر قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لعمار حيث اهوى بيديه صلى الله عليه وآله وسلم الى الأرض فوضعهما على الصعيد ، ثم مسح جبينه بأصابعه و كفيه أحدهما بالأخرى ، ثم لم يعد ذلك ، فانه لو كان عليه تيممان كان الواجب ارشاد عمار على ذلك و لنقله الباقر عليه السلام الراوى لهذه القصة لنا ، هذا كله فى التيمم الذى هو بديل عن غسل الجنابة .

ومنه / يعلم حال التيمم الذى هو بديل عن الوضوء فانه لا اشكال ولا خلاف

كما ان ما هو بديل عن سائر الأغسال يحتاج الى الوضوء او التيمم بدله مثلها فلو تمكن من الوضوء تَوْضُأً مع التيمم بدلها ، وان لم يتمكن تيمم تيممين احدهما بديل عن الغسل و الآخر عن الوضوء

فى انه مثله فى التداخل فاذا بال و تغوط و نام وغير ذلك من الاحداث كفاه تيمم واحد كما كفاه وضوء واحد ، فيما اذا تمكن من الماء ، وذلك لاطلاق ادلة البدلية ، وكذلك التيمم يقوم مقام الأغسال المتعددة ، اذا كانت عليه اغسال متعددة ، فانه لا اشكال ولا خلاف فى كفاية تيمم واحد ، كمايكفى غسل واحد لاطلاق الأدلة ، وخصوص قوله عليه السلام اذا اجتمعت لله عليك حقوق ، فان العلة فى صدر الحديث وهو قوله عليه السلام ((اذا اجتمعت)) تدل على كفاية التيمم الواحد .

(كما ان ما هو بديل عن سائر الأغسال يحتاج الى الوضوء او التيمم بدله مثلها) اى مثل الأغسال فكما انه اذا اغتسل للمس مثلا وجب عليه الوضوء ان تمكن وتيمم ان لم يتمكن ، كذلك اذا تيمم بديل غسل المس (فلو تمكن من الوضوء تَوْضُأً مع التيمم بدلها) اى بديل الأغسال ، وقوله ((بدلها)) متعلق ب ((مع التيمم)) .

(وان لم يتمكن تيمم تيممين احدهما بديل عن الغسل و الآخر عن الوضوء) وكذلك فى اغسال الحيض و النفاس والاستحاضة ، وهذا هو المشهور ، و ذلك لأنه كان عليه وعليها غسل للأكبر ووضوء للأصغر – عند من لا يرى كفاية الغسل عن الوضوء – فاذا تيمم عن الأكبر بقى الوضوء عن الأصغر فان تمكن من الماء تَوْضُأً ، وان لم يتمكن تيمم ، وهذا هو المحكى عن المنتهى والنهائية و التحزير و الدروس والبيان والموجز وكشف الالتباس وجامع المقاصد و ارشاد الجعفرية وغيرها ، واستدل له فى الجواهر بوجوب المبدلين اى الغسل و

مسألة — ١٢ — ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء والغسل من الاحداث

الوضوء معا ، وعدم اغناء احدهما عن الآخر فالبدل اولى .
اقول : سواء جاء بالغسل وتيمم بدل الوضوء ، او جاء بالتيمم بدل الغسل وتوضأ ، او جاء بتيممين بدلا عنهما ، لكن عن المفيد في المقنعة الاكتفاء بتيمم واحد ، واستدل له الشيخ في محكي كلامه بما روى من ان تيمم الجنب والحائض سواء وعن الذكري انه ظاهر الأصحاب ، وربما استدل له بصد ر قوله عليه السلام : ((اذا اجتمعت لله عليك حقوق)) وبالأصل ، ولا يخفى ما في الكل ، فان الظاهر من الرواية الاستواء في الكيفية لا في هذه الجهة ، و الحقوق وان كانت مطلقة ، حتى ان صاحب المستند جعل الأصل التداخل ، الا ان الظاهر منهم عدم اطلاق ذلك واختصاص ذلك بباب الأغسال ، وبباب الوضوءات ، و الا لكفى في الأصل الذي هو غسل و وضوء لمن يتمكن من الماء ، و ان شئت قلت ان دليل البدلية ، حاكم على دليل ((اجتمعت حقوق)) والأصل لا موضوع له بعد ورود الأدلة الاجتهادية ، ومنه يعلم ما عن صاحب المدارك حيث قال في حاشيته على الألفية ما لفظه : وقيل بالاكتفاء بتيمم واحد وهو متجه على القول باتحاد الكيفية وعدم نية البدلية ، فيكون كما لو تعددت اسباب الوضوء ، فان اتحاد الكيفية وجوب نية البدلية وعدمها لا ربط لهما بالمقام ، بعد كون الأصل عدم التداخل ، ودلالة دليل البدلية على لزوم التعدد .

ومما ذكرناه ظهرا انه لا فرق حينئذ بين ان يقدم بدل الغسل او بدل التيمم ، كما لا فرق في نفس الغسل والوضوء ، كما لا فرق في عدم الاحتياج الى الوضوء فيما كان بدلا عن غسل الجنابة بين ان يكون معه غسل آخرام لا .
(مسألة — ١٢ — ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء والغسل من الاحداث)

كما انه ينتقض بوجودان الماء و زوال العذر

بلا اشكال ولا خلاف ، وقد تكرر الاجماع على ذلك فى كلماتهم ويدل عليه صحيح زرارة قال : قلت لأبى جعفر عليه السلام يصلى الرجل بوضوء واحد صلاة الليل والنهار كلها ؟ قال : نعم ما لم يحدث قلت فيصلى بتيمم واحد صلاة الليل والنهار ؟ قال عليه السلام : نعم ما لم يحدث او يصب ماء .
 وخبر السكونى عن الصادق عليه السلام عن آباءه عليهم السلام قال : لا بأس بأن تصلى صلاة الليل والنهار بتيمم واحد ما لم تحدث او تصب الماء .
 وخبر الدعائم عن الصادق عليه السلام انه قال : من تيمم صلى بتيممه ذلك ما شاء من الصلوات ما لم يحدث او يجد الماء فانه اذا امر بالماء او وجده انتقض تيممه .

والرضوى عليه السلام : فاذا قدرت على الماء انتقض التيمم ، وفى مكان آخر منه وقد يصلى بتيمم واحد خمس صلوات ما لم يحدث حدثا ينقض به الوضوء هذا ، ولكن قد تقدم ان الدخول بالحائض التى طهرت من الدم ، و لم تغتسل بل تيممت لا ينقض التيمم بمعنى انه لا يحتاج جماعها الثانى الى تيمم آخر ، وكذلك من تيمم للنوم بلحافه فاذا استيقظ لم يحتج الى تيمم آخر لظهور الدليل فى كفاية التيمم الأول وهل ذلك لعدم نقض النوم والدخول للتيمم ، فيكون استثناء عن الكلية المذكورة فى المتن ، اولاً المستحب هو تيمم واحد فنقضه لا يوجب تيمما آخر احتمالان :

(كما انه ينتقض بوجودان الماء و زوال العذر) بلا اشكال ولا خلاف ، بل عن غير واحد الاجماع عليه ، ويدل عليه متواتر الروايات كالتى تقدمت فى الفرع السابق .

وما رواه التهذيب عن مسعود بن موسى ، وفيه فان تيممه الأول انتقض

ولا يجب عليه اعادة ما صلّاه كما مرّ وان زال العذر في الوقت و الأحوط
 الاعادة حينئذ بل القضاء ايضا في الصور الخمسة المتقدمة .
 مسألة - ١٣ - اذا وجد الماء او زوال عذره قبل الصلاة لا يصح به

حين مرّ بالماء ولم يغتسل .

و رواية ابي ايوب عن الصادق عليه السلام : اذا رأى الماء وكان يقدر عليه
 انتقض التيمم .

و رواية الدعائم عن الصادق عليه السلام : ان تيمم ولم يصلّى فوجد الماء
 وهو في وقت من الصلاة انتقض تيممه الى غيرها - هذا في وجدان الماء - .
 اما زوال العذر فنقضه للتيمم مستفاد من اطلاق ادلة الطهارة المائية ، بل و
 من النصوص المتقدمة ، لأن علة النقص في وجدان الماء انما هي التمكن من
 استعماله وهي موجودة في المقام ، ولذا لا اشكال في المسألة ولا خلاف .
 نعم لا اشكال في انه لو وجد الماء بقدر زمان لا يسع الغسل والوضوء ، او
 زال عذرة كذلك لم ينقض تيممه ، لعدم القدرة التي هي مناط النقص .
 (ولا يجب عليه اعادة ما صلّاه كما مرّ وان زال العذر في الوقت و الأحوط
 الاعادة حينئذ) كما تقدم وجهه (بل القضاء ايضا في الصور الخمسة المتقدمة)
 بل مطلقا على ما سبق من وجهه من دلالة بعض الروايات عليه والله سبحانه
 العالم .

(مسألة - ١٣ - اذا وجد الماء او زوال عذرة قبل الصلاة لا يصح به) اي
 بذلك التيمم بلا اشكال ولا خلاف لأن التيمم ينتقض بوجدان الماء ، كما في
 النصوص ، كما انه ينتقض بزوال العذر لانتفاء موضوعه كما تقدّم الكلام في ذلك
 ولذا ادعى عليه الاجماع الخلاف والمعتبر والمنتهى والتذكرة والمختلف و
 النهاية وغيرها .

وان فقد الماء او تجدد العذر فيجب ان يتيمم ثانيا .

نعم لو شك فى انه هل وجد الماء او هل زال عذره ، ولم يمكن الفحص او فحص لم ينته الى نتيجة ، كان استصحاب عدم الوجدان وبقاء العذر محكما ، ثم ان عدم صحة الصلاة بذلك التيمم .

(وان فقد الماء او تجدد العذر) بلا اشكال ولا خلاف وذلك لاطلاق النص والفتوى الدال على النقص بالوجدان وزوال العذر (فيجب ان يتيمم ثانيا) لتحقق موضوعه الموجب له ، ولو وجد الماء بعد التيمم ولم يتمكن من استعماله لحدوث مرض او لضيق الوقت من استعماله ، فهل يجوز ان يكتفى بذلك التيمم الذى أتى به من جهة فقد الماء ، او اللازم تيمم جديد قولان : المشهور الأول ، بل فى الجواهر دعوى نفي الخلاف فيه خلافا للمحكى عن المنتهى والمدارك والذخيرة والمفاتيح والغنائم فقالوا بوجوب الاعادة فى محكى كلامهم .

والأول هو الأقوى لأن المستفاد من النص والفتوى ان الوجدان المبطل للتيمم هو الوجدان الذى يتمكن معه من استعماله لا مطلق الوجدان ، والا لزم ان يكون الماء المغصوب ايضا موجبا للبطلان ، ولذا ورد فى تفسير الآية الكريمة عدم التمكن من الاستعمال ، ولو مع وجوده كما سبق . وفى رواية ابى ايوب عن الصادق عليه السلام : اذا رأى الماء وكان يقدر عليه انتقض التيمم .

استدل للقول الثانى باطلاق صحيح زرارة ما لم يحدث او يصب الماء، ومثله غيره حيث علق جواز الصلاة بالتيمم بعدم اصابة الماء ، وفيه ان المنصرف منه ان الاصابة التى يمكن معها الاستعمال توجب النقص ، ولو سلم الاطلاق لا بد من تقييده بتفسير الآية ورواية ابى ايوب ، كما هو واضح .

نعم اذا لم يسع زمان الوجدان او زوال العذر للوضوء او الغسل بأن فقدوا
تجدد العذر بفصل غير كاف لهما لا يبعد عدم بطلانه وعدم وجوب تجديده ،
لكن الأحوط التجديد مطلقا

وعلى هذا فاذا حصل الماء لكنه كان ممنوعا عن استعماله شرعا او عقلا لم
يكن ذلك الوجدان ناقضا للتيمم .

(نعم اذا لم يسع زمان الوجدان او) زمان (زوال العذر للوضوء او
الغسل بأن فقد او تجدد العذر) ولو عذر آخر (بفصل غير كاف لهما) اى
للوضوء والغسل (لا يبعد عدم بطلانه وعدم وجوب تجديده) كما عن جامع
المقاصد وفوائد الشرائع والمسالك ومجمع البرهان وغيرها .

(لكن الأحوط التجديد مطلقا) بل افتى به بعض ، والأقوى الاول : لأنه
لم يكن متمكنا من استعمال الماء ، وان ظن او قطع حين رؤيته الماء او زوال
عذره الأول ، انه قادر على استعمال الماء ، فان الأحكام مترتبة على مواضعها
الواقعية لا المواضيع الخيالية ، ويدل عليه ما تقدم فى تفسير الآية الكريمة ، وخبر
ابى ايوب ، والنقض المتقدم بما اذا وجد الماء المغصوب .

استدل للقول الثانى : باطلاق ما دلّ على ان وجدان الماء ناقض للتيمم ،
وبأنه لما زال العذر انتفى موضوع التيمم فانتفى التيمم ، فاذا فقد الماء ثانيا او
تجدد العذر وجب تيمم جديد ، وفيه ما تقدم فى الفرع السابق من انه لا اطلاق
للدليل ، ولو فرض اطلاقه لزم تقييده ، وكأن المصنف احتاط خروجاً عن خلاف
من اوجب والا فلا وجه للاحتياط .

نعم الظاهر انه لو اراق الماء بنفسه فانه يجب عليه التجديد لأنه يصدق
عليه انه وجده ، وكذا يصدق عليه ما فى خبر ابى ايوب ((وكان يقدر عليه))
كما انه اذا مرض نفسه وجب عليه التجديد لصدق دليل المذكور ، ثم انه لو

وكذا اذا كان وجدان الماء او زوال العذر فى ضيق الوقت فانه لا يحتاج الى الاعادة حينئذ للصلاة التى ضاق وقتها .

وصلت النوبة الى الأصل العملى كان الأصل فى المقام هو استصحاب الطهارة .
 (وكذا) لا يجب التجديد (اذا كان وجدان الماء او زوال العذر فى ضيق الوقت فانه لا يحتاج الى الاعادة حينئذ للصلاة التى ضاق وقتها) اذ ضيق الوقت عذر شرعى عن استعمال الماء فيصدق عليه مفهوم قوله عليه السلام ((وكان يقدر عليه)) وعليه فاذا بقيت القدرة بعد الصلاة بمقدار الاستعمال انتقض تيممه والا لم ينتقض لما تقدم فى الفرع السابق ، ولو صار له وقت بمقدار الوضوء والغسل لكن كان مؤديا فى هذه المدة لواجب اهم كانقاذ الغريق فالظاهر عدم لزوم التجديد لأنه لا يصدق عليه ((وكان يقدر عليه)) .

اما اذا كان الواجب الذى كان يؤدّيه متساويا مع الوضوء الواجب بأن كان مخيرا بينهما ، فهل هو ممن قدر على الماء ام لا ؟ احتمالان : من انه مكلف بأحدهما فهو قادر على كل واحد منهما على سبيل البدل ، ومن ان ادائه للواجب الآخر اوجب عدم قدرته على المائية ، والأظهر وجوب التجديد .
 ثم انه لا فرق فى انتقاض التيمم بوجدان الماء ، بين ما اذا كان الوجدان فى وقت الفريضة او قبله ، فاذا تيمم لصلاة الصبح ، ثم بعد طلوع الشمس قدر ثم حيث الظهر طرء العجز ، وجب تجديد التيمم ، لأنه قدر على الماء فلم يصدق عليه ((لم تجدوا)) ولا طلاق قوله عليه السلام : ((اذا رأى الماء و كان يقدر عليه)) لما كان ذلك فى الوقت او قبل الوقت ، وربما احتتمل عدم الانتقاض لأنه قبل الوقت لا يتمكن من الطهارة المائية للصلاة التى لم يأت وقتها وفيه انه تمكن من استعمال الماء وان لم يمكن الاستعمال لغاية خاصة ، ومنه يظهر انه لو قال له مالك تطهر بقصد غاية خاصة كقراءة القرآن ولم يأذن له

مسألة - ١٤ - اذا وجد الماء فى اثناء الصلاة فان كان قبل الركوع من الركعة الأولى بطل تيممه وصلاته ، وان كان بعده لم يبطل ويتم صلاته

فى التطهر بقصد الصلاة كان من مصاديق المتمكن ، اذ تطهيره بقصد القرآن يكفى فى اتيان الصلاة به .

(مسألة - ١٤ - اذا وجد الماء فى اثناء الصلاة) لم يبطل تيممه مطلقاً ، سواء كان قبل الركوع من الركعة الأولى ام لا ، كما عن المشهور بل عن السرائر الاجماع عليه ، خلافاً للسيد فى مصباحه وجمله والصدوق والجعفى والنهية ومجمع البرهان والمفاتيح وشرحها وكاشف الغطاء والطباطبائى والجواهر وغيرهم ، حيث فصلوا فى المسألة ما ذكره المصنف بقوله : (فان كان قبل الركوع من الركعة الأولى بطل تيممه وصلاته) فتوضاً واغتسل واعاد الصلاة .

(وان كان بعده) بان دخل فى الركوع (لم يبطل ويتم صلاته) ويدل على ما اخترناه صحيح زرارة ومحمد بن مسلم قالاً : لأبى جعفر عليه السلام فى الرجل لم يصب الماء وحضرت الصلاة فتيمم وصلى ركعتين ثم اصاب الماء ينقض الركعتين او يقطعهما ويتوضأ ثم يصلى ؟ قال عليه السلام : لا ولكنه يمضى فى صلاته فيتمها ولا ينقضها لىمكان انه دخلها وهو على طهر بتيمم .

فان التعليل نص فى ان الدخول بطهر كاف فى عدم النقض .
وخبر محمد بن سماعة ، عن محمد بن حمران ، عن ابى عبد الله عليه السلام قال : قلت له رجل تيمم ثم دخل فى الصلاة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى بالماء حين يدخل فى الصلاة ؟ قال عليه السلام : يمضى فى الصلاة واعلم انه ليس ينبغى لأحد ان يتيمم الا فى آخر الوقت وظاهر كلمة ((حين)) انه فى اول صلاته ، والا قال ((بعد)) فله ظهور قوى فى كونه قبل الركوع ، و لا اشكال فى سنده بعد ان كان الراوى له البزنطى الذى هو من اصحاب

الاجماع وقيل فى حقه انه لا يروى عن ثقة ، وقد حكى عن المعتبر ترجيحها على رواية عبد الله بن عاصم ((الآتى)) بأن محمد بن حمران اشهر فى العدالة والعلم من عبد الله بن عاصم والأعدل مقدم ، وهذا شهادة من المحقق بصحة الرواية فلا مجال لقول الجواهر بالاشكال ، فى سند الرواية ، لأن كلا من محمد بن سماعة و محمد بن حمران مشترك بين الثقة وغيره .

وفى رواية اخرى لمحمد بن حمران قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام ، الرجل يتيمم ويدخل فى صلاته ثم يمرّ به الماء ؟ قال عليه السلام : يمضى فى صلاته .

وعن الرضى عليه السلام : فاذا كبرت فى صلاتك تكبيرة الافتتاح و أوتيت بالماء فلا تقطع الصلاة ولا تنقض تيممك و امض فى صلاتك وعن كتاب الجمل للسيد المرتضى ((ره)) قال : وروى انه اذا كبر تكبيرة الاحرام مضى فيها .
اما القول الثانى : فقد استدل له باطلاق ما يدل على ناقضية الماء ، و بما رواه زرارة فى الصحيح قال قلت لأبى جعفر عليه السلام ان اصاب الماء وقد دخل فى الصلاة ؟ قال عليه السلام : فلينصرف وليتوضأ ما لم يركع وان كان قد ركع فليمض فى الصلاة فان التيمم احد الطهورين .

وخبر عبد الله بن عاصم قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء فيتيمم ويقوم فى الصلاة فجاء الغلام فقال هو ذا الماء ؟ فقال عليه السلام : ان كان لم يركع فلينصرف وليتوضأ وان كان قد ركع فليمض فى صلاته .

وفيه انه لا بد من حمل هذه الطائفة على الاستحباب لأنه الجمع العرفى بين الطائفتين قال : فى المستمسك فيتعين الجمع بين النصوص بالحمل على استحباب النقص لو اصاب الماء قبل الركوع — كما عن جماعة التصريح به — فانه

ولكن الأحوط مع سعة الوقت الاتمام والاعادة مع الوضوء ولا فرق فى
التفصيل المذكور بين الفريضة و النافلة على الأقوى

له قرب جمع عرفى بينها ، انتهى .

اما ما صنعه مصباح الهدى من التكلف فى تقديم الطائفة الثانية فلا وجه ،
كما ان ما صنعه الجواهر من اتعاب نفسه الشريفة فى اسقاط دلالة الطائفة
الأولى واضح المنع ، ومما ذكرناه يظهر ضعف الأقوال الاخرى فى المسألة ، وقد
انها ها بعضهم الى خمسة اقوال اخر اقواها ما عن ابن الجنييد من انه ان وجد
الماء قبل ان يركع الركعة الثانية قطع ، وان وجده بعد الاولى وخاف ضيق
الوقت جاز ان لا يقطع ، وانما كان ضعيفا لعدم الدليل عليه ، وان استدل
له بخبر حسن الصيقل انه سأل الصادق عليه السلام عن رجل تيمم ثم قام يصلى
فمر به نهر وقد صلى ركعة ؟ قال عليه السلام : فليغتسل وليستقبل الصلاة .
فانه لا يدل على تمام مدعاه ، بالاضافة الى ان الظاهر من قوله عليه السلام
((فمر به نهر)) انه ابصر النهر فى الصلاة ، مما يدل على انه كان متمكن من
الماء ، فهو خارج عن محل الكلام كما هو واضح .

(ولكن الأحوط مع سعة الوقت الاتمام والاعادة مع الوضوء) اخذا
بظاهر ما دلّ على ان امكان الماء يوجب الوضوء الذى له اطلاق بالنسبة الى
الامكان داخل الصلاة - فى اى موضع منها - وخارج الصلاة ، وخروجا عن
خلاف ابن حمزة حيث اوجب القطع مطلقا اذا غلب على ظنه عدم ضيق الوقت
وان لم يمكنه لم يقطعها اذا كبر .

لكن الظاهر انه لا وجه لهذا الاحتياط بعد ورود الدليل العقيد للاطلاق
(ولا فرق فى التفصيل المذكور) عند المصنف والاطلاق عندنا (بين الفريضة
والنافلة على الأقوى) كما عن المبسوط والتحرير والقواعد والمنتهى والمسالك

وان كان الاحتياط بالاعادة فى الفريضة اكد من النافلة .

مسألة - ١٥ - لا يلحق بالصلاة غيرها اذا وجد الماء فى اثائها، بل تبطل مطلقا وان كان قبل الجزء الأخير منها

وغيرها ، خلافا لاحتمال جامع المقاصد وتبعه الجواهر من الفرق بين النافلة فيجب قطعها وبين الفريضة فالحكم فيها كما ذكر سابقا ، ويدل على الأول اطلاق الروايات بالاضافة الى قاعدة الحاق النوافل بالفرائض فى كل ما لم يدل دليل على خصوصية فى احدهما - كما تكرر منا بيان هذه القاعدة فى هذا الشرح - .

واستدل للثانى بانصراف الدليل عن النافلة وأيد ذلك ، بان ابطال النافلة غير ممنوع منه فيتحقق التمكن من استعمال الماء ، وبان ظاهر الأمر بالاتمام خاص بالواجبة ان لا امر باتمام النافلة وفى الكل ما لا يخفى ان لا وجه للانصراف ولو كان فهو بدوى ، وبعد اطلاق الدليل الشامل للنافلة لا يكون الفارق المذكور معينا ، وظاهر الأمر كونه ارشادا الى صحة التيمم والصلاة لا انه مولوى كما هو حال الأوامر والنواهي المتعلقة بالأجزاء والشرائط (وان كان الاحتياط بالاعادة فى الفريضة اكد من النافلة) لكون الفريضة واجبة بخلاف النافلة ، بخلاف ما اذا نظرنا الى الدليل فان الاحتياط فى النافلة اكد ، لاحتمال انصراف دليل الصحة الى الفريضة - كما تقدم - وعلى كل حال فهذا الاحتياط مطلق ايضا ضعيف الوجه كالاختياط فى الفرع السابق .

(مسألة - ١٥ - لا يلحق بالصلاة غيرها اذا وجد الماء فى اثائها) و ذلك لأن مقتضى القاعدة انتقاض العمل المشروط بالطهارة بمجرد تمكن العامل من الماء خرج منها الصلاة للدليل الخاص وبقى الباقي تحت القاعدة ولا مناط فى البين حتى يتعدى من الصلاة الى غيرها .

(بل تبطل مطلقا وان كان قبل الجزء الأخير منها) لبطلان الشرط الذى

فلو وجد في اثناء الطواف ولو في الشرط الأخير بطل ، وكذا لو وجد في اثناء صلاة الميت بمقدار غسله بعد ان يمم لفقد الماء فيجب الغسل واعادة الصلاة

هو الطهارة فيبطل الشرط (فلو وجد في اثناء الطواف ولو في الشرط الأخير بطل) ويجب الوضوء او الغسل واعادته ، وربما احتتمل الصحة و لحو ق الطواف بالصلاة لقول ابي جعفر عليه السلام في خبر ابي حمزة ، سأل ان ينسك المناسك وهو على غير وضوء ؟ فقال عليه السلام : نعم الا الطواف فان فيه صلاة ، بل وما اشتهر بينهم من ان ((الطواف بالبيت صلاة)) .
وفيه اولا ان الخبر الأول : لا دلالة فيه .

والخبر الثاني : لم يعلم صحته بل ولا اسناده .

وثانيا : ان يكون الطواف منزلا منزلة الصلاة في كل شيء لا يفهم من الخبر ، اذ لا دليل على عموم المنزلة ، وربما احتتمل انه ان تجاوز النصف صح السابق لأن وجدان الماء كالحدث في انه لا يضر اذا كان بعد النصف ، وفيه ان وجدان الماء يكشف عن انه لم يكن تكليفه التيمم ، لا انه مبطل من الآن ، اللهم الا اذا ضاق وقته بحيث لم يكن له وقت للوضوء او الغسل والاعادة فلا يبعد القول بصحة ما أتى به من الطواف فتأمل .

ومما ذكرنا في الطواف يعلم ان حال صلاة الطواف ليس حال سائر الصلوات فاذا وجد الماء في آخر صلاة الطواف ، بل وبعدها ايضا بطلت لترتب الصلاة على الطواف ، فاذا بطل الطواف بطلت الصلاة ايضا .

(وكذا لو وجد في اثناء صلاة الميت بمقدار غسله) ولو غسل واحدا لا

بمقدار الأغسال الثلاثة (بعد ان يمم لفقد الماء فيجب الغسل واعادة الصلاة) لأن بطلان الغسل يكشف عن بطلان الصلاة المترتبة عليه ، ومنه يعلم ان الحال كذلك اذا وجد الماء بعد انتهاء الصلاة ، لا يقال مقتضى الصحيحة السابقة

بل وكذا لو وجد قبل تمام الدفن .

مسألة - ١٦ - اذا كان واجدا للماء و تيمم لعذر آخر من استعماله فزال
عذره فى اثناء الصلاة هل يلحق بوجودان الماء فى التفصيل المذكور اشكال فلا
يترك الاحتياط بالاتمام والاعادة اذا

حيث قال عليه السلام : بأنه دخلها على طهر صحة الصلاة بمجرد الدخول
فيها ، لأنه يقال ان بطلان الصلاة فى المقام انما هو لأجل فقد الترتيب ، وان
كانت الصلاة صحيحة بالنظر الى نفسها فالصلاة لم تكن مشروعة وان ظن المصلى
شرعيتها .

(بل وكذا لو وجد قبل تمام الدفن) لأنه ما دام لم يدفن بان لم يوار ، و
ان وضع فى قبره ، يكون وقت الغسل باقيا بل وكذا اذا اخرج بعد الدفن
عصيانا او نسيانا - كما تقدم فى مسألة غسل الميت - اما اذا دفن ولم يخرج
فلا مجال للقول بجواز نبشه ، اذ قد دفن على الوجه الصحيح ، ومنه انه لو
كان الواجب التعجيل فى تجهيزه ، لم يكن وجدان الماء فى اثناء الصلاة او
بعدها مبطلا للتيمم والصلاة .

(مسألة - ١٦ - اذا كان واجدا للماء و تيمم لعذر آخر من استعماله
فزال عذره فى اثناء الصلاة) كما اذا كان الماء لمورثه و خطره عليه فمات فى
الأثناء او اباحه له (هل يلحق بوجودان الماء فى التفصيل المذكور) بين
الدخول فى الركوع ، فالصحة و بين عدم الدخول فى الركوع بالبطلان - على
التفصيل الذى اختاره الماتن - (اشكال) وان كان الأظهر اللاحق ، لانه
مقتضى التعليل المتقدم فى صحيحة زرارة ، بل لعل ذلك هو المستفاد من
نفس النصوص من جهة المناط وفهم عدم الخصوصية لوجدان الماء ، فالممدار
مطلق القدرة على استعمال الماء (فلا يترك الاحتياط بالاتمام والاعادة اذا

كان بعد الركوع من الركعة الأولى ، نعم لو كان زوال العذر في اثناء الصلاة في ضيق الوقت اتمها وكذا لو لم يف زمان زوال العذر للوضوء بان تجدد العذر بلا فصل فان الظاهر عدم بطلانه وان كان الأحوط الاعادة .

مسألة - ١٧ - اذا وجد الماء في اثناء الصلاة بعد الركوع ثم فقد في اثنائها ايضا او بعد الفراغ منها بلا فصل هل يكفي ذلك التيمم لصلاة اخرى
اولا

كان بعد الركوع من الركعة الأولى) بل مطلقا على ما اخترناه من عدم جواز الابطال ، اذا دخل في الصلاة وعليه فالاحتياط بالاعادة استحبابي وانما الواجب الاتمام .

(نعم لو كان زوال العذر في اثناء الصلاة) ولوقبل الركوع - حتى على ما اختاره المصنف - (في ضيق الوقت اتمها) لأن الضيق عذر مسقط للطهارة المائية حتى قبل الصلاة ، فكيف باثنائها (وكذا لو لم يف زمان زوال العذر للوضوء) او الغسل (بان تجدد العذر بلا فصل فان الظاهر عدم بطلانه) لما سبق في المسألة ((٣)) من ان المبطل هو التمكن من الاستعمال لا مجرد الوجود .

نعم قد سبق انه لو كان تجدد العذر بمثل اراقة التيمم الماء لم يكن عذرا في بقاء التيمم بل يبطل تيممه ويجب عليه تجديده (وان كان الأحوط الاعادة) على ما تقدم وجهه هناك .

(مسألة - ١٧ - اذا وجد الماء في اثناء الصلاة بعد الركوع) او قبله - على ما اخترناه - (ثم فقد في اثنائها ايضا او بعد الفراغ منها بلا فصل) اي بدون مقدار استعماله ، ولم يكن هو الذي افقده - كما سبق وجه هذا القيد - (هل يكفي ذلك التيمم لصلاة اخرى اولاً) الظاهر الكفاية لأنه لم يقدر على

فيه تفصيل فاما ان يكون زمان الوجدان وافيا للوضوء او الغسل على تقدير عدم كونه فى الصلاة اولا ، فعلى الثانى الظاهر عدم بطلان ذلك التيمم بالنسبة الى الصلاة الأخرى ايضا ، واما على الأول فالأحوط عدم الاكتفاء به بل تجديده لها لأن القدر المعلوم - من عدم بطلان التيمم اذا كان الوجدان بعد الركوع - انما هو بالنسبة الى الصلاة التى هو مشغول بها لا مطلقا

استعمال الماء فى الصلاة شرعا ، ولم يقدر على استعمال الماء بعد الصلاة عقلا ، وقد عرفت مكررا ان المناط فى التيمم حدوثا وبقاء عدم القدرة على استعمال الماء شرعا او عقلا ، هذا كله اذا كان زمان الوجدان فى الصلاة وافيا بالمائية ، اما اذا لم يكن وافيا فالكفاية اوضح لعدم تمكن من استعمال الماء عقلا ، و فى المسألة قولان آخران :

الأول : عدم الكفاية مطلقا لاطلاق ما دلّ على ان وجدان الماء ينقض التيمم - كما تقدم دليله فى بعض المسائل السابقة - ، وفيه انك قد عرفت ان اطلاق تلك الروايات مقيد بما دلّ على التمكن كخبر ابى ايوب وغيره .
الثانى ما ذكره المصنف بقوله : (فيه تفصيل فاما ان يكون زمان الوجدان وافيا للوضوء او الغسل على تقدير عدم كونه فى الصلاة اولا) يكن زمان الوجدان وافيا .

(فعلى الثانى الظاهر عدم بطلان ذلك التيمم بالنسبة الى الصلاة الأخرى ايضا) لأن الوجدان كعدمه ، اذ انه لا يتمكن من استعمال الماء ، وقد سبق ان المراد بالوجدان التمكن من استعماله لا مجرد وجود الماء فى الخارج .
(واما على الأول فالأحوط عدم الاكتفاء به بل تجديده لها لأن القدر)
المتيقن (المعلوم - من عدم بطلان التيمم اذا كان الوجدان بعد الركوع -) او مطلقا على ما اخترناه (انما هو بالنسبة الى الصلاة التى هو مشغول بها لا مطلقا)

مسألة - ١٨ - فى جواز مس كتابة القرآن وقراءة العزائم حال الاشتغال بالصلاة التى وجد الماء فيها بعد الركوع اشكال لما مر من ان القدر المتيقن من بقاء التيمم وصحته انما هو بالنسبة الى

حتى بالنسبة الى سائر الصلوات ، ولذا اختاره المبسوط والموجز والايضاح البطلان ، وعن المنتهى والتذكرة الميل اليه مستندين الى اطلاق ما دل على الطهارة المائية ، واطلاق ما دل على انتقاض التيمم بوجودان الماء ، لكن قد عرفت انه لا وجه للاحتياط ، بل الظاهر الاكتفاء به كما اختاره المعبر و الدروس والبيان والذكرى وجامع المقاصد والمسالك والمدارك وغيرها ، لما عرفت من ان المراد بالوجودان التمكن من الاستعمال ، فلا اطلاق لأدلة الطهارة المائية ولا لدلة انتقاض التيمم بوجودان الماء .

ثم انه لو علم - فى السعة - انه لو صلى يأتيه الماء فى اثناء الصلاة فالظاهر بطلان صلاته من رأس لأنه ليس مأمور بهذه الصلاة .

نعم اذا علم بذلك الضيق صلى ، وكان الحكم صحة تيممه وكفايته لسائر الصلوات ، ولو تمكن فى اثناء الصلاة - فى مفروض المتن - من الوضوء او الغسل بدون محو صورة الصلاة ، فالظاهر انه لا يجب لاطلاق الأدلة الدالة على صحة الصلاة ، والقول بانصرافه عن مثل الفرض لا وجه له ، اما بقاء التيمم بالنسبة الى سائر الصلوات ، فهو غير بعيد للتلازم العرفى بين صحة التيمم لبقية هذه الصلاة ((المستفاد من النص)) وبين بقاء التيمم لسائر الصلوات فتأمل .

(مسألة - ١٨ - فى جواز مس كتابة القرآن وقراءة العزائم حال الاشتغال بالصلاة التى وجد الماء فيها بعد الركوع) او مطلقا ولو قبله على ما اخترناه (اشكال لما مر من ان القدر المتيقن من بقاء التيمم وصحته انما هو بالنسبة الى

تلك الصلاة ، نعم لو قلنا بصحته الى تمام الصلاة مطلقا — كما قاله بعضهم — جاز المس و قراءة العزائم ما دام فى تلك الصلاة ومما ذكرنا ظهر الاشكال فى جواز العدول من تلك الصلاة الى الفائة التى هى مترتبة عليها لاحتمال عدم بقاء التيمم بالنسبة اليها .

تلك الصلاة) وفيه نظر ، بل الظاهر انه طاهر وعليه يمكن ان يفعل كل ما كان مشروطا بالطهارة — وقد سبق الكلام فى ذلك فى مسألة التيمم للضييق — فلا حاجة الى تكراره .

(نعم لو قلنا بصحته الى تمام الصلاة مطلقا) بالنسبة الى تلك الصلاة و غيرها (— كما قاله بعضهم —) لأن التيمم يورث الطهارة و اذا حصلت الطهارة لم يفرق فيها تلك الصلاة وغيرها (جاز المس و قراءة العزائم) والكون فى المساجد (ما دام فى تلك الصلاة) وقد عرفت ان هذا هو مقتضى الأدلة (ومما ذكرنا ظهر) عدم (الاشكال فى جواز العدول من تلك الصلاة الى الفائة التى هى مترتبة عليها) لأنه طاهر والطاهر يحق له العدول لأنه يشمله دليل العدول .

نعم من يستشكل فى الطهارة المطلقة يستشكل فى العدول (لاحتمال عدم بقاء التيمم بالنسبة اليها) لأن الدليل انما دلّ على صحة الصلاة التى هو فيها فالعدول الى صلاة اخرى غير معلوم الصحة ، اذ لم يحرز عدم وجدان الماء بالنسبة الى المعدول اليها ، اما بالنسبة الى ركعات الاحتياط والاجزاء المنسية ، فاللازم القول بالصحة — على تقدير الاشكال — لانها من توابع نفس تلك الصلاة واجزاءها ، فيشملها دليل صحة تلك الصلاة ، واحتمال ان تكون الركعات الاحتياطية نافلة وهى غير تلك الصلاة لا تضر لأن الاتيان بها بقصد الاحتياط .

مسألة - ١٩ - اذا كان وجدان الماء فى اثناء الصلاة بعد الحكم الشرعى بالركوع كما لو كان فى السجود وشك فى انه ركع ام لا حيث انه محكوم بأنه ركع فهل هو كالوجدان بعد الركوع الوجدانى ام لا اشكال ، فالاحتياط بالاتمام و الاعداء لا يترك .

مسألة - ٢٠ - الحكم بالصحة فى صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطا

(مسألة - ١٩ - اذا كان وجدان الماء فى اثناء الصلاة بعد الحكم الشرعى

بالركوع) عند من يشترط الركوع فى صحة الصلاة - كالمصنف - .

اما على ما اخترناه من ان مجرد الدخول فى الصلاة كاف فى الحكم بالصحة، فلا مجال لهذه المسألة ، نعم تجرى المسألة فيما اذا شك فى تكبير الاحرام بعد ان دخل فى القراءة لأنه محكوم شرعا بكونه فى الصلاة (كما لو كان فى السجود وشك فى انه ركع ام لا حيث انه محكوم بانه ركع) بدليل قاعدة التجاوز (فهل هو كالوجدان بعد الركوع الوجدانى) لأنه الشارع قال ((بأنك ركعت)) فيشملة دليل صحة الصلاة بعد الركوع ، وكذلك الشارع يقول بأنك كبرت ، فيشملة دليل صحة الصلاة بعد الدخول فيها (ام لا) لأن المنصرف من الركوع المعلق عليه صحة الصلاة ، والدخول فى الصلاة المعلق عليه صحة الصلاة ، هو ما اذا كان محرزا بالوجدان ، وعليه فلا يفيد الظن والشاهد ، اذا قلنا بكفايتهما فى تحقق الركوع والتكبير ايضا (اشكال) وان كان الأقرب الأول لأن حكم الشارع ينزل المشكوك منزلة الوجدانى .

(فالاحتياط بالاتمام والاعداء) غير لازم وان قال المصنف : بانه (لا

يترك) ولذا ذهب السادة البروجردى والحكيم والجمال و شيخ مصباح

المهدى الى كفاية الاتمام .

(مسألة - ٢٠ - الحكم بالصحة فى صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطا

بحرمة قطع الصلاة فمع جواز القطع ايضا كذلك ، بل يمكن ان يقال فى صورة وجوب القطع ايضا اذا عصى ولم يقطع ايضا الصحة

بحرمة قطع الصلاة (بل الدليل على الصحة ورود الأخبار الدالة على الصحة ، فحرمة الابطال وعدمها سيان فى الحكم بالصحة ، ولذا تقدم ان حال النافلة حال الفريضة (فمع جواز القطع ايضا) كما اذا كان المصلى غير بالغ او خاف على مال محترم يجوز له معه قطع الصلاة . (كذلك) تصح الصلاة اذا وجد الماء بعد ان دخل فى الصلاة - على ما اخترناه - .

(بل يمكن ان يقال فى صورة وجوب القطع ايضا) لانقاذ غريق او خلاص نفسه من التهلكة ونحوهما (اذا عصى ولم يقطع ايضا الصحة) و ذلك لأن دليل الصحة يشمله خلافا للشهيد فى الذكرى حيث حكم ببطلان الصلاة للنهى عنه المفسد للعبادة .

وفيه اولا : ان نفس الشهيد لا يقول بالبطلان فى ما اذا ترك رد التحية واشتغل بالصلاة ، مع ان البابين من باب واحد .

وثانيا : ان الأمر بالشئ لا يقتضى النهى عن الضد ، ولذا اورد على الشهيد الحدائق وغيره بالاشكالين المذكورين ، وصاحب الجواهر يرى البطلان لكن لا بملاك ما ذكره الشهيد بل بملاك ورود النهى عن هذه الصلاة بالذات لصحيح حريز قال عليه السلام اذا كنت فى صلاة الفريضة فرأيت غلاما لك قد ابق او غريما لك عليه مال ، او حية تتخوفها على نفسك فاقطع الصلاة وابتغ غلامك او غريمك واقتل الحية ، فان الأمر بالقطع مناف للاتمام ، فليس من باب ان الأمر بالشئ يقتضى النهى عن ضده الخاص .

ويرد عليه اولا : ان النهى - خصوصا فى الغريم والغلام - وارد مورد توهم الخطر ، فلا يفيد الوجوب فليس من موارد وجوب القطع .

باقية بناءً على الأقوى من عدم بطلان الصلاة مع وجوب القطع اذا تركه واتم
الصلاة .

مسألة - ٢١ - المجنب المتيمم بدل الغسل اذا وجد ماءً بقدر كفاية
الوضوء فقط لا يبطل تيممه ، واما الحائض ونحوها ممن تيمم تيممين اذا وجد
بقدر الوضوء بطل تيممه الذي هو بدل عنه

وثانيا ان القطع والاتمام كلاهما امران وجوديان متضادان ، فهو من باب
الأمر بالشئ لا ينهى عن ضده الخاص - كما اشار الى ذلك مصباح الهدى -
فالصحة (باقية بناءً على الأقوى من عدم بطلان الصلاة مع وجوب القطع اذا تركه
واتم الصلاة) وانما يعاقب لتركه القطع المأمور به .
نعم اذا كان مقام من باب النهى فى العبادة ، لم تصح الصلاة تلقائيا فلم
يكن من موارد الدليل .

(مسألة - ٢١ - المجنب المتيمم بدل الغسل اذا وجد ماءً بقدر كفاية
الوضوء فقط لا يبطل تيممه) بلا اشكال ولا خلاف ممن تعرض للمسألة ، لأنه
لم يجد الماء للغسل المأمور به ، ووجدان لقدر الوضوء لا يضر لأنه غير مأمور
به لكفاية التيمم الغسلى عن الوضوء .

(واما الحائض ونحوها ممن تيمم تيممين اذا وجد بقدر الوضوء بطل تيممه
الذى هو بدل عنه) لوجدانه الماء بقدر الوضوء ، فلا اضطرار الى التيمم الذى
هو بدل عنه ، ثم ان المصنف انما قال : ((بدل الغسل)) لأنه ربما يتيمم
المجنب بدل الوضوء ، كما اذا احدث بالأصغر بعد ان تيمم بدل الغسل فان
وضوئه يبطل ، ويجب عليه ان يتوضأ كما سبق ، فهو متيمم بدل الغسل الان
ومع ذلك يجب عليه الوضوء ، فاذا لم يكن عنده ماءً وتيمم بدل الوضوء ، فاذا
وجد الماء بقدر الوضوء بطل تيممه الوضوئى فيكون حاله حال الحائض كما هو

و اذا وجد ما يكفي للغسل ولم يمكن صرفه فى الوضوء بطل تيممه الذى هو بدل عن الغسل وبقى تيممه الذى هو بدل عن الوضوء له من حيث انه حينئذ يتعين صرف ذلك الماء فى الغسل فليس مأمورا بالوضوء ، و اذا وجد ما يكفي لأحدهما و امكن صرفه فى كل منهما

• واضح

(و اذا وجد ما يكفي للغسل ولم يمكن صرفه فى الوضوء بطل تيممه الذى هو بدل عن الغسل) لأنه واجد للماء بالنسبة الى غسله ، و يتصور ما ذكره بقوله ((ولم يمكن)) بان اباح له الماء انسان بشرط ان لا يصرفه فى الوضوء مثلا ، او غير ذلك من التصورات (وبقى تيممه الذى هو بدل عن الوضوء له من حيث انه) لا يمكنه الوضوء (حينئذ) ، بل (يتعين صرف ذلك الماء فى الغسل) و عليه (فليس مأمورا بالوضوء) حتى يبطل تيممه الذى هو بدل عن الوضوء •

(و اذا وجد ما يكفي لأحدهما و امكن صرفه فى كل منهما) ففى المسألة خمسة احتمالات: بطلان كلا التيممين ، و عدم بطلان اى منهما ، و بطلان ما يختاره المكلف منهما ، و بطلان ما هو بدل الغسل و القرعة •

اما بطلان كليهما لأنه صار واجدا بالنسبة الى اى منهما ، كالنفرين الذين يجدان ماء واحدًا يكفي لأحدهما حيث يأتى انه يبطل التيمم الجميع •

و اما عدم بطلان اى منهما فلأنه ليس بواجد للماء لكليهما فلا يبطلان ، و بطلان احدهما دون الآخر ترجيح بلامرجح • فاللازم القول بعدم بطلان اى منهما •

و اما بطلان ما يختاره المكلف فان الماء بقدر احدهما ، فلا وجه لبطلان كليهما و لا لعدم بطلان اى منهما ، بل يبطل احدهما الذى يختاره المكلف ،

بطل كلا التيممين و يحتمل عدم بطلان ما هو بدل عن الوضوء من حيث انه حينئذ يتعين صرف ذلك الماء فى الغسل فليس مأمورا بالوضوء ولكن الأقوى بطلانهما .

كما اذا حصل ما بقدر احد دينيه ، او كان له يوم يتمكن من الصوم فيه ، وعليه يومان فانه يختار ايها شاء لعدم الترجيح الخارجى .

واما بطلان ما هو بدل الغسل لأن الغسل اهم حسب ما يستفاد من قوله

عليه السلام : اى وضوء انقى من الغسل .

واما القرعة فلأنها لكل امر مشكل بعد ان لم يكن دليل تام على احد الأقوال

السابقة ، والأقرب بناءً على كفاية الغسل عن الوضوء - كما لا نستبعده -

تقديم الغسل وعلى عدم كفايته عنه التخيير ، اذ لا ترجيح فهو نظير مسألة

الدين والصوم .

اما بطلانها فلا وجه له بعد عدم القدرة الا بالنسبة الى احدهما ، كما ان

صحتها لا وجه له بعد حصول القدرة بالنسبة الى احدهما ، كما ان القرعة

مشكلة لكون المسألة من الشبهة الحكمية وجريانها فيها محل نظر ، وان كان

ربما قيل بان اطلاق دليلها يقتضى جريانها فى كلتا الشبهتين الحكمية والموضوعية

واحتمال اهمية الغسل لا يكفى فى الترجيح ، لأن الأصل فى دوران الأمر بين

التخيير والتعيين عدم التعيين ، كما حقق فى الأصول .

ومما تقدم تعرف وجه النظر فى قول المصنف : (بطل كلا التيممين و

يحتمل عدم بطلان ما هو بدل عن الوضوء من حيث انه حينئذ يتعين صرف ذلك

الماء فى الغسل فليس مأمورا بالوضوء) حيث يبطل ما هو بدله وهذا ارجح لما

ذكرناه من الدليل (ولكن الأقوى) عدم (بطلانها) على اى حال وصحة

غسله على اى حال اما من جهة انه متعين او من جهة انه احد فردى التخيير ،

ولا يخفى ان ما ذكره المصنف هنا من بطلانها مناف لما يأتى منه من تعيين

مسألة - ٢٢ - اذا وجد جماعة متيممون ماء مباحا لا يكفى الا لأحدهم

بطل تيممهم اجمع

• صرف الماء فى الغسل •

(مسألة - ٢٢ - اذا وجد جماعة متيممون ماء مباحا) اباحة اصلية (لا يكفى الا لأحدهم) فان سبق احدهم وحازه بطل تيممه دون تيمم من سواه لأنه هو الذى وجد الماء ، ومن سواه لم يجدوا ماء ، فان الوجدان بمعنى التمكن كما سبق - ، وان لم يسبق احدهم فالمصنف على انه (بطل تيممهم اجمع) وذلك لتحقق القدرة عليه لكل واحد منهم فى عرض تحقق القدرة لغيره عليه ، ومع القدرة على الطهارة المائية ينتقض التيمم الذى هو بدلها ، كذا علله فى المستمسك وهذا هو الذى اختاره السادة البروجردى وابن العم والجمال والاصطهباناتى وشيخ مصباح الهدى ، مع بعض التفصيلات من بعضهم مما لا يغير اصل الحكم ، وعن بعض الفقهاء الميل الى سقوط الطهارة عن الجميع ، وذلك لأن تكليف كل واحد منهم بالطهارة المائية ، مع عدم كفايته الا لاحدهم غير معقول ، وترجيح احدهم المعين به دون غيره ترجيح بلا مرجح ، والحكم بالتخيير يحتاج الى الأمر به كذلك مع ان الأمر بالطهارة ظاهر فى الطلب التعيينى ، واحتمال القرعة مدفوع بعدم الجابر لها فى المقام •

اقول : لكن الظاهر ان بطلان تيممهم جميعا لا وجه له ، والا لزم ان يكون التكليف اكثر من القدرة ، وادلة بطلان التيمم بوجدان الماء منصرفه عن مثل هذا المقام قطعا ، فالمسألة من قبيل ما اذا كان اهل بلد عشرة آلاف و كلهم مستطيعون مالا لا رحلة ، فحصلت راحلة واحدة فركبها احدهم او انهم تركوها جميعا ، فهل يمكن ان يقال بأن جميعهم استطاعوا بهذه الراحلة

إذا كان في سعة الوقت وان كان في ضيقه بقى تيمم الجميع وكذا إذا كان الماء المفروض للغير واذن للكل في استعماله واما ان اذن

الواحدة ، وكذا اذا كان الطبيب له قدرة على شفاء مريض واحد من الف مريض ، فاذا لم يشفه احدهم ، هل يمكن ان يقال انه سبب موتهم جميعا الى غيرهما من الأمثلة التي لا يشكها الانسان استحالة التكليف بالنسبة الى الجميع عقلا وعرفا ، بالاضافة الى انصراف الأدلة عن مثل هذه الموارد ، و الشاهد العرف ، واذنا بطل القول ببطلان تيممهم جميعا دار الأمر بين بطلان تيمم احدهم تخييرا - او ان شئت قل كفايا - ، وبين القرعة لأنها لكل امر مشكل وبين التفصيل بأنه اذا استعمل احدهم الماء ، فالباطل تيممه فقط ، اذا لم يستعمل ايهم الماء فأحد الاحتمال السابقين ، وبين عدم بطلان تيمم احدهم ظاهرا لأنه الباطل تيمم واحد ، وكل واحد منهم يجزى الأصل مثل واجدى المنى . والظاهر من هذه الاحتمالات ، انه لو استعمل احدهم الماء كان الباطل تيممه ، دون تيمم ما سواه لصدق الوجدان بالنسبة اليه دون من سواه ، الا ترى انه اذا كان مريض ، وكان دواء يكفى لأحدهم واستعمله احدهم ، صح ان يقول من سواه ((لم اجد الدواء لأنه كان دواء واحد استعمله غيري)) ، ولو لم يستعمل اى منهم الماء كانوا كواجدى المنى .

ثم ان المصنف قيد المسألة بقوله : (اذا كان) الوجدان (في سعة الوقت وان كان في ضيقه بقى تيمم الجميع) لأن ضيق الوقت المانع عن استعمال الماء لا يوجب الوجدان ، فيه نقض التيمم ، ولو كان الماء بقدر الجميع - كما هو واضح - (وكذا) الحكم كالفرع المذكور (اذا كان الماء المفروض) كفاية لأحدهم (للغير واذن للكل في استعماله) لأن الاذن بمنزلة الاباحة الأصلية ، فيكونون جميعا او احدهم واجدا للماء (واما ان اذن

للبيعض دون الآخريين بطل تيمم ذلك البيعض فقط كما انه اذا كان الماء المباح كافيا للبيعض دون البيعض الآخر لكونه جنبا و لم يكن بقدر الغسل لم يبطل تيمم ذلك البيعض .

مسألة - ٢٣ - المحدث بالأكبر غير الجنابة اذا وجد ماء لا يكفي الا لواحد من الوضوء او الغسل قدم الغسل

للبيعض دون الآخريين بطل تيمم ذلك البيعض فقط) ان كان واحدا ، وان كان جماعة فالكلام فيه كالسابق .

اما عدم بطلان تيمم السائرين ، فلأن الماء المملوك للغير لا يوجب البطلان لعدم التمكن شرعا من استعماله كما سبق الكلام فى ذلك (كما انه اذا كان الماء المباح كافيا للبيعض دون البيعض الآخر) بأن كان احدهم يكفيه لغسله او وضوئه دون غيره ، او ان احدهم يكفيه لأنه محدث بالأصغر دون الآخر (لكونه جنبا) او ما اشبه ممن عليه الغسل (ولم يكن) الماء (بقدر الغسل لم يبطل تيمم ذلك البيعض) لأنه ليس بواجد بينما من يقدر على الوضوء او الغسل به واجد - كما هو واضح - وكذا اذا كان الماء المباح قليلا ، و كان احدهم تتمه يكفيانه فى غسله او وضوء بخلاف غيره الذى لم تكن عنده تتمه ، الى غير ذلك من الفروض .

(مسألة - ٢٣ - المحدث بالأكبر غير الجنابة اذا وجد ماء لا يكفي الا لواحد من الوضوء او الغسل) وكان كلاهما عليه (قدم الغسل) لأن الغسل اهم من الوضوء ، كما يستفاد من قوله عليه السلام : اى وضوء انقى من الغسل . لكن الظاهر ان الحكم بذلك احتياط لأنه لم يعلم ان الشارع جعل مثل هذه الأهمية سببا لتقديم الغسل ، وقد تقدم ان الأصل فى الدوران بين التعيين والتخيير البرائة لا الاحتياط ، فالقول بأن احتمال اهمية الغسل كاف

وتيمم بدلا عن الوضوء وان لم يكف الا للوضوء فقط توشأ وتيمم بدل الغسل .
مسألة - ٢٤ - لا يبطل التيمم الذى هو بدل عن الغسل من جنابة او
غيرها بالحدث الأصغر فما دام عذره عن الغسل باقيا تيممه بمنزلته

فى لزوم تقديم الغسل ممنوع ، ثم ان قول المصنف : ((غير الجنابة)) وجهه
واضح اذ لا وضوء مع غسل الجنابة ، فاللازم الغسل ولا موضوع للمسألة مع
وجود الجنابة ، كما ان موضوع المسألة منتف عند من يرى كفاية كل غسل عن
الوضوء (وتيمم بدلا عن الوضوء) و اذا عصى وتوشأ فهل يبطل وضوءه ؟ الظاهر
لا لوجود الملاك ، لا لمسألة الترتب لما فى الترتب من الاشكال حيث لا يمكن
اجتماع الأمرين فان المهم وان لم يزاخم الأهم فى مرتبة الأهم لكن الأهم يزاخم
المهم فى مرتبته كما حقق فى الأصول .

نعم عند من يرى الترتب يقول بالصحة لا لمجرد الملاك بل للأمر ايضا (وان
لم يكف الا للوضوء فقط توشأ) بالماء (وتيمم بدل الغسل) ولو غسل به بعض
جسده عن الغسل لزم ان يأتى بتيممين لأن الغسل لا يتبعض كما حقق
سابقا .

(مسألة - ٢٤ - لا يبطل التيمم الذى هو بدل عن الغسل من جنابة او
غيرها بالحدث الأصغر فما دام عذره عن الغسل باقيا تيممه بمنزلته) كما عن
السيد المرتضى والمفاتيح والذخيرة والحدائق وكشف اللثام ، و تبعهم
المصنف وغير واحد من الشراح والمعلقين ، وهو الأقوى خلافا للمشهور ، بل
ادعى عليه الاجماع مكررا من بطلان تيمم بدل الغسل بالحدث الأصغر ، فاللازم
تجديد التيمم بدل الغسل لما يشترط بالطهارة .

والدليل على ما اخترناه ان التيمم الذى هو بدل عن الغسل ، يكون
بمنزلة الغسل فكما لا ينتقض الغسل بالحدث الأصغر ، كذلك لا ينتقض التيمم

الذى هو بدله بالحدث الأصغر .

استدل للمشهور بأمور :

الأول : الاجماع على بطلانه بالأصغر ، والاجماع على ان التيمم لا يرفع الحدث بل يستباح به الصلاة فالجنابة باقية ، فاذا احدث بالأصغر زالت الاستباحة ، وكانت الجنابة فاللزام التيمم لهما ، ويرد على الاجماعين عدم تعامية الصغرى ، والكبرى لاستناد المجمعين الى بعض الأدلة غير التامة ، كما هو واضح لمن راجع المفصلات ، والمتيمم ليس جنبا وانما طهارته ليست بمنزلة الطهارة المائية فى القوة ، كما يستفاد من الجمع بين دليل ان التراب طهور ودليل لزوم الغسل اذا تمكن من الماء .

الثانى : اطلاق الجنب عليه فى بعض الأخبار ، مثل مرسل الغوالى عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : لبعض أصحابه الذى تيمم من الجنابة وصلى صليت بأصحابك وانت جنب . وفيه ان مرسل الغوالى ضعيف فى ضعيف ، بالاضافة الى احتمال انه صلى بهم وهو قادر على الماء على انه قد ورد الدليل بالصلاة بهم بعد التيمم ، كما تقدم فى بعض المسائل السابقة .

الثالث : اطلاق بعض الأخبار كصححة زرارة عن الباقر عليه السلام : متى

اصبت الماء فعليك الغسل ان كنت جنبا والوضوء ان لم تكن جنبا .

وخبر السكونى عن الصادق عن ابائه عليهم السلام : لا بأس ان يلقى

الرجل صلاة الليل والنهار بتيمم واحد ، ما لم يحدث او يصب الماء . وجه

الاستدلال ان ظاهرهما ان الحدث كوجودان الماء ناقض لمطلق التيمم ، فاذا

انتقض التيمم رجعت الجنابة ، لا فرق بين ان يكون الناقض الماء او الحدث ، و

كما ان الماء اذا وجد لزم غسل الجنابة كذلك اذا صدر الحدث وجب التيمم

للجنابة ، وفيه انه انما يجب غسل الجنابة بوجودان الماء لأن المرتبة التى

فان كان عنده ماء بقدر الوضوء توضأ والا تيمم بدلا عنه ، و اذا ارتفع عذره عن الغسل اغتسل فان كان عن جنابة لا حاجة معه الى الوضوء والا توضأ ايضا هذا ولكن الأحوط اعادة التيمم

يحدثها التيمم مرتبة ضعيفة من التطهير - وان كان حصل التطهير به لقوله تعالى : يريد الله ليطهركم وغيره - ، وهذا ليس بموجود في ما اذا احدث فليس ينقض التطهير بالتراب بالحدث حتى يحتاج الى اعادة التيمم من الجنابة فالأدلة الخارجية تقتضى التفكيك بين الحدث ، وبين وجدان الماء ، فلا دلالة في الخبرين على ان الحدث يجعل التيمم كأن لم يكن حتى يحتاج الى تجديد التيمم عن الجنابة ، ولو شك في عموم المنزلة فاستصحاب الطهارة عن الجنابة محكم ، وقد اطال بعض الفقهاء الكلام في المسألة استدلالا ونقضا و ابراما فمن شاء فعليه ان يراجع المفصلات .

وعلى ما ذكرناه من عدم انتقاض تيممه بالحدث الأصغر وانما يوجب ان يكون محدثا بالأصغر كالمغتسل اذا احدث بالأصغر (فان كان عنده ماء بقدر الوضوء توضأ والا تيمم بدلا عنه) اى عن الوضوء ، وكذلك يتيمم بدلا عن الوضوء اذا كان معدورا عن استعمال الماء لسائر مسوغات التيمم .

(و اذا ارتفع عذره عن الغسل اغتسل) لأن ظاهر الأدلة ان التيمم لا يحصل المرتبة الكاملة من الطهارة ، وانما له طهارة فى مرتبة ضعيفة بحيث يبقى قدر من القذارة يوجب الغسل بالماء لدى التمكن منه (فان كان عن جنابة لا حاجة معه الى الوضوء) لاطلاق ادلة ان غسل الجنابة يكفى عن الوضوء ، فلا يخص بما اذا لم يتيمم قبله عن الجنابة (والا توضأ ايضا) بناء على ان الغسل لا يكفى عن الوضوء .

(هذا ولكن الأحوط) تبعا للمشهور (اعادة التيمم) بدلا عن الغسل

ايضا فان كان عنده من الماء بقدر الوضوء تيمم بدلا عن الغسل وتوضأ ، وان لم يكن تيمم مرتين مرة عن الغسل ومرة عن الوضوء ، هذا ان كان غير غسل الجنابة والا يكتفي مع عدم الماء للوضوء تيمم واحد بقصد ما في الذمة .

مسألة - ٢٥ - حكم التداخل الذي مر سابقا في الأغسال يجرى في التيمم

ايضا

(ايضا) اذا احدث (فان كان عنده من الماء بقدر الوضوء تيمم بدلا عن الغسل وتوضأ) ولا بأس بتقديم ايهما ، لأنه ان نقض تيممه وقام التيمم مقام الغسل لم يكن لوضوئه معنى تقدم على التيمم او تأخر عنه ، وان لم ينقض تيممه السابق لم يكن لتيممه الثاني معنى فلا يضر الوضوء تقدم على الوضوء او تأخر عنه . (وان لم يكن) عنده من الماء بقدر الوضوء (تيمم مرتين مرة عن الغسل و مرة عن الوضوء) لكن الظاهر كفاية تيمم واحد بقصد ما في الذمة ، فان كان يبطل تيممه السابق فهو عن الغسل ، وان كان لم يبطل فهو عن الوضوء (هذا) الذي ذكرناه من تيممين (ان كان) اللازم عليه (غير غسل الجنابة والا يكتفي مع عدم الماء للوضوء تيمم واحد بقصد ما في الذمة) من بدلية الغسل او الوضوء ، و قد سبق انه ان قلنا باختلاف صورة التيمم جاز بضربة ثانية ليكون عن الغسل ، ان كان ما عليه واقعا هو الغسل ، كذلك قد عرفت هناك عدم اختلاف صورة التيمم سواء كان بدل الغسل او بدل الوضوء .

(مسألة - ٢٥ - حكم التداخل الذي مر سابقا في الأغسال يجرى في

التيمم ايضا) بلا اشكال كما صرح به غير واحد من الفقهاء ، ووجهه ما يظهر من النص والفتوى من عموم المنزلة ، واحتمال الانصراف لأدلة التداخل الى المائية لا وجه له ، فان كان احدث احداثا صغرى تداخلت الاسباب اى لم تحصل اسباب متعددة ، ان الحدث الأول لم يدع مجالا لسائر الأحداث

فلو كان هناك اسباب عديدة للغسل يكفي تيمم واحد عن الجميع وحينئذ فان كان من جعلتها الجنابة لم يحتج الى الوضوء او التيمم بدلا عنه ، والا وجب الوضوء او تيمم آخر بدلا عنه .

مسألة - ٢٦ - اذا تيمم بدلا عن اغسال عديدة فتبين عدم بعضها صح بالنسبة الى الباقي ،

التي تعقبه ، وان احدث احداثا كبرى كان التداخل في المسببات (فلو كان هناك اسباب عديدة للغسل يكفي تيمم واحد عن الجميع) سواء كن من جنس واحد او عدة اجناس ، (وحينئذ فان كان من جعلتها الجنابة لم يحتج الى الوضوء او التيمم بدلا عنه) لأن غسل الجنابة يكفي عن الوضوء ، سواء كان وحده او كان معه غيره ، كما حقق في مبحث غسل الجنابة .

(والا) بان لم يكن من جعلتها الجنابة (وجب الوضوء) ان وجد الماء بقدره (او تيمم آخر بدلا عنه) ان لم يجد الماء ، وقد تقدم انه لا يستبعد كفاية كل غسل عن الوضوء .

(مسألة - ٢٦ - اذا تيمم بدلا عن اغسال عديدة فتبين عدم بعضها صح بالنسبة الى الباقي) لكن اللازم التفصيل الآتي ايضا بأنه ان قصد التقيد بطل بالنسبة الى الجميع ، حتى ما كان عليه لأنه لم يقصد الشيء الذي امر الله به ، واما قصد غيره ، فاذا قال اتيمم امثالا لأمر الجنابة والمس حتى انه لو لم يكن امر باحدهما لم يكن يغتسل كان اللازم البطلان اذا ما كان لم يقصده وما قصده لم يكن ، وذلك بخلاف ما اذا كان على نحو الخطأ في التطبيق بأن كان قصده امثال ما عليه وتوهم انه غسلان ، فانه يصح بالنسبة الى ما عليه ويلغى بالنسبة الى غيره ، فانه قصد تكليفه الفعلي فتحقق الامثال .

واما لو قصد معينا فتبين ان الواقع غيره فصحته مبنية على ان يكون من باب
الاشتباه فى التطبيق لا التقييد كما مر نظائره مرارا .
مسألة - ٢٧ - اذا اجتمع جنب وميت ومحدث بالأصغر وكان هناك
ماء لا يكفى الا لأحدهم فان كان مملوكا لأحدهم تعين صرفه لنفسه

(واما لو قصد معينا فتبين ان الواقع غيره فصحته مبنية على ان يكون من باب
الاشتباه فى التطبيق لا التقييد كما مر نظائره مرارا) ثم ان كان الواقع غسل
الجنب لم يحتج الى الوضوء وان كان توهّمه انه غسل المس مثلا ، وان كان
غسل المس احتاج الى الوضوء - على مبنى المشهور - وان كان توهّم انه غسل
الجنب ، وبما تقدّم فى وجه صحة الخطأ فى التطبيق ، يظهر وجهه
الاشكال فيما ذكره فى مصباح الهدى من الاشكال كما يظهر وجه الاشكال فى
تعليق السيد ال روجردى فى المقام حيث قال الأقوى البطلان مطلقا .

(مسألة - ٢٧ - اذا اجتمع جنب وميت ومحدث بالأصغر وكان هناك
ماء لا يكفى الا لأحدهم فان كان مملوكا لاحدهم تعين صرفه لنفسه) فاذا كان
للحى صرفه فى نفسه ، واذا كان للميت غسل به ، ولو غسلا واحدا لعدم
الدليل على ارتباطية الأغسال ، وليس لوارث الميت ان يوجد به ، لخروج
ماء الغسل من اصل المال فهو للميت ، واذا كان اوصى به ، فان كان له
ما يعادله مرتين نفذت الوصية ، ويم الميت ، وان لم يكن بمقدار الثلث ،
اخرج الثلث فالباقي ان وفى بغسله غسل ، والايم والموصى له ان كان
الجنب او المحدث وكفاه الماء تطهروا لا تيمم ، وكل ذلك واضح لا غبار عليه
نعم يبقى الكلام فى انه اذا كان الماء للجنب او المحدث فهل له ان يبذله
الظاهر ان له ذلك اذا كان خارج الوقت او داخل الوقت ، وقد حصله بعد
ان صلى صلاة صحيحة بالتيمم ، لأنه ليس الآن مكلفا بالصلاة والطهارة ، فانه

إذا دخل الوقت وجبت الصلاة والطهور فلا مانع من بذله الماء ، وان علم انه يحتاج الى التيمم فى الوقت الآخر ، واما اذا دخل الوقت ولم يصلى بعد ،
ففى المسألة قولان :

الأول : حرمة البذل لاطلاق ما دلّ على الطهارة المائية المانع عن جواز
بذله للغير ، والنصوص الآتية كالفتاوى ، غير شاملة لهذه الصورة وكذا الصورة
الآتية التى هى مثلها حكما ودليلا - كذا فى المستمسك - .

والثانى : جواز البذل لعدم ما يدل على حرمة بذله ونحو بذله مما يعد
من المقاصد العقلائية من مأكله ومشربه ، والانفاق على صديقه ودابته فان
حرمة اراقته ونحوها ثبت بالاجماع ، ونحوه من الأدلة اللبية ، والقدر
المتيقن منها ما كان بغير غرض عقلاى ، لا مثل البذل والسماحة ، و حفظ
احترام المؤمن والميت - كذا نقله الآملى عن بعض المحققين - ، وربما آيد
ببذل الامام الحسين عليه السلام مائه للحر واصحابه ، مع انه تيمم بعد ذلك
للصلاة يوم عاشوراء .

لكن الأقرب الأول لوجوب تحصيل وابقاء مقدمات الواجب المطلق ، وقصة
الامام الحسين عليه السلام على القاعدة ، اذ يجب اعطاء الماء للعطشان
المشرف على الهلاك ، وان استلزم التيمم للصلاة ، كيف والامام لم يحتج
الى التيمم الا بعد ايام .

نعم الظاهر انه كان تفضلا من الامام لا وجوبا ، لعدم احترام الخارج على
امام زمانه كما هو واضح ، ولم يكن يمكن حفظ الماء عشره ايام مثلا ، حتى يقال
كيف بذله الماء وهو يعلم ان فى بذله موت اطفاله ، كما فى الحديث صغيرهم
يميته العطش ، اذ من الواضح ان الحر المتزايد يورث جفاف الماء فى القرية ،
لا يقال نتيجة بذل الماء للغير ليتوضأ به ، او عدم بذله ليتوضأ الانسان نفسه

وكذا ان كان للغير واذن لواحد منهم وان كان مباحا او كان للغير واذن
للكل يتعين للجنب

بالماء واحدة ، اذ تحصل اطاعة لله تعالى في وضوء احدهما ، فلا فرق بين
ان يبذل او لا يبذل فيجوز البذل ، لأنه يقال البذل يوجب تكره للواجب
المطلق ، وان كان له بدل ، وذلك لا يجوز صناعة فهو مثل ان يبذل زاده
وراحلته - الذين استطاع بهما - الى غيره ليحج بذلك حجة الاستطاعة
الحاصلة من هذا البذل ، فهل يمكن القول بجواز ذلك مع ان النتيجة فيها
واحدة وهى حجة اسلامية من هذا او من ذاك .

(وكذا ان كان للغير واذن لواحد منهم) فان الواحد يكون بمنزلة
المالك يجب صرفه على نفسه ولا يجوز له بذله لغيره اذ ايسر المالك الملك ،
بل امكان الاستعمال الموجب لصدق الوجدان (وان كان مباحا او كان للغير
واذن لكل يتعين للجنب) اذا كان الماء مباحا ، او ما دونها للكل ، فهل
يجب على واحد منهم المبادرة ام لا ؟ ذهب صاحب المدارك الى وجوب
المبادرة ، وذهب آخر الى العدم وهو الأقرب .

استدل للوجوب بأنه مقدمة للواجب المطلق فتجب .

واستدل لعدم الوجوب بأنه يجوز بذله - على ما اختاره بعض فى الفرع
السابق - فاذا جاز بذله جاز عدم المبادرة بطريق اولى ، لكنك قد عرفت عدم
تامة جواز البذل ، وانما المستند لعدم وجوب المبادرة انه لا يصدق
الوجدان الا لأحدهم ، فاذا اخذه احدهم كان هو الواجد دون من سواه ، كما
سبق فى بعض المسائل السابقة ، وليس على كل واحد منهم من المحدثين و
ولى الميت واجبا مطلقا ، حتى يقال بوجوب مقدمة الواجب المطلق .

وكيف كان فاذا اخذه احدهم صار ملكا له ويكون كالفرض السابق ، و اذا

فيغتسل وييمم الميت ويقيم المحدث بالأصغر أيضا

وضع اليد كلهم عليه صار مشتركا بينهم ، واذ لا يقدر اى منهم من الوضوء و غيره بحصته المحوزة سقطت المائية عن جميعهم ، ولا يجب على بعضهم بذل حصته للآخرين ، هذا هو مقتضى القاعدة ، لكن فى بعض الروايات تقديم الجنب ، وقد اختلف الفقهاء فى انه هل هو على سبيل التعيين ، بأن الشراخ لم يجوز غسل الميت ، وضوء المحدث فى هذه الصورة - اى صورة اباحة الماء او كونه مأذون التصرف فيه - ، وهذا هو ظاهر المصنف تبعا لجماعة من الفقهاء حيث ان ظاهرهم اللزوم ، او على سبيل الاولوية ، كما عن المعتمر والمهذب والمحقق الثانى وسبط الشهيد الثانى وغيرهم .

والظاهر الأول لأنه لا وجه لرفع اليد عن ظاهر النص (فيغتسل) الجنب لزوما (وييمم الميت ويقيم المحدث بالأصغر أيضا) لصحيح ابن ابي نجران سأل ابا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام ، عن ثلاثة نفر كانوا فى سفر احدهم جنب والثانى ميت والثالث على غير وضوء وحضرت الصلاة ومعهم من الماء قدر ما يكفى احدهم من ياخذ من الماء وكيف يصنعون؟ قال عليه السلام : يغتسل الجنب ويدفن الميت بتييمم ويقيم الذى هو على غير وضوء لأن الغسل من الجنابة فريضة وغسل الميت سنة والييمم للآخر جائز .

وخبر التفليسى قال : سألت ابا الحسن عليه السلام ((ابا عبد الله - على نسخه الاستبصار)) عن ميت و جنب اجتمعا ومعهما من الماء ما يكفى احدهما ايهما يغتسل به؟ قال عليه السلام : اذا اجتمعت سنة وفريضة بدء بالفرض .

وخبر الحسين بن النضر قال : سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام ، عن القوم يكونون فى السفر فيموت منهم ميت ومعهم جنب ومعهم ماء قليل قدر ما

يكفى احدهما ايهما بيده به ؟ قال : يغتسل الجنب ويترك الميت لأن هذا فريضة وهذا سنة .

و المراد بالسنة ما سنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما هو واضح ، و انما يقدم غسل الجنابة على الوضوء مع انه مذكور في القرآن ايضا ، لأن الغسل اهم ، كما يستفاد من قوله عليه السلام : اى وضوء اتقى من الغسل ومن غيره . وربما قيل بتقديم الميت لمرسل محمد بن على عن بعض اصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام ، قلت له : الميت والجنب يتفقان فى مكان لا يكون فيه الماء الا بقدر ما يكتفى به احدهما ايهما اولى ان يجعل الماء له ؟ قال عليه السلام : يتيمم الجنب ويغسل الميت بالماء .

وقد جمع الشيخ بين الطائفتين بالتخيير قال : لأنها فروض قد اجتمعت ولا اولوية لاحدها .

لكن الظاهر تقديم روايات المشهور لأنها اصح سندا واكثر عددا واشهر عملا واقوى تعليلا ، ومما تقدم يعرف انه لو كان ميت وجنب وكان الماء بقدر غسلين او ثلاثة اغسال قدم الجنب ، وما بقى يغسل به الميت ، ولو اجتمع ميت وحائض قدم غسل الحيض لذكره فى القرآن الحكيم ، وكذا النفاس لأنه حيض ، ولو اجتمع ميت وماس للميت خير بينهما لأن كليهما سنة النبى صلى الله عليه وآله وسلم ، ولو اجتمع نادر غسل وميت قدم النادر لذكره فى القرآن الحكيم بنحو العموم ، ولو اجتمع جنب ومحدث بالأصغر قدم الجنب ، لما يستفاد من الروايات المتقدمة ، ولو اجتمع محدث بالأصغر وميت قدم المحدث لأنه مذكور فى القرآن .

نعم لو اجتمع محدثون بالأصغر وجنب قدموا عليه لما رواه ابو بصير عن الصادق عليه السلام عن قوم كانوا فى سفر فأصاب بعضهم جنابة وليس معهم

مسألة - ٢٨ - اذا نذر نافلة مطلقة او موقته في زمان معين ولم يتمكن من الوضوء في ذلك الزمان تيمم بدلا عنه وصلى ، واما اذا نذر مطلقا لا مقيدا بزمان معين فالظاهر وجوب الصبر الى زمان امكان الوضوء .

من الماء الا ما يكفي الجنب لغسله يتوضئون هم هو افضل او يعطون الجنب فيغتسل وهم لا يتوضئون ؟ قال : يتوضئون هم ويتيمم الجنب . وهذا لا ينافي الرواية السابقة ، اذ تعددهم اوجب تقديم حقهم بخلاف وحدة المحدث فحق الجنب مقدم .

ثم الظاهر ان حكم التراب المنحصر حكم الماء المنحصر لقيام التراب منزلة الماء بدليل عموم المنزلة المستفاد من النص والفتوى ، ولو كان ماء الميت و الجنب والمحدث بقدر كفاية اثنين منهما ، قدم المحدث على الميت لأنه مذكور في القرآن ، ولو دار بين جنين او ميتين او ماسين او محدثين ، او ما اشبه كان الحكم التخيير لعدم دليل على ترجيح احدهما ، ولو دار بين ذى صفة كالماس ، وبين ذى صفتين كالماس المحدث ، قدم الوضوء بناء على القاعدة المتقدمة ، اللهم الا ان يقال قد تقدم تقدم الغسل ، فتأمل .

(مسألة - ٢٨ - اذا نذر نافلة مطلقة) كأن يصلى ركعتين في أول ليلة شعبان هذه السنة (او موقته) كأن نذر ان يصلى صلاة الغفيلة في اول ليلة شعبان (في زمان معين) كما مثلنا ، ولم يكن ملتفتا الى اتيانها باية طهارة مائية او ترابية (ولم يتمكن من الوضوء في ذلك الزمان تيمم بدلا عنه وصلى) لعموم المنزلة ، ولو كان قصد حال النذر ان يأتيه بالمائية بطل النذر ، لأن تعذره واقعا مانع عن انعقاده .

(واما اذا نذر مطلقا) كأن يصلى ركعتين ، او صلاة غفلة في ليلة ما (لا مقيدا بزمان معين فالظاهر وجوب الصبر الى زمان امكان الوضوء) مع رجاء

مسألة - ٢٩ - لا يجوز الاستيجار لصلاة الميت ممن وظيفته التيمم مع وجود

من يقدر على الوضوء .

زوال العذر ، لأن القدرة على الفرد الاختياري يمنع عن الاتيان بالأمـــــر
الاضطراري ، اذ لا ضرورة حينئذ .

نعم لو كان متعلق الرجاء بعيدا ، كما لو قال له الطبيب تطيب بعد عشر
سنوات ، فلا يبعد جواز البدار لصدق الاضطرار على ذلك عرفا ، اما اذا لم
يرج زوال العذر فلا اشكال في جواز البدار ، بل وجوبه ان خاف الفوت و في
المقام فروع مربوطة بكتاب النذر .

(مسألة - ٢٩ - لا يجوز الاستيجار لصلاة الميت ممن وظيفته التيمم مع
وجود من يقدر على الوضوء) لا ينبغي الاشكال في جواز اتيان ذوى الأعذار
العبادة عن الحيّ والميت ، لأنه عمل صحيح في نفسه ولم يدلّ على انه لا
يصحّ عن الغير فالأصل صحّته ، كما لا ينبغي الاشكال في صحّة استيجار المتبرع
ذا عذر للنياية عن الحيّ والميت ، وكذلك لا ينبغي الاشكال في صحّة
استيجار الميت ذا عذر لأن يأتي عنه بعمل ليس بواجب عليه ، كأن يستأجر
انسانا معذور عن الماء ليصلّي عنه صلوات احتياطية استحبابية ، لاطلاق الأدلة
بعد عدم الوجوب ، ومثله في عدم الاشكال اذا استأجر الوصي ، فيما كانت
الوصية مطلقة عن مستحب على الميت ، فان اطلاقها يوجب جواز استيجار ذى
العذر ، اما اذا كان ما على الميت او الحيّ - كالحج عن العاجز - واجبا او
اوصى الميت وصية انصرفت الى الكامل .

فالظاهر انه لا يجوز الاستيجار لمن لا يقدر الا على عمل المعذور بمعنى عدم
انعقاد مثل هذه الاجارة لأنها غير الموصى به ، الا اذا تعذر استيجار المختار
اما المستثنى منه فلأن الواجب هو اتيان الاختياري في ظرف القدرة لأن المكلف

بل لو استأجر من كان قادرا ثم عجز عنه يشكل جواز الاتيان بالعمل المستأجر عليه مع التيمم فعليه التأخير الى التمكن مع سعة الوقت بل مع ضيقه ايضا يشكل كفايته ، فلا يترك مراعاة الاحتياط .

به ، فاتيان غيره لا يكفى عنه الا اذا كان هناك دليل خاص ، كما ادعينا في باب حج المستأجر اذا اضطر الى بعض الأعمال الاضطرارية .
 واما المستثنى فلأن الاضطرارى بدل عن الاختيارى فى ظرف العجز بأدلة البدلية ، ومنه يعلم انه لو كان هناك اضطراريان قدم الأقل اضطرار ، مثلا كان هناك من يصلى قاعدا بتيمم ، ومن يصلى قائما بتيمم ، ولو دار بين الاضطراريين كما اذا كان هناك مصلى قاعد عن طهارة مائية ، ومصلى قائم عن وضوء تيمم تخيرا ، لا اذا علم اهمية احدهما شرعا ، كما اذا كان مصلى قائم عن ترابية و مصلى نائم عن مائية ، فان الأول اهم .

(بل لو استأجر من كان قادرا ثم عجز عنه) ولم يكن دليل على الكفاية (يشكل جواز الاتيان بالعمل المستأجر عليه مع التيمم) لأن المستأجر عليه هو العمل الاختيارى ، وانما لم يفت بالعدم لاحتمال الكفاية ، لأن العمل صحيح فى نفسه ، وقد استؤجر على ان يأتى بعمل صحيح ، لكن لازم ذلك ان يكون الفرع السابق ايضا كذلك ، فالفتوى بالعدم فى الأول والاشكال فى الثانى غير ظاهر الوجه (فعليه التأخير الى التمكن مع سعة الوقت) ان رجا التمكن بما لا ينافى الاجارة ، وعليه ان يستأجر غيره اذا كانت الاجارة اعم من المباشرة و الاستيجار (بل مع ضيقه ايضا يشكل كفايته) بل مقتضى القاعدة بطلان الاجارة ، فان متعلق الاجارة هو الاتيان بالصلاة الكاملة و الفرد الاضطرارى - مطلق وان كان فى ضيق الوقت - خارج عن مصب الاجارة (فلا يترك مراعاة الاحتياط) بل اللازم الفتوى بذلك كما هو مقتضى القاعدة ، كما فتى

مسألة - ٣٠ - المجنب المتيمم اذا وجد الماء في المسجد وتوقف غسله على دخوله والمكث فيه لا يبطل تيممه بالنسبة الى حرمة المكث وان بطل بالنسبة الى الغايات الأخر فلا يجوز له قراءة العزائم ولا مس كتابة القرآن

بذلك بعض الشراح ، ونقل وجه الاحتياط من المصنف ، وسكوت السادة ابن العم والبروجردى والجمال وغيرهم عليه انه استأجره لصلاة صحيحة ، وهذه الصلاة صحيحة بالنسبة الى العاجز فتكفى عن الميت فتأمل .
ومما ذكرنا يظهر الكلام فيما اذا استأجر مقطوع اليد او الرجل ، بحيث لا يتمكن من المسح ، وكذا من على اعضائه جبيرة ، وان كان لا يبعد ان يكون الأمر هنا أهون .

(مسألة - ٣٠ - المجنب المتيمم اذا وجد الماء في المسجد وتوقف غسله على دخوله والمكث فيه لا يبطل تيممه بالنسبة الى حرمة المكث) فانه اذا وجب على الجنب التيمم لأجل دخول المسجد والاعتسال فيه ، فالمتيمم لا يبطل تيممه لأجل دخول المسجد والاعتسال فيه بطريق اولى ، اذ المسألتان من باب واحد ، والثانية أهون (وان بطل بالنسبة الى الغايات الأخر فلا يجوز له قراءة العزائم ولا مس كتابة القرآن) قد تقدم ان التيمم مثل الطهارة المائية فكما يتطهر الانسان بالماء فيجوز له كل غاية ، كذلك اذا تيمم اضطرارا لعموم دليل المنزلة ، وعليه فاذا تيمم لدخول المسجد واخذ الماء كان طاهرا يجوز له كل ما يشترط بالطهارة ، الا اذا كان هناك دليل خاص ينافي صدق ((عدم الوجدان)) فاللازم خصه به ، كما اذا قال الشارع تيمم لدخول المسجد واخذ الماء ، وكان يسمى عرفا انه واجد فليس له ان يقرأ العزائم ، وعليه فاطلاق كلام المصنف بالمنع منظور فيه .

كما انه لو كان جنبا وكان الماء منحصرا في المسجد ولم يمكن اخذه الا بالمكث
وجب ان يتيمم للدخول والأخذ كما مرّ سابقا ولا يستباح له بهذا التيمم الا
المكث فلا يجوز له المس وقراءة العزائم .

مسألة - ٣١ - قد مرّ سابقا انه لو كان عنده من الماء ما يكفي لأحد الأمرين
من رفع الخبث عن ثوبه او بدنه ورفع الحدث قدمرفع الخبث وتيمم للحدث
لكن هذا اذا لم يمكن صرف الماء في الوضوء او الغسل وجمع الغسالة في اناء
نظيف لازالة الخبث والا تعين ذلك ، وكذا الحال في مسألة اجتماع الجنب
والميت والمحدث

ومنه يعلم وجه النظر في اطلاق قوله : (كما انه لو كان جنبا وكان الماء
منحصرا في المسجد ولم يمكن اخذه الا بالمكث وجب ان يتيمم للدخول والأخذ
كما مرّ سابقا ولا يستباح له بهذا التيمم الا المكث فلا يجوز له المس وقراءة
العزائم) وقد سبق انه اذا كان بينه وبين الحمام مسافة ، جاز له ان يتيمم و
يصلى في الطريق ، الى ان يصل الى الماء لصدق عدم الوجدان بالنسبة الى
هذه المسافة ، ويباح له كل ما يشترط بالطهارة من المس وقراءة العزيمة ووضع
شئ في المسجد الى غيرها .

(مسألة - ٣١ - قد مرّ سابقا) في المسوغ السادس (انه لو كان عنده
من الماء ما يكفي لأحد الأمرين من رفع الخبث عن ثوبه او بدنه ورفع الحدث
قدم رفع الخبث) لأنه لا بدل له (ويتيمم للحدث) لأن الماء في الحدث له
بدل - وقد تقدم الاشكال فيه - (لكن هذا اذا لم يمكن صرف الماء في الوضوء
او الغسل وجمع الغسالة في اناء نظيف) او انصابه رأسا الى الثوب، والبدن
(لازالة الخبث والا تعين ذلك) لأنه قادر حينئذ على الأمرين فكلاهما واجب
عليه لاطلاق دليلهما (وكذا الحال في مسألة اجتماع الجنب والميت والمحدث

بالأصغر بل فى سائر الدورانات .

مسألة - ٣٢ - اذا علم قبل الوقت انه لو أّخر التيمم الى ما بعد دخوله لا يتمكن من تحصيل ما يتيمم به ، فالأحوط ان يتيمم قبل الوقت لغاية اخرى غير الصلاة فى الوقت ويبقى تيممه الى ما بعد الدخول فيصلى به

بالأصغر بل فى سائر الدورانات) اذا لم نقل بمحذور شرعى فى استعمال الغسالة والا كان ذلك من العذر لأنه لا فرق بين العذر الشرعى والعذر العقلى بعدم اماكن الجمع .

ثم الظاهر انه اذا كان الجنب والمحدث الماء لأحدهما ، لم يجب عليه اجابة الآخر فى اعطائه غسلته لاصالة العدم .

نعم اذا كان جنب وميت مثلا ، وجب على الجنب جمع مائه للميت لأنه مكلف بتطهيره ، وقد تقدّم فى باب الأموات استظهار وجوب اعطاء الماء و الكفن ونحوهما كفاية ، اذا لم يكن للميت لا اصلها ولا بدلها ، والا جاز اخذ البديل جمعا بين الحقيين كأكل المخصمة .

(مسألة - ٣٢ - اذا علم قبل الوقت انه لو أّخر التيمم الى ما بعد دخوله لا يتمكن من تحصيل ما يتيمم به) او نحو ذلك ، كأن لا يتمكن من التيمم لسجن وغيره ، فالظاهر انه لا يجب عليه ان يتيمم لما سبق من ظهور قوله عليه السلام: اذا دخل الوقت وجب الصلاة والطهور . فى ان الطهور لا يجب قبل الوقت .

نعم قد تقدم انه يجوز ان يتطهر قبل الوقت للتهيئ وحيث قد عرفت الاشكال من المصنف فى الطهور التهيئى .

(فالأحوط ان يتيمم قبل الوقت لغاية اخرى غير الصلاة فى الوقت و يبقى تيممه الى ما بعد الدخول فيصلى به) واحتمال وجوب ذلك من باب حرمة تفويت الفرض ، ووجوب تحصيله - كما فى المستمسك - منظور فيه ، لأنهم

كما ان الأمر كذلك بالنسبة الى الوضوء اذا امكنه قبل الوقت وعلم بعدم
 تمكنه بعده فيتوضأ على الأحوط لغاية اخرى او للكون على الطهارة .
 مسألة - ٣٣ - يجب التيمم لمس كتابة القرآن ان وجب كما انه يستحب ان
 كان مستحبا ، ولكن لا يشرع اذا كان مباحا

يعلم ان غرض المولى قد تعلق بذلك ، بل ظاهر الأدلة انه كالعمال قبل أشهر
 الحج ولذا يجوز تفويته .

(كما ان الأمر كذلك بالنسبة الى الوضوء اذا امكنه قبل الوقت وعلم بعدم
 تمكنه بعده فيتوضأ على الأحوط) ان اراد الاحتياط الاستحبابي (لغاية
 اخرى) استحبابا (او للكون على الطهارة) وان كان الأقرب جواز اتيانه به
 للصلاة ، تهيئا لما سبق من جوازه قبل الوقت .

(مسألة - ٣٣ - يجب التيمم لمس كتابة القرآن ان وجب) بالندرج ا و
 لتطهيره او لأخذه من مكان مهتوك فيه او ما اشبه ذلك (كما انه يستحب ان
 كان) المس (مستحبا) كالمس للتبرك فانه نوع من الاعتصام به ، وقد سبق
 ان جميع غايات الوضوء يصلح ان تكون غاية للتيمم ، وتقدم ايضا الوضوء للمس
 واجبا او مستحبا .

(ولكن لا يشرع اذا كان مباحا) لأن التيمم من العبادات التي لا تشرع
 بدون الأمر بها ، ومع اباحة الغاية لامر بها ليترشح منها الامر الى التيمم ،
 وفيه ان الظاهر المشروعية لأن الطهارات الثلاث مستحبة نفسا كما سبق ، ومع
 استحبابها النفسى لا حاجة الى الأمر الترشحى ، وقصد غاية مباحة لا يوجب
 سقوط الاستحباب النفسى ، فحاله حال ما اذا توضحاً بقصد ان يأكل ، اى أن
 يكون نيرا حالة الأكل ، وهذا هو الظاهر من المصنف فى مبحث الوضوء حيث
 قال : فى فصل غايات الوضوء ، اما شرط لجوازه كمس كتابة القرآن ، وقال :

نعم له ان يتيمم لغاية اخرى ثم يمسح المسح المباح .
 مسألة - ٣٤ - اذا وصل شعر الرأس الى الجبهة فان كان زائدا على
 المتعارف وجب رفعه للتيمم ومسح البشرة ، وان كان على المتعارف لا يبعد
 كفاية مسح ظاهره عن البشرة ، والأحوط مسح كليهما .

في فصل الموضوعات المستحبة العشرون مس كتابة القرآن ، في صورة عدم وجوبه
 وهو شرط جوازه ، ولم يقيد المصنف في عبارته جواز الوضوء للمس بما اذا
 كان واجبا او مستحباً .

(نعم) على ما اختاره هنا من عدم الجواز (له ان يتيمم لغاية اخرى) ولو
 الكون على الطهارة على ما اختزنه (ثم يمسح المسح المباح) وعليه يجوز ان
 يتيمم للكون على الطهارة او للمسح او لأمر آخر ويمسح .

(مسألة - ٣٤ - اذا وصل شعر الرأس الى الجبهة فان كان زائدا على
 المتعارف وجب رفعه للتيمم ومسح البشرة) وذلك لوجوب مسح الجبهة كما
 تقدم في كيفية التيمم ، فالمسح على الشعر غير مجز ، ويكون الرفع حينئذ واجبا
 من باب المقدمة .

(وان كان على المتعارف لا يبعد كفاية مسح ظاهره عن البشرة) . ان
 اطلاقات ادلة التيمم مع عدم التنبيه على الرفع ، وتعارف كون شعر الرأس
 يقدح على الجبهة بمقدار شعرة ونحوها ، دليل على عدم لزوم الرفع والالوجب
 التنبيه لغفلة العامة عن ذلك ، هذا بالاضافة الى السيرة ، بل في المستمسك
 استدل بالحرج الى مقدار نصف اصبع تقريبا خلافا لمصباح الهدى حيث منع عن
 ذلك مطلقا ، واشكل على المتن .

واما قول الماتن : (والأحوط مسح كليهما) فكأن مراده الاحتياط بمسح
 الجبهة بعد مسح الشعر اذ يستبعد ان يحتاط بمسح الشعر ايضا ، اللهم

مسألة - ٣٥ - اذا شكَّ في وجود حاجب في بعض مواضع التيمم حاله حال الوضوء والغسل في وجوب الفحص حتى يحصل اليقين او الظن بالعدم .
مسألة - ٣٦ - في الموارد التي يجب عليه التيمم بدلا عن الغسل وعن الوضوء كالحائض والنفساء و ماس الميت الأحوط تيمم ثالث بقصد

الا ان يقال ان تعارف مسحه يجعله كغسل ظاهر شعر اللحية ، مما لا يكفى عنه غسل نفس البشرة .

(مسألة - ٣٥ - اذا شكَّ في وجود حاجب في بعض مواضع التيمم حاله حال الوضوء والغسل في وجوب الفحص حتى يحصل اليقين او الظن بالعدم)
قد تقدّم في باب الغسل والوضوء ان ذلك انما هو في حال المعرضية ، كما اذا كان عمل عملا يقتضى ترشح ذرات القير والصبغ ونحوهما عليه ، بخلاف ما اذا لم يكن معرّضا ، والقول بالوجوب مطلقا ، لأنه لا يعلم بالغسل والمسح الواجب بدون الفحص والأصل عدمهما منظور فيه ، لأن الأدلة الشرعية منزلة منزلة الأحكام العرفية ، لأن العرف هم المخاطبون بها - كما ذكرناه مكررا - ، والاستدلال لهذه الكلية المذكورة في المتن ، بصحيح على بن جعفر عليه السلام عن الكاظم عليه السلام ، في المرأة التي عليها السوار والدملج لا تدرى يجرى الماء تحته ام لا كيف تصنع اذا توضأت او اغتسلت ؟ قال عليه السلام : تحرّكه حتى يدخل الماء تحته او تنزعه ، غير تام لأن الصحيحة فيما اذا كان معرّضا عرفا كما هو واضح ، ثم في هذا المورد يلزم حصول ((الظن)) العقلائي الذي معه لا يعتنى العقلاء لا مطلق الظن كما اطلقه المصنف .

(مسألة - ٣٦ - في الموارد التي يجب عليه التيمم بدلا عن الغسل و عن الوضوء كالحائض والنفساء و ماس الميت) ليس (الأحوط تيمم ثالث بقصد

الاستباحة من غير نظر الى بدليته عن الوضوء او الغسل بأن يكون بدل عنهما
لا احتمال كون المطلوب تيمما واحدا من باب التداخل ، ولو عين احدهما فى التيمم
الأول وقصد بالثانى ما فى الذمة اغنى عن الثالث .

مسألة - ٣٧ - اذا كان بعض اعضائه منقوشا باسم الجلالة او غيره من اسمائه
تعالى او آية من القرآن فالأحوط محوه حذرا من وجوده على بدنه فى حال
الجنابة او غيرها من الاحداث لمناط حرمة المس على المحدث

الاستباحة من غير نظر الى بدليته عن الوضوء او الغسل بأن يكون بدل عنهما (كليهما وان احتاط المصنف بذلك (لا احتمال كون المطلوب تيمما واحدا من باب التداخل) وانما نفينا الاحتياط لما تقدم من ان توهم الاكتفاء بتيمم واحد عند تحقق الحدث الأكبر والأصغر معا ضعيف فى الغاية ، فان كان كل غسل يكفى عن الوضوء كفى التيمم بدل الغسل وان لم يكن يكفى كل تيمم عن الوضوء ، فقد تيمم ثانيا بدل الوضوء فلا مورد للتيمم الثالث اصلا .

(و) كيف كان فعلى هذا الاحتياط (لو عين احدهما فى التيمم الأول وقصد بالثانى ما فى الذمة اغنى عن الثالث) وكذا ان قصد بالأول ما فى الذمة اولاً ، ثم اتى بالثانى كفى ايضا .

(مسألة - ٣٧ - اذا كان بعض اعضائه منقوشا باسم الجلالة او غيره من اسمائه تعالى او آية من القرآن فالأحوط محوه حذرا من وجوده على بدنه فى حال الجنابة او غيرها من الاحداث (الكبرى والصغرى (لمناط حرمة المس على المحدث) فانه وان لم يصدق عليه المس لظهوره فى الاثنية بين الماس والممسوس ، الا ان المناط العرفى موجود فيه ، فان العرف يرى ان الحرمة من جهة مباشرة بدن المحدث له ، فقول المستند : انه لا يصدق عليه المس تام ، لكن ذلك لا يلزم عدم الحرمة ، وان كان الشيخ الآملى لكلام المستند

وان لم يمكن محوه او قلنا بعدم وجوبه فيحرم امرار اليد عليه حال الوضوء او الغسل بل يجب اجراء الماء عليه من غير مس او الغسل ارتماسا او لف خرقه و المس بها ، و اذا فرض عدم امكان الغسل او الوضوء الا بمسه فيدور الأمر بين سقوط حرمة المس او سقوط وجوب المائية والانتقال الى التيمم ، و الظاهر سقوط حرمة المس ،

لا وجه له .

(وان لم يمكن محوه او قلنا بعدم وجوبه) لدعوى عدم القطع بالمناط فالأصل عدم (فيحرم امرار اليد عليه حال الوضوء او الغسل) لصدق المس على ذلك قطعا ، و ظهور ادلة جواز المس للمتطهر فيما اذا كمل تطهيره لا في الأثناء ، فلا يقال بجواز اثناء التطهير (بل يجب اجراء الماء عليه من غير مس او الغسل ارتماسا او لف خرقه و المس بها) جمعا بين وجوب الغسل و حرمة المس .

(و اذا فرض عدم امكان الغسل او الوضوء الا بمسه فيدور الأمر) في حال عدم امكان المحو (بين سقوط حرمة المس) تقديما للطهارة (او سقوط وجوب المائية والانتقال الى التيمم) فيما اذا امكن التيمم بدون المس ، و يكون سقوط المائية ، من جهة تقديم حرمة المس .

(و الظاهر سقوط حرمة المس) لأهمية الطهارة المائية ، لكن لم يظهر وجه لهذا الظاهر ، بل مقتضى القاعدة التخيير ، ان لم نقل بالتيمم ، فيما اذا كان في غير محال التيمم ، و الا لا يبعد التيمم كما ذكره السيدان ابن العم و البروجردى ، و في المستمسك قيد المتن بقوله : هذا انما يتم لو تعذر التيمم مقدمة لجواز المس الموقوف عليه الوضوء ، و الا وجب التيمم كما لو توقف الغسل من الجنابة على دخول المسجد الذى قد تقدم منه وجوب التيمم فيه ، انتهى .

بل ينبغي القطع به اذا كان فى محل التيمم لأن الأمر حينئذ دائر بين ترك الصلاة وارتكاب المس ومن المعلوم اهمية وجوب الصلاة ، فيتوضأ او يغتسل فى الفرض الأول وان استلزم المس ، لكن الأحوط مع ذلك الجبيرة ايضا بوضع شئ عليه والمسح عليه باليد المبللة ، واحوط من ذلك ان يجمع بين ما ذكر والاستنابة ايضا بأن يستتیب متطهرا يباشر غسل هذا الموضع ،

• وكلامه متين •

(بل ينبغي القطع به اذا كان فى محل التيمم) وكان التيمم ايضا موجبا لمسه (لأن الأمر حينئذ دائر بين ترك الصلاة وارتكاب المس) بناءً على ترك فاقد الطهورين للصلاة ، والا فالأمر دائر بين حرمة المس وبين الصلاة بلا طهورين (ومن المعلوم اهمية وجوب الصلاة) بل اهمية كونها بطهارة لقوله عليه السلام : بما مضمونه ، اما يخاف الذى صلى من غير طهور ان يخسف الله به الأرض •

(فيتوضأ او يغتسل فى الفرض الأول) الذى هو لزوم المس فى كل من الغسل والوضوء ، وفى التيمم لكونه فى بعض مواضع التيمم (وان استلزم المس) اذ الطهارة المائية ممكنة ، فلا وجه للرجوع الى بدلها •
(لكن الأحوط مع ذلك الجبيرة ايضا بوضع شئ عليه والمسح عليه باليد المبللة) لاحتمال كون التكليف ذلك ، فلا يكفى غسله محل اسم الجلالة باليد المحدثه •

(واحوط من ذلك ان يجمع بين ما ذكر والاستنابة ايضا بأن يستتیب متطهرا يباشر غسل هذا الموضع) الذى عليه اسم الجلالة ، لاحتمال كون التكليف ذلك ، لكن الظاهر عدم لزوم شئ من هذين الاحتياطين خصوصا الاستنابة ، لأن ادلة الجبيرة وادلة المباشرة ظاهرتان فى غير ذلك •

بل وان يتيمم مع ذلك ايضا ان لم يكن فى مواضع التيمم ، واذا كان ممن
وظيفته التيمم وكان فى بعض مواضعه واراد الاحتياط جمع بين مسحه بنفسه و
الجبيرة والاستنابة ، لكن الأقوى - كما عرفت - كفاية مسحه وسقوط حرمة
المس حينئذ .

(بل وان يتيمم مع ذلك ايضا ان لم يكن فى مواضع التيمم) اما اذا كان
فى مواضع التيمم فلا فرق بين المائية والترابية من هذه الجهة ، فلا تصل النوبة
الى الترابية .

(واذا كان ممن وظيفته التيمم وكان فى بعض مواضعه واراد الاحتياط
جمع بين مسحه بنفسه والجبيرة والاستنابة) بل ومسح الممسوح على الأرض .
(لكن الأقوى - كما عرفت - كفاية مسحه وسقوط حرمة المس حينئذ) واذا
اراد الاحتياط ، فالأفضل تأخير المباشرة ، والله سبحانه العالم ، وقد تمّ
بذلك كتاب الطهارة ، اتمّ الله اعمالنا بالخير وجعلنا الله سبحانه من
المتطهرين والتوايين حتى نكون مشمولاً لقوله سبحانه : ان الله يحب التوايين
ويحبّ المتطهرين . وحشرنا الله مع محمد وآله الطاهرين والحمد لله ربّ
العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين .

١٢ / شعبان / ٩٦ هـ

محمد بن المهدي الحسيني

الشيروازي

الفهرست

رقم الصفحة	الموضوع
٣	فصل : فى الأغسال المندوبة • أقسام الأغسال المندوبة
٤	الأغسال الزمانية
٤	١ - غسل يوم الجمعة
١٠	مسألة - ١ - وقت غسل الجمعة
١٦	مسألة - ٢ - تقديم غسل الجمعة
٢٠	مسألة - ٣ - ما يستحب قوله عند غسل الجمعة
٢٠	مسألة - ٤ - على من يستحب غسل الجمعة
٢٢	مسألة - ٥ - كراهة ترك غسل الجمعة
٢٣	مسألة - ٦ - موارد جواز تقديم غسل الجمعة
٢٤	مسألة - ٧ - فرع يتعلق به تبين الخلاف •
٢٤	مسألة - ٨ - الأولى اتيان غسل الجمعة قريبا من الزوال
٢٥	مسألة - ٩ - افضلية القرب بالنسبة للاداء و بالنسبة للقضاء
٢٧	مسألة - ١٠ - نذر غسل الجمعة
٢٨	مسألة - ١١ - موارد الاشتباه
٣٠	مسألة - ١٢ - لا ينقض غسل الجمعة بالحدثين
٣٠	مسألة - ١٣ - صحة غسل الجمعة من الجنب والحائض
٣١	مسألة - ١٤ - التيمم بدلا عن غسل يوم الجمعة

- ٣١ ٢ - اغسال لياالى شهر رمضان
- ٣٤ مسألة - ١٥ - مستحبان متعلقان بالأغسال المذكورة
- ٣٥ مسألة - ١٦ - وقت الأغسال المذكورة
- ٣٦ مسألة - ١٧ - فرع يتعلق بالأغسال المذكورة
- ٣٧ مسألة - ١٨ - لا تنقض هذه الأغسال بالحدثين
- ٣٧ ٣ - غسل الفطر والأضحى
- ٤٢ ٤ - غسل يوم التروية
- ٤٣ ٥ - غسل يوم عرفة
- ٤٤ ٦ - غسل ايام من رجب
- ٤٥ ٧ - غسل يوم الغدير
- ٤٦ ٨ - غسل يوم المباهلة
- ٤٧ ٩ - غسل يوم النصف من شعبان
- ٤٧ ١٠ - غسل يوم المولود
- ٤٨ ١١ - غسل يوم النيروز
- ٤٨ ١٢ - غسل يوم التاسع من ربيع الأول
- ٤٩ ١٣ - غسل يوم دحو الأَرْض
- ٤٩ ١٤ - غسل كل ليلة جمعة ، بل كل زمان شريف
- ٥٠ مسألة - ١٩ - لا قضاء ، ولا تقديم ، فى الأغسال الزمانية
- ٥١ مسألة - ٢٠ - الغسل مستحباً نفسياً
- ٥٣ فصل : فى الأغسال المكانية

- مسألة - ١ - استحباب الغسل عند ارادة الدخول في كل
مكان شريف
- ٦١ فصل : في الأغسال الفعلية . الأغسال الفعلية على قسمين :
القسم الأول : ما يكون مستحبًا لأجل الفعل الذي يريد أن يفعله ،
وهي أغسال :
- ٦٢ ١ - غسل الاحرام
- ٦٢ ٢ - غسل الطواف
- ٦٣ ٣ - غسل الوقوف بعرفات
- ٦٣ ٤ - غسل الوقوف بالمعشر
- ٦٤ ٥ - غسل الذبح والنحر
- ٦٤ ٦ - غسل الحلق
- ٦٥ ٧ - غسل زيارة احد المعصومين عليهم السلام
- ٦٧ ٨ - غسل رؤية احد الأئمة عليهم السلام في المنام
- ٦٨ ٩ - غسل صلاة الحاجة
- ٦٩ ١٠ - غسل صلاة الاستخارة
- ٧١ ١١ - غسل عمل الاستفتاح
- ٧١ ١٢ - غسل اخذ تربة الحسين عليه السلام
- ٧٢ ١٣ - غسل ارادة السفر
- ٧٢ ١٤ - غسل صلاة الاستسقاء
- ٧٣ ١٥ - غسل التوبة من الكفر
- ٧٤ غسل التوبة من الذنب

- ١٦ - غسل التظلم والاشتكاء الى الله تعالى من ظلم ظالم ٧٦
- ١٧ - غسل الأمن من الخوف من ظالم ٧٧
- ١٨ - غسل دفع النازلة ٧٨
- ١٩ - غسل المباهلة مع من يدعى باطلا ٧٨
- ٢٠ - غسل تحصيل النشاط للعبادة ٧٩
- ٢١ - غسل صلاة الشكر ٨٠
- ٢٢ - غسل تغسيل الميت ، وتكفينه ٨٠
- ٢٣ - غسل الحجامة ٨٠
- ٢٤ - غسل ارادة العود الى الجماع ٨١
- ٢٥ - غسل كل عمل يتقرب به الى الله تعالى ٨٢
- القسم الثانى (من الأغسال الفعلية) ما يكون مستحيا لأجل
- الفعل الذى فعله وهى - أيضا - أغسال :
- ٨٣ ١ - غسل التوبة
- ٨٣ ٢ - غسل قتل الوزغ
- ٨٥ ٣ - غسل المولود
- ٨٧ ٤ - غسل رؤية المصلوب
- ٨٨ ٥ - غسل من فرط فى صلاة الكسوفين
- ٩٤ ٦ - غسل المرأة اذا تطيبت لغير زوجها
- ٩٨ ٧ - غسل من شرب مسكرا فنام
- ٩٩ ٨ - غسل من مس ميتا بعد غسله
- ١٠٠ مسألة - ١ - استحباب الغسل لمن صب عليه ماء مظنون النجاسة ١٠٠

رقم الصفحة	الموضوع
١٠١	غسل المجنون اذا افاق
١٠١	غسل ذوى الأعذار المغتسلين حال العذرغسلا ناقصا
١٠٢	غسل من رأى الجنابة فى الثوب المشترك
١٠٢	مسألة - ٢ - وقت الأغسال المكانية ، والفعلية
	مسألة - ٣ - انتقال الأغسال المكانية ، والقسم الأول من
١٠٤	الأغسال الفعلية ، بالحدث الأصغر
١٠٥	مسألة - ٤ - عدم كفاية الأغسال المستحبة من الوضوء
	مسألة - ٥ - تداخل الأغسال : الزمانية ، أو المكانية ، أو
١٠٦	الفعلية ، أو المختلفة
١٠٧	مسألة - ٦ - استحباب الغسل نفسا
١٠٨	مسألة - ٧ - التيمم بدلا عن الأغسال المذكورة
١٠٩	فصل : فى التيمم
١١٠	مسوغات التيمم
١١٠	١ - عدم وجدان الماء
	مسألة - ١ - شهادة عدلين بعدم الماء ، وشهادة العدل
١٢٧	الواحد
	مسألة - ٢ - شهادة عدلين بوجود الماء فى الأزيد من
١٢٨	المقدارين
١٢٨	مسألة - ٣ - كفاية الاستنابة فى الطلب
١٣٠	مسألة - ٤ - كفاية المقدارين تختص بالبرية
١٣١	مسألة - ٥ - اذا طلب قبل دخول وقت الصلاة ولم يجد

- مسألة ٦ - اذا طلب بعد دخول الوقت لصلاة فلم يجد ١٣٣
- مسألة ٧ - المناط فى السهم ونحوه ، الوسط ١٣٤
- مسألة ٨ - سقوط وجوب الطلب فى ضيق الوقت ١٣٤
- مسألة ٩ - اذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت ١٣٥
- مسألة ١٠ - اذا ترك الطلب فى سعة الوقت وصلى ١٣٩
- مسألة ١١ - اذا طلب الماء فلم يجد فتييم وصلى ثم تبين وجوده ١٤٠
- مسألة ١٢ - اذا اعتقد ضيق الوقت عن الطلب فتركه وتيمم وصلى ثم تبين سعة الوقت ، واذا ترك الطلب باعتقاد عدم الماء فتبين وجوده ١٤٢
- مسألة ١٣ - موارد عدم جواز اراقة الماء ، وابطال الوضوء ١٤٥
- مسألة ١٤ - موارد سقوط وجوب الطلب ١٥٠
- مسألة ١٥ - لو كانت الأرض سهلة تارة وحزنة اخرى ١٥١
- ٢ - عدم الوصلة الى الماء الموجود ١٥٢
- مسألة ١٦ - ما يتوقف عليه تحصيل الماء ١٥٦
- مسألة ١٧ - وجوب حفر البئر بلا حرج ، وقبول الهبة بلا منة ولا ذلة ١٥٨
- ٣ - الخوف من استعمال الماء ١٥٨
- مسألة ١٨ - تحمل الضرر فى المقدمات وفى نفس الطهارة ، وتحمل الحرج ١٦٥

- مسألة - ١٩ - لو تيمم باعتقاد الضرر أو خوفه فتبين عدمه ،
ولو تطهر باعتقاد عدم الضرر فتبين وجوده ، ولو تطهر باعتقاد
الضرر أو خوفه ، ولو تيمم مع اعتقاد عدم الضرر ١٦٩
- مسألة - ٢٠ - لو اجنب عمدا مع العلم بكون استعمال الماء
مضراً ١٧٥
- مسألة - ٢١ - ابطال الوضوء مع عدم امكان الوضوء بعده ،
والجماع مع عدم امكان الغسل ١٧٩
- ٤ - الحرج في تحصيل الماء ، أو في استعماله ١٨١
- ٥ - الخوف من استعمال الماء ١٨٢
- مسألة - ٢٢ - موارد تواجد ماء طاهريكفي للطهارة و ماء
نجس بقدر الحاجة الى الشرب ١٨٨
- ٦ - المعارضة مع واجب اهم ١٩٤
- مسألة - ٢٣ - الدوران بين رفع الحدث ورفع الخبث ١٩٩
- مسألة - ٢٤ - الدوران بين ترك الصلاة في الوقت وبين شرب
الماء النجس ٢٠١
- مسألة - ٢٥ - الدوران بين الوضوء والساتر ، وبين الماء و
القبلة ٢٠٢
- ٧ - ضيق الوقت ٢٠٣
- مسألة - ٢٦ - لو كان واجدا للماء واخر الصلاة عمدا الى ان
ضاق الوقت ٢٠٧
- مسألة - ٢٧ - لو شك في ضيق الوقت وسعته ، ولو علم
ضيق الوقت وشك في كفايته لتحصيل الطهارة والصلاة معا ٢٠٩

رقم الصفحة

الموضوع

- مسألة - ٢٨ - لوضاق الوقت عن تحصيل الماء مع قدرته عليه ٢١١
- مسألة - ٢٩ - صور الوضوء عند تضيق الوقت ، وصوره عند
الجهل به ٢١٢
- مسألة - ٣٠ - التيمم لأجل الضيق مع وجدان الماء لا يبيح الا
الصلاة التي ضاق وقتها ٢١٤
- مسألة - ٣١ - لا يستباح بالتيمم لأجل الضيق غير تلك الصلاة
من الغايات ٢١٦
- مسألة - ٣٢ - يشترط في الانتقال الى التيمم ضيق الوقت عن
واجبات الصلاة فقط ٢١٨
- مسألة - ٣٣ - التيمم لضيق الوقت عن المستحبات الموقته ٢١٩
- مسألة - ٣٤ - التوضوء باعتقاد سعة الوقت ثم تبين ضيقه ، و
التيمم باعتقاد الضيق ثم تبين السعة ٢٢٠
- ٨ - عدم امكان استعمال الماء لمانع شرعى ٢٢٢
- مسألة - ٣٥ - لو كان جنبا ولم يكن عنده ماء وكان موجودا فى
المسجد ٢٢٣
- مسألة - ٣٦ - جواز التيمم مع التمكن من استعمال الماء فى
موضعين ٢٢٥
- مسألة - ٣٧ - تتيمم المطلق بالضاف للوضوء أو التيمم ٢٣٠
- فصل : فى بيان ما يصح التيمم به ٢٣٢
- مسألة - ١ - الأحوط : التراب ، فالرمل ، فالمدر ، ثم الحجر ٢٥٣
- مسألة - ٢ - ما ينبغى حال الاختيار و حال الاضطراب بالنسبة
للتيمم ٢٥٤

رقم الصفحة	الموضوع
٢٥٥	مسألة - ٣ - ما يجوز التيمم به حال الاختيار
٢٥٦	مسألة - ٤ - ما يجوز التيمم به حال الاختيار ايضا
٢٥٧	مسألة - ٥ - ما يجوز التيمم به حال الاختيار كذلك
٢٥٧	مسألة - ٦ - لو تيمم بالطين فلصق بيده
٢٥٨	مسألة - ٧ - ما لا يجوز التيمم به
٢٥٩	مسألة - ٨ - لو لم يكن عنده الا الثلج ، أو الطين
٢٥٩	مسألة - ٩ - وجوب تحصيل ما يتيمم به
٢٥٩	مسألة - ١٠ - لو كانت وظيفته التيمم بالغبار
٢٦٠	مسألة - ١١ - ما يجوز التيمم به
٢٦٠	مسألة - ١٢ - لو تيمم بما يعتقد جواز التيمم به فبان خلافه
٢٦١	مسألة - ١٣ - المناطق فى الطين
٢٦٢	فصل : يشترط فى ما يتيمم به أن يكون . . .
٢٦٥	مسألة - ١ - لو كان ما يتيمم به فى آنية الذهب أو الفضة
٢٦٥	مسألة - ٢ - اشتباه النجس بالطاهر ، والتراب بغيره ، و المباح بالمغصوب
٢٦٧	مسألة - ٣ - الدوران بين ماء و تراب يعلم غصبية احدهما، أو نجاسة احدهما ، أو كون احدهما مضافا
٢٧٠	مسألة - ٤ - التيمم بالتراب المشكوك كونه نجسا
٢٧٠	مسألة - ٥ - التيمم بما يشك فى كونه ترابا أو غيره مما لا يتيمم به
٢٧١	مسألة - ٦ - وضوء أو تيمم المحبوس فى مكان مغصوب

الموضوع
رقم الصفحة

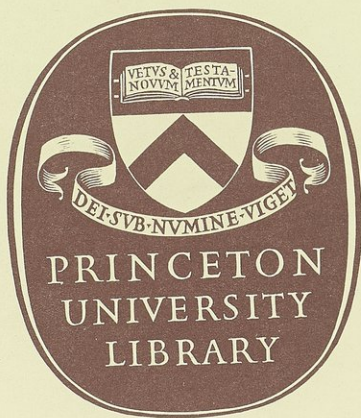
- ٢٧٣ مسألة - ٧ - لو كان ما يتيم به أقل من الكفاية
- ٢٧٤ مسألة - ٨ - ما يستحب في المتيم به ، وعند التيم
- ٢٧٨ مسألة - ٩ - ما يستحب في المتيم به أيضا
- ٢٧٩ مسألة - ١٠ - ما يكره التيم به
- ٢٨٢ فصل : في كيفية التيم ، ويجب فيه أمور :
- ٢٨٢ الأول : ضرب اليدين
- ٢٨٧ الثاني : مسح الجبهة
- ٢٩٥ الثالث : مسح اليدين
- ٢٩٩ شرائط التيم ، وهى - أيضا - أمور :
- ٢٩٩ ١ - النية
- ٣٠٢ ٢ - المباشرة
- ٣٠٣ ٣ - الموالاتة
- ٣٠٤ ٤ - الترتيب
- ٣٠٦ ٥ - الابتداء بالأعلى ، ومنه الى الأسفل
- ٣٠٧ ٦ - عدم الحائل بين الماسح والممسوح
- ٣٠٧ ٧ - طهارة الماسح والممسوح
- ٣٠٨ مسألة - ١ - لو بقى من الممسوح ما لم يمسح عليه
- ٣٠٩ مسألة - ٢ - اللحم الزائد ، واليد الزائدة
- مسألة - ٣ - الشعر النابت في محل المسح ، والشعر الواقع عليه من غيره
- ٣١٠
- ٣١١ مسألة - ٤ - لو كانت على الماسح أو الممسوح جبيرة
- ٣١٢ مسألة - ٥ - مخالفة الترتيب مبطله

رقم الصفحة	الموضوع
٣١٢	مسألة - ٦ - جواز الاستنابة عند عدم امكان المباشرة
٣١٥	مسألة - ٧ - مورد الانتقال من باطن اليد الى ظاهرها
٣١٥	مسألة - ٨ - الاقطع باحدى اليدين ، واقطع اليدين
	مسألة - ٩ - لو كانت على الباطن نجاسة لها جرم يعد حائلا
٣١٨	ولم يمكن ازالتها
٣١٨	مسألة - ١٠ - الخاتم مانع فيجب نزعها حال التيمم
٣١٨	مسألة - ١١ - مورد تعيين المبدل منه ، ومورد عدم التعيين
٣٢٠	مسألة - ١٢ - اتحاد الغاية ، وتعددتها
٣٢١	مسألة - ١٣ - تخلف الغاية عن القصد ، واختلافها عنه
٣٢٢	مسألة - ١٤ - اختلاف الغاية عن القصد
	مسألة - ١٥ - وجوب امرار الماسح على الممسوح في مسح
٣٢٢	الجبهة
	مسألة - ١٦ - لو رفع يده في اثناء المسح ثم وضعها بلا
٣٢٣	فصل وأتم
	مسألة - ١٧ - العلم الاجمالي بأحد الحدثين يستلزم تيمما
٣٢٣	بقصد ما في الذمة
	مسألة - ١٨ - الضربة والضربتان فيما هو بدل عن الوضوء و
٣٢٤	بدل عن الغسل
	مسألة - ١٩ - الشك في الاجزاء والشرائط بعد الفراغ و
٣٣٠	في الأثناء
	مسألة - ٢٠ - العلم بترك الجزء او الشرط بعد الفراغ ، و
٣٣٢	بعد الصلاة

- ٣٣٤ فصل : فى احكام التيمم
- ٣٣٤ مسألة - ١ - التيمم قبل دخول وقت الصلاة
- ٣٢٩ مسألة - ٢ - التيمم باق ما لم يحدث أو يجد ماء
- ٣٤١ مسألة - ٣ - التيمم فى سعة الوقت
- مسألة - ٤ - الاتيان بالصلاة اللاحقة فى اول وقتها مع تيمم الصلاة السابقة
- ٣٤٨
- ٣٥١ مسألة - ٥ - المراد بآخر الوقت
- ٣٥٢ مسألة - ٦ - التيمم لصلاة القضاء ، وللنوافل الموقته
- مسألة - ٧ - التيمم باعتقاد ضيق الوقت والصلاة ، ثم تبين السعة
- ٣٥٦
- مسألة - ٨ - عدم وجوب اعادة الصلوات التى صلاها بالتيمم الصحيح بعد زوال العذر ، الا فى موارد خمسة استحبابا
- ٣٥٧ مسألة - ٩ - دوران التيمم مدار المسوغ العام له والمسوغ الخاص
- ٣٦٣
- مسألة - ١٠ - جميع غايات الوضوء والغسل غايات للتيمم ، الا الوضوء التهبوتى والوضوء للكون على الطهارة
- ٣٦٦
- مسألة - ١١ - دوران التيمم مدار المبدل منه : غسل جنابة أو غيرها
- ٣٧٠
- مسألة - ١٢ - ينتقض التيمم بما ينتقض به الوضوء والغسل ، بالاضافة الى وجدان الماء ، وزوال العذر
- ٣٧٢
- مسألة - ١٣ - لو وجد الماء أو زال عذره قبل الصلاة لا يصح ان يصلى به ، ولو فقد الماء أو تجدد العذر فيجب أن يتيمم

رقم الصفحة	الموضوع
٣٧٨	مسألة - ١٤ - وجدان الماء في اثناء الصلاة
٣٨١	مسألة - ١٥ - لا يلحق بالصلاة غيرها لو وجد الماء في اثنائه
٣٨٣	مسألة - ١٦ - زوال العذر - غير فقد الماء - في اثناء الصلاة
٣٨٤	مسألة - ١٧ - لو وجد الماء في اثناء الصلاة بعد الركوع ثم فقد في الاثناء او بعد الفراغ بلا فصل ، هل يكفي ذلك التيمم لصلاة اخرى ؟
٣٨٤	مسألة - ١٨ - مس كتابة القرآن وقراءة العزائم حال الاشتغال بالصلاة التي وجد الماء فيها بعد الركوع ، والعدول من تلك الصلاة الى الفائتة التي هي مترتبة عليها
٣٨٦	مسألة - ١٩ - هل الركوع الشرعى كالركوع الوجدانى بالنسبة الى وجدان الماء في اثناء الصلاة بعده ؟
٣٨٨	مسألة - ٢٠ - الحكم بالصحة في صورة الوجدان بعد الركوع ليس منوطا بحرمة قطع الصلاة
٣٨٨	مسألة - ٢١ - الموارد التي يبطل فيها التيمم بدل الغسل ، أو بدل الوضوء ، أو بدل الغسل والوضوء معا ، بوجدان الماء الكافى لأحدهما
٣٩٠	مسألة - ٢٢ - لو وجد جماعة متيممون ماء لا يكفي الا لأحدهم
٣٩٣	مسألة - ٢٣ - لو وجد المحدث بالأكبر غير الجنابة ماء يكفي للغسل أو الوضوء
٣٩٥	مسألة - ٢٤ - عدم بطلان التيمم البديل عن الغسل بالمحدث الأصغر
٣٩٦	مسألة - ٢٥ - جريان التداخل في التيمم كالأغسال
٣٩٩	

- مسألة - ٢٦ - تخلف المقصود عن القصد بعضا ، أو اختلافه
٤٠٠ عنه
- مسألة - ٢٧ - لو اجتمع جنب وميت ومحدث بالأصغر على
٤٠١ ماء لا يكفي الا لأحدهم
- مسألة - ٢٨ - لو نذر نافلة مطلقة أو مؤقتة في زمان معين ، ولو
٤٠٦ نذر مطلقا لا مقيدا بزمان معين ، ولم يتمكن من الوضوء
- مسألة - ٢٩ - لا يجوز الاستيجار لصلاة الميت ممن وظيفته
٤٠٧ التيمم مع وجود من يقدر على الوضوء
- مسألة - ٣٠ - عدم بطلان التيمم بالنسبة الى حرمة المكث و
بطلانه بالنسبة الى الغايات الأخر ، لو وجد المجنب المقيم الماء
في المسجد وتوقف غسله على دخوله والمكث فيه
٤٠٩
- مسألة - ٣١ - انحلال الدوران - في جميع صوره - لو أمكن
اجتماع الغسالة في اناء نظيف لانجاز الطرف الآخر من الدوران
٤١٠
- مسألة - ٣٢ - الدوران بين التيمم قبل دخول الوقت وبين
البقاء الى ما بعد دخول الوقت بدون تواجد ما يتيمم عليه
٤١١
- مسألة - ٣٣ - انقسام التيمم الى الواجب والمستحب
٤١٢
- مسألة - ٣٤ - لو تدلى شعر الرأس الى الجبهة
٤١٣
- مسألة - ٣٥ - لو شك في وجود حاجب في بعض مواضع
التيمم
٤١٤
- مسألة - ٣٦ - موارد التيمم الثالث - احتياطا - بقصد
الاستباحة
٤١٤
- مسألة - ٣٧ - لو كان بعض اعضاءه منقوشا باسم الجلالة أو
غيره من اسمائه تعالى أو آية من القرآن الكريم
٤١٥



PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

